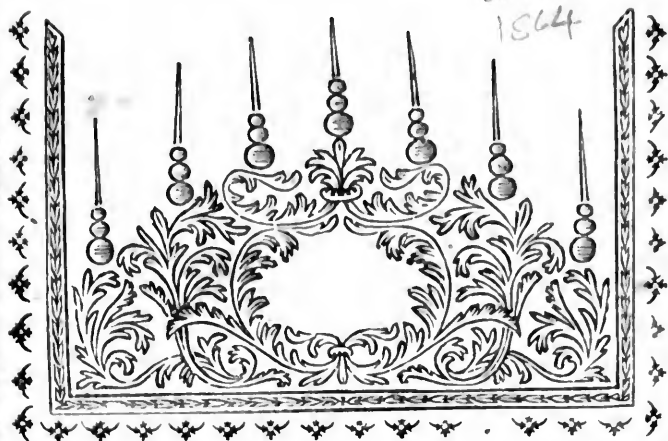


* هذا فهرست الجاهلي *

٥٨ المنصوبات	٠٦ الكلمة
٥٨ المفعول المطلق	٠٦ الكلام
٦٢ المفعول به	٠٨ الاسم
٦٤ المنادى	١٠ خواص الاسم
٧١ وترخيم المنادى	١٢ فالعرب
٧٦ ما ضمير عا لـ	١٤ الاعراب
٨٢ التحذير	١٥ انواع الاعراب
٨٣ المفعول فيه	١٥ العامل
٨٥ المفعول له	١٩ غير المنصرف
٨٧ المفعول معه	٢٢ العدل
٨٨ الحال	٢٥ الوصف
٩٥ التمييز	٢٦ التأنيث
١٠٢ المسئني	٢٧ المعرفة
١١٠ خبر كان واخواتها	٢٨ الجمجمة
١١٢ اسم ان واخواتها	٢٩ الجمع
١١٢ المنصوب بلا التي لنفي الجنس	٣٢ التركيب
١١٥ نعت اسم لا المبني	٣٢ الالف والنون
١١٨ خبر ما ولا	٣٣ وزن الفعل
١١٨ المجرورات	٣٧ المرفوعات
١٢٠ فالاضافة المعنوية	٣٨ الفاعل
١٢٣ والاضافة اللفظية	٤٢ واذا الشاذع
١٣٠ التوابع	٤٥ مفعول مالم يسم فاعله
١٣١ النعت	٤٧ المبتدأ والخبر
١٣٤ والمضمر لا يوصف	٥٠ وقد يحذف المبتدأ
١٣٦ العطف	٥٦ خبر ان واخواتها
١٤١ التأكيذ	٥٧ خبر لا نفي الجنس
١٤٤ البدل	٥٨ اسم ما ولا المشبهتان بل بـ
١٤٧ عطف البيان	

٢٠٨ اسم التفضيل	١٤٨ المبني
٢١٧ الفعل	١٤٩ المضمير
٢١٨ الماضي	١٥٣ صفة جرت على غير من هي له
٢١٨ المضارع	١٥٣ واذا اجتمع ضميران
٢٢١ الناصبات للمضارع	١٥٥ نون الوقاية
٢٢٧ الجازمات للمضارع	١٥٦ ضمير الشأن والقصة
٢٢٨ الشرط والجزاء	١٥٨ اسماء الاشارة
٢٣٢ فعل مالم يسم فاعله	١٦٠ الموصول
٢٣٣ الاشمام	١٦٢ الاخبار بالذی
٢٣٣ المتعدي وغير المتعدي	١٦٣ ما الاسمية
٢٣٤ الافعال القلوب	١٦٥ اسماء الافعال
٢٣٨ الافعال الناقصة	١٦٦ الاصوات
٢٤٣ الافعال المقاربة	١٦٨ المركبات
١٤٦ فعل التعجب	١٦٩ الكنائيات
٢٤٨ افع. المدح والذم	١٧٥ الظروف
٢٥١ حروف الجر	١٨٠ المعرفة والنكرة
٢٥٧ حروف المشبهة	١٨٢ العلم
٢٦٤ حروف العطف	١٨٢ اسماء العدد
٢٦٧ حرف التنبيه والتداء	١٨٩ المذكر والمؤنث
٢٦٩ حروف ايجاب	١٩١ المثني
٢٧٠ حروف الزيادة	١٩٢ المقصور والممدود
٢٧١ حرفا التفسير والمصدر	١٩٤ المجموع
٢٧٢ حروف التحضيض والتوقع	١٩٥ الجمع الصحيح المذكر
٢٧٣ حروف الاستفهام	١٩٧ الجمع الصحيح المؤنث
٢٧٣ حروف الشرط	١٩٨ جمع التكسير
٢٧٨ حرف الودع	١٩٨ المصدر
٢٧٩ تاء التأنيث	٢٠٠ اسم الفاعل
٢٧٩ التثنية	١٠٤ اسم المفعول
٢٧٩ نون التأكيد	٢٠٤ الصفة المشبهة



❖ كافيہ شرحی ملا جامی ❖

❖ ❖ بسم الله الرحمن الرحيم ❖ ❖

المجد لوليه والصلوة على نبيه ❖ وعلى آله واصحابه المتأدين بأدابه
(امام بعد) فهذه فوائد وافية بحل مشكلات الكافية للامامة المشهر
في المشارق والمغارب الشيخ ابن الحاجب نعمه الله بغفرانه واسكنه
بحسرة جنانه نظمتها في سلك التقرير وسميت التحرير للولد العزيز ضياء
الدين يوسف حفظه الله سبحانه عن موجبات التلطف والتأدب
وسميتها (بالفوائد الضيائية) لانه لهذا الجمع والتأليف كالعلة الغائية
نفعه الله تعالى بها وواسر المبتدئين من اصحاب التحصيل وما توفى الاباللة
وهو حسبي ونعم الوكيل (اعلم ان الشيخ رحمه الله لم يصدر رسالته هذه
بحمد الله سبحانه بان جملة جزأ منها هضمها لنفسه بتخييل ان كتابه هذا
من حيث انه كتابه ليس ككتب السلف رحمه الله تعالى حتى يصدر به
على سنتها ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء به مطلقا حتى يكون بتركة
اقطع لجواز انبائه بالمجد من غير ان يجعله جزأ من كتابه وبدأ بتعريف
الكلمة وان الكلام لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما فحتى لم يعرف كيف
يبحث عن احوالهما وقدم الكلمة على الكلام لكون افراده جزءا من افراد
الكلام ومفهوما جزءا من مفهومه فقال (الكلمة) قيل هي والكلام
مشتقان من الكلم بتسكين اللام وهو الجرح لثأثير معانيهما في النفوس

(شرح ايات الكافية والجامي)

الله المجد في الاولى والاخرة ❖
ولحييه الصلوة والسلام وآله
الطاهرة ❖ وبعد فيقول العبد
الفقير ❖ الى الله المعبود القدير
❖ علي بن عثمان الافشهرى ❖
غفر ذنوبهما ربهما الباري ❖
قد كنت اشتغلت بمذاكرة كتاب
الكافية ❖ مع شرحه المسمى
بالفوائد الضيائية ❖ لبعض
من كان عندي من الاذكياء ❖
وبعض من كان لي من الشركاء
❖ فرجوا مني رجاء جم ❖ ان
اجمع ايات المتن والشرح وان
اشرح تلك الايات شرحا
يكشف استارها ويبين مرادها
❖ واسنشها بداها وعرضا ❖
جعل الله ❖ سيهم مشكورا ❖
يعلمهم مقبولا وبرورا ❖ وقد
كنت اضرب صفحا عن هذا
الخطاب ❖ خوفا مني بعدم
القدر على ترتيب مثل هذا الكتاب
❖ والنسوان ثابوا ثابا ولم افز من
التماسهم فجا ❖ شرعت على وفق
التماسهم نفهم الله تعالى به وجمع
اخواني من الطلبة ❖ راجيسا
من الله الملك الغفار ❖ ان يجعله

سببا لشفاعة نبيه المختار ❖ وما توفى الاباللة ❖ عليه توكلت واليه انيب ❖ فتقول وبالله
التوفيق ❖ ومنه العناية والتحقيق (اعلم) اول ان الشعر

كلام مؤزّون مقني فصد او انما قيل قصد الخرج منه بعض ما وقع في القرآن والحديث من المؤزّون المقني فانه
اتفاق لا قصدى لقوله تعالى ﴿٣٠﴾ وما علمنا الشجر وما ينبغي له ان هو الا ذكر وقرآن مبين (والعر وض علم
يعرف به صحيح الشعر وفاسده

كالجرح وقد عبر بعض الشعراء عن بعض تأثيراتهما بالجرح حيث
* جراحات السنان لها التيام * ولا يلتام ما جرح اللسان * والكلم
بكسر اللام جنس لا جمع كتمر وتمره بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم
الطيب وقيل جمع حيث لا يقع الاعلى الثالث فصاعدا والكلم الطيب
ياول ببعض الكلم واللام فيها الجنس والتاء للوحدة والامانات بينهما
لجواز اتصاف الجنس بالوحدة والواحد بالجنسية يقال هذا الجنس واحد
وذلك الواحد جنس ويمكن جعلها على العهد الخارجي بارادة الكلمة
المذكورة على السنة النحاة (لفظ) اللفظ في اللغة الرمي يقال اكلت التمرة
ولفظت الزواة اى رميتها ثم نقل في عرف النحاة ابتداء او بعد جملة بمعنى
للمفوظ كالحاقى بمعنى المخوف الى ما يتلفظ به الانسان حقيقة كان او حكما
مهمل كان او موضوعا مفردا كان او سركا واللفظ الحقة فى كزيد وضرب
والحكيمى كالمزوى فى زيد ضرب واضرب اذ ليس من مقولة الحرف
والصوت اصلا ولم يوضع له لفظ وانما عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل له
من نحو هو وانت واجروا عليه احكام اللفظ فكان لفظا حكما لا حقيقة
والمحذوف لفظ حقيقة لانه قد يتلفظ به الانسان فى بعض الاحيان
وكلمات الله تعالى داخله فيه اذهى مما يتلفظ به الانسان وعلى هذا القياس
كلمات الملائكة والجن والدول الاربع وهى الخطوط والمقود والاشارة
والنصب غير داخله فى اللفظ فلا حاجة الى قيد يخرجها وانما قال لفظ
ولم يقل لفظه لانه لم يقصد الوحدة والمطابقة غير لازمة لعدم الاشتقاق
مع كون اللفظ اخصر (وضع) الرضع تخصبص شئ بشئ بحيث متى
اطلق او احس شئ الاول فهم منه الشئ الثانى قيل يخرج عنه وضع
الحرف حيث لا يفهم معناه متى اطلق بل اذا اطلق مع ضم ضميمة واجب
عنه بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا واطلاق الحرف بلا ضم ضميمة غير
صحيح ولا يبعد ان يقال ان المراد باطلاق اللفظ ان يستعملها اهل اللسان
فى محاوراتهم وبيان مقاصدهم فلا حاجة الى اعتبار قيد زائدا (لمعنى)
المعنى ما يقصد بشئ فهو اما مفعول اسم مكان بمعنى المقصد او مصدر
مبمبى بمعنى المفعول او مخفف معنى اسم مفعول كرمى ولما كان المعنى مأخوذا
فى الوضع فذكر المعنى بدمه مبنى على تجريد عنه فخرج به المهملات

سنان لها التيام * ولا يلتام ما جرح اللسان * الجراحات جمع جراحة والمراد بها ما لا يكون مؤدية
الى الموت بقربنة الالتيام لان ما كان مؤدية وسببها لا يلتام والسنان (جمع سن بكسر السين المهملة

وبعد هاتون اشددة وهو الرخ القصير والاراد بها آلة الجرح وقوله لها طرف مستقر خبر مقدم والتمام مبتدأ مؤخر وخبرها ارجع الى الجراحات والانتيام بالتركي ٤٤٦ باره طوبى لثوب او كلفى (شعر).

والا لفاظ الدالة بالطبع اذ لم يتعاق بها وضع وتخصيص اصلا وبقيت
حروف الهجاء الموضوعية لغرض التركيب لا بازاء المعنى وخرجت بقوله
لمعنى اذ وضعها لغرض التركيب لا بازاء المعنى (فان قلت قد وضع بعض
الفاظ بازاء ^{الدول المعاني} بعض آخر فكيف يصدق عليه انه وضع لمعنى (قلت بالمعنى
ما يتعلق به القصد وهو اعم من ان يكون لفظا او غيره فان قلت قد وضع
بعض الكلمات المفردة بازاء الالفاظ المركبة كلفظة الجملة والخبر فكيف
يكون موضوعا لمفرد ^{الاسماء} (قلنا هذه الالفاظ وان كانت باقرباس الى معانيها
مركبة لكن سبها باقياس الى الفاظها الموضوعية بازائها مفردة وقد اجيب
عن الاشكالين انه ليس ههنا لفظ وضع بازاء لفظ آخر مفردا كان او مركبا
بل بازاء مفهوم كلى افراد الالفاظ كلفظة الاسم والفعل والحرف والخبر
والجملة وغيرها ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض بالاشمال الضمائر
الراجعة الى الالفاظ مخصوصة مفردة او مركبة فان الوضع فيها وان كان
عاما لكن الموضوع له خاص فليس هناك مفهوم كللى هو الموضوع له
في الحقيقة (مفرد) وهو اما مجرور وعلى انه صفة لمعنى ومعناه حينئذ ما لا يدل
جزء لفظه على جزئه وفيه بوهى ان الالفاظ موضوع للمعنى المتصف
بالافراد والتركيب قبل الوضع وليس الامر كذلك فان انصاف المعنى
بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع فينبغى ان يرتكب فيه تجوز كالتركيب
في مثل من قتل فتى لا امرى فوع على انه صفة للفظ ومعناه حينئذ ما لا يدل
جزؤه على جزئ معناه ولا بد حينئذ من بيان نكتة في ايراد احد الوصفين
جمله فعليه والاخر مفردا وكانت النكتة فيه انتبيه على تقدم الوضع على
الافراد حيث اتى به بصيغة المضى بخلاف الافراد واما نصبه وان
لم يساعده رسم الخط فعلى انه حال من الضمير المستكن في وضع او من المعنى
فانه مفعول بواسطة اللام ووجه صحته ان الوضع وان كان مقدما على
الافراد بحسب الذات لكنه مقارن له بحسب الزمان وهذا اقدر كاف لجملة
الحالية وقيد الافراد لاخراج المركبات مطاقا سواء كانت كلامية او غير
كلامية فيخرج به عن حد الكلمة مثل الرجل وقائمة وبصرى وامثالها
مما يدل جزء اللفظ منه على جزء معناه لكنه بعد لشدة الامتزاج الفظة واحدة

اولور مرهم جراحات سنانہ *
علاج اولماز ولی زخم لسانہ
وما فی قوله ماجرح موصولة
او موصوفة وصلتها اوصفتها
قوله جرح والعائد محذوف ای
جرحه مثل قوله تعالى (اهذا
الذي بعث الله رسولا) ای بعثه
واللسان مرفوع علی انه فاعل
جرح وهو اللغة ان ارید به معنی
يجازى بعلاقة المصدرية والا
فهو الجرح یعنی العضو
المخصوص والاستشهاد بهذا
البيت ان الكلمة مشتقة من
الكلم يتسکین اللام وهو بمعنى
الجرح بالفتح حيث قال ماجرح
اللسان مقام ما لفظه او ما كلفه
قال الفاضل العصام قال الشارح
الکازرونی قائلة امیر المؤمنین
علی ابن ابی طالب ولم يبلغ ذلك
الشارح ولو بلغه لم یرض بأن
يعبر ببعض الشعراء انتهى كلامه
ولذا قلنا قول بعض الشعراء
(ويجرح من الوافر لان وزن
هذا البيت مفاعيلن مفاعيلن
فعولن مرتین فصدره مصوب
کابتدائه وعروضه مقطوعة
کضربه والحشوان سلمان
لان اصل الوافر مفاعيلن ست

مرات وهذا البيت من العروض الاولى ولها ضرب واحد مقطوف كمروضه كما قلنا * واغرب *
وشاهد قول المتنبي (ذكرت جسيم ما طابن وانا * مخاطر فيه بالهجم الحسام *

اى حين يفهم ذلك المعنى عنها يفهم احد الازمنة الثلاثة ايضا مقارنا له
 (او) من صفتها ان (لا) يقتزن ذلك المعنى المدلول عليها بنفسها فى الفهم
 عنها مع باحد الازمنة الثلاثة القسم (الثانى) وهو ما يدل على معنى
 فى نفسها غير مقتزن باحد الازمنة الثلاثة (الاسم) مأخوذ من اسموه
 وهو الملو لاسمائه على اخويه حيث يتركب منه وحده الكلام دون
 اخويه وقيل من الوسم وهو العلامة لانه علامة على مسماه (و) القسم
 (الاول) وهو ما يدل على معنى فى نفسها مقتزن باحد الازمنة الثلاثة
 (الفعل) سمي به لتضمنه الفعل اللغوى وهو المصدر (وقد علم بذلك)
 اى بوجه الحصر الكلمة فى الاقسام الثلاثة (حذف كل واحد منها) اى من
 تلك الاقسام وذلك لانه قد علم به اى بوجه الحصر ان الحرف كلمة
 لا تدل على معنى فى نفسها بل تحتاج الى انضمام كلمة اخرى اليها والى الفعل
 كلمة تدل على معنى فى نفسها لكنه مقتزن باحد الازمنة الثلاثة والاسم
 كلمة تدل على معنى فى نفسها غير مقتزن باحد الازمنة الثلاثة فالكلمة
 مشتركة بين الاقسام الثلاثة والحرف ممتاز عن اخويه بعدم الاستقلال
 فى الدلالة والفعل ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران
 والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل بعدم الاقتران فعلم
 لكل واحد منها معرف جامع لافراده ومما يمنع عن دخول غيره فيه وليس
 المراد بالحددها الا المعارف الجامع المانع ولله در المصنف حيث اشار
 الى حدودها فى ضمن دليل الحصر ثم نبه عليها بقوله وقد علم بذلك الخ
 ثم صرح بها فيما بعد بناء على تفاوت مراتب الطبائع (الكلام) فى اللغة
 ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا وفى اصطلاح النحاة (ما تضمن) اى لفظ
 تضمن (كلمتين) حقيقة او حكما اى يكون كل واحدة منهما فى ضمنه
 فالتضمن اسم فاعل هو المجموع والتضمن اسم مفعول هو كل واحدة
 من الكلمتين فلا يلزم اتحادهما (بالاسناد) اى تضمننا حاصلنا بسبب
 اسناد احدى الكلمتين الى الاخرى والاسناد نسبة احدى الكلمتين
 حقيقة او حكما الى الاخرى بحيث يفيد المخاطب فائدة تامة بصح
 السكوت عليها فقولوه لفظ يتناول المهملات والمفردات والمركبات

الكلامية وغير الكلامية وبقيد تضمن كلمتين خرجت المهملات والمفردات
وبقيد الاسناد خرجت المركبات الغير الكلامية مثل غلام زيد
ورجل فاضل وبقيت المركبات الكلامية سواء كانت خبرية مثل ضرب
زيد وضربت هند وزيد قائم او انشائية مثل اضرب ولا تضرب فان
كل واحد منهما تضمن كلمتين احديهما ملفوظة والاخرى منوية
وبينهما اسناد يفيد الخطاب فائدة تامة وحيث كانت الكلمتان انتم من
ان تكونا كلمتين حقيقة او حكما دخل في التعريف مثل زيد ابوه قائم
او قام ابوه او قائم ابوه فان الاخبار في هذه الجمل مع انها مركبات في حكم
الكلمة المفردة اعني قائم الاب ودخل فيها ايضا مثل جَسَقُ مهمل ودين
مقاوب زيد مع ان المسند اليه فيها مهمل لبس بكلمة فانه في حكم هذا
اللفظ (اعلم ان كلام المصنف ظاهر في ان نحو ضربت زيدا قائما بمجموعه
كلام بخلاف كلام صاحب المفصل حيث قال الكلام هو المركب
من كلمتين اسندت احديهما الى الاخرى فانه صريح في ان الكلام هو
ضربت والمتعلقات خارجة عنه) ثم اعلم ان صاحب المفصل وصاحب
الباب ذهبا الى ترادف الكلام والجمله وكلام المصنف ايضا ينظر الى
ذلك فانه قد اکتفى في تعريف الكلام بذكر الاسناد مطلقا ولم يقيد
بكونه مقصودا لذاته ومن جملة اخص من الجملة قيده به فحينئذ يصدق
الجملة على الجمل الخبرية الواقعة اخبارا او اوصافا بخلاف الكلام
وفي بعض الحواشي ان المراد بالاسناد هو الاسناد المقصود لذاته وحينئذ
يكون الكلام عند المصنف ايضا اخص من الجملة (ولا يتأتى) اى لا يحصل
(ذلك) اى الكلام (الا في) ضمن (اسمين) احدهما مسند والاخر
مسند اليه (او في) ضمن (اسم) مسند اليه (وفعل) مسند وفي بعض النسخ
او في فعل واسم فان التركيب الثنائي العقلي بين الاقسام الثلاثة يرتقى الى
ستة اقسام ثلاثة منها من جنس واحد اسم واسم فعل وفعل وحرف
وحرف وثلاثة منها من جنسين اسم وفعل اسم وحرف فعل وحرف ومن
البين ان الكلام لا يحصل بدون لاسناد والاسناد لا بد له من مسند ومسند اليه
وهما لا يتحققان الا في اسمين او في اسم وفعل واما الاقسام الاربعة

الباقية في الحرف والحرف كلاهما مفقودان وفي الفعل والفعل
 والحرف المسند اليه مفقود وفي الاسم والحرف احدهما مفقود فان الاسم
 ان كان مسندا فالمسند اليه مفقود وان كان مسندا اليه فالمسند مفقود ونحو
 يازيد بتقدير ادعوزيدا فلم يكن من تركيب الحرف والاسم بل من تركيب
 الفعل والاسم الذي هو المنوي في ادعوا (الاسم مادل) اي كلمة دلت (على
 معنى) كأن (في نفسه) اي في نفس مادل يعني الكلمة فتذكير الضمير
 بناء على لفظ الموصول قال المصنف رحمه الله في الايضاح شرح المفصل
 الضمير في مادل على معنى في نفسه يرجع الى معنى اي مادل على معنى
 باعتباره في نفسه وبالنظر اليه في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كقولك
 الدار في نفسها حكمها كذا اي لا باعتبار امر خارج عنها ولذلك
 قيل الحرف مادل على معنى في غيره اي حاصل في غيره اي باعتبار
 متعلقه لا باعتبار في نفسه انتهى كلامه ومحصوله ما ذكره بعض
 المحققين حيث قال كما ان في الخارج موجودا قائما بذاته وموجودا قائما
 بغيره كذلك في الذهن معقول هو مدرك قصدا ملحوظ في ذاته يصلح
 ان يحكم عليه وبه ومعقول هو مدرك تبعا و آلة للملاحظة غيره فلا يصلح
 لشيء منها فالابتداء مثلا اذا لاحظ العقل قصدا وبالذات كان معنى
 مستقلا بالمفهومية ملحوظا في ذاته وزنه تعقل متعلقه اجالا وتبعا من
 غير حاجة الى ذكره وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط
 فلا حاجة في الدلالة عليه الى ضم كلمة اخرى اليه لتدل على متعلقه
 وهذا هو المراد بقولهم ان للاسم والفعل معنى كأننا في نفس الكلمة
 الدالة عاينه واذا لاحظ العقل من حيث هو حالة بين السير والبصرة
 مثلا وجعله آلة لتعرف حالهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية
 ولا يصلح ان يكون محكوما عليه وبه ولا يمكن ان يتعقل الابد كمتعلقه
 بخصوصه ولان يدل عليه الابض كلمة دالة على متعلقه والحاصل
 ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلي وللفظة من موضوعه لكل واحد
 من جزئياته التخصوص المتعلق من حيث انها حالات متعلقاتها
 وآلات لتعرف احوالها وذلك المعنى الكلي يمكن ان يتعقل قصدا

ويلاحظ في حد ذاته فاستقل بالمفهومية وبصلح ايضا ان يكون
محكوما عليه وبه وامثال الجزئيات فلا تستقل بالمفهومية ولا تصلح ان
تكون محكوما عليها وبها اذ لا بد في كل واحد منهما ان يكون ملحوظا قصدا
ليمكن ان يعتبر النسبة بينه وبين غيره بل تلك الجزئيات لا تعقل الا بذكر
متعلقا بها لتكون آلتا لملاحظة احوالها ولهذا هو المراد بقولهم
ان الحرف يدل على معنى في غيرها واذا عرفت هذا علمت ان المراد
بكيونة المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية وبكيونة المعنى في نفس
الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله
بالمفهومية فارجع كيونة المعنى في نفسه وكيونه في نفس الكلمة
الدالة عليه الى امر واحد وهو استقلاله بالمفهومية ففي هذا الكتاب
الضمير المجرور في نفسه يحتمل ان يرجع الى ما الموصولة التي هي عبارة
عن الكلمة وهذا هو الظاهر ليكون على طبق ما سبق في وجه الحصر
من كيونة المعنى في نفس الكلمة ويحتمل ان يرجع الى المعنى تنبيهها
على صحة ارادة كلا المعنيين ولكن عبارة المفصل طاهرة في المعنى
الاخير وهو ارجاع الضمير الى المعنى لعدم مسبقيتها بما يدل على اعتبار
كيونة المعنى في نفس الكلمة ولهذا جزم المصنف هنا لرجوعه
الى المعنى وبما سبق من التحقيق ظهرا انه لا يتخلل حد الاسم جمعها
ولا حد الحرف متعا بالاسماء اللازمة الاضافة مثل ذو وفوق وتحت
وقدام وخلف الى غير ذلك لان معانيها مفهومات كلية مستقلة
بالمفهومية ملحوظة في حد ذاتها لزمها تعقل متعلقا بها اجمالا وتبعها
من غير حاجة الى ذكرها لكن لما جرت العادة باستعمالها في مفهوماتها
مضافة الى متعلقات مخصوصة لانه الغرض من وضعها لزم ذكرها
لفهم هذه الخصوصيات لا لاجل فهم اصل المعنى فهي دالة على
معانيها معتبرة في حد انفسها لا في غيرها فهي داخلية في حد الاسم لا الحرف
ولما كان الفعل دالا على معنى في نفسه باعتبار معناه التضمني اعني الحدث
وكان ذلك المعنى مقترنا باحد الازمنة الثلاثة في الفهم عن لفظ الفعل
اخرجه بقوله (غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة) اي غير مقترن مع احد

الازمنة الثلاثة في الفهم عن اللفظ الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى
 في الصفة الاولى خرج الحرف عن حد الاسم وبالثانية الفعل والمراد
 بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول فدخل فيه اسماء الافعال
 لان جميعها امام نقول عن المصادر الاصلية سواء كان النقل فيه صريحا
 نحو رويد فانه قد يستعمل مصدرا ايضا او غير صريح نحو هيات فانه
 وان لم يستعمل مصدرا الا انه على وزن قوفاة مصدر قوي او عن المصادر
 التي كانت في الاصل اصواتا نحو صه او عن الظرف او عن الجار
 والمجرور نحو امامك زيدا عليك زيدا فليس شئ منها الدلالة على
 احد الازمنة الثلاثة بحسب الوضع الاول وخرج عنه الافعال المنسجمة
 عن الزمان نحو عسى وكاد لاقترا مَعْنَاهَا به بحسب اصل الوضع
 وخرج عنه المضارع ايضا فانه على تقدير اشتراكه بين الحال والاستقبال
 يدل على زمانين معينين من الازمنة الثلاثة فيدل على واحد معين ايضا
 في ضمنهما اذ لا يقدح في الدلالة على معين الدلالة على ماسواه نعم يقدح
 في ارادة المعين ارادة ماسواه واين الدلالة من الارادة (ولما فرغ
 من بيان حد الاسم اراد ان يذكر بعض خواصه ليفيد زيادة معرفته
 فقال (ومن خواصه) منبها بصيغة جمع الكثرة على كثرتها وبين
 التبعية على ان مذكوره بعض منها وهي جمع خاصة وخاصة الشئ
 ما يختص به ولا يوجد في غيره وهي اما شاملة للجميع افراد ما هي خاصة له
 كالكتاب بالقوة للانسان او غير شاملة كالكتاب بالفعل له فن خواص
 الاسم (دخول اللام) اي لام التعريف ولو قال دخول حرف التعريف
 لكان شاملا للميم في مثل قوله عليه السلام ايس من ابرام صيام في اسفر
 لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته وفي اختياره اللام اشارة الى ان المختار
 عنده ما ذهب اليه سبويه من ان اداة التعريف هي اللام وحدها زيدت
 عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن واما الخليل فقد ذهب
 الى انها ال كهل وبل والمبرد الى انها الهمزة المفتوحة وحدها زيدت اللام
 للفرق بينهما وبين همزة الاستفهام وانما اختص دخول حرف
 التعريف بالاسم لانه لتعيين معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ

مطابقة والحرف لا يدل على المعنى المستقل والفعل يدل عليه تضمننا
 لامطابقة وهذه الخاصة ليست شاملة لجميع افراد الاسم فان حرف
 التعريف لا يدخل على الضمائر واسماء الاشارة وغيرها كالموصولات
 وكذلك سائر الخواص الخمس المذكورة ههنا (و) منها دخول (الجر)
 وانما يختص دخول الجر بالاسم لانه اثر حرف الجر في المجرور به لفظا
 او في المجرور به تقديرا كافي الاضافة المعنوية ودخول حرف الجر لفظا
 او تقديرا يختص بالاسم لانه لا فضاء معنى الفعل الى الاسم فينبغي
 ان يدخل الاسم ليفضي معنى الفعل اليه واما الاضافة اللفظية فهي
 فرع للمعنوية فينبغي ان لا يخالف الاصل بان يختص بما يخالف
 ما يختص به الاصل اعني الفعل او يزيد عليه بان يعم الاسم والفعل (و)
 منها دخول (التنوين) باقسامه الاتنين التزم وسجى في آخر الكتاب
 ان شاء الله تعالى تعريفه وبيان اقسامه على وجه يظهر جهة
 اختصاص ماعداتنوين التزم به وجهة عدم اختصاص تنوين
 التزم به (و) منها (الاسناد اليه) وهو بالرفع عطف على الدخول لاعلى
 مدخوله لان المتبادر من الدخول الذكر في الاول او الموقوف بالآخر
 وكلاهما متغايران في الاسناد وكذا في الاضافة والمراد به كون الشيء
 مسندا اليه وانما يختص هذا المعنى بالاسم لان الفعل وضع لان يكون
 ابدا مسندا فقط فلو جعل مسندا اليه يلزم خلاف وضعه (و) منها
 (الضافة) اي كون الشيء مضافا بتقدير حرف الجر لايدكره لفظا
 ووجه اختصاصها بالاسم اختصاص لوازمها من التعريف
 والتخصيص والتخفيف به وانما فسرنا الاضافة بكون الشيء مضافا
 لان الفعل والجملة قديقع مضافا اليه كافي قوله تعالى يوم ينفع الصادقين
 صدقهم وقديقال هذا بناء ويل المصدر اي يوم ينفع صدق الصادقين
 فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا تختص بالاسم وانما قيدنا لاضافة بقولنا
 بتقدير حرف الجر لئلا ينتقض بقولنا مررت بزيد فان مررت مضاف
 الى زيد بواسطة حرف الجر لفظا (وهو) اي الاسم قسمان (معرب
 ومبني) لانه لا يخلو اما ان يكون مركبا مع غيره اولا والاو اما ان يشبه

وتعرفه به وجب ان يعرف اولاً بأنه مما يختلف آخره ليعرف انه مما يختلف
 آخره فيلزم تقدم الشيء على نفسه فينبغي ان يعرف اولاً بغير ما عرفه به
 الجمهور ويجعل ما عرفه به من جملة احكامه كما فعله المصنف (وحكمه)
 اى من جملة احكام المعرب وآثاره المترتبة عليه من حيث هو معرب
 (ان يختلف آخره) اى الحرف الذى هو آخر المعرب ذائبان يتبدل حرف
 بحرف آخر حقيقة او حكماً اذا كان اعرابه بالحروف اوصفة بان يتبدل
 صفة بصفة اخرى حقيقة او حكماً اذا كان اعرابه بالحركة (باختلاف
 العوامل) اى بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه في العمل بان يعمل
 بعض منها خلاف ما يعمل البعض الآخر وانما خصصنا اختلافها
 بكونه في العمل لئلا ينتقض بمثل قولنا ان زيدا مضروب وانى ضربت
 زيدا وانى ضارب زيدا فان العامل في زيدا في هذه الصور يختلف
 بالاسمية والفعلية والحرفية مع ان آخر المعرب لم يختلف باختلافه
 (لفظاً او تقديراً) نصب على التمييز اى يختلف لفظ آخره او تقديره او
 على المصدرية اى يختلف اختلاف لفظ او تقدير والاختلاف لفظاً كما
 في قولك جاءنى زيد ورأيت زيدا ومررت بزيدا وتقدير كما في قولك جاءنى فتى
 ورأيت فتى ومررت بفتى فان اصله فتى وفتياً وبفتى انقلب الياء الفاصلة
 الاعراب تقدير ياو لا اختلاف اللفظي والتقديرى اعم من ان يكون حقيقة او
 او حكماً كما اشرنا اليه لئلا ينتقض بمثل قولنا رأيت احداً ومررت باحداً وقولنا
 رأيت مسلمين ومررت بمسلمين مثنى او مجموعاً فانه قد اختلف العوامل فيه في
 العمل والاختلاف في آخر احد حقيقة بل حكماً فان فتحه احد بعد ان نصب
 علامة النصب وبعد الجار علامة الجر وكذا الحال في التثنية والجمع فآخر
 المعرب في هذه الصور يختلف باختلاف العوامل حكماً لا حقيقة (فان
 قلت لا يتحقق الاختلاف لانى آخر المعرب ولا فى العوامل اذ اركب بعض
 الاسماء الممدودة الغير المشابهة لمبنى الاصل مع عادله ابتداءً ويترتب عليه
 الاعراب بل هنالك حدوث الاعراب بدخول العامل (قلت هذا حكم آخر
 من احكام المعرب والاختلاف حكم آخر فلو لم يدخل احد الحكمين
 فى الآخر لافساد فيه فان المعرب احكاماً كثيرة لم تذكر ههنا فليكن هذا

الحكم ايضا من هذا القبيل غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون من خواصه
 الشاملة (الاعراب ما) اى حركة او حرف (اختلف آخره) اى آخر
 المعرب من حيث هو معرب ذاتا او صفة (به) اى تلك الحركة او الحرف
 وحين يراد بما الموصولة الحركة او الحرف لا يراد العامل والمقتضى ولو
 اقيت على عمومها لخرجنا بالسببية المفهومة من قوله به فان المتبادر
 من السبب السبب القريب والعامل والمقتضى من الاسباب بعيدة وبقيت
 الجبته خرجت حركة نحو غلامى لانه معرب على اختيار المصنف لكن
 اختلاف هذا الحركة على آخر المعرب ليس من حيث انه معرب بل من حيث
 انه ما قبل ياء المتكلم وبهذا القدر تم حذو الاعراب جها ومنه لكن المصنف
 اراد ان يثبت على فائدة اختلاف وضع الاعراب فضم اليه قوله (اي دل) على
 المعانى المتورة عليه وكأنه اراد هذا المعنى حيث قال ليس هذا من تمام
 الحد لانه خارج عن الحد واللام فى ليدل متعلق بامر خارج عن الحد يعنى
 وضع الاعراب المفهوم من نحوى الكلام فانه بعيد عن الفهم غاية
 البعد فاللام فيه متعلق بقوله اختلف يعنى اختلف آخره ليدل
 الاختلاف او ما به الاختلاف (على المعانى) يعنى انفعالية والمفعولية
 والاضافة (المتورة) على صيغة اسم الفاعل (عليه) اى على المعرب على
 تضمن مثل معنى الورد او الاستيلاء يقال 'عتوروا الشئ' وتعاوروه اذا
 تداولوه اى اخذوا جماعة واحد بعد واحد على سبيل المناوبة والبدلية
 لا على سبيل الاجتماع فاذا تداولت المعانى المتقتضية الاعراب على المعرب
 متعاقبة متناوبة غير مجمعة لتضادها ينبغى ان يكون علاماتها ايضا
 كذلك فوقع بسببها اختلاف فى آخر المعرب فوضع اصل الاعراب
 للدلالة على تلك المعانى ووضع بحيث يختلف به آخر المعرب لاختلاف
 تلك المعانى وانما جعل الاعراب فى آخر الاسم المعرب لان نفس الاسم يدل
 على المسمى والاعراب على صفته ولا شك ان الصفة متأخرة عن الموصوف
 فلا نسب ان يكون الدل عليها ايضا متأخرا عن الدل عليه وهو مأخوذ
 من اعربه اذا اوضحه فان الاعراب يوضح المعانى المتقتضية ومن
 عربت مع لته اذا فسدت على ان تكون الهمزة للسلب فيكون معناه

ازالة الفساد سمي به لانه يزيل فساد التباس بعض المعاني ببعض
(وانواعه) اى انواع اعراب الاسم ثلاثة (رفع ونصب وجر) هذه الاسماء
الثلاثة مختصة بالحركات والحروف الاعرابية ولا تنطبق على الحركات
البنائية اصلا بخلاف الضمة والفتحة والكسرة فانها مستعملة في الحركات
البنائية غالبا وفي الحركات الاعرابية على قلة (فالرفع) حركة كان
او حرفا (علم الفاعلية) اى علامة كون الشيء فاعلا حقيقة او حكما ليشمل
المخفات بالفاعل ايضا كالمبتدأ والخبر وغيرهما (والنصب) حركة كان
او حرفا (علم المفعولية) اى علامة كون الشيء مفعولا حقيقة او حكما
ليشمل المخفات به (والجر) حركة كان او حرفا (علم الاضافة) اى علامة
كون الشيء مضافا اليه واذا كانت الاضافة بنفسها مصدرا لم يحتاج الى
الحاق الياء المصدرية البها كما في الفاعلية والمفعولية وانما اختص الرفع
بالفاعل والنصب بالمفعول لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه واحد فاعطى
الثقل للقليل والنصب خفيف والمفاعيل كثيرة لانه خمسة فاعطى
الخفيف للكثير ولما يبق للمضاف اليه علامة غير الجر جعل علامة
للعامل **اعمال** لفظيا كان او معنويا (ما به يتقوم) اى يحصل (المعنى
المقتضى) اى معنى من المعاني المعنوية على المعرب المقتضية (الاعراب)
ففي جاء في زيد جاء عامل اذ به حصل معنى الفاعلية في زيد فجعل الرفع علامة
لها وفي رأيت زيدا رأيت عامل اذ به حصل معنى المفعولية في زيد فجعل
النصب علامة لها وفي مررت بزيدا مررت عامل اذ به حصل معنى الاضافة
في زيد فجعل الجر علامة لها (فالمفرد المنصرف) اى الاسم المفرد الذى
لم يكن مثنى ولا جموعا ولا غير منصرف كزيد ورجل (و) كذا (الجمع المكسر
المنصرف) الذى لم يكن بناء الواحد فيه سالما ولم يكن غيره منصرف كرجال
وطلبة فالاعراب في هذين القسمين من الاسم على الاصل من وجهين
احدهما ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة والاعراب فيهما بالحركة
وثانيهما اذا كان الاعراب بالحركة فالاصل ان يكون بالحركات الثلاث
في الاحوال الثلاث والاعراب فيهما بالحركات الثلاث في الاحوال الثلاث
فالاعراب فيهما (بالضمة رفعاً) اى حالة الرفع (والفتحة نصبا) اى حالة

النصب (والكسرة جراً) أي حالة الجر فنصب قوله رفعاً ونصباً وجراً
على الظرفية بتقدير مضاف ويحتمل النصب على الحالية والمصدرية
فالقسم الأول مثل جاءني رجل ورأيت رجلاً ومررت برجل والقسم الثاني
مثل جاءني طلبة ورأيت طلبة ومررت بطالبة (جمع المؤنث السالم) وهو
ما يكون بالالف والتاء واحترز به عن المكسرة فإنه قد علم حاله (بالضمة) رفعاً
(والكسرة) نصباً وجراً فان النصب فيه تابع للجر اجراء للفرع على ونبرة
الاصل الذي هو جمع المذكر السالم فان النصب فيه تابع للجر كما سيجي ذكره
مثل جاءني مسلمات ورأيت مسلمات ومررت بمسلمات (غير المنصرف
بالضمة) رفعاً (والفتحة) نصباً وجراً فالجر فيه تابع للنصب كما سند ذكره
نحو جاءني احمد ورأيت احمد ومررت باحمد (اخولاً وابولاً وحولاً) بكسر
الـ الكاف لان اللحم قريب المرأة من جانب زوجها فلا يضاف الا اليها
(وهنولاً) والهن الشيء المنكر الذي يستعجن ذكره كالعورة والصفات
الذميمة والافعال القبيحة وهذه الاسماء الاربعة منقوصات واوية (وفولاً)
وهو اجوف واوى لأمه هاء اذا صله فوه (وذومال) وهو لغيف مقرون
بالواوين اذا صله ذوو وانما اضيف ذوالى الاسم الظاهر دون الكاف لانه
لا يضاف الا الى اسماء الاجناس فاعراب هذه الاسماء السنة (بالواو) رفعاً
(والانف) نصباً (والياء) جراً ولكن لا مطلقاً بل حال كونها مكبرة
اذ مصغراتها معرفة بالحركات نحو جاءني اخيك ورأيت اخيك ومررت
بـ اخيك وموحدة اذا المثني والمجموع منها معرب باعراب التثنية والجمع وانما
لم يصرح بهذين القيدين اكتفاءً بالاهثلة (مضافة) لانها اذا كانت
مكبرة وموحدة ولم تكن مضافة اصلاً فاعرابها بالحركات نحو
جاءني اخ ورأيت اخاً ومررت باخ فينبغي ان تكون مضافة ولكن
(الى غير ياء المتكلم) لانها اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم
فخالها كسائر الاسماء المضافة اليها ولم يكتف في هذا الشرط بالمشال
لئلا يتوهم اشتراط اضافتها بكونها الى الكاف وانما جعل اعراب
هذه الاسماء بالحروف لانهم لما جعلوا اعراب المثني وجمع المذكر السالم
بالحروف ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الاحاد ايضاً كذلك لئلا يكون

بينهما وبين الآحاد وحشة ومنافرة تامة وإنما اختاروا أسماء ستة لان
اعراب كل من المثني والمجموع ثلاثة فجعلوا في مقابلة كل اعراب اسما
وانما اختاروا هذه الاسماء الستة لمشابتها المثني في كون معانيها منبئة
عن تعدد ولو وجود حرف صالح للاعراب في اواخرها حين الاعراب
سماحا بخلاف سائر الاسماء المحذوفة الاعجاز كيدودم فانه لم يسمع فيها
من العرب اعادة الحروف المحذوفة عند الاعراب * **المثني** *
وما لحق به (و) هو (كلا) وكذا كلنا ولم يذكره لكونه فرع (كلا) مضافا
اي حال كون كلا اركنا مضافا (الى مضمر) وانما قيد بذلك لان كلا باعتبار
لفظه مفرد وباعتبار معناه مثني فلفظه يقتضي الاعراب بالحرركات
ومعناه يقتضي الاعراب بالحروف فروعى فيه كلا الاعتبارين فاذا
اضيف الى المظهر الذى هو الاصل روعى جانب لفظه الذى هو الاصل
واعرب بالحرركات التى هى الاصل لكن تكون حرركاته تقديرية لان آخره
الف تسقط بالتقاء الساكنين نحو جاءنى كلا الرجلين ورأيت كلا الرجلين
ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف الى المضمر الذى هو الفرع روعى
جانب معناه الذى هو الفرع واعرب بالحروف التى هى الفرع نحو جاءنى
كلاهما ورأيت كليهما ومررت بكليهما فلذلك قيد كون اعرابه بالحروف
بكونه مضافا الى مضمر (واثنان) وكذا اثنان واثنان فان هذه الالفاظ
وان كانت مفردة لكن صورتها صورة التثنية ومعناها معنى التثنية
فالحقت بها (بالالف) رفعا (والياء) المفتوحة ما قبلها انصبا وجرا كما سيجي
* **جمع المذكر السالم** * والمراد به ماسمى به اصطلاحا وهو الجمع
بالواو والنون او بالياء والنون فيدخل فيه نحو سنين وارضين مما لم يكن
واحد مذكر اجمع بالواو والنون (و) ما لحق به وهو (اولو) جمع ذو
لا عن لفظه (وعشرون واخوانها) اى نظائرهما السبع وهى ثلثون
الى تسعين ولبس عشرون جمع عشرة ولا ثلثون جمع ثلاثة والا لصح
اطلاق عشرين على ثلثين لانه ثلاثة مقادير العشرة واطلاق ثلثين
على التسعة لانها ثلثة مقادير الثلاثة وعلى هذا القياس البواقي وايضا
هذه الالفاظ تدل على معان معينة ولا تميز في الجموع (بالواو) رفعا

(والياء) نصبا وجرا وانما جعل اعراب المثنى مع ملحقاته واجمع مع ملحقاته
 بالحروف لانهما فرعا الواحد وفي آخرهما حرف يصلح للاعراب
 وهو علامة التثنية والجمع فناسب ان يجعل ذلك الحرف اعرابا لهما ليكون
 اعرابهما فرعا لعرابه كما انهما فرعان له لان الاعراب بالحروف فرع
 الاعراب بالحركة ولما جعل اعرابهما بالحروف وكان حروف
 الاعراب ثلاثة واعرابهما ستة ^{ثلاثة} للمثنى وثلاثة للجمع فلو جعل اعراب
 كل واحد منهما بتلك الحروف الثلاثة لوقع الالتباس ولو خص
 المثنى بهما بقى المجموع بلا اعراب ولو خص المجموع بهما بقى المثنى
 بلا اعراب فوزعت عليهما بان جعلوا الالف علامة الرفع في المثنى لانه
 الضمير المرفوع للتثنية في الفعل نحو يضربان وضربا والواو علامة الرفع
 في الجمع لانه الضمير المرفوع للجمع في الفعل نحو يضربون وضربوا
 وجعلوا اعرابهما بالياء حانة الجر على الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا
 ما قبل الياء في التثنية لخفة الفتحة وكثرة التثنية وكسروه في المجموع لثقل
 الكسرة وقلة المجموع وجعلوا النصب على الجر لانه الرفع لمناسبة النصب
 الجر لوقوع كل منهما فضلة في الكلام (ولما فرغ من تقسيم الاعراب
 الى الحركة والحرف وبيان مواضعهما المختلفة شرع في بيان مواضع
 الاعراب اللفظي والتقديرى اللذين اشار الى تقسيميهما فيما سبق ولما
 كان التقديرى اقل اشار اليه اولاً ثم بين ان اللفظى ماعده فقال
 التقدير ^{اي تقدير الاعراب (فيما) اي في الاسم المعرب الذى}
 (تعذر) الاعراب فيه اي امتنع ظهوره في لفظه وذلك اذ لم يكن الحرف
 الذى هو محل الاعراب قابلاً للحركة الاعرابية كما في الاسم المعرب بالحركة
 الذى في آخره الف مقصورة سواء كانت موجودة في اللفظ كالعصا بلام
 التعريف او محذوفة بالبقاء الساكنين (كعصا) بالتثنية فان الالف
 المقصورة في الصورتين غير قابلة للحركة (و) كما في الاسم المعرب بالحركة
 المضاف الى ياء المتكلم نحو (غلامى) فانه لما اشتغل ما قبل ياء المتكلم
 بالكسرة لمناسبة قبل دخول العامل امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى
 بعد دخوله موافقة لهما او مخالفة فاذهب اليه بعض من ان اعراب مثل

هذا الاسم في حالة الجر لفظي غير مرضي (مطلقا) أي في الأحوال
 الثلاث يعني كون الاعراب تقديريا في هذين النوعين من الاسم المعرب
 انما هو في جميع الأحوال غير مختص ببعضها (واستثقل) عطف على
 تعذري تقدير الاعراب فيما تعذرا وفي الاسم الذي استثقل ظهور الاعراب
 في لفظه وذلك اذا كان محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية ولكن
 يكون ظهوره في اللفظ ثقيلا على اللسان كما في الاسم الذي في آخره
 ياء مكسور ما قبلها سواء كانت محذوفة بالتقاء الساكنين (كقاص)
 أو غير محذوفة كالفاضي (رفعا وجرا) أي في حالتی الرفع والجر لا في حالة
 النصب لاستثقال الضمة والكسرة على الياء دون الفتحة (ونحو مسلمي)
 عطف على قوله كقاص يعني تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون
 في الاعراب بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحروف نحو مسلمي
 بخلاف تقدير الاعراب للتعذري فانه مختص بالاعراب بالحركة (رفعا) يعني
 تقدير الاعراب في نحو مسلمي انما هو في حالة الرفع فقط دون النصب
 والجر نحو جاني مسلمي فان اصله مسلمي بسقوط النون بالاضافة
 فاجتمع الواو والياء والساكن منها ساكن فانقلب الواو ياء وادغمت
 الياء في الياء وكسر ما قبل الياء فلم يبق علامة الرفع التي هي الواو في اللفظ
 فصار الاعراب في حالة الرفع تقديريا بخلاف حالتی النصب والجر فان
 الادغام لا يخرج الياء عن حقيقتها فان الياء المدغمة ايضا ياء وقد يكون
 الاعراب بالحروف تقديريا في الأحوال الثلاث في مثل جاني ابو القوم
 ورأيت ابو القوم وصرت بابي القوم فانه لما سقط حروف الاعراب عن
 اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق الاعراب لفظا بل صار تقديريا (واللفظي)
 أي الاعراب المتلفظ به (قيما عدا) يعني فيما عدا ما ذكر مما تعذر فيه
 الاعراب واستثقل ولما ذكر في تفصيل المعرب المنصرف غير المنصرف
 وكان غير المنصرف اقل من المنصرف وبمعرفة يعرف المنصرف
 على قياس الاعراب التقديري واللفظي عرف غير المنصرف واكتفي
 بتعريفه فقال ﴿غير المنصرف ما﴾ أي اسم معرب (فيه علتان)
 تؤثران باجتماعهما واستجماع شرائطهما فيه اثر اسمي ذكره (من)

في البيت الثاني **قول أبي سعيد الأنباري الخوري (موانع الصرف تسع**
كلما اجتمعت * ثلثان منها في الصرف تصوب * عدل * ٢٠ * ووصف وتأنيث ومعرفة وبجمة

عدل (تسعا) علة (واحدة منها) أي من تلك التسع (تقوم) هذه العلة
 الواحدة (مقامهم) أي مقام هاتين العلتين بأن تؤثر وحدها تأثيرهما (وهي)
 أي العمل التسع بمجموع ما في هذين البيتين من الأمور التسعة لا كل واحد منها
 حتى يقل لا يصح الحكم على العمل التسع بكل واحد من هذه الأمور وذلك
 المجموع (عدل ووصف وتأنيث ومعرفة * وبجمة * ثم جمع ثم تركيب)
 والعدل في عطف هاتين العلتين من الواو إلى ثم مجرد المحافظة على
 الوزن (والنوز زائدة من قبلها لف * ووزن فعل وهذا القول تقريب)
 فقوله زائدة منصوب على أنه حال إذا لم ينع وتنع النون الصرف حال كونها
 زائدة وقوله الف فاعل الظرف أعني من قبلها أو مبتدأ خبره
 الظرف المقدم ولا يخفى أنه لا يفهم من هذا التوجيه زيادة الألف مع أنها
 أيضا زائدة ولهذا يعبر عنهما بالألف والنون الزائدتين ولو جعل الألف
 فاعلا لقوله زائدة والظرف متعلقا بالزيادة وأريد بزيادة الألف قبل النون
 اشتراكهما في وصف الزيادة وتقدم الألف عليهما في هذا الوصف لفهم
 زيادتهما جميعا وهذا كما ذاقنا في زيد راكبا من قبله أخوه فإنه يدل
 على اشتراكهما في وصف الركوب وتقدم أخيه عليه في هذا الوصف وقوله
 وهذا القول تقريب يعني أن ذكر العمل التسع بصورة النظم تقرب لبها
 إلى الحفظ لأن حفظ النظم أسهل والقول بأن كل واحد من الأمور التسعة
 علة قول تقريبي لا تحققي إذا العلة في الحقيقة اثنتان منها الواحد والقول
 بأنهما تسع تقرب لبها إلى الصواب لأن في عددها خلافا فقال بعضهم
 أنها تسع وقال بعضهم اثنتان وقال بعضهم إحدى عشرة لكن
 القول بأنهما تسع تقرب لبها إلى ما هو صواب من المذاهب الثلاثة ثم أنه
 ذكر أمثلة لعل التسع المذكورة على ترتيب ذكرها في البيتين فقال (مثل عمر)
 مثل المعدل (واجر) مثل اللوصف (وطحمة) مثال للتأنيث (وزينب) مثال
 للمعرفة وفي إيراد زينب مثالا للمعرفة بعد طحمة إشارة إلى قسمي التأنيث
 للفظي والمعنوي (أبراهيم) مثال للجمة (ومساجد) مثال للجمع
 (ومعدى كرب) مثال للتركيب (وعمران) مثال للألف والنون (واحد)
 مثال لوزن الفعل (وحكمه) أي حكم غير المنصرف والآخر المترتب عليه

ثم جمع ثم تركيب * والنون زائدة
 من قبلها لف * ووزن الفعل
 وهذا القول تقرب (قوله موانع
 مبتدأ مضاف إلى الصرف
 وخبره قوله تسع وكلما من الكلام
 المحاذاة وسور النكبة عند
 المنطق لأنه بمعنى متى ومهما
 وإن لم يرض به الخويون بل
 قال له به المنطقيون ولذا قال
 انفاض العصام وكان
 المبرانيون زعموا أن مهما مثل
 كلما ومتى حيث جعلوه سورا
 للنضية الكلية مثلها انتهى
 فافهم شرطه اجتمعت وجزؤه
 فاللصرف تصوب
 لأن الجزاء إذا كان جملة اسمية
 يجب فيه الفاء والتصوب
 بالتركي صواب كورمك
 هو اسم ما وخبره للصرف
 قدم عليه لكونه ظرفا وقوله
 عدل بارفع أما خبر مبتدأ
 محذوف أي الأول وبدل
 من تسع بدل البعض أو عطف
 بيان له ووصف عطف
 على عدل وهكذا سائر
 العمل ثم لعدل من الواو إلى ثم جمع
 إنما لمجرد المحافظة على الوزن
 ونقول كلمة ثم في الأصل للتراني

ثم من

في الزمان ويستعار للتراني في مرتبة فيكون ما بعده أعلى مرتبة مما قبله أو أدنى
 ولا يخفى أن الجمع أعلى مرتبة مما قبله وما بعده فكل كلمة ثم في العلتين لهذه النكتة الجليلة على

ماقاله الفاضل العصام وقوله زئدة منصوب حال من النون اذ المعنى وينمى النون الصريف حال كونها زائدة
فيكون الحاصل مبينا لهية **﴿ ٢١ ﴾** الفاعل معنى او امر فوعة صفة النون لان تعريفه للعهد

الذهني والمعهود الذهني في
حكم النكرة حتى يجوز وصفه
بالنكرة كقول الشاعر (واقداصر
على اللئيم يسبني * قضيت
ثم قلت لا يهني) وقوله تعالى
كمثل الجار يحمل اسفارا فقوله
يسبني صفة اللئيم وكذا قوله
يحمل صفة الجار مع ان كلا
منهما جملة والجملة في حكم
النكرة وههنا احتمالات كثيرة
من جهة الاعراب لكن لا
نطول الكلام بذكرها وقوله
وهذا القول قريب يعني ان
ذكر العمل بصورة النظم
تقريب لها الى الحفظ لان
حفظ النظم اسهل وهنا
سؤال وجواب في حاشية
العصام ان اردت فانظر اليها
وهذا البيت من البحر البسيط
اصله مستعلن فاعل مستعلن
فاعل مر تين وهذا في
اصطلاحهم ثثة ايات كما عرفته
فصدر الاول وابتداء الثاني
والثالث مخبون بخذف النون
من مستعلن فاعل الباقي
الى فاعلن وعروض كل منها
مخبونة ايضا بخذف الالف
من فاعلن فين بكسر العين
وضرب كل واحد منهما مقطوع

من حيث اشتماله على علتين او واحدة تقوم مقامهما ان لا كسر) فيه
(ولانوين) وذلك لان كل علة فرعية فاذا وقع في الاسم علتان حصل
فيه فرعتان فبشبه الفعل من حيث ان له فرعتين بالنسبة الى الاسم
احديهما افتقاره الى الفاعل واخرهما اشتقاقه من المصدر فبفتح منه
الاعراب المختص بالاسم وهو الجرو والتونين الذي هو علامة التمكن وانما قلنا
ان لكل علة فرعية لان العلة فرع لمعدول عنه والوصف فرع الموصوف
والثابت فرع التذكير لانك تقول قائم ثم قائمة والتعريف فرع التذكير لانك
تقول رجل ثم الرجل والجمعة في الكلام العرب فرع العربية اذا اصل في كل
كلام ان لا يخالفه اسان آخره والجمع فرع لواحد والتركيب فرع لافراد
والالف والنون الزائدتين فرع مازي دتا عليه ووزن لفعل فرع وزن الاسم
لان اصل كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع آخر فاذا وجد فيه
هذا الوزن كان فرعاً الوزن الاصل (ويجوز) اي لا يمتنع سواء كان ضروريا
او غير ضروري (صرفه) اي جعله في حكم المنصرف بادخال الكسر
والتونين فيه لاجعله منصرفا حقيقة فان غير المنصرف عند المصنف
ما فيه علتان او واحدة منها تقوم مقامهما او بادخال الكسر والتونين لا يلزم
خلو الاسم عنهما وقيل المراد بالصريف معناه اللغوي لا الاصطلاحي
والضيق في صرفه راجع الى حكمه (للضرورة) اي لضرورة وزن الشعر
او رعاية قافية فانه اذا وقع غير المنصرف في الشعر فكثيرا ما يقع من منع
صرفه انكسار يخرج منه عن الوزن وانزحاف يخرج منه عن السلاسة ما الاول
فكقوله * صبت على مصائب لوانها * صبت على الايام صررا اليها * واما
الثاني فكقوله * اعدد كرهان لانا ذكرك * هو المسك ما كررته بضموع *
فانه لو فتح نون نعمان من غير تونين يستقيم الوزن ولكن يقع فيه زحاف
يخرجه على اسلاسة كما يحكم به سلامة النظم فان قلت فالاحتراز
عن الزحاف ليس بضروري فكيف يشمله قوله للضرورة فانه الاحتراز
عن بعض الزحافات اذا امكن الاحتراز عنه بضروري عند الشعر
واما الضرورة الواقعة لرعاية القافية فكما في قوله

﴿ ٢٢ ﴾ سلام على خير الانام وسيدى * حبيب الله العالمين محمد *

بخذف نون ان من فاعلن واسكان لانه فبقي فاعل فتقل الى فاعلن بسكون العين النون هذا هو الضرب الثاني
من العروض الاولى من البسيط فافهم **﴿ البيت الثالث ﴾** ما قالته فاطمة رضي الله عنها ٤

* بشير نذير هاشمي مكرم * عطوف رؤف من يسمى باحد *
 فانه لو قال باحد لا يخل بالوزن ولكنه يخل بالقافية فان حرف الروى في سائر
 الايات الدال المكسورة (اول التناسب) اى يجوز صرف غير المنصرف
 ليحصل تناسب بينه وبين المنصرف لان رعاية التناسب بين الكلمات
 امر مهم عندهم وان لم يصل الى حد الضرورة (مثل سلا سلا واغلا لا)
 حيث صرف سلا سلا تناسب المنصرف الذى يليه اعنى اغلا لا فقوله
 سلا سلا واغلا لا مثال لمجموع غير المنصرف الذى صرف والمنصرف
 الذى صرف غير المنصرف لتناسبه (وما يقوم مقامهما) اى الة الواحدة
 التى تقوم مقام العلتين من العلل التسع علتان مكررتان قامت كل واحدة
 منهما مقام العلتين لتكررهما احديهما (الجمع) البالغ الى صبغة متهى
 الجموع فانه قد تكرر فيه الجمعية حقيقة كالكاب واساور وانا عيم او حكما
 كالجوع الموافقة لهما فى عدد الحروف والحركات والسكنات كساجد
 ومصابيح وثابتتاهما التأنيث لكن لا مطلقا بل بعض اقسامه (و) هو (الفا
 التأنيث) المقصورة والممدودة اى كل واحدة منهما كجلى وحجرا لانهما
 لازمان للكلمة وضد الانفارقانها اصلا فلا يقال فى حبلى وحبل ولا فى حجرا
 حجر فيجعل لزومهما للكلمة بمنزلة تأنيث آخر فصار التأنيث مكررا بخلاف
 التاء فانها ليست لازمة للكلمة بحسب اصل الوضع فانها وضعت فارقة
 بين المذكر والمؤنث فلو عرض للزوم لعارض كالعلمية مثلا لم يقو قوة
 للزوم الوضعى * فالعدل * مصدر مبنى للمفعول اى كون الاسم
 معديلا (خروجه) اى خروج الاسم اى كونه مخرجا (عن صبغته الاصلية)
 اى عن صورته التى يقتضى الاصل والقاعدة ان يكون ذلك الاسم عليها
 ولا يخفى ان صبغة المصدر ليست صبغة المشتقات فإضافة الصبغة
 الى ضمير الاسم خرجت المشتقات كلها وان المتبادر من خروجه عن
 صبغته الاصلية ان تكون المادة باقية والتغيير انا وقع فى الصورة فقط فلا
 يلتصق بما حذف عنه بعض الحروف كالاسماء المحذوفة الاعجاز مثل
 يدودم فان المسادة ليست باقية فيهما وان خروجه عن صبغته الاصلية
 يستلزم دخوله فى صبغة اخرى اى مغايرة الاولى ولا يعبدان يعتبر مغايرتهما

٤ في قرينة النبي عليه السلام حين زارت تربته عليه السلام وقبضت قبضة من تربته فوضعت
على انفها فشتمها فكنت فقالت (ماذا على من شتم تربة احدا) * ان لا يشتم مدى الزمان غوالبا *
صبت على مصائب لوانها * صبت على الايام صرن لياليا) الغوالى جمع غالبة بالفارسية
خوش بوى وبالعرية رايحة طيبة والتربة بالفارسية خلك وبالعرية تراب والمدى الغاية
والمعنى ما الذى اوى شئ وقع على من شتم تربة احمد فى ان لا يشتم مدى الزمان وامتداده
انواع لغالية والاستفهام انكارى والمعنى لا يقع عليه شئ لانه استغنى بشمه عن شتم الغوالى
كذا قاله الفاضل العصام (وقوله صبت ماض مبنى للمفعول وعلى متعلق به ومصائب
الفاعل له وهى جمع مصيبة وهى النازلة من المكروهات والمعنى نزلت على نوازل لوانها
اى ان تلك النوازل صبت اى نزلت على الايام المنورة بنور الشمس وضيائها صرن اى صارت
تلك الايام لياليا بظلمة تلك المصائب لغلبيتها على نور الشمس والاستشهاد بهذا البيت
على انه لو لم يجعل مصائب فى حكم المنصرف بدخول التنوين لكان المصراع الاول ناقصا
من المصراع الثانى لان التنوين يعد حرفا عند الشعراء لان هذا البيت من البحر الرجز المسدس
فالمصراع الثانى مستغفلن ح ثلث مرات فلا بد ان يكون الاول كذلك ليكونا موافقين
فى الوزن هكذا قال المحرم افندى تبعا لعصمة الله واقول هذا غلط فاحش وخارج عن قاعدة
علم العروض والحق ما قاله بعض شراح الاندلسى وهوان هذين البيتين من البحر الكامل
المضممر باسكان التاء من متفاعلين ونقله الى مستغفلن لان من القاعدة المقررة فى علم العروض
انه اذا اجتمع فى بيت جزآن من الاجزاء الاصولية التى يختص كل واحد منها ببحر واحد
فابهما يجوز ان يكون فرعا للاخر يفرض الاول فرعاه ويكون الاخر اصله فمستغفلن
وان جاز ان يكون اصلا لكنه جعل فرعا لمتفاعلين لوجوده فى اجزائه الفرعية فكان
هذان البيتان من الكامل ولا يجوز ان يكونا من الرجز لانه لو جاز ان يكونا منه لجاز ان يكون
متفاعلين فرعا لمستغفلن وهو باطل كما عرفت فى المقدمة خذ هذا المقام على هذا النظام
لانه موافق لما قاله جميع العلماء الاعلام وان خالفنا اقاله من نزل منه الاقدام لقصورهم
عن تحقيق هذا المقام

✽ البيت الرابع ✽

قول الشافعى رحمه الله تعالى فى مدح امامنا الاعظم رحمه الله تعالى على ما قاله استاذنا الرشدى
الفره اغابى عامله الله باطفه الحنفى والحنلى (هنبثا لارباب النعيم نعيمهم * وللعاشق المسكين
ما يتجرع * اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره * هو المسك ما كثرته يتضوع) الهنئى بفتح الهاء
وكسر النون كالرئ الهضم بسهولة يقال هنبثا مر يثا كما فى قوله تعالى (فكلوه هنبثا
مر يثا) وقيل يكون بمعنى ما يجمل العافية وهو فى هذا البيت منصوب بفعل مقدر
والقرينة كونه منصوبا على ما قالوا وقوله نعيمهم فاعل ذلك المقدر واللام فى الارباب متعلق له
ايضا والضمير فى نعيمهم راجع الى ارباب النعيم والنعيم بمعنى النعمة ومراده بارباب النعيم
الامام ابو حنيفة رحمه الله تعالى وللعاشق ظرف مستقر خبر مقدم والمسكين صفة وما فى ما يتجرع
مبتدأ مؤخر ويتجرع من التجرع وهو من الجرعة وهى عبارة عن قطرات الماء التى بقيت
فى الكأس يقال شربته جرعة بعد جرعة على ما فى كتب اللغات واراد بالعاشق المسكين
نفسه والمعنى ليصبر هنبثا وسهلا هضمه وعافيته لارباب النعيم لان نعيمهم كثيرة

لا تعد ولا تحصى ونعمت بالنسبة اليهم كالفطرات التي بقيت في الكأس وفيه من المبالغة
والنسيب ما لا يحصى (وقوله اعداء من الافعال على وزن اكرم اذا صله اعدوا على بالقل
والحذف في اعداى كرر ذكر نعمان وهو علم الامام الاعظم ابى حنيفة لانه يقال له نعمان بن ثابت
واللام في لنا متعلق بقوله اعداى كرر ذكرنا وان اما بالكمس والنشيد فتح تكون مع جعلتها
مستأنفه جوابا لسؤال مقدر والاستئناف على ثلاثة اضرب لان السؤال اما عن سبب
الحكم مطلقا نحو قول الشاعر قال لي كيف انت قلت عليل * سهر دائم وحزن طويل *
اي ما بالك عليل او ما سبب عللك واما عن سبب خاص لهذا الحكم نحو قوله تعالى
وما برئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء كانه قيل هل النفس اماره بالسوء بقريضة التأكيد
فاجيب بما ترى وهذا الضرب يقتضى تأكيد الحكم واما عن غيرهما وقوله تعالى (قالوا
سلاما قال سلام) اي فاذا قال ابراهيم في جواب سلامهم فقيل قال سلام اي احبهم
بتحية كذا في علم البلاغة وفي هذا البيت من قبيل الثاني بقريضة التأكيد هذا اذا كانت
الهمزة في ان مكسورة واما اذا كانت مفتوحة فيكون علة لما قبله اي لان ذكره كقوله تعالى وان
المساجد لله اي لان المساجد وقوله هو ضمير فصل وفيه تشبيه بليغ وما في ما كررته مصدريه
متعلقة بقوله يتضوع اي ينتشر والمعنى ان ذكره اذا اعيد وكرر كما لمسك الذي ينتشر باحته
اذا كرر خلطه وهذا اشارة الى وجه التشبيه على ما قيل والاستشهاد به على ان نعمان لو منع من
الصرف ولم يكسر النون لخرج عن السلاسة وهذان البيتان من البحر الطويل واصل الطويل
فمكون مقاعبلن اربع مرات فعروض كل منهما مقبوضة كضربيهما لان الطويل لا تكون
عروضه المقبوضة ما لم يكن البيت مصراعا وهو تعقبه المصراع الاول فهو مأخوذ
من مصراع الباب وهما مصراعا كذا في المختار وضرب كل واحد منهما من ضربيه الثاني
لانه مقبوض كالعروض البيت الخامس * قول من مدح النبي صلى الله
تعالى عليه وسلم (سلام على خير الانام وسيد * حبيب الله العالمين محمد * بشير نذير
هاشمي مكرم * رؤف عطوف من يسمى باجد) قوله سلام مبتدأ لانه مخصوص بآء المتكلم
اي سلامي اي سلام من قبلي كذا قاله الجاهلي في بحث المبتدأ وخبره مضاف الى الانام
لان اسم التفضيل يجب استعماله باحد الامور الثلاثة اعني من واللام والاضافة اصله اخير
حذفت الهمزة للتخفيف والانام مفرد اللفظ مجموع المعنى لانه يطلق على الثقلين اعني
الانس والجن وقوله وسيد عطف على خير اي مقدماتهم وقوله حبيب بدل من خير الانام
بدل الكل مضاف الى آله اي محبوب آله العالمين ومحمد عطف بيان له وقوله بشير مع ما عطف
عليه خبره مقدم ومن يسمى مبتدأ مؤخر و بشير فاعيل بمعنى فاعل اي بمعنى مبشر للمؤمنين
بالجنة وغيرها من النعم ونذير كذلك اي منذر للكافرين مخوف اياهم بالخلود في النار والعاصين
بالعذاب هاشمي اي منسوب الى قبيلة هاشمي ومكرم اسم مفعول من باب التفعيل اي مكرم
عند الله واهل سمواته وارضاه ورؤف وعطوف بمعنى ذى العطف والرأفة اي الشفقة
والاستشهاد بهذا البيت انه لو قال باجد بالقبح لم يخل بالوزن ولكن يخل بالقافية لان حرف
الروي في سائر الايات الحرف المكسورة اعني وسيد ومحمد ومكرم فقيل باجد بكسر الدال
ايضا لئلا يخل بالقافية ويحرم من الطويل من الضرب الثاني منه

لها في كونها غير داخلية تحت اصل وقاعدة كما كانت الاولى داخلية تحتها
 فخرجت عنه المغيرات القياسية واما المغيرات الشاذة فلان سلم انها مخرجة
 عن الصيغ الاصلية فان الظاهر ان مثل اقوس وانيب من الجموع الشاذة
 ليست مخرجة عما هو القياس فيهما اعني اقواسا وانيبا بل انما جمع القوس
 والنياب ابتداء على اقوس وانيب على خلاف القياس من غير ان يعتبر
 جمعهما اولا على اقواس وانيب واخراج اقوس وانيب عنهما وقال
 بعض اشارحين قد جوز بعضهم تعريف الشيء بما هو اعم منه اذا كان
 المقصود منه تمييزه عن بعض ماعداه فيمكن ان يقال المقصود ههنا تمييز
 العدل عن سائر العلل لا عن كل ماعداه حيث حصل بتعريفه هذا التمييز
 لا بأس بكونه اعم منه فينبذ لاحاجة في تصحيح هذا التعريف الا ان تكتب
 تلك التكاليفات (واعلم اننا لم قطعنا انهم لما وجدوا ثلث ومثلث واخرجوا جمع
 وعمر غير منصرف ولم يجدوا فيها سببا ظاهرا غير الوصفية او العينية
 احتاجوا الى اعتبار سبب آخر ولم يصلح الاعتبار بالعدل اعتبروه
 فيها لانهم تنبهوا للعدل فيما عدا عمر من هذه الامثلة فجعلوه غير
 منصرف للعدل وسبب آخر ولا يمكن لا يد في اعتبار العدل من امرين
 احدهما وجود الاصل للاسم المعدول وثانيهما اعتبار اخرجه عن ذلك
 الاصل اذ لا يتحقق الفرعية بدون اعتبار ذلك الاخراج ففي بعض تلك
 الامثلة يوجد دليل غير منع للصرف على وجود الاصل المعدول عنه
 فوجوده محقق بلا شك وفي بعضها لا دليل غير منع للصرف ويفرض له
 اصل ليتحقق العدل باخراجه عن ذلك الاصل فانقضا لعدل الى
 التحقيق والتفديري انما هو باعتبار كون ذلك الاصل محققا او مقدر
 واما اعتبار اخراج المعدول عن ذلك الاصل ليتحقق اعدل فلا دليل
 عليه الا منع الصرف فعلى هذا قوله (تحقيقا) معناه خرج كما كشاعن
 اصل محقق يدل عليه دليل غير منع الصرف (كثلث ومثلث) والدليل
 على اصلهما ان في معناه ما تكرارا دون لفظهما والاصل انه اذا كرر
 المعنى مكررا يكون اللفظ ايضا مكررا كما في جاءني القوم ثلثة ثلثة فعلم
 ان اصلهما اللفظ مكرر وهو ثلثة ثلثة وكذا الحال في احاد وموحد وثناء

ومثنى الى رابع ومربع بلا خلاف وفيما وراءها الى عشار ومئشر خلاف
والصواب مجيئها والسبب في منع صرف ثلث ومثلث واخواتهما العدل
والوصف لان الوصفية العرضية التي كانت في ثلثة ثلثة صارت اصلية
في ثلث ومثلث لاعتبارها فيما وضعا له (واخر) جمع اخرى مؤنث آخر
وأخر اسم التفضيل لان معناه في الاصل اشدنا آخر ثم نقل الى معنى غير
وقياس اسم التفضيل ان يستعمل باللام او بالاضافة او بكلمة من قبيل
لم يستعمل بواحد منها علم انه معدول من احدها فقال بعضهم انه
معدول عما فيه اللام اي عن الآخر وقال بعضهم هو معدول عما ذكر
منه من اي عن اخر من وانما لم يذهب الى تقدير الاضافة لانها
توجب التنوين او البناء او اضافة اخرى مثلها نحو جيتئذ وقبل ويأتي
نيم عدى ولبس في آخر شيء من ذلك فتعين ان يكون معدولا
عن احد الاخرين (وجع) جمع جمعاء مؤنث اجمع وكذلك كجع
وبتع وبصع وقياس فعلاء افعال ان كانت صفة ان تجمع على فعل
كحمراء على حمر وان كانت اسما ان تجمع على فعلى او فعلاوات كصحراء
على صحارى او صحراوات فاصلها اما جمع او جماعى او جمعاءوات فاذا اعتبر
اخرا جها عن واحدة منها تحقق العدل فاحد السببين فيها العدل
التحقيق والآخر الصفة الاصلية وان صارت بالعلمية في باب التأكيد
اسما وفي اجمع واخواته احد السببين وزن الفعل والاخر الصفة الاصلية
وعلى ما ذكرنا لا يرد الجموع الشاذة كانيب واقوس فانه لم يعتبر اخراجهما
عما هو القياس فيهما كالانياب والاقواس كيف ولو اعتبر جمعهما اولا
على انياب واقواس فلا شذوذ في هذه الجمعية ولا قاعدة للاسم المخرج
ليلزم من مخالفتها الشذوذ فن ابن يحكم فيهما بالشذوذ ومن هذا تبين
الفرق بين الشاذ والمعدول (او تقديرا) اي خروجكائنا عن اصل
مقدر مفروض يكون الداعي الى تقديره وفرضه منع الصرف لا غير
(كعمرو) كذلك (زفر) فانهما لما وجدا غير منصرفين ولم يوجد
فيهما سبب ظاهر الالعلمية اعتبر فيهما العدل ولما توقف اعتبار العدل
على وجود اصل ولم يكن فيهما دليل على وجوده غير منع الصرف

قدر فيها ان اصلهما عامر وزافر عدل عنهما الى عمرو زفر (و) مثل
 (باب قطام) المعدولة عن قاطمة واراد بياها كل ما هو على فعال علما
 للاعيان المؤنثة من غير ذوات الراء (في) لغة (بنى تميم) فانهم اعتبروا
 العدل في هذا الباب حلاله على ذرات الراء في الاعلام المؤنثة مثل
 حضار وبوار وطهار فانها مبنية ولبس فيها لاسبان العلمية والتأنيث
 والسببان لا يوجبان البناء فاعتبر فيها العدل لتحصيل سبب البناء فلما
 اعتبر فيها العدل لتحصيل سبب البناء اعتبر في اعدادها ما جعلوه معربا
 غير منصرف ايضا حلالا على نظائره مع عدم الاحتياج اليه لاختلاف
 السببين لمنع الصرف العلمية والتأنيث فاعتبار العدل فيه انما هو للحمل
 على نظائره لا لتحصيل سبب منع الصرف ولهذا يقال ذكر باب قطام
 هم الناس في محله لان الكلام فيما قدر فيه العدل لتحصيل سبب منع
 الصرف وانما قال في بنى تميم لان الحجازيين يبنونه فلا يكون مما نحن فيه
 والمراد من بنى تميم اكثرهم فان الاقلين منهم لم يجعلوا ذوات الراء مبنية
 بل جعلوها غير منصرف فلا حاجة الى اعتبار العدل فيها لتحصيل سبب
 البناء وحل ما عداها عليها * الوصف * وهو كون
 الاسم ذالا على ذات مبهمه مأخوذة مع بعض صفاتها سواء كانت هذه
 الدلالة بحسب الوضع مثل احرفاته موضوع لذات ما خذت مع بعض
 صفاتها التي هي الحجرة او بحسب الاستعمال مثل اربع في مررت بنسوة
 اربع فانه موضوع لمرتبة معينة من مراتب العدد فلا وصفية فيه بحسب
 الوضع بل قد تعرضه الوصفية كما في المثال المذكور فانه لما جرى فيه
 على النسوة التي هي من قبيل المعدودات لا الاعداد علم ان معناه مررت
 بنسوة موصوفة بالاربعة وهذا معنى وصفي عرضي له في الاستعمال
 لا اصلي بحسب الوضع والمعتبر في سببية منع الصرف هو الوصف الاصلي
 لا صلاته لا العرضي لعرضيته فلذلك قال المصنف رحمه الله تعالى الى
 (شرطه) اي شرط الوصف في سببية منع الصرف (ان يكون) وصفا
 (في لاصل) الذي هو الوضع بان يكون وضعه على الوصفية لان تعرضه
 الوصفية بعد الوضع في الاستعمال سواء بقي على الوصفية الاصلية

اوزالت عنه (فلا تضره) بان تخرجه عن سببية منع الصرف (الغلبة)
 اى غلبة الاسمية على الوصفية ومعنى الغلبة اختصاصه ببعض افراد
 بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه الى قرينة كما ان اسود كان موضوعا
 لكل ما فيه سواد ثم كسر استعماله في الحية السوداء بحيث لا يحتاج
 في الفهم عنه الى قرينة (فلذلك) المذكور من اشتراط اصالة الوصفية
 وعدم مضرة الغلبة (صرف) لعدم اصالة الوصفية (اربع) قولهم
 (مررت بنسوة اربع وامتنع) من الصرف لعدم مضرة الغلبة (اسود
 وارقم) حيث صار اسمين (الحية) الاولى للحية السوداء والثاني للحية
 التي فيها اسود وياض (وادهم) حيث صار اسما للقيد من الحديد لما
 فيه من الدهمة اضى السواد فان هذه الاسماء وان خرجت عن الوصفية
 لغلبة الاسمية لكنّها يحسب اصل الوضع اوصاف ولم يهجر استعمالها
 في معانيها الاصلمية ايضا بالكلية فالمانع من الصرف في هذه الاسماء الصفة
 الاصلمية ووزن الفعل واما استعمالها في معانيها الاصلمية فلا اشكال
 في منع صرفها الوزن الفعل والوصف في الاصل والحال (ضعف منع
 افعى) اسما (الحية) على زعم وصفية لتوهم اشتقاقه من الفوعة التي هي
 الخبث (و) كذلك منع (اجدل للصقر) على زعم وصفية
 لتوهم اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة (واخيل للطائر) اى اطائر
 ذى خيلان على زعم وصفية لتوهم اشتقاقه من الحال ووجه ضعف
 منع الصرف في هذه الاسماء عدم الجزم بكونها اوصافا اصلية فانها
 لم يقصد بها المعاني الوصفية مطلقا لا في الاصل ولا في الحال مع ان الاصل
 في الاسم الصرف **التأنيث** اللفظي الحاصل (بالتاء)
 لا بالالف فانه لا شرط له (شرطه) في سببية منع الصرف (العلمية) اى
 علمية الاسم المؤنث ليصير التأنيث لازما لان الاعلام محفوفة عن
 التصرف بقدر الامكان ولان العلمية وضع ثاب وكل حرف وضعت الكلمة
 عليه لا يتفك عن الكلمة (و) التأنيث (المعنوي كذلك) اى كالتأنيث
 اللفظي بالتاء في اشتراط العلمية فيه الا ان بينهما فرقا فانها في التأنيث
 اللفظي بالتاء شرط لوجوب منع الصرف وفي المعنوي شرط لجواز

فلا بد في وجوبه من شرط آخر كما اشار اليه بقوله (وشرط تختم تأثيره) اي شرط وجوب تأثير التأنيث المعنوي في منع الصرف احد الامور الثلاثة (زيادة على الثلاثة) اي زيادة حروف الكلمة على ثلاثة مثل زينب (او تحرك) الحرف (الوسط) من حروفها الثلاثة مثل سقر (او العجمة) مثل ماء وجور وانما اشترط في وجوب تأثير التأنيث المعنوي احد الامور الثلاثة ليخرج الكلمة بشغل احد الامور الثلاثة عن الخفة التي من شأنها ان تعارض ثقل احد السببين فتزاحم تأثيره وثقل الاولين ظاهر وكذا العجمة لان لسان العجم ثقيل على العرب (فهند يجوز صرفه) نظرا الى انتفاء شرط تختم تأثير التأنيث المعنوي اعني احد الامور الثلاثة ويجوز عدم صرفه نظرا الى وجود السببين فيه (وزينب وسقر) علما لطبقة من طبقات النار (وماه وجور) علمين بلديين (ممنوع) صرفها اما زينب فللمعلمية والتأنيث المعنوي مع شرط تختم تأثيره وهو الزيادة على الثلاثة واما سقر فللعلمية والتأنيث المعنوي مع شرط تختم تأثيره وهو تحرك الوسط واما ماه وجور فللمعلمية والتأنيث المعنوي مع شرط تختم تأثيره وهو العجمة (فان سمي به) اي بالمؤنث المعنوي (مذكور فشرطه) في سببية منع الصرف (الزيادة على الثلاثة) لان الحرف الرابع في حكم تاء التأنيث قائم مقامها (فتقدم) وهو مؤنث معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي اذا سمي به رجل (منصرف) لان التأنيث الاصل زل بالعلمية للمذكور من غير ان يقوم شيء مقامه والعلمية وحدها لا تمنع الصرف (وعقرب) وهو مؤنث معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي اذا سمي به رجل (ممنوع) صرفها لانه وان زال التأنيث بالعلمية للمذكور فالحرف الرابع قائم مقامه بدليل انه اذا صغر قدم ظهر لئاء المقدرة كما يقتضيه قاعدة التصغير يقال قديمة بخلاف عقرب فانه اذا صغر يقال عقرب من غير اظهار لئاء لان الحرف الرابع قائم مقامه فمقرب اذا سمي به رجل امتنع صرفه للعلمية والتأنيث الحكمي المعرفة اي التعريف لان سبب منع الصرف هو وصف التعريف لاذات المعرفة (شرطها) اي شرط تأثيرها في منع الصرف

(ان تكون علمية) اى تكون هذا النوع من جنس التعريف على
 ان تكون اليا، مصدرية او منسوبة الى العلم بان تكون حاصلة في ضمنه
 على ان تكون اليا، للنسبة وانما جعلت مشروطة بالعلمية لان تعريف
 المضمرات والمبهمات لا يوجد الا في المبنيات ومنع الصرف من احكام
 المعربات والتعريف باللام او الاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا
 او في حكمه كما سيجي فلا يتصور كونه سببا لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف
 العلمى وانما جعل المعرفة سببا والعلمية شرطها ولم يجعل العلمية سببا كما
 جعل البعض لان فرعية التعريف للتكثير اظهر من فرعية العلمية له
الجمية وهى كون اللفظ بمواضعه غير العرب ولتاثيرها في منع
 الصرف شرطان (شرطها) الاول (ان تكون علمية) اى منسوبة الى
 العلم (فى) اللغة (الجمية) بان تكون متحققة في ضمن العلم في الجمع حقيقة
 كابراهيم او حكما بان ينقله العرب من لغة الجمع الى العلمية من غير تصرف
 فيه قبل النقل كقانون فانه كان في الجمع اسم جنس سمي به احد رواة
 القراء لجودة قراءته قبل ان يتصرف فيه العرب فكانه كان علما في الجمية
 وانما جعلت شرطا لئلا يتصرف فيها مثل تصرفاتهم في كلامهم
 فتضعف فيه الجمية فلا تصلح سببا لمنع الصرف فعلى هذا لو سمي
 بمثل الجلام لا يمنع صرفه لعدم علمية في الجمية (و) شرطها الثانى احد
 الامر بن (تحريك) الحرف (الاوسط اوز يادة على الثلاثة) اى على ثلاثة
 احرف لئلا تعارض الخفة احد السببين (فنوح منصرف) هذا انشراح
 بالنظر الى الشرط الثانى فانصرف نوح انما هو لانتفاء الشرط
 الثانى وهذا اختيار المصنف لان الجمية سبب ضعف لانه امر معنوى
 ولا يجوز اعتباره مع سكون الاوسط واما التأنيث المعنوى فانه علامة
 مقدرة تظهر في بعض التصرفات فله نوع قوة فجاز ان يعتبر مع سكون
 الاوسط وان لا يعتبر فان قلت قد اعتبرت الجمية في ما وجور مع
 سكون الاوسط فيما سبق فلم تعتبر ههنا قلنا اعتبارها فيما سبق انما هو
 تقوية سببين آخرين لئلا يفاد سكون الاوسط احدهما ولا يلزم من
 اعتبارها التقوية سبب آخر اعتبار سببيتها بالاستقلال (وشر) وهو

اسم حصن بديار بكر (وابراهيم ممتنع) صرفهما لوجود الشرط الثاني
 فيهما فان في شتر تحركه الاوسط وفي ابراهيم الزيادة على الثلاثة وانما
 خص التعريف بالشرط الثاني لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده
 من انصرف نحو نوح ولهذا قدم انصرافه مع انه متفرع على انتفاء
 الشرط الثاني والاول تقديم ما هو متفرع على وجوده كما لا يخفى (واعلم
 ان اسماء الانبياء عليهم السلام ممتنعة عن الصرف الاستثناء محمد وصالح
 وشعيب وهود لكونها عربية ونوح ولوط لحقتهما وقيل ان هودا كنوح
 لان سبويه قرنه معه ويؤيده ما قبله من ان العرب من ولد اسمعيل
 ومن كان قبل ذلك فليس بعربي وهود قبل اسمعيل فيما ذكر فكان كنوح
 ﴿ بلج ﴾ وهو سبب قائم مقام سبين (شرطه) اي شرط قيامه
 مقام سبين (صيغة منتهى الجموع) وهي الصيغة التي كان اولها
 مفتوحا وثالثها ألفا وبعد الف حرفان او ثلاثة احرف اوسطها
 ساكن وهي التي لا تجتمع جمع التكسير مرة اخرى ولهذا سميت
 صيغة منتهى الجموع لانها جمعت في بعض الصور مرتين تكسيرا
 فانتهى تكسيرها المغير للصيغة فاما جمع السلامة فانه لا يغير الصيغة
 فيجوز ان يجمع جمع السلامة كما يجمع ايمان جمع ايمان على ايمانين
 وصواحب جمع صاحبة على صواحيب وانما اشترطت لتكون صيغته
 مصونة عن قبول التغير فتؤثر (بغيرها) منقلبة عن ثاء التأنيث حالة
 الوقف او المراد بها ثاء التأنيث باعتبار ما يؤول اليه حالة الوقف فلا يرد
 نحو فواره جمع فارهة وانما اشترط كونها بغيرها لانها لو كانت معها
 كانت على زنة المفردات كفرادته فانها على زنة كراهية وطوعية بمعنى
 الكراهية والطاعة فيدخل في قوة الجمعية فتور ولا حاجة الى اخراج
 نحو مدائني فانه مفرد محض ليس جمعا لافي الحل ولا في المال وانما الجمع
 مدائني وهو افظ آخر بخلاف فرادته فانها جمع فرزين او فرزنان بكسر
 الفاء فعلم مما سبق ان صيغة منتهى الجموع على قسمين احدهما ما يكون
 بغيرها وثانيهما ما يكون بهاء واماما كان بغيرها فممتنع صرفه لوجود
 شرط تأنيثها (كمساجد) مثال لما بعد الف حرفان (ومصاييح) مثال

لما بعد الفه ثلثة احرف اوسطها ساكن (واما فزانة) وامثالها مما هي
على صيغة منتهى الجموع مع الهاء (فصرف) لقوات شرط تأثير
الجمعية وهو كونها بلاهاء (وحضاجر علما للضيع) هذا جواب عن
سؤال مقدر تقديره ان حضاجر علم جنس للضيع يطلق على الواحد
والكثير كما ان اسامة علم جنس للاسد فلا جمعية فيه وصيغة منتهى
الجموع ليست من اسباب منع الصرف بل هي شرط للجمعية فينبغي
ان يكون منصرفا لكنه غير منصرف وتقرر الجواب ان حضاجر حال
كونه علما للضيع (غير منصرف) لا الجمعية الحالية بل الجمعية الاصلية
(لانه منقول عن الجمع) فانه كان في الاصل جمع حضاجر بمعنى عظيم البطن
سمى به الضيع مبالغة في عظم بطنها كائن كل فرد منها جماعة من هذا
الجنس فالتعريف في منع صرفه هو الجمعية الاصلية فان قلت لاحاجة في منع
صرفه الى اعتبار الجمعية الاصلية فان فيه العلية التأنيث لان الضيع
هي اشي الضيعان قلنا علمية غير مؤثرة والالكان بعد التكبره منصرفا والتأنيث
غير مسلم لانه علم جنس الضيع مذكرا كان او مؤنثا وانما اكتفى المصنف
في التنبيه على اعتبار الجمعية الاصلية بهذا القول ولم يقل الجمع شرطه
ان يكون في الاصل كما قال في الوصف لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصف
قد تكون اصلية معتبرة وقد تكون عارضة غير معتبرة وليس الامر كذلك
اذ لا يتصور العروض في الجمعية (وسراويل) جواب عن سؤال مقدر
تقديره ان يقال قد تفصبت عن الاشكال الوارد على قاعدة الجمع بحضاجر
يجعل الجمع اعم من ان يكون في الحال او في الاصل فانقول في سراويل فانه
اسم جنس يطلق على الواحد والكثير ولا جمعية فيه لافي الحال
ولا في الاصل فاجاب بانه قد اختلف في صرفه ومنعه منه فهو (اذا
لم يصرف وهو الاكثر) في موارد الاستعمال فيرد به الاشكال على قاعدة
الجمع كما قلت (فقد قبل) في التفصي عنه (انه) اسم (عجمي) ليس بجمع
لا في الحال ولا في الاصل لكنه (حل) في منع الصرف (على موازنة)
اي على ما يوازنه من الجموع العربية كالتعظيم ومصابيح فانه في حكمهما
من حيث الوزن فهو وان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيله

حكما فالجمعية على هذا التقدير اعم من ان تكون حقيقة او حكمية فبناء
 هذا الجواب على تعميم الجمعية لاعلى زيادة سبب آخر على الاسباب
 التسعة وهو الحمل على الموازن (وقيل) هو اسم (عربي) ليس يجمع
 تحقيفا لانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير لكنه (جمع سر والة
 تقديرا) وفرضا فانه لما وجد غير منصرف ومن قاعدة ان هذا الوزن
 بدون الجمعية لم يمنع الصرف قدر حفظا لهذه القاعدة انه جمع سر والة
 فيكانه سمي كل قطعة من السراويل سر والة ثم جمعت سر والة على
 سراويل (واذا صرف) اى سراويل لعدم تحقق جمعيتها تحقفا والاصل
 في الاسماء الانصراف (فلا اشكال) بالنقض به على قاعدة الجمع يحتاج
 الى التفصي عنه (ونحو جوار) اى كل جمع منقوص على فواعل يابسا
 كان او ووايا كالجوارى والدواى (رفعا وجرا) اى فى حالتى الرفع والجرا
 (كقاض) اى حكمه حكم قاض بحسب الصورة فى حذف الباء عنه
 وادخال التنوين عليه نقول جاءنى جوار ومررت بجوار كما نقول جاءنى
 قاض ومررت بقاض واما فى حالة النصب فالياء متحركة مفتوحة
 نحو رأيت جوارى فلا اشكال فى حالة النصب لان الاسم غير منصرف
 للجمعية مع صيغة منتهى الجموع بخلاف حالتى الرفع والجرفانه قد اختلف
 فيه فذهب بعضهم الى ان الاسم منصرف والتنوين فيه تنوين الصرف
 لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدّم على منع الصرف الذى هو
 من احوال الكلمة بعد تمامها فاصل جوار فى قولك جاءنى جوار جوارى
 بالضم والتنوين بناء على ان الاصل فى الاسم الصرف فبنى الاعلال
 على ما هو الاصل ثم اسقطت الضمة للثقل والياء لالتقاء الساكنين فصار
 جوار على وزن سلام وكلام فليبقى على صيغة منتهى الجموع فهو
 بعد الاعلال ايضا منصرف والتنوين فيه للصرف كما كان قبل الاعلال
 كذلك وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال غير منصرف لان فيه الجمعية
 مع صيغة منتهى الجموع لان المحذوف بمنزلة المقدر ولهذا لايجرى
 الاعراب على الراء والتنوين فيه تنوين العوض فانه لما اسقط تنوين
 الصرف عوض عن الياء المحذوفة او عن حركتها هذا التنوين وعلى

هذا القياس حالة الجر بالاتفـاوت وفي لغة بعض العرب اثبات الياء
 في حالة الجر كما في حالة النصب تقول مررت بجواري كما تقول رأيت
 جواري وبناء هذه اللغة على تقديم منع الصرف على الاعلال فانه حينئذ
 تكون الياء مفتوحة في حالة الجر والتفتحة خفيفة فـا وقع فيه
 اعلال وامافي حالة الرفع فالاصل جوار جواري بالضم بلانوين حذف
 الضمة للثقل وعوض عنها التنوين فسقطت الياء لالتقاء الساكنين فصار
 جوار وعلى هذه اللغة لااعلال الا في حالة واحدة بخلاف اللغة المشهورة
 فان فيها الاعلال في الحالتين كما عرفت **التركيب** وهو صيرورة كلمتين
 او اكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزء فلا يرد الجهم وبصرى علمين
 (شرطه العلمية) لاأمن من الزوال فيحصل له قوة فيؤثر بها في منع الصرف
 (وان لا يكون باضافة) لان الاضافة تخرج المضاف الى الصرف اولى
 حكمه فكيف تؤثر في المضاف اليه ما يضاذه اعني منع الصرف (ولاباسناد)
 بين الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات نحو تأبط شرا فانها
 باقية في حالة العلمية على ما كانت عليها قبل العلمية فان التسمية بها انما
 هي لدلالاتها على قصة غريبة فلو تطرق اليها التغيير يمكن ان تفوت
 تلك الدلالة واذا كانت من قبيل المبنيات فكيف يتصور فيها منع الصرف
 الذي هو من احكام المعربات (فان قلت كان على المصنف ان يقول
 وان لا يكون الجزء الثاني من المركب صوتا ولا متضمنا بحرف العطف
 ليخرج مثل سنبويه ونقطؤويه ومثل خمسة عشر وستة عشر علمين قلت
 كانه اكتفى في ذلك بما ذكره فيما بعد انهما من قبيل المبنيات واما
 الاعلام المشتملة على الاسناد فلم يذكر بناءها اصلا ولذلك احتاج الى
 اخراجها (مثل بعلبك) فانه علم لبلدة مراكب من بعل وهو اسم صنم وبك
 وهو اسم صاحب هذه البلدة جمعا لاسما واحدا من غير ان يقصد بينهما
 نسبة اضافية واسنادية او غيرهما **الالف والتون** المعدودان
 من اسباب منع الصرف تسميان من يدين لانهما من الحروف الزوائد
 وتسميان مضارعين ايضا لمضارعتهما التي اتانيت في منع دخول
 تاء التانيث عليهما وللحاجة خلاف في ان سببتهما المنع الصرف اما كونهما

من يدين وفرعيتهم المن يدعليه وامام مشابهتهما لاني التأنيث والراجع
هو القول الثاني ثم انهما (ان كانتا في اسم) يعني به ما يقابل الصفة فان
الاسم المقابل للفعل والحرف اما ان لا يدل على ذات ما لوحظ معها صفة
من الصفات كرجل وفرس او يدل كاحر وضارب ومضروب فالاول
يسمى اسما والثاني صفة فالمراد بالاسم المذكور ههنا هو هذا المعنى
لا الاسم الشامل للاسم والصفة (فشرطه) اي شرط الالف والنون
في منعهما من الصرف وافراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد
او شرط ذلك الاسم في امتناعه من الصرف (العلمية) تحقيقا للمزوم
زيادتهما وليتبع التاء فيتحقق شبهتهما بالي التأنيث (كهمران او) كانا
(في صفة فانه فاء فعلاية) اي ان كان الالف والنون في صفة فشرطه
انتفاء فعلاية يعني امتناع دخول تاء التأنيث عليه ليقى مشابهنهما لاني
التأنيث على حالها ولهذا نصرف عريان مع انه صفة لان مؤنثه عريانة
(وقيل) شرطه (وجود فعلي) لانه متى كان مؤنثه فعلا لا يكون فعلاية
فيلقى مشابهنهما لاني التأنيث على حالها (ومن ثم) اي ومن اجل
المخالفة في الشرط (اخلاف في رجن) في انه منصرف او غير منصرف
فانه ليس له مؤنث لارجي ولا رجانة لانه صفة خاصة لله تعالى لا يطابق
على غيره تعالى لاعلى مذكر ولا على مؤنث فعلى مذهب من شرط انتفاء
فعلاية فهو غير منصرف وعلى مذهب من شرط وجود فعلي فهو
منصرف (دون سكران) فانه لا خلاف في منع صرفه لوجود الشرط على
المذهبين فانه مؤنثه سكرى لاسكرانة (و) دون (ندمان) فانه لا خلاف
في صرفه لانتفاء الشرط على المذهبين لان مؤنثه ندمانة لاندى هذا
اذا كان ندمان بمعنى النديم واما اذا كان بمعنى النادم فهو غير منصرف
بالاتفاق لان مؤنثه ندى لاندمانة ❀ وزن الفعل ❀ وهو كون
الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل وهذا القدر لا يكفي في سببية منع
الصرف بل (شرطه) فيها احد الامرين اما (ان يختص) في اللغة العربية
(بالفعل) بمعنى انه لا يوجد في الاسم العربي الامنقولا من الفعل (كشمير)
على صيغة الفعل الماضي المعلوم من التشهير فانه نقل من هذه الصيغة

وجعل علما لفرس وكذلك بذر لما وعثر موضع وحضم لرجل افعال
 نقلت الى الاسمية واما نحو بقم اسما لصيغ معروف وهو العندم وشمل علما
 لموضع بالشام فهو من الاسماء العجيبة المنقولة الى العربية فلا يدرج
 في ذلك الاختصاص (و) مثل (ضرب) على البناء للمفعول اذا جعل
 علما للشخص فانه ايضا غير منصرف للعلمية او وزن الفعل وانما قيدنا
 بالبناء للمفعول فانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل ولم يذهب الى
 منع صرفه الابعض النحاة (او يكون) غير مختص به لكن يكون (في اوله)
 ي في اول وزن الفعل او اول ما كان على وزن الفعل (زيادة) اي زيادة
 حرف او حرف زائد من حروف اتين (كر يادته) اي مثل زيادة حرف
 او حرف زائد في اول الفعل (غير قابل) اي حال كون وزن الفعل او ما كان
 على وزن الفعل غير قابل للناء) لانه يخرج الوزن بهذه الناء لاختصاصها
 بالاسم عن اوزان الفعل ولو قال غير قابل للناء قياسا بالاعتبار الذي
 امتنع من الصرف لاجله لم يرد عليه اربع اذ اسمى به رجل فان لحوق
 الناء به للذكير فلا يكون قياسا ولا اسود فان مجيء الناء في اسودة الحية
 الاثني ايسر باعتبار الوصف الاصل الذي لاجله يمتنع من الصرف
 بل باعتبار غلبة الاسمية العارضية (ومن ثم) اي من اجل اشتراط عدم
 قبول الناء (امتنع احر) عن الصرف لوجود الزيادة المذكورة مع عدم
 قبول الناء (وانصرف بعمل) لقبوله الناء لمجيء عملة للثاقفة القوية على
 العمل والسير وما فيه علمية مؤثرة) اي كل اسم غير منصرف يكون فيه
 علمية مؤثرة في منع الصرف بالسببية المحضة او مع شرطية لسبب آخر
 واحتراز بذلك عما يجامع الى التأنيث اوصيغته منتهى المجموع فان كل
 واحد منهما كاف في منع الصرف لاثاثير فيه للعلمية (اذ انكر) بان يؤول
 العلم بواحد من الجماعة المسماة به نحو هذا زيد ورأيت زيدا آخر فانه
 اريد به المسمى بزيدا ويجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه به
 نحو قولهم لكل فرعون موسى اي لكل مبطل محق (صرف لمتابين)
 اي ظهر حين بين اسباب منع الصرف وشرائطها فيما سبق (من انها)
 اي العلمية (لا تجماع مؤثرة الاما) اي السبب الذي (هي) العلمية

(شرط فيه) وذلك في التأنيث بالنساء لفظا او معنى والجمعة والتركيب
والالاف والنون المزيدين فان كل واحد من هذه الاسباب الاربعة مشروطة
بالعلمية (الالعدل ووزن الفعل) استثناء مما بقى من الاستثناء الاول اى
لا تتجمع غير ما هي شرط فيه الالعدل ووزن الفعل فان العلمية تتجمعها
مؤثرة كما في عمر واحد وابست شرطا فيهما كما في ثلث واحمر (وهما)
اى العدل ووزن الفعل (متضادان) لان الاسماء المعدولة بالاستقراء
على اوزان مخصوصة ليس شئ منها من اوزان الفعل المنتهية في منع
الصرف (فلا يكون) اى لا يوجد شئ معها من الامر الدائرين بمجموع
هذين الشئين وبين احدهما فقط (الا احدهما) فقط لا بمجموعهما
(فاذا انكر) غير المنصرف الذى احد اسبابه العلمية (بقى بلا سبب) اى
لم يبق فيه سبب من حيث هو سبب فيما هي شرط فيه من الاسباب
الاربعة المذكورة لانه قد انتفى احد السببين الذى هو العلمية بذاتها
والسبب الآخر المشروط بالعلمية من حيث هو وصف سببية فلم يبق
فيه سبب من حيث هو سبب (او على سبب واحد) فيما هي ابست
بشرط فيه من العدل ووزن الفعل هذا وقد قيل على قوله وهما متضادان
ان اصمت بكسرتين علما للمفاضة من اوزان الفعل مع وجود العدل فيه
فانه امر من صمت بصمت وقياسه ان يبي بضمتين فلما جاء بكسرتين
علم انه معدول عنه والجواب ان هذا امر غير محقق لجواز ورود اصمت
بكسرتين وان لم يشتهر فالاوزان التى تحقق فيها العدل تحقيا كان
او تقديرا لم تتجمع وزن الفعل وايضا قد عرفت فيما تقدم ان مجرد وجود
اصل محقق لا يكفي في اعتبار العدل التحقيقى بدون اقتضاء منع الصرف
اياه واعتبار خروج الصيغة عن ذلك الاصل وههنا لا يقتضيه لوجود
سببين في اصمت وراء العدل وهما العلمية والتأنيث ثم انه اشار الى استثناء
مثل اجر علما فانكر عن هذه القاعدة على قول سيبويه بقوله (وخالف
سيبويه الاخفش) المشهور هو ابو الحسن تلميذ سيبويه ولما كان
قول التلميذ اظهر مع موافقته لما ذكره من القاعدة جعله اصلا
واسند المخالفة الى الاسناد وان كان غير مستحسن تنبيهها على ذلك (في)

انصرف (نحو اجر علما اذا نكر) والمراد نحو احرما كان معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهرا غير خفي فيدخل فيه سكران وامشله ويخرج عنه افعول التأكيد نحو اجمع فانه منصرف عند التشكير بالاتفاق اضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية لكونه بمعنى كل وكذلك افعال التفضيل المجرد عن من التفضيلية فانه بعد التشكير منصرف بالاتفاق اضعف معنى الوصفية فيه حتى صار افعال اسما وان كان معه من فلا ينصرف بلا خلاف اظهور ومعنى الوصفية فيه بسبب من التفضيلية (اعتبار الالصفة الاصلية) اي انما خالف سببويه الاخفش لاجل اعتباره الوصفية الاصلية (بعد التشكير) فانه لما زالت العلمية بالتشكير لم يبق مانع من اعتبارها وصفية فاعتبرها وجعله غير منصرف للصفة الاصلية وسبب آخر كوزن الفعل والالف والنون المزيدين (فان قلت كما انه لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية لباعث على اعتبارها ايضا فلم اعتبرها وذهب الى ما هو خلاف الاصل فيه اعني منع الصرف (قيل الباعث على اعتبارها امتناع اسود وارقم مع زوال الوصفية عنهما حينئذ وفيه بحث لان الوصفية لم تزل عنهما بالكلية بل بقي فيهما شائبة من الوصفية لان الاسود اسم للحية السوداء والارقم الحية التي فيها سواد وبياض وفيهما شمة من الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها في احر بعد التشكير لانها قد زالت عنه بالكلية واما الاخفش فذهب الى انه منصرف فان الوصفية قد زالت بالعلمية والعلمية بالتشكير والزائل لا يعتبر من غير ضرورة فلم يبق فيه السبب واحد وهو وزن الفعل والالف والنون وهذا القول اظهر ولما اعتبر سببويه الوصف الاصل على بعد التشكير وان كان زائلا لزمه ان يعتبره في حال العلمية ايضا فيمتنع نحو حاتم من الصرف للوصف الاصل والعلمية فاجاب عنه المصنف بقوله (ولا يلزمه) اي سببويه من اعتبار الوصفية الاصلية بعد التشكير في مثل اجر علما (باب حاتم) اي كل علم كان في الاصل وصفا مع بقاء العلمية بان اعتبر فيه ايضا الوصفية الاصلية وحكم بمنع صرفه للعلمية والوصفية الاصلية (لما يلزم) في باب حاتم على تقدير منعه من الصرف (من اعتبار المتضادين) يعني الوصفية

والعلمية فان العلم للخصوص والوصف للعموم (في حكم واحد) وهو منع
صرف لفظ واحد بخلاف ماذا اعتبرت الوصفية الاصلية مع سبب اخر
كافي اسود وارقم فان قلت التضاد انما هو بين الوصفية المحققة والعلمية لابين
الوصفية الاصلية الزائلة والعلمية فلما اعتبرت الوصفية الاصلية والعلمية
في منع صرف مثل حاتم لا يلزم اجتماع المتضادين فلما تقدير احد الضدين
بعد زواله مع ضد اخر في حكم واحد وان لم يكن من قبيل اجتماع
المتضادين لكنه شبه به فاعتبارهما معا غير مستحسن (وجميع الباب)
اي باب غير المنصرف (باللام) اي بدخول لام التعريف عليه
(اواضافة) اي اضافته الى غيره (ينجر) اي يصير مجرورا (بالكسر)
اي بصورة الكسر لفظا او تقديرا وانما لم يكتف بقوله ينجر لان الانجرار
قد يكون بالفتح ولا بان يقول ينكسر لان الكسر يطلق على الحركات
البنائية ايضا وللنحاة خلاف في ان هذا الاسم في هذه الحالة منصرف او غير
منصرف فهم من ذهب الى انه منصرف مطلقا لان عدم انصرافه انما
كان لمشابهة الفعل فلما ضفت هذه المشابهة بدخول ما هو من خواص
الاسم اعني اللام او الاضافة قويت جهة الاسمية فرجع الى اصله الذي
هو الصرف فدخله الكسر دون التنوين لانه لا يجتمع مع اللام او الاضافة
ومنهم من ذهب الى انه غير منصرف مطلقا والمنوع من غير المنصرف
بالاصالة هو التنوين وسقوط الكسر انما هو بتبعية التنوين وحيث
ضعفت مشابهيته للفعل لم تؤثر الا في سقوط التنوين دون تابعه الذي
هو الكسر فعاد الكسر الى حاله وسقوط التنوين لامتناعه من الصرف
ومنهم من ذهب الى ان العلتين ان كانتا باقيةتين مع اللام او الاضافة كان
الاسم غير منصرف وان زالتا معا او زالت احديهما كان منصرفا وبيان
ذلك ان العلمية تزول باللام او الاضافة فار كانت العلمية شرطا للسبب
الاخر زالنا معا كافي ابراهيم وان لم تكن شرطا كما في اجد زالت احديهما
وان لم تكن هنالك علمية كافي اجر بقيت العلتان على حالهما وهذا القول
انسب بما عرف به المصنف غير المنصرف * المرفوعات * جمع
المرفوع لا المرفوعة لان موصوفة الاسم وهو مذكر لا يفل ويجمع

هذا الجمع مطرد اصفة المذكور الذي لا يعقل كالصفات للذكور من الحيل
وجال سيجلات اى ضخمت وكالابام الخاليات (هو) اى المرفوع الدال
عليه المرفوعات لان التعريف انما هو للماهية لا للانفراد (ما شتمل)
اى اسم اشتمل (على علم الفاعلية) اى علامة كون الاسم فاعلا وهى
الضمة او الواو او الالف والمراد باشتمال الاسم عليها ان يكون موصوفا بها
لفظا او تقديرا او محلا ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع المحلى اذ معنى
الرفع المحلى انه فى محل او كان ثمه معرب لكان مرفوعا لفظا وتقديرا فكيف
يختص الرفع بمساعد الرفع المحلى وهو يبحث مثلا عن احوال الفاعل
اذا كان مضمرا متصلا كما سيجي (فقد) اى فن المرفوع وما اشتمل على علم
الفاعلية (الفاعل) وانما قدمه لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لانه جزء
الجملة الفعلية التى هى اصل الجمل ولان عامله اقوى من عامل المبتدأ
وقبل اصل المرفوعات المبتدأ لانه باق على ما هو الاصل فى المسند اليه
وهو التقدم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بكل حكم جامد ومشتق
فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق (وهو) اى
الفاعل (ما) اى اسم حقيقة او حكما لا يدخل فيه مثل قولهم اعجبني ان
ضربت زيدا (استداليه الفعل) بالاصالة لا بالتبعية ليخرج عن الحد
توابع الفاعل وكذا المراد فى جميع حدود المرفوعات والمنصوبات
والمجوزات غير التوابع بقرينة ذكر التوابع بعدها (اوشبهه) اى ما يشبهه
فى العمل وانما قال ذلك ليشاغل فاعل الاسم الفاعل والصفة المشبهة
والمصدر واسم الفعل وافعل التفضيل والظرف (وقدم) اى الفعل
اوشبهه (عليه) اى على ذلك الاسم واحتز به عن نحو زيد فى زيد يضرب
لانه مما استداليه الفعل لان الاستناد الى ضمير شئ استداليه فى الحقيقة
لكنه مؤخر عنه والمراد تقديمه عليه وجوب الخرج عنه المبتدأ المقدم
عليه خبره نحو كريم من بكرمك فان قلت قد يجب تقديمه اذا كان المبتدأ
نكرة والخبر ظرفا نحو فى الدار رجل قلت المراد وجوب تقديم نوعه وليس
نوع الخبر مما يجب تقديمه بخلاف نوع ما استدالى الفاعل (على جهة
قيامه به) اى استنادا واقعا على طريقة قيام الفعل اوشبهه به وطريقة

في البيت السادس قول الشاعر (جزي ربه عني عدى ابن خاتم * جزاء الكلاب العاويات قد فعل) قوله جزي فعل (٣٩) ماض ومعناه دعا، على عدى لان الخبر قد وقع موقع الانشاء في مقام الدعاء للتنفأل او الحرص او

قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم او على ما في حكمها كاسم الفاعل والصفة المشبهة واحترز بهذا التقيد عن مفعول مالم يسم فاعله كزيد في ضرب زيد على صيغة المجعول والاحتياج الى هذا التقيد انما هو على مذهب من لم يجعله داخلا في الفاعل كالمصنف واما على مذهب من جعله داخلا فيه كصاحب المفصل فلا حاجة الى هذا التقيد بل يجب ان لا يقيد به (مثل) زيد في (قام زيد) فهذا مثل لما اسند اليه الفعل (و) مثل ابوه في (زيد قام ابوه) فهذا مثل لما اسند اليه شبه الفعل (والاصل) في الفاعل اي ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع (ان يلى الفعل) المسند اليه اي يكون بعده من غير ان يتقدم عليه شيء اخر من معمولاته لانه كالبز من الفعل لشدة احتياج الفعل اليه ويدل على ذلك اسكان اللام في ضربت لانه لدفع توالي اربع حركات فيسا هو بمنزلة كلمة واحدة (فلذلك) الاصل الذي يقتضي تقديم الفاعل على سائر معمولات الفعل (جاز ضرب غلام زيد) تقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر مطلقا بل لفظا فقط وذلك جائز (وامتدح ضرب غلام زيد) لتأخر مرجع الضمير وهو زيد لفظا ورتبة فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك غير جائز خلافا للاخفش وابن جني ومسندهما في ذلك قول الشاعر * جزي ربه عني عدى ابن خاتم * جزاء الكلاب العاويات وقد فعل * واجب عنه بان هذا الضرورة الشعر والمراد عدم جوازه في سعة الكلام وبانه لا نسلم ان الضمير يرجع الى العدى بل الى المصدر الذي يدل عليه الفعل اي جزي رب الجزاء، واذا اتفق (لاعراب) الدال على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول بالوضع (لفظا فيهما) اي في الفاعل المتقدم ذكره صريحا او في ضمن الامثلة والمفعول المتقدم ذكره في ضمن الامثلة (والقرينة) اي الامر الدال عليها بالابالوضع اذ لا يعهد ان يطاق على ما رضع بازاء شيء انه قرينة عليه فلا يرد ان ذكر الاعراب مستغن عنه اذ القرينة شاملة له وهي اما لفظية نحو ضربت موسى حبل او معنوية نحو اكل الكثرى بحوي (او كان) الفاعل (مضمر متصل) بالفعل بازاء كضربت زيدا او مستكننا كزيد ضرب

غيرهما كما بين في علم المعاني وربه فاعل جزي والضمير راجع الى عدى المؤخر عنه لدالاخفش وابن جني واجاب عنه الجمهور بان الضمير راجع الى المصدر المدلول عليه بالفعل اي رب الجزاء تحمزا عن الاضمار قبل الذكر او بانه مجعول على الضرورة وعدى اسم رجل رومي بن الخورنق الذي ظهر الكوفة لنعمان بن امرئ القيس فلما فرغ عدى من بناءه فسئل نعمان له بقوله هل بنيت مثل هذا القصر لغيري فقال لا و مع هذا بنيت هذا القصر على حجر واحد لو اخذ هذا الحجر لهدم فقال له نعمان هل يعرف هذا غيرك فقال لا فالتقاء من اعلى القصر على فقا لئلا يبنى غير مثله فهلاك فلذا قيل بالتركي * جهاند شاه سمناره ايدردى * وقوله جزاء الكلاب منصوب بنزع الخافض اي جزاء الكلاب العاويات اي الصايحات وروى عاديات بالدال مكان الواو والاول الباق بالمقام و كلاب جمع

كلب وقوله وقد فعل جملة خبرية معناها قد اجاب الله تعالى دعائي في شان عدى ومن هذا القبيل قول الشاعر * لما عصى اصحابه معصيا * ادى اليه النكيل صاعا بصاع اي صحاب العصيان كذا في المطول وهذا من البحر الطويل من الضرب الثاني منه ايضا

غلامه بشرط ان يكون المفعول متبعا آخره عن الفعل للتلايقه بض مثل
 زيدا ضربت (او وقع مفعوله) اى مفعول الفاعل (بعدا) بشرط
 توسطها بينهما في صورتى التقديم والتأخير نحو ماضرب زيدا لعمرا
 (او) بعد (معناها) نحو انما ضرب زيدا عمرا (وجب تقديمه) اى تقديم الفاعل
 على المفعول في جميع هذه الصور اما في صورة انتقاء الاعراب والقريضة
 فيها فللتحرز عن الالتباس واما في صورة ككون الفاعل ضميرا
 متصلا فلما فاة الاتصال الانفصال واما في صورة وقوع المفعول بعد الا
 لكن بشرط توسطها بينهما في صورتى التقديم والتأخير فلما قلب
 الحصر المطلوب فان المفهوم من قوله ماضرب زيدا لعمرا انحصار
 ضاربية زيد في عمرو مع جواز ان يكون عمرو مضروبا بالشخص آخر
 والمفهوم من قوله ماضرب عمرا الا زيد انحصار مضروبية عمرو في زيد
 مع جواز ان يكون زيد مضرا بالشخص آخر فلو انقلب احدهما بالآخر
 انقلب الحصر المطلوب وانما قلنا بشرط توسطها بينهما في صورتى
 التقديم والتأخير لانه لو قدم المفعول على الفاعل مع الايقال ماضرب
 الاعمر ازيد فالظاهر ان معناه انحصار ضاربية زيد في عمرو واذا انقلب
 فبما يلى الا فلا ينقلب الحصر المطلوب فلا يجب تقديم الفاعل لكن لم يستحسنه
 بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة على شئ قبل تمامها وانما قلنا الظاهر
 ان معناه كذا الاحتمال ان يكون معناه ماضرب احدا احدا لعمرا زيدا فيفيد
 انحصار صفة كل منهما في الآخر وهو ايضا خلاف المقصود واما وجود
 تقديمه عليه في صورة وقوع المفعول بعده معنى الا لان الحصر بينهما في الجزئ
 الاخير فلو اخر الفاعل انقلب المعنى قطعا (واذا اتصل به) اى بالفاعل
 (ضمير مفعول) نحو ضرب زيدا غلامه (او وقع) اى الفعل (بعدا)
 المتوسطة بينهما في صورتى التقديم والتأخير نحو ماضرب عمرا الا زيد
 وفائدة هذا القيد مثل ما عرفت آنفا (او) وقع الفاعل بعد (معناها) اى
 معنى ان نحو ماضرب عمرا زيد (او اتصل مفعوله) بان يكون المفعول ضميرا
 متصلا بالفعل (وهو) اى الفاعل (غير) ضمير (متصل به) نحو ضربك
 زيد (وجب تأخيره) اى تأخير الفاعل عن المفعول في جميع هذه الصور

قول ضرار بن نہشل فی مرثیة یزید بن نہشل (لیک

یزید ضارع لخصومة * و تختبط
مما تطیح الطویح) فاللام فی
لیک لام الامر جزم به یحذف
الیاء وهو علی البناء للمفعول
ویزید بالرفع نائب الفاعل
وضارع فاعل فعل محذوف
ای یمیکه ضارع ای ذلیل وهذا
مثل لحذف فعل الفاعل بقرینة
السؤال المقدرو اللام فی الخصومة
متعلق بضارع وان لم یعتمد علی
شی لان الجار والمجرور یکفه
رایحة الفعل ای یمیکه من یدل
ویجزل لاجل خصومة لانه کان
ملجاء وطهیر الاذلاء والضعفاء
وتعلقه بلیکی المقدربس بقوى
من جهة المعنی والتختبط الذى
یا تبک للمعروف من غیر وسیلة
نطیح من الاطاحة وهی
الاذهاب والاهلاك والطویح
جمع مطیحة علی غیر القیاس
كلوا قح جمع ملقحة ومما
تختبط ومما مصدریة ای یسئل
من اجل اذهاب الوقایع ماله
او متعلق بلیکی المقدربس لاجل
اهلاك المنا یا یزید ونطیح
علی التقدیرین بمعنی الماضی
عدل عنه استحضارا لصورة
ذلك الامر الهائل کذا فی
المطول وبجهره طویل وعروضه

امافی صورة اتصال ضمیر المفعول به لثلاثی لزم الاضمار قبل الذکر لفظا
ورتبة وامافی صورة وقوعه بعد الاومعناها لثلاثی ینقلب الحصر المطلوب
وامافی صورة كون المفعول ضمیرا متصلا والفاعل غیر متصل لمنافاة
الاتصال توسط الفاعل الغير المتصل بینه وبين الفعل بخلاف ما اذا كان
الفاعل ایضا ضمیرا متصلا فانه یجب حیثئذ تقدم الفاعل نحو ضربتک
(وقد یحذف الفعل) الرفع للفاعل (لقيام قرینة) دالة علی تعیین المحذوف
(جوازا) ای حذفًا جائزا (فی مثل زید) ای فیما کان جوابا لسؤال محقق
(لن قال من قام) سائلا عن یقوم به القيام فیجوز ان یقول زید یحذف
قام ای قام زید ویجوز ان یقول قام زید بذكره وانما قدر الفعل دون الخبر
لان تقدیر الخبر یوجب حذف الجملة وتقدير الفعل حذف جزئها والتقلیل
فی الحذف اولی (و) کذا یحذف الفعل جوازا فیما کان جوابا لسؤال
مقدر فی نحو قول الشاعر فی مرثیة یزید بن نہشل (لیک) علی البناء
للمفعول (یزید) مرفوع علی انه مفعول مالم یسم فاعله (ضارع) ای
عاجز ذلیل وهو فاعل الفعل المحذوف ای یمیکه ضارع بقرینة السؤال
المقدر وهو من یمیکه واماعلی رواية لیک یزید علی البناء للفاعل ونصب
یزید فلبس مما نحن فیه (لخصومة) متعلق بضارع ای یمیکه من یدل
ویجزل عن مقاومة الخصماء لانه کان ظهیرا للجمزة والاذلاء وآخر البیت
* وتختبط مما تطیح الطویح * والتختبط السائل من غیر وسیلة والاطاحة
الاهلاك والطویح جمع مطیحة علی غیر القیاس كلوا قح جمع ملقحة
ومما متعلق بتختبط ومما مصدریة یعنی ویمیکه ایضا من یسئل بغير وسیلة
من اجل اهلاك المهلكات ماله وما یتوسل به الی تحصیل المال لانه کان
معطى السائلین بغير وسیلة (و) قد یحذف الفعل الرفع للفاعل لقرینة
دالة علی تعیینه (وجوبا) ای حذفًا واجبا (فی مثل وان احدهم المشركین
استجارک) ای فی کل موضع حذف الفعل ثم فسر لرفع الابهام الناشئ
من الحذف فانه لو ذکر المفسر لم یبق المفسر مفسرا بل صار حشوا
بخلاف المفسر الذی فیه ابهام بدون حذفه فانه یجوز الجمع بینه واین
مفسره کقولک جاءنی رجل ای زید فتقدیر الآية وان استجارک احد

وضربه مقبوضان وكذلك صدره وابتداؤه والحشوان من المصراع الاول تبصر *

٤ للشرط اوله انتهى ووافق
انما كافة من عمل ان المفتوحة
واسعى مضارع متكلم مع
فاعله بعد نأ ويل المصدر
فاعل ثبت المحذوف ويحتمل
ان يكون مصدرية او موصولة
والمجد المنكرم والمؤنل المؤصل
وحاصل معنى البيت على ما
قاله شارح اللباب لو ان سمعى
للاكل والشرب يكفينى ما
عندى من المال القليل ولم
اطلب المالك ولكن سمعى لمجد
مؤصل والحال ان هذا المجد
المؤنل اى المؤصل الثابت
قد ادركه امثالى من ابناء المولى
واشراف القوم واستدل به
الكوفيون على عمل الفعل
الاول فى قيليل مع اقتضاء
الاول المفعول والتفصيل مع
الجواب عنه فى الشروح
وهذا من الطويل فالمرضان
منه مقبوضتان والضربان
سلمان فانهما من الضروب
الاول *

من المشركين استجارك فاحد فيها فاعل فعل محذوف وجوبا وهو
استجارك الاول المفسر باستجارك الثانى وانما وجب حذفه لان مفسره قائم
عقابه مغن عنه ولا يجوز ان يكون احدهم فوعا بالابتداء لامتناع دخول
حرف الشرط على الاسم بل لابد له من الفعل (وقد يحذفان) اى الفعل
والفاعل (معا) دون الفاعل وحده (فى مثل نعم) جوابا (لمن قال قام زيد)
اى نعم قام زيد فعذفت الجملة الفعلية وذكر نعم فى مقامها وهذا الحذف
جائز بقريضة السؤال لا واجب لعدم قيام ما يؤدى مؤداه فى مقامه كالمفسر
فيلزم فى الكلام استدراك وانما قدرا الجملة الفعلية للاسمية بان يقال
اى نعم زيد قام ليكون الجواب مطابقا للسؤال فى كونه جملة فعلية
(واذا تنازع الفعلان) بل العامة لان اذا تنازع يجزى فى غير الفعل ايضا
نحو زيد معط ومكرم عمرا وبكر كريم وشريف ابوه واقدمه على الفعل
لاصالته فى العمل وانما قال الفعلان مع ان التنازع قد يقع فى اكثر
من فعلين اقتصارا على اقل مراتب التنازع وهو الاثنان (ظاهرا) اى
اسما ظاهرا واقعا (بعدهما) اى بعد الفعلين اذا تقدم عليهما والمتوسط
بينهما معمول للفعل الاول انه هو يستحقه قبل الثانى فلا يكون فيه مجال
للتنازع ومعنى تنازعهما فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه ويصح
ان يكون هو مع وقوعه فى ذلك الموضع معمول لكل واحد منهما على
البديل فتحتمل ان لا يتصور تنازعهما فى الضمير المتصل لان المتصل الواقع
بعدهما يكون متصلا بالفعل الثانى وهو مع كونه متصلا بالفعل الثانى لا يجوز
ان يكون معمول للفعل الاول كما لا يخفى واما الضمير المنفصل الواقع
بعدهما نحو ما ضرب واكرم الا فان فيه تنازع لكن لا يمكن قطعه بما هو
طريق القطع عندهم وهو اضممار الفاعل فى الاول عبد البصر بن وفى الثانى
عند الكوفيين لانه لا يمكن اضمماره مع الا لانه حرف لا يصح اضمماره ولا بدونه
لفساد المعنى لانه يفيد نفي الفعل عن الفاعل والمقصود اثباته ومراد
المصنف بالتنازع ههنا ما يكون طريق قطعه اضممار الفاعل فلهذا خصه
بالاسم الظاهر واما التنازع الواقع فى الضمير المنفصل فعلى مذهب
الكسائى يقطع بالحذف واما على مذهب الفراء فيعملان معا واما على

مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لان طريق القطع عندهم الاضمار وهو
 متمنع لما عرفت (فقد يكون) اى تنازع الفعلين (في الفاعلية) بان يقتضى
 كل منهما ان يكون الاسم الظاهر فاعلا له فيكونان متفقين في اقتضاء
 الفاعلية (مثل ضرب بنى واكرم بنى زيدو) قد يكون تنازعهما (في المفعولية)
 بان يقتضى كل منهما ان يكون الاسم الظاهر مفعولا له فيكونان متفقين
 في اقتضاء المفعولية (مثل ضربت واكرمت زيداو) قد يكون تنازعهما
 (في الفاعلية والمفعولية) وذلك يكون على وجهين احدهما ان يقتضى
 كل منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم ظاهر آخر فيكونان متفقين
 في ذلك الاقتضاء مثل ضرب واهان زيد عمرا ولبس هذا قسما ثالثا من
 التنازع بل هو اجتماع القسمين الاولين وثانيهما ان يقتضى احد الفعلين
 فاعلية اسم ظاهر والاخر مفعولية ذلك الاسم الظاهر بعينه ولا شك
 في اختلاف اقتضاء الفعلين في هذه الصورة وهذا هو القسم الثالث
 المقابل للاولين فقوله (مختلفين) تخصيص هذه الصورة بالارادة يعنى
 قد يكون تنازع الفعلين واقعا في الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين
 مختلفين في الاقتضاء وذلك لا يتصور الا اذا كان الاسم الظاهر المتنازع
 فيه واحدا وانما لم يورد مثالا للقسم الثالث لانه اذا اخذ فعل من المثال
 الاول وفعل من المثال الآخر حصل مثال القسم الثالث وذلك
 يتصور على وجوه كثيرة مثل ضرب بنى وضربت زيدا واكرم بنى واكرمت زيدا
 وضرب بنى واكرمت زيدا واكرم بنى وضربت زيدا وغير ذلك مما يكون الاسم
 الظاهر مرفوعا (فيختار) النحاة (البصريون اعمال) الفعل (الثاني)
 لقربه مع تجوز اعمال الاول (و) يختار النحاة (الكوفيون) اعمال (الاول)
 اى اعمال الفعل الاول مع تجوز اعمال الثاني لبقائه ولا حتراز عن الاضمار
 قبل الذكر (فان اعلمت) الفعل (الثاني) كما هو مذهب البصريين وبدايه
 لانه المذهب المختار الاكثر استعمالا (اضمرت الفاعل في) الفعل (الاول)
 اذا اقتضى الفاعل لجواز الاضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير
 وللزوم التكرار بالذكر وامتناع الحذف (على وفق) الاسم (الظاهر)
 الواقع بعد الفعلين اى على موافقه افراد او ثنية وجما وتذكيرا وتأنثا

ثم انما يقتضى الفاعل
 اضمارا على ان لا يكون
 فاعلا له فيكونان متفقين
 في اقتضاء الفاعلية
 او المفعولية

في البيت الثامن

قول امرئ القيس وهو علم
 لأن جرح بضم الجاء ابن الحارث
 الكندي الشاعر الجاهل وهو
 أول من قصص القصائد كما في
 شرح الجاسع الصغير المناوي
 وهذا الشاعر هو الذي قال في
 حقه حبيب الرب الباري
 امرئ القيس قائد الشعراء
 إلى النار لأنه أول من أحكم
 قوافيها كما في الجاسع الصغير
 للسبوطي (ولو أنما أسعى لادنى
 معبشة * كفاني ولم أطلب
 قليل من المال * ولكننا أسعى
 لمجد مؤث * وقد يدرك المجد
 المؤثر أمثال * الوافي ولو
 ابتداء ولو حرف شرط فعله
 محذوف اوجود المفسر وهو
 أن في أمثال لأنه حرف مشبه
 بالفعل وهو يدل على الثبوت
 لأنه للتحقق فكانت كالمفسرة
 فاجريت مجراها لذلك قال
 الفاضل العصام في قوله تعالى
 ولو أنهم صبروا والتقدير لو ثبتت
 أنهم صبروا فحذف ثبت
 وفسر بان الدالة على التي
 خبرها فعل ماض وذلك فيما
 بعد ولو خاصة سواء كانت

الغير المختار (فتظهر) المفعول فانه اذا امتنع الاضمار والحذف لاسبيل
 الا الى الاظهار نحو حسبي وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا حيث
 عمل حسبي فجعل الزيدان فاعلا له ومنطلقا مفعولا له واضمر المفعول الأول
 في حسبتهما وظهر المفعول الثاني وهو منطلقين لما منع وهو انه لو اضمر
 مفردا خاف المفعول الأول ولو اضمر مثني خالف المرجع وهو قوله منطلقا
 ولا يخفى انه لا يتصور التنازع في هذه الصورة الا اذا لاحظت المفعول
 الثاني اسماء الا على اتصاف ذات ما بالانطلاق من غير ملاحظة تثنية
 وافراده والا فإظهاره لانتازع بين الفعلين في المفعول الثاني لان الأول
 يقتضي مفعولا مفردا والثاني مفعولا مثني فلا يتوجهان إلى امر واحد
 فلا تنازع ولما استدل الكوفيون على اولوية عمل افعّل الأول بقول
 امرئ القيس * ولو ان ماسعى لادنى معبشة * كفاني ولم أطلب قليل من
 المال * حيث قالوا قد توجه الفعلان اعني كفاني ولم أطلب إلى اسم واحد
 وهو قليل من المال فاقضى الأول رفعه بالفاعلية والثاني نصبه بالمفعولية
 وامرئ القيس الذي هو اوضح شعراء العرب عمل الأول فلو لم يكن
 عمل الأول أولى لما اختاره اذ لا قائل يتساوى الاعمالين فاجاب المصنف
 عن طرف البصريين وقال (وقول امرئ القيس * كفاني ولم أطلب
 قليل من المال * ليس منه) أي ليس من باب التنازع (لفساد المعنى) على
 تقدير توجه كل من كفاني ولم أطلب إلى قليل من المال لاستلزامه عدم
 السعي لادنى معبشة وانتفاء كفاية قليل من المال وثبوت طلبه المتنافي
 لكل منهما وذلك لان لو يجعل مدخوله المثبت شرطا كان اوجزا
 او معطوفا على احدهما منفيبا والمنفي من ذلك مثبتا فإلى هذا ينبغي
 ان يكون مفعول لم أطلب محذوفا أي لم أطلب العز والمجد كما يدل عليه
 البيت المتأخر اعني قوله * ولكننا أسعى لمجد مؤث * وقد يدرك المجد
 المؤثر أمثال * وحيث يستقيم المعنى يعني اننا أسعى لادنى معبشة
 ولا يكفني قليل من المال ولكنني أطلب المجد الاصيل الثابت واسعى له
 مفعول مالم يسم فاعله * أي مفعول فعل اوشبه فعل لم يذكر
 فاعله وانما يفصله عن الفاعل ولم يقل ومنه كما فصل المبتدأ حيث قال

ومنها المبتدأ أشده اتصاله بالفاعل حتى سماه بعض النحاة فاعلا (كل
 مفعول حذف فاعله) أى فاعل ذلك المفعول وانماضيف الى المفعول
 للابسة كونه فاعلا لفعل متعلق به (وقيم هو) أى المفعول (مقامه)
 أى مقام الفاعل فى اسناد الفعل أو شبهه إليه (وشرطه) أى شرط
 مفعول ما لم يسم فاعله فى حذف فاعله واقامته مقام الفاعل اذا كان عاملا
 فعلا (ان زعم صيغة الفعل الى فعل) أى الى الماضى المجهول (أو يفعل) أى
 الى المضارع المجهول فيتناول مثل افعل واستفعل ويقتل ويستفعل
 وغيرهما من الافعال المجهولة المزيد فيها (ولايقم) موقع الفاعل (المفعول
 الثانى من) مفعولى (باب علمت) لانه مسند الى المفعول الاول اسنادا تاما
 فلو اسند الفاعل اليه ولا يكون اسناده الا تاما لزم كونه مسندا ومسندا اليه معا
 مع كون كل من الاسنادين تاما بخلاف ايحبنى ضرب زيد لان احد
 الاسنادين وهو اسناد المصدر غير تام (ولا) المفعول (الثالث من) مفاعيل
 (باب علمت) اذ حكمه حكم المفعول الثانى من باب علمت فى كونه مسندا
 (والمفعول له) بل لا لانه لان النصب فيه مشعر بالعلية فلو اسند اليه فان النصب
 والاشعار بخلاف ما اذا كان مع اللام نحو ضرب للتأديب (والمفعول معه
 كذلك) أى كل من المفعول له والمفعول معه كذلك أى كالمفعول
 الثانى والثالث من باب علمت وعلمت فى انهما لا يقعان موقع الفاعل اما
 المفعول له فلما عرفت واما المفعول معه فلانه لا يجوز اقامته مقام الفاعل
 مع الواو التى اصلها العطف وهى دلائل الانفصال والفسايل كالجزء
 ولا بدون الواو فانه لم يعرف حيثئذ كونه مفعولا معه (واذا وجد
 المفعول به) فى الكلام مع غيره من المفاعيل التى يجوز وقوعها موقع
 لفاعل (تعين) أى المفعول به (له) أى لوقوعه موقع الفاعل أشده
 شهده بالفاعل فى توقف ثقل الفعل عليهما فان الضرب مثلا كما انه
 لا يمكن ثقله بلاضارب كذلك لا يمكن ثقله بلا مضروب بخلاف سائر
 المفاعيل فانها ليست بهذه الصفة (نقول ضرب زيد) باقامة المفعول به
 مقام الفاعل (يوم الجمعة) ظرف زمان (امام الامير) ظرف مكان (ضرب
 شديدا) مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة وفائدة وصف الضرب

على جواز كون الصفة مبتدأ من غير استفهام ونفى مع الحسن وروى عن سيبويه جوازه مع فتح وقال الاخفش فخير مبتدأ من غير استفهام ونفى ولو لم يجوز هذا

لما قال الشاعر لان خيرا اسم تفضيل اصله اخير ونحن فاعله سادس الخبر ولو جعل خيرا خبرا مقدما ونحو نحن مبتدأ مؤخر الفصل بين اسم التفضيل ومعموله الذي هو قوله منكهم يا جنبي وهو نحن لان المبتدأ والخبر وان كانا متلازمين لكن لما لم يكن بينهما الجزئية لفظا او معنى كالفاعل كانا اجنبيين بخلاف ما لو كان فاعلا لخبر لانه حينئذ لا يزم الفصل ليكون الفاعل كالجزء من الفعل فتعين ان يكون خبر مبتدأ ونحن فاعله سادس الخبر ورده الفاضل العباس بان كون فاعل اسم التفضيل اسما ظاهرا منحصرا في المسئلة الكحل فتعين ان يكون نحن مبتدأ وان يكون منكهم مفسرا للمحذوف تقديره فخير منكهم عند الناس فلما حذف منكهم اولا فسر بقوله منكهم ثانيا واجاب البعض عنه بان الاسم الظاهر في مسئلة الكحل الظاهر الخفي وههنا نعم منهما واقول هذا الجواب مبنى على القول

بالشدة التنبيه على ان المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصص ذلافائدة فيه لدلالة الفعل عليه (في داره) جار ومجرور شبيه بالمفاعيل اقيم مقام الفاعل مثلها (فتعين زيد وان لم يكن) اي لم يوجد في الكلام المفعول به (فالجمع) اي جمع ماسوى المفعول به (سواء) في جواز وقوعهما موقع الفاعل (و) المفعول (الاول من باب اعطيت) اي الفعل المتعدي الى مفعولين ثانيهما غير الاول (اولي) بان يقوم مقام افعال (من) المفعول (الثاني) لان فيه معنى الفاعلية بالنسبة الى الثاني لانه عا ط اي آخذ نحو اعطى زيد درهما مع جواز اعطى درهم زيدا وذلك عند الامن من اللبس واما عند عدمه فيجب اقامة المفعول الاول نحو اعطى زيد درهما ~~ومنها~~ المبتدأ والخبر وفي بعض النسخ ومنه يعنى من جملة المرفوعات ومن جملة المرفوع المبتدأ والخبر جزمهما في فصل واحد للتلازم الواقع بينهما على ما هو الاصل فيهما واشتراكهما في العامل المعنوي (فالمبتدأ هو الاسم) لفظا او تقديرا ليتناول نحو وان تصوموا خير لكم (المجرد عن العوامل اللفظية) اي الذى لم يوجد فيه عامل لفظي اصلا واحترز به عن الاسم الذى فيه عامل لفظي كما سمي ان وكان وكأنه اراد بالاعمال اللفظي ما يكون مؤثرا في المعنى لئلا يخرج عنه مثل بحسبك درهم (مستداليا) واحترز به عن الخبر وثاني قسمي المبتدأ اخرج عن هذا القسم فانهما لا يكونان الامستدين (او اصفة) سواء كانت مشتقة كضارب ومضروب وحسن او جارية مجراها كقرشي (الواقعة بعد حرف النفي) كاولا (وانف الاستفهام) ونحوه كهل وما ومن سيبويه جواز الابتداء بها من غير استفهام ونفى مع فتح والاخفش يرى ذلك حسنا وعليه قول الشاعر * فخير نحن عند الناس منكهم * فخير مبتدأ ونحن فاعله ولو جعل خيرا خبرا عن نحن لفصل بين اسم التفضيل ومعموله الذى هو منكهم يا جنبي بخلاف ما لو كان فاعلا لكونه كالجزء (رافعة لظاهر) او ما يجرى مجراها وهو الضمير المنفصل لئلا يخرج عنه قوله تعالى اراغب انت عن الهوى يا ابراهيم واحترز به عن نحو اقامان الزيدان لان اقامان رافع لضمير عائد الى الزيدان ولو كان رافعا لهذا الظاهر لم يميز ثبته (مثل زيد قائم) مثال للقسيم

من بحث اسم تفضيل تدبر وهذا من البحر الهزج المسدس المحذوف ٢ وزنه مفاعيلن مفاعيلن فعولن *

الاول من المبتدأ (وما قائم الزيدان) مثال للصفة الواقعة بعد
 حرف النفي (واقائم الزيدان) مثال للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام
 (فان طبقت) اى الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام اسما
 (مفردا) مذكوراً بعدها نحو ما قائم زيد واقائم زيد واحترز به عما اذا
 طبقت مثنى نحو واقائم الزيدان او مجموعاً نحو واقائمون الزيدون فانها حينئذ
 خبر ليس الا (جاز الامر ان) كون الصفة مبتدأ وما بعدها فاعلها يسند
 مسد الخبر وكون ما بعدها مبتدأ والصفة خبراً مقداً عليه فهذه ثلاث
 صور احديهما قائمان الزيدان ويتعين ح ان يكون الزيدان مبتدأ وقائمان
 خبراً مقداً عليه وثانيهما قائم الزيدان ويتعين حينئذ ان يكون الزيدان
 فاعلاً للصفة قائماً لمقام الخبر وثالثهما قائم زيد ويجوز فيه الامر ان كما عرفت
 الخبر هو المجرد **خ** اى هو الاسم المجرد عن العوامل
 اللفظية لان الكلام في مرفوعات الاسم فلا يصدق على يضرب في
 يضرب زيدانه المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة لانه ليس باسم
 (المسند به) اى ما يوقع به الاسناد واحترز به عن القسم الاول من المبتدأ
 لانه مسند اليه لا مسند به (المغاير للصفة المذكورة) في تعريف المبتدأ
 واحترز به عن القسم الثانى من المبتدأ ولك ان تقول المراد المسند به
 الى المبتدأ او تجعل الباء بمعنى الى والضمير المجزوف به راجعاً الى المبتدأ وعلى
 التقديرين يخرج به القسم الثانى من المبتدأ ويكون قوله المغاير للصفة
 المذكورة تأكيداً (واعلم ان العامل في المبتدأ والخبر هو الابتداء اى تجريد
 الاسم عن العوامل اللفظية ليسند الى شئ او بسند اليه شئ فعنى الابتداء
 عامل في المبتدأ والخبر رافع لهما عند البصريين واما عند غيرهم فقال
 بعضهم الابتداء عامل في المبتدأ والمبتدأ فى الخبر وقال الآخرون
 كل واحد من المبتدأ والخبر عامل فى الآخر وعلى هذا لا يكونان مجزوين
 عن العوامل اللفظية (واصل المبتدأ) اى ما ينبغى ان يكون المبتدأ عليه
 اذ لم يمنع مانع (التقديم) على الخبر لفظاً لان المبتدأ ذات والخبر حال
 من احوالها والذات مقدمة على احوالها (ومن ثم) اى ومن اجل
 ان الاصل فى المبتدأ التقديم لفظاً (جاز) قولهم (فى داره زيد) مع كون الضمير

عائد الى زيد المتأخر لفظا تقدمه رتبة لاصالة التقديم (وامتنع) قولهم
 (صاحبها في الدار) لعود الضمير الى الدار وهو في حيز الخبر الذي اصله
 التأخير فيلزم عود الضمير الى المتأخر لفظا ورتبة وهو غير جائز (وقدي يكون
 المبتدأ نكرة) وان كان الاصل فيه ان يكون معرفة لان المعرفة معنى معين
 والمطلوب المهم الكثير الوقوع في الكلام انما هو الحكيم على الامور المعينة
 ولكنه لا يقع نكرة على الاطلاق بل (اذا تخصصت) تلك النكرة (بوجه ما)
 من وجوه التخصص اذ بالتخصص يقل اشتراكها فتقرب من المعرفة
 (مثل) قوله تعالى (ولعبد مؤمن خير من مشرك) فان العبد متناول
 للمؤمن والكافر وحيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة فجعل مبتدأ
 وخبر خبره (و) مثل قولك (ارجل في الدار ام امرأة) فان المتكلم بهذا
 الكلام يعلم ان احدهما في الدار فبمثل الخطاب عن تعيينه فكانه قال اي
 من الامرين المعلوم كون احدهما في الدار كائن فيها فكل واحد منهما
 تخصص بهذه الصفة فجعل مبتدأ وفي الدار خبره (و) مثل قولك
 (ما احد خير منك) فان النكرة فيها وقعت في حيز النفي فافادت عموم الافراد
 وشمولها فعينت وتخصصت فانه لا تعدد في جمع الافراد بل هو امر واحد
 وكذا كل نكرة في الاثبات قصد بها العموم نحو ثمرة خير من جرادة (و)
 مثل قولهم (شرا هرداناب) لتخصصه بما يتخصص به الفاعل لشبهه به
 اذ يستعمل في موضع ما هرداناب الاشر وما يتخصص به الفاعل قبل
 ذكره هو صحة كونه محكوما عليه بما اسند اليه فانك اذا قلت قام علم منه
 ان ما يدكر بعده امر يصح ان يحكم عليه باقيام فاذا قلت رجل فهو
 في قوة رجل موصوف بصحة الحكم عليه باقيام (واعلم ان المهر للكلب
 بالنابح المعتاد قدي يكون خيرا كما اذا كان مجيئ حبيب مثلا وقدي يكون
 شرا كما اذا كان مجيئ عدو والمهر له بنابح غير معتاد يشاء به يكون شرا
 لا خيرا فعلى الاول يصح القصر بالنسبة الى الخير فعناء شر لا خيرا امر ذاناب
 وعلى الثاني لا يصح القصر فيقدر وصف حتى يصح القصر فيكون المعنى
 شر عظيم لاحقير امر ذاناب وهذا مثل بضرب لرجل قوى ادركه الجحش
 في حادثة (و) مثل قولك (في الدار رجل) لتخصصه بتقديم الخبر

لانه اذا قيل في الدار علم انما يذكر بعده امر موصوف بصحة استقراره
 في الدار فهو في قوة التخصيص بالصفة (و) مثل (قولك سلام عليك)
 لتخصصه بالنسبة الى المتكلم اذا صلح سلمت سلاما لحذف الفعل وعُدل
 الى الرفع لقصد الدوام والاستمرار في مكانه قال سلامي اي سلام من قبلي
 عليك هذا هو المشهور فيما بين النحاة (وقال بعض المحققين منهم مدار
 صحة الاخبار عن النكرة على الفائدة لا على ما ذكره من التخصيصات
 التي يحتاج في توجيهاتها الى هذه التكلفات الرككية الواهية فعلى هذا
 يجوز ان يقل كوكب انقض الساعه لحصول الفائدة ولا يجوز ان يقال
 رجل قائم اعدمها وهذا القول اقرب الى الصواب ولما كان الخبر
 المعروف فيما سبق مختصا بالمفرد لكونه قسما من الاسم فلم يكن الجملة
 داخلة فيه اراد ان يشير الى ان خبرا لمبتدأ قد يقع جملة ايضا فقال
في الخبر قد يكون جملة اسمية (مثل زيد ابوه قائم و) فعلية مثل
 (زيد قام ابوه) ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية واذا كان الخبر
 جملة والجملة مستقلة بنفسها لا تقتضي الارتباط بغيرها (فلا بد) في الجملة
 الواقعة خبرا عن المبتدأ (من عائد) يرتبطها به وذلك العائد اما ضمير
 كما في المثالين المذكورين او غيره كاللام في نعم الرجل زيد ووضع المظهر
 موضع المضمرة في نحو الحاقفة ما الحاقفة وكون الخبر تفسيراً للمبتدأ نحو قول
 هو الله احد (وقد يحذف) العائد اذا كان ضميرا للقيام قرينة نحو
 البر الكبر بستين والسمن متوان بدرهم اي الكرمه ومنوان منه بقرينة
 ان بايع البر والسمن لا يسمر غيرهما (ومارقع ظرفا) اي الخبر الذي وقع
 ظرف زمان او مكان او جارا ومجرورا (فالاكثر) من النحاة وهم البصريون
 (على انه) اي الخبر الواقع ظرفا (مقدر) يؤول (بجملة) بتقدير الفعل
 فيه لانه اذا قدر فيه الفعل يصير جملة بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل
 كما هو مذهب اقل وهم الكوفيون فانه يصير حينئذ مفردا ووجه الأكثر
 ان الظرف لا بد له من متعلق عامل فيه والاصل في العمل هو الفعل فاذا وجب
 التقدير فالاصل اولى ووجه الأقل انه خبر والاصل في الخبر الافراد ثم
 ان الاصل في المبتدأ التقديم وجاز تأخيرها لكنه قد يجب اعارض كما اشار اليه

بقوله (واذا كان المبتدأ مشتملا على ماله صدر الكلام) أي على معنى
 وجب له صدر الكلام كالاستفهام فإنه يجب حينئذ تقديمه حفظا
 لصدارته (مثل من ابوك) فإن من مبتدأ مشتمل على ماله صدر الكلام
 وهو الاستفهام فإن معناه اهذا ابوك أم ذاك وابوك خبره وهذا مذهب
 سبويه وذهب بعض النحاة إلى أن ابوك مبتدأ لكونه معرفة ومن خبره
 الواجب تقديمه على المبتدأ لتضمنه معنى الاستفهام (أو كانا) أي المبتدأ
 والخبر (معرفة) متساويين في التعريف أو غير متساويين ولا قرينة
 على كون أحدهما مبتدأ والآخر خبرا نحو زيد المنطلق (أو) كانا
 (متساويين) في أصل التخصيص لافي قدره حتى لو قيل غلام رجل
 صالح خبر منك لوجب تقديمه أيضا (مثل أفضل منك أفضل مني)
 رفعاً للاشبهاء (أو كان الخبر فعلا له) أي المبتدأ احتراز عما لا يكون
 فعلا له كما في قولك زيد قام أبوه فإنه لا يجب فيه تقديم المبتدأ على الخبر لجواز
 أن يقال قام أبوه زيد لعدم الالتباس (مثل زيد قام ووجب تقديمه) أي تقديم
 المبتدأ على الخبر في هذه الصور أما الصور الأولى فلما ذكرناه وأما في
 الصورة الأخيرة فلما لا يلتبس المبتدأ بالفاعل إذا كان الفعل مفردا مثل زيد
 قام فإنه إذا قيل قام زيد التباس المبتدأ بالفاعل أو بالبدل عن الفاعل
 إذا كان مثنى أو جموعا فإنه إذا قيل في مثل زيد أن قاما والزيدون قاموا
 فاما الزيدان وقاموا الزيدون فيحتمل أن يكون الزيدان والزيدون بدلا عن
 الفاعل فالتباس المبتدأ به أو بالفاعل على هذا التقدير أيضا على قول
 من يجوز كون الالف والواو حرفا دالا على تثنية الفاعل وجعله كالـ
 في ضربت هند (وإذا تضمن الخبر المفرد) أي الذي ليس بمجمله صورة
 سواء كان بحسب الحقيقة جملة أو غير جملة (ماله صدر الكلام) أي معنى
 وجب له صدر الكلام كالاستفهام (مثل أين زيد) فزيد مبتدأ وأين اسم
 متضمن للاستفهام خبره وهو ظرف فإن قدر بفعل كان الخبر جملة حقيقة
 مفردا صورة وإن قدر باسم الفاعل كان الخبر مفردا صورة وحقيقة وعلى
 التقديرين ليس بمجمله صورة واحتراز به عن نحو زيد أين أبوه ألا يبطل
 تأخير صدارة ماله صدر الكلام لصدره في جملته (أو كان) الخبر بتقديمه

(مصحح الـ) اي المبتدأ من حيث انه مبتدأ فتقديمه بصح وقوعه مبتدأ
 (مثل في الدار رجل) فان في الدار خبر يخص المبتدأ بتقديمه كما عرفت
 فلو اخرج بقى المبتدأ تكرة غير مخصوصة (او) كان (للتعاقب) بكسر الهمزة
 اي كان لتعاقب الخبر التابع له تبعية يمنع معها تقديمه على الخبر فلا يرد
 نحو على الله عبده متوكل (ضمير) كائن (في) جانب (المبتدأ) راجع الى
 ذلك المتعاقب اذ لو اخرج لزم الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى (مثل على التمرة
 مثلها زيدا) فقولاه مثلها اي مثل التمرة مبتدأ وفيه ضمير لتعاقب الخبر وهو
 التمرة لان الخبر هو قوله على التمرة ولتمررة متعاقبه مثل تعاقب الجزء بالكل
 (او) كان الخبر (خبر اعن ان) المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها المأول
 بالمفرد مبتدأ اذ في تأخير خبره خوف لبس ان المفتوحة بالكسورة في التلغظ
 لا مكان الذهول عن القحقة لخفائها او في الكتابة (مثل عندى انك قائم
 وجب تقديمه) اي تقديم الخبر عن المبتدأ في جميع هذه الصور لما ذكرنا
 (وقد تعدد الخبر) من غير تعدد الخبر عنه فيكون اثنين فصاعدا وذلك
 التعدد اما بحسب اللفظ والمعنى جميعا ويستعمل ذلك على وجهين
 باللعطف مثل زيد عالم وعافل وبغير العطف (مثل زيد عالم عافل) واما
 بحسب اللفظ فقط نحو هذا حلوحا مض فانهما في الحقيقة خبر واحد
 اي من وفي هذه الصورة ترك العطف اولى ونظر بعض النحاة الى صورة
 التعدد وجوز العطف ولا يبعد ان يقال مراد المصنف بتعدد الخبر
 ما يكون بغير عطف لان التعدد بالعطف لا خفاء فيه لا في الخبر ولا
 في المبتدأ ولا في غيرهما وايضا التعدد بالعطف ليس بخبر بل هو من
 توابعه ولهذا اورد في المثال الخبر المتعدد بغير عطف ولو جعل التعدد
 عم فالاعتصار عليه لذلك (وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط) وهو
 سببية الاول الثاني او الحكم به فلا يرد عليه نحو وما بكم من نعمة فمن الله
 فبشبه المبتدأ الشرط في سببته الخبر سببية الشرط الجزاء (فيصح دخول
 الغاء في الخبر) ويصح عدم دخوله فيد نظرا الى مجرد تضمن المبتدأ معنى
 الشرط واما اذا قصد الدلالة على ذلك المعنى في اللفظ فيجب دخول
 الغاء فيه واما اذا لم يقصد الدلالة فيجب دخوله فيه بل يجب عدمه (وذلك)

المبتدأ المتضمن معنى الشرط (اما الاسم الموصول بفعل او ظرف) اى
الذى جعلت صلته جملة فعلية او ظرفية مأولة بحملة فعلية ههنا لاتفاق
وانما اشترط ان يكون صلته فعلا او ظرفا مأولا بالفعل اينما كد مشابهيته
الشرط لان الشرط لا يكون الافعلا وفي حكم الاسم الموصول المذكور
الاسم الموصوف به (او النكرة الموصوفة بهما) اى باحدهما وفي حكمهما
الاسم المضاف اليهما (مثل الذى يأتينى) هذا مثال الاسم الموصول بفعل
(او) الذى (فى الدار) هذا مثال الاسم الموصول بظرف (فله درهم)
واما مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول المذكور فقوله تعالى * قل ان
الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم (و) مثل (كل رجل يأتينى) هذا
مثال الاسم الموصوف بفعل (او) كل رجل (فى الدار) هذا مثال
للإسم الموصوف بظرف (فله درهم) واما مثال الاسم المضاف
الى النكرة الموصوفة باحدهما فقوله كل غلام رجل يأتينى او فى الدار
فله درهم (وليت وعل) من الحروف المشبهة بالفعل اذا دخل على المبتدأ
الذى يصح دخول الفاء على خبره (مانعان) عن دخوله عليه لان صحة
دخوله عليه انما كانت لمشابهة المبتدأ والخبر للشرط والجزاء وليت وعل
يزيلان تلك المشابهة لانها يخرجان الكلام من الخبرية الى الانشائية
ولشرط والجزاء من قبيل الاخبار وذلك المنع انما هو (بالاتفاق) من
النحاة فلا يقال ليت وعل لذى يأتينى او فى الدار فله درهم فان قيل باب
كان وباب علمت ايضا مانعان بالاتفاق فوجه تخصيص بليت وعل قيل
تخصيصهما ببيان الاتفاق انما هو من بين الحروف المشبهة بالفعل لامتطابقا
وجه ذلك التخصيص الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع فيهما (رالحق
بعضهم) قيل هو سبويه (ان) المكسورة (بهما) اى بليت وعل فى المنع
عن دخول الفاء على الخبر والاصح انها لا تمنع عنه لانها لا تخرج الكلام
عن الخبرية الى الانشائية يؤيده قوله تعالى ان الذين كفروا وما تواوهم
كفار فلن يقبل الاية فار قبل فدا الحق بعضهم ان المفتوحة ولكن ليت
وعل فوجه تخصيص ان المكسورة بالالحاق قيل بعضهم الذى الحق ان
بهما هو سبويه فانتد بقوله وذكره ولم يعتد بقوله من سواء فلم يذكره

في البيت العاشر * قول الشاعر (واما الوداد في القلوب فراسخ * وان كان بين الجسوم فراسخ * فوالله ما فارقتكم قاليا لكم * ولكنما يقضي فسوف يكون * الوداد المودة الى المحبة والراسخ اسم فاعل من الرسخ بمعنى الثبوت قال في التلويح في قوله تعالى (والراسخون في العلم) اي الثابتين المستقيمين انتهى وقوله فراسخ جمع فرسخ وهو اثني عشر الف خطوة وهنا كناية عن كمال بعد مسافة بينهما والفاء في فوالله لترتيب هذا الكلام لما قالوا له من المفارقة والعداوة والواو للقسم وجوابه ما فارقتكم لان ما نافية وفارقتكم فعل وفاعل ومفعول فان قيل كم حرف يكون في جواب القسم قلنا ثلاثة ان بالكسر والتشديد كقوله تعالى (والعصاة ان الانسان) ولان الابتداء كقوله تعالى (لقد خلتا الانسان) في جواب والذين الى آخره واما النافية كقوله تعالى (ما زدك) في جواب (والضحي) وهنا كان ما نافية وقوله قاليا حال من ضمير المنكلم وهو من القلي وهو البغض كما في قوله تعالى (اني اعد لكم من الفالين) اي الباغضين واللام في لكم متعلق بهالين ولكن من الحروف المشبهة بالفعل وما

مع ان كلا القولين لا يساعدهما القرآن وكلام الفصحاء فايدل على عدم منع ان المكسورة عن دخول الفاء على الخبر ما سبق وما يدل على عدم منع ان المفتوحة ولكن عن دخول الفاء قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شئ فان الله خسه وقول الشاعر * فوالله ما فارقتكم قاليا لكم * ولكن ما يقضي فسوف يكون (وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة) لفظية او عقلية (جوازا) اي حذف جازا لا واجبا وقد يجب حذفه اذا قطع النعت بالرفع نحو الحمد لله اهل الحمد اي هو اهل الحمد وانما وجب حذفه ليعلم انه كان في الاصل صفة فقطع لقصد المدح او الذم او غير ذلك فلو ظهر المبتدأ لم يدين ذلك ويجب حذفه ايضا عند من قال في نعم الرجل زيدان تقديره هو زيد (كقوله المستهل) اي المبتدأ المحذوف جوازا مثل المبتدأ المحذوف في مقول المستهل المبصير للهلال الرافع صوته عند ابصاره (الهلال والله) اي هذا الهلال والله بالقرينة الحالية وليس من باب حذف الخبر بتقدير الهلال هذا لان مقصود المستهل تعيين شئ بالاشارة والحكم عليه بالهلالية ليتوجه اليه الناظرون ويروه كايراء وانما اتى بالقسم جريا على عادة المستهلين غابا وثلاثا ويهم نصب الهلال عند الوقف (و) قد يحذف (الخبر جوازا) اي حذف جازا لقيام قرينة من غير اقامة شئ مقامه (مثل) الخبر المحذوف جوازا في قولك (خرجت فاذا السبع) فان تقديره على المذهب الاصح كان نص عليه صاحب اللباب خرجت فاذا السبع واقف على ان يكون اذا ظرف زمان الخبر المحذوف غير ساد مسدده اي في وقت خروجه السبع واقف (و) قد يحذف الخبر لقيام قرينة (وجوبا) اي حذف واجبا (فما التزم) اي في تركيب الذي التزم (في موضعه) اي في موضع الخبر (غيره) اي غير الخبر وذلك في اربعة ابواب على ما ذكره المصنف اولها المبتدأ ان الذي بعد لولا (مثل اولازيد لكان كذا) اي لولا زيد موجود لان اولولا لامتناع الشئ لوجود غيره فتدل على الوجود وقد التزم في موضع الخبر جواب لولا فيجب حذفه لقيام قرينة والتزم قائم مقامه هذا اذا كان الخبر عاما واما اذا كان خاصا فلا يجب حذفه كما في قوله * ولولا الشعر بالعلماء يزري * كنت اليوم اشعر من لبيدي *

موصولة او موصوفة اسمه وقوله فسوف يكون خبره فعلم منه بيان الاستشهاد من ان لكن لا ينع * هذا * دخول الفاء في خبر المبتدأ الذي تضمن معنى الشرط وهو ما يقضي مضارع مجهول صلة ما موصوفة وسوف هنا

٦ التحقيق معنى الوقوع والثبت ويكون تامه بمعنى يقع والمعنى ولكن الذى يقدر عند الله
 فيقع لايحالة وهذا من الطويل من ضربه الثالث لانه محذوف على وزن فعولان
 البيت الحادى عشر * قول الشافعى رحمه الله (ولولا خشية الرحمن عندي *
 جعلت الناس كلهم عبيدى * ولولا الشعر بالعلماء يزرى * لكنت اليوم اشعر من لبيدى)
 لولا امتناعية وخشية مبتدأ وهو بمعنى الخوف وعندي ظرف مستقر خبره وجعل يكون
 بمعنى شرع وبمعنى خلق وبمعنى الاعتقاد الباطل وبمعنى سعى كقوله تعالى وجعلوا الملائكة
 الذين هم عباد الرحمن اناسا اى اعتقدوهم كافي نتائج الاظهار اوسموهم كافي شرح المواقف
 فى بحث التوليد وبمعنى صير كقوله تعالى (جعلناه هباء منسورا) وهنا بمعنى صير والعبيد
 جمع عبد كعباد ولولا امتناعية ايضا والشعر مبتدأ ويزرى خبره اى يعيب لم يحذف خبره
 لكونه فعلا خاصا والاسم شهاده على عدم الحذف واما اذا كان فعلا عاما يجب حذفه
 والمراد بالشعر هنا ما فيه ذم لان صاحبه حيث يذيد خل تحت قوله تعالى (والشعراء يتبعهم الغاؤون)
 والباء فى بالعلماء متعلق بيزرى والمراد منهم الذين قال الله فى حقهم (انما يخشى الله من عباده العلماء)
 وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم (علماء امتى كانباء بنى اسرائيل) وقوله لكنت جواب لو
 واشعر اسم تفضيل استعمل بمن ولبيد اسم شاعر مشهور والمعنى لكنت فى زمانى غالباً
 فى تأليفه واشتغالى به على ذلك ولكن الشعر يعيب للعلماء فلم نشغل به وبحره من الهزج
 المحذوف المسدس وزنه مقاعيلن مقاعيلن فعولن هذا باعتبار البيت الاول صحيح واما باعتبار
 البيت الثانى كما هو المطلوب فلا يصح ان يكون من الهزج ولذا قبل ان الاول ليس من الثانى
 بل هو بيت آخر واقول هذا غلط وسهوه على ما ينهه سابقا فالحق ان هذين البيتين من البحر الوافر
 من عروضه الاولى من ضربهما الاول لكن فيه زحافا كثيرا لان صدر بهما وابتدئ بهما
 وحشوى الاول امامه صوبان فقط ومع القبض على وزن مقاعيلن او مقاعيلن فاعرف

هذا على مذهب البصريين وقال الكسائي الاسم بعده فاعل لفعل
مقدراى أولا وجد زيد وقال الفراء لولا هي الرفع الاسم الذى بعده
وثانيه كل مبتدأ كان مصدرا صورة او ثبأ ولبه منسوبا الى الفاعل
او المفعول او كليهما وبعده حال او كان اسم التفضيل مضافا الى ذلك
المصدر وذلك مثل ذهابى را جلا وضرب زيد قائما اذا كان زيدا مفعولا به
(و) مثل (ضربى زيدا قائما) او قائمين وان ضربت زيدا قائما واكثر
شربى السويق ملتوتا او خطب ما يكون الامير قائما فذهب البصريون
الى ان تقديره ضربى زيدا حاصل اذا كان قائما فحذف حاصل كما يحذف
متعلقات للظروف نحو زيدا عندك فبقي اذا كان قائما ثم حذف اذا مع شرطه
العامل فى الحال واقيم الحال مقام الظرف لان فى الحال معنى الظرفية
فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر فيكون الحال قائما مقام الخبر
قال الرضى هذا ما قيل فيدوفيه تكلف كثيرة من حذف اذا مع الجملة
المضاهية لم يثبت فى غير هذا المكان ومن العدول عن ظاهر معنى
كان الناقصة الى معنى كان التامة والذى يظهر لى ان تقديره بنحو ضربى
زيدا يلبسه قائما اذا اردت الحال عن المفعول وضربى زيدا يلبسنى
قائما اذا كان عن الفاعل اولى ثم نقول حذف المفعول الذى
هو ذو الحال فبقي ضربى زيدا يلبس قائما ويجوز حذف ذى الحال
مع قيام القرينة نقول الذى ضربت قائما زيداى ضربته ثم حذف
يلبس الذى هو خبر المبتدأ والعامل فى الحال وقام الحال مقامه كما نقول
راشدا مهديا اى سر راشدا مهديا فعلى هذا يكونون مسترجمين من
تلك التكاليف البعيدة وقال الكوفيون تقديره ضربى زيدا قائما حاصل
يجعل قائما من متعلقات المبتدأ ويلزمهم حذف الخبر من غير سدشئ
مسده وتقدير المبتدأ المقصود عمره بدليل الاستعمال وذهب الاخفش
الى ان الخبر الذى سدت الحال محله مصدر مضاف الى صاحب الحال
اى ضربى زيدا ضربه قائما وذهب بعضهم الى ان هذا المبتدأ لا خبر له
لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما ضرب زيدا الا قائما ولها كل مبتدأ اشتمل
خبره على معنى المقارنة وعطف عليه شئ بالواو التى بمعنى مع (و)

قد مر من انضوا ولا يخفى ان لا بد من الرفع والجر
الاسم فى ان كان خبرا فلا يكون المستند اليه
مفعولا فاعلى دون خبره

لصحة صريحه لا يكون مصدرا حقيقة
وتعذر زيتهاى غير

ذلك (مثل كل رجل وضيعته) أي كل رجل مقرون مع ضيعته فهذا الخبر واجب حذفه لأن الواو تدل على الخبر الذي هو مقرون وافي الماعطوف في موضعه ورابعها كل مبتدأ يكون مقسمه وخبره القسم (و) ذاك مثل (لعمرك لا فعل كذا) أي لعمرك أوبق. وَلَمْ يَسْمَعْ أي ما قسم به فلا شك أن لعمرك يدل على القسم المحذوف وجواب القسم قائم مقامه فيجب حذفه والعمر والعمر بمعنى واحد ولا يستعمل مع اللام إلا المنفوخة لأن القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله وَأَخَوَاتُهَا أي من المرفوعات خبران وأخواتها أي أشباهها من الحروف الخمسة الباقية وهي ان وكأئن ولكن وليت ولعل وهو مرفوع بهذه الحروف لا بالابتداء على المذهب الأصح لأنها لما شابهت الفعل المتعدي كما يجيء علمت نصبا ورفعاً مثله (هو) أي خبران وأخواتها (المسند) إلى شيء آخر (بعد دخول) أحد (هذه الحروف) عليهما ف قوله المسند شامل لخبر كان وخبر المبتدأ وخبر لا التي أنفي الجنس وغيرها وب قوله بعد دخول هذه الحروف خرج جميعها عنه والمراد بدخول هذه الحروف عليهما ورودها عليهما لا يرات أثر فيهما لفظاً أو معنى فلا ينقص التعريف بمثل يقوم في قوائنا أن زيد يقوم أبوه فان يقوم ههنا من حيث استناده إلى أبوه ليس مما يدخل عليه أن بهذا المعنى بل إنما دخل على جملة يقوم أبوه فلا يحتاج إلى أن يحجب عنه بأن المراد بالمسند المسند إلى أسماء هذه الحروف ويلزم منه استدراك قوله بعد دخول هذه الحروف والأي أن يحجب عنه بأن المراد بالمسند الاسم المسند فيحتاج إلى تأويل الجملة بالاسم حيث يكون خبرها جملة مثل أن زيد يقوم فانه مأول بقسم (مثل) قائم في (أن زيد قائم) فانه المسند بعد دخول هذه الحروف (وأمره كأمير خبر المبتدأ) أي حكمه كحكم خبر المبتدأ في أقسامه من كونه مفرداً وجملة ونكرة ومعرفة وفي أحكامه من كونه واحداً ومعدداً ومثبِتاً ومنقياً ومحدوفاً وفي شرائطه من أنه إذا كان جملة فلا بد من عائد ولا يحذف إلا إذا علم والمراد أن أمره كأمير بعد أن يصح كونه خبراً بوجود شرائطه وانثناء مو نعه فلا يلزم من ذلك أن كل ما يصح أن يكون خبراً

المبتدأ يصح ان يقع خبرا لـ الباب ان حتى يرد انه يجوز ان يقال ابن زيد
ومن ابوه ولا يجوز ان يقال ان ابن زيد وان من ابائه (الا في تقديمه)
اي ليس امره كامر خبر المبتدأ في تقديمه فانه لا يجوز تقديمه على الاسم
وقد جاز تقديم الخبر على المبتدأ وذلك لان هذه الحروف فروع على
الفعل في العمل فاريدان يكون عملها فرعيا ايضا والعمل الفرعى للفعل
ان يتقدم المنصوب على المرفوع والاصل الى ان يتقدم المرفوع على
المنصوب فلما اعلمت العمل الفرعى لم يتصرف في معموليها بتقديم ثانيهما
على الاول كما يتصرف في معمولي الفعل لنقصانهما عن درجة الفعل
(الا اذا كان) الخبر (ظرفا) اي ليس امره كامر خبر المبتدأ في التقديم
الا اذا كان ظرفا فان حكمه اذن حكمه في جواز التقديم اذا كان الاسم
معرفة نحو قوله تعالى * ان الينا يا ايهاهم * وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة
نحو ان من البيان لسحرا * وان من الشعر لحكمة * وذلك اتوسع بهم
في الظروف ما لا يتوسع في غيرها * خبر لا * الكائنة (ان في الجنس) اي ان في
صفته اذ لا رجل قائم مثلا ان في القيام عن الرجل لا في الرجل نفسه (هو المسند)
الى شيء آخر هذا شامل لخبر المبتدأ وخبر ان وكأنا وغيرها (بعد دخولها)
اي دخول لا فخرج به سائر الاخبار والمراد بدخولها ما عرفت في خبر ان
فلا يرد نحو يضرب في لا رجل يضرب ابوه (نحو لا غلام رجل ظريف)
انما عدل عن المثال المشهور وهو قولهم لا رجل في الدار لا حذل حذف
الخبر وجعل في الدار صفة بخلاف ما ذكره لان غلام رجل معرب منصوب
لا يجوز ارتفاع صفته على ما هو الظاهر (فيها) اي في الدار خبر بعد
خبر لا ظرف ظريف ولا حال لان الظرافة لا تنقيد بالظرف ونحوه
وانما تنى به ان لا يلزم الكذب بنى ظرافة كل غلام رجل وليكون مثلا
نوعى خبرها ظرف وغيره (ويحذف) خبر لا هذه حذفا (كثيرا) اذا كان
الخبر عاما كالموجود والحاصل لدلالة النفي عليه نحو لاله الا الله اي لاله
موجود الا الله (وبنو تميم لا يثبتونه) اي لا يظهرون الخبر في اللفظ لان
الحذف عندهم واجب والمراد انهم لا يثبتونه اصلا لانقطاعه ولا تقديرا
فيقولون معنى قولهم لاهل ولا مال انتي الاهل والمال فلا يحتاج الى تقدير

بيت الثاني عشر

قول الشاعر في الاستهاد على غل المشبهة (من صد عن نيرانها

شرط وصد فعل ماض (٥٨) على وزن مد وفيه ضمير راجع الى من فعل

فانا ابن قبس لابرأح) من اسم شرط وهو بمعنى اعرض وبشكل لان الصد اذا تعدى بمعنى يكون بمعنى الاعراض ومعناه اللغوى ايضا كذلك والنيران جمع نار والضمير راجع الى الحرب في البيت السابق لانه مؤنث سماعي والمراد ههنا شدائدها وآلامها بعلاقة التشبيه وقوله فانا ابن قبس لابرأح انا مبتدأ وابن قبس خبره والجملة جزء الشرط ولا في ابرأح المشبهة بلبس وبراأح بمعنى الزوان والذهاب عن مكانه اسم لا وخبره محذوف في البيت اى لابرأح الى اى لبس الى اعراض ويجز ولا يجوز ان يكون لنسب الجنس كذا في الجأى ويحمر من الرجز المجز والسالم لكن يقلب همزة انابالاف للضرورة كذا قيل واقول الحق انه من الكمال من ضربه الثاني من عروضه الثالثة فانه يجوز وضربه مجز ومضمير مزال في هذا البيت على وزن مستفعلن والبوا في مضمير سوى الابتداء فانه سالم تبصر وزنه مستفعلن مستفعلن متفاععلن مستفعلن

الخبر وعلى التقديرين يحملون ما يرى خبرا في مثل لارجل قائم على الصفة دون الخبر اسم ما ولا المشبهتين بلبس في معنى النفي والدخول على المبتدأ والخبر ولهذا تعلم ان عملها (هو المسند اليه) هذا شامل لمبتدأ ولكل مسند اليه (بعد دخولهما) خرج به خبر اسم ما ولا وما عرفت من معنى الدخول ليراد به في مثل ما زيد ابوه قائم (مثل ما زيد قائم ولا رجل افضل منك) وانما اتى بالنكرة بعد لان لا لا تعمل الا في التكررات بخلاف ما فانه يعمل في المعرفة والنكرة هذا لغة اهل الحجاز وامابنوتيم فلا يثبتون لهما العمل ويقولون الاسم والخبر بعد دخولهما مرفوعان بالابتداء كما كانا قبل دخولهما وعلى لغة اهل الحجاز ورد القرآن نحو ما هذا بشرا (وهو) اى عمل لبس (في لا) دون ما (شاذ) قليل نقصان مشابهة لالبس لان لبس لنفى الحال ولا لبس كذلك فانه للنفي مطلقا بخلاف ما فانه ايضا لنفى الحال فيقتصر عمل على مورد السماع نحو قوله * من صد عن نيرانها * فانا ابن قبس لابرأح * اى لابرأح الى ولا يجوز ان يكون لنفى الجنس لانه اذا كان لنفى الجنس لا يجوز فيما بعدهما الرفع مالم يكرر ولا تكرر في البيت (اعلم ان المراد بالمسند او المسند اليه في هذه التعريفات ما يكون مسندا او مسندا اليه بالاصالة لا بالتبعية بقرينة ذكر التوابع فيما بعد فلا ينتقض بالتوابع) ولم فرغ من المرفوعات شرع في المنصوبات وقدها على المجرورات لكثرة ثقلها ولطفة النصب فقال * المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية * فدينين شرحه بما ذكر في المرفوعات والمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا حقيقة او حكما وهى اربع القحظة والكسرة والالف والياء نحو رأيت زيدا ومسلمات بالياء ومسلمين (فيه) اى من المنصوب او بما اشتمل على علم المفعولية (المفعول المطلق) سمى به لثقله اطلاق صيغة المفعول عليه من غير تنقيده بالياء اولى او مع اللام بخلاف المفاعيل الاربعة الباقية فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها الا بعد تنقيدها بواحدة منها فيقال المفعول به اوفيه او معه اوله (وهو) اى المفعول المطلق (اسم ما فعله فاعل فعل) والمراد بفعل الفاعل اياه قياده به بحيث يصح اسناده اليه لان يكون مؤثرا

فيه موجدا ايا، فلا يرد عليه مثل مات وموتا وجسم جسمامة وشرف شرفا
وانما زيد لفظ الاسم لان مفعله الفاعل هو المعنى والمفعول المطلق لمن
اقسام اللفظ ويدخل فيه المصادر كلها (مذكور) صفة للفعل وهو اعم
من ان يكون مذكورا حقيقة كما اذا كان مذكورا بعينه نحو ضربت ضربا
او حكما كما اذا كان مقدرا نحو وضرب الرقاب او اسماء فيه معنى الفعل نحو
ضارب ضربا وخرج به المصادر التي لم يذكر فعلها لاحقيقة ولا حكما
نحو الضرب واقع على زيد (بمعناه) صفة ثانية للفعل وليس المراد به ان
الفعل كائن بمعنى ذلك الاسم فان معنى الاسم جزء معناه بل المراد به ان
معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء فخرج به مثل تأديبا في قولك
ضربته تأديبا فانه وان كان ممفعله فاعل فعل مذكورا لكنه ليس مما يشتمل
عليه معنى الفعل وكذلك خرج به مثل كراحتي في نحو كرهت كراحتي فان
لكراحتي اعتبارين احدهما كونها بحيث قامت بفاعل الفعل المذكور
واشتق منهما فعل اسند اليه ولا شك ان معنى الفعل مشتمل عليها
حيث وثانيهما كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة فاذا ذكرت بعد
الفعل بالاعتبار الاول كما في قولك كرهت كراهة فهو مفعول مطلق
واذا ذكرت بعده بالاعتبار الثاني كما في قولك كرهت كراحتي فهو مفعول به
لامفعول مطابق اذ ليس ذلك الفعل مشتملا عليه بهذا الاعتبار بل هو
واقع عليه وقوع الفعل على المفعول به فخرج بهذا الاعتبار عن الحد
وانطبق الحد على المحدود جامعا ومانعا (ويكون) المفعول المطلق
(للتأكيـد) ان لم يكن في مفهومه زيادة على ما يشبههم من الفعل (والنوع)
ان دل على بعض انواعه (والعدد) ان دل على عدده (مثل جلست
جلوسا) للتأكيـد (وجلسة) بكسر الجيم للنوع (وجلسة) بفتحها للعدد
(فالاول) اي الذي للتأكيـد (لا يثنى ولا يجمع) لانه دل على الماهية
المعرفة عن الدلالة على التعدد والتثنية والجمع يستلزمان التعدد فلا يقال
جلست جلوسين او جلوسات الا اذا قصد به النوع او التعدد (بخلاف
اخويه) الذين هما للنوع والعدد نحو جلست جلستين وجلستات
بكسر الجيم او فتحها (وقد يكون) المفعول المطلق (بغير لفظه) اي

الفعل المذكور يشمل المفعول والمفعول
والاسم لان المراد من الفعل
وشبهه كما هو السامع على ما مر

مغاي اللفظ فعله اما بحسب المادة (نحو قعدت جاوسا) واما بحسب الباب
 مثل انبته الله نباتا حسنا وسيدو به يقدرله عاملا من بابيه اى قعدت وجلست
 جاوسا وانبته الله فثبت نباتا (وقد يحذف الفعل) بالناسب للمفعول المطلق
 (اقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم) من سفره (خير مقدم) اى قدمت
 قدو ما خير مقدم فخبر اسم تفضيل ومصدريته باعتبار الموصوف
 او المضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه (ووجوبا) اى
 حذف واجبا (سماعا) اى سماعيا موقوفا على السماع لا قاعدا له يعرف بها
 (نحو سقيا) اى سقيا لله سقيا (ورعا) اى رعا لله رعا (وخيبة) اى
 خاب خيبة من خاب الرجل خيبة اذا لم ينل ما طالبه (وجدعا) اى جدع
 جدعا والجدع قطع الانف والاذن والشفة واليد (وجدعا) اى جدعت
 جدعا (وشكرا) اى شكرت شكرا (وعجبا) اى عجبت عجبا فانه لم يوجد
 فى كلامهم استعمال الافعال العاملة فى هذه المصادر وهذا معنى وجوب
 الحذف سماعا قيل عليه قدقا او احدث الله جدا وشكرته شكرا وعجبت
 عجبا فاجاب بعضهم بان ذلك ليس من كلام الفصحاء وبعضهم بان
 وجوب الحذف انما هو فيما استعمل باللام نحو جداله وشكراله وعجباله
 (و) قد يحذف الفعل الناسب للمفعول المطلق حذف واجبا (قياسا)
 اى حذف قياسيا يعلم له ضابط كلئى يحذف معه الفعل لزوما (فى مواضع)
 متعددة (منها) اى من هذه المواضع موضع (ما وقع) اى مفعول مطلق
 وقع (مثبتا) اريد اثباته لانفيه فانه لو اريد نفيه نحو ما زيد سيرا لا يجيب
 حذفه (بعد نفي) داخل على اسم لا يكون المفعول المطابق خبرا عنه (او)
 بعد (معنى نفي داخل على اسم لا يكون) المفعول المطابق (خبرا عنه) اى
 عن ذلك الاسم وانما قال على اسم لانه لو دخل على فعل نحو ما سرت الاسير
 وانما سرت سيرا لا يكون منه وانما وصف الاسم بان لا يكون المفعول المطلق
 خبرا عنه لانه لو كان خبرا عنه نحو ما سيرى الاسير شديد لكان مرفوعا
 على الخبرية (او وقع) المفعول المطلق (مكررا) اى فى موضع الخبر عن
 اسم لا يصح وقوعه خبرا عنه فلا يرد عليه نحو اذا دكت الارض دكا دكا وانما
 جمع بين الضابطتين لاشتراكهما فى الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه

(نحو ما انت الاسيرا) اى تسير سيرا (وما انت الاسير البريد) اى تسير
 سير البريد هذان مثالان لما وقع مثبتا بعد نفي وانما اورد مثالين تنبيهها على
 ان الاسم الواقع موقع الخبر ينقسم الى النكرة والمعرفة اولى ما هو فاعل
 المبتدأ والى ما يشبهه به فاعله اولى مفرد ومضاف (وانما انت سيرا) اى
 تسير سيرا مثال لما وقع بعده معنى النفي (وزيد سير اسيرا) اى يسير سيرا مثال
 لما وقع مكررا (ومنها) اى من المواضع التى يجب حذف الفعل الناصب
 للمفعول المطلق فيها (ما وقع) اى موضع مفعول مطلق وقع (نفصيلا
 لاثر مضمون جملة متقدمة) والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى
 الفاعل او المفعول وبآثره غرضه المطلوب منه وبتفصيل الاثر بيان
 انواعه المحتملة (نحو) قوله تعالى (فشدوا الوثاق فاما منا بعد)
 اى بعد شد الوثاق (واما فداء) فقوله فشدوا الوثاق جملة مضمونها شد
 الوثاق والغرض المطلوب من شد الوثاق اما المن او افداء ففصل الله سبحانه
 وتعالى هذا الغرض المطلوب بقوله فاما منا بعد واما فداء اى اما تمنون منا بعد
 الشد واما تفدون فداء (ومنها) اى من تلك المواضع (ما وقع) اى موضع
 مفعول مطلق وقع (للنشبية) اى لان يشبهه به امر آخر واحتترزه عن نحو
 زيد صوت حسن لانه لم يقع للنشبية (علاج) اى حال كونه دال على
 فعل من افعال الجوارح واحتترزه عن نحو زيد زهد زهد الصالحاء لان الزهد
 ليس من افعال الجوارح (بعد جملة) احتترزه عن نحو صوت زيد صوت
 حمار (مشتقة) تلك الجملة (على اسم) كائن (بمعناه) اى بمعنى المفعول
 المطابق واحتترزه عن نحو مررت بزيد فاذا له ضرب صوت حمار (وب) على
 (صاحبه) اى على صاحب ذلك الاسم اى الذى قام به معناه واحتترزه
 عن نحو مررت بالبلد فاذا به صوت صوت حمار (نحو مررت بزيد فاذا له صوت
 صوت حمار) اى بصوت صوت حمار من صات الشئ صوتا بمعنى صوت
 تصويتا فصوت حمار مصدر وقع للنشبية علاجا بعد جملة هى قوله
 له صوت وهى مشتقة على اسم بمعنى المفعول المطابق وهو صوت
 ومشتقة على صاحب ذلك الاسم وهو الضمير المجرور فى له (و) نحو
 مررت به فاذا له (صراخ صراخ الشكلى) اى يصرخ صراخا الشكلى

وهي امرأة مات ولدها (ونها) أي من تلك المواضع (ما وقع) أي موضع
 مفعول مطلق وقع (مضمون جملة لا محتمل لها) أي لهذه الجملة (غيره)
 أي غير المفعول المطلق (نحوه على ألف درهم اعترفا) أي اعترفت
 اعترفا فاعترفا مصدر وقع مضمون جملة وهي قوله له على ألف درهم
 لان مضمونها الاعتراف ولا محتمل لها سواه (ويسمى) هذا النوع من المفعول
 المطلق (تأكيدا لنفسه) أي نفس المفعول المطلق لانه انما يؤكد نفسه
 وذاته لا امرا بغيره ولو بالاعتبار (ومنها ما وقع مضمون جملة لها) أي
 لهذه الجملة (محتمل غيره) أي غير المفعول المطلق (نحو زيد قائم حقا) أي
 حق حقا من حق بحق اذا ثبت ووجب حقا مصدر وقع مضمون جملة
 وهي قوله زيد قائم ولها محتمل غيره لانها تحتمل الصدق والكذب والحق
 والباطل (ويسمى) هذا النوع من المفعول المطلق (تأكيدا لغيره) لانه
 من حيث هو منصوص عليه باللفظ المصدر يؤكد نفسه من حيث هو
 محتمل الجملة فالؤكد اسم مفعول من حيث اعتبار وصف الاحتمال فيه
 بغير المؤكد اسم فاعل من حيث انه منصوص عليه بالمصدر ويحتمل
 ان يكون المراد انه تأكيد لاجل غيره ليندفع وعلى هذا ينبغي ان يكون
 المراد بالتأكيد لنفسه انه تأكيد لاجل نفسه ليتكرر ويتقرر حتى يحسن
 التقابل (ومنها ما وقع مثنى) أي على صيغة التثنية وان لم يكن للتثنية بل
 للتكرير والتكثير ولا بد في تثنيهم هذه القسادة من قيد الاضافة أي مثنى
 مضافا الى الفاعل او المفعول مثلا برد مثل قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين
 أي رجعا مكررا كثيرا وفي جعل المثال من تمام التعريف لافادة هذا القيد
 تكلف (مثل ليك) اصله البلك البابين أي اقيم لخدمتك وامثال امرئ
 ولا برح عن مكان إقامة كثيرة متسالية فحذف الفعل واقيم المصدر
 مقامه ورد الى الثلاثي بحذف زوائده ثم حذف حرف الجر من المفعول
 واضيف المصدر اليه فصارت ليك ويجوز ان يكون من لب بالمكان بمعنى
 الب فلا يكون محذوف الزوائد (و) على هذا القياس (سعدك) أي
 اسعدك اسعادا بعد اسعاد بمعنى اعينك الا ان اسعد يتعدى بنفسه
 بخلاف الب فانه يتعدى باللام **المفعول به هو ما وقع** أي

وهي امرأة مات ولدها (ونها) أي من تلك المواضع (ما وقع) أي موضع
 مفعول مطلق وقع (مضمون جملة لا محتمل لها) أي لهذه الجملة (غيره)
 أي غير المفعول المطلق (نحوه على ألف درهم اعترفا) أي اعترفت
 اعترفا فاعترفا مصدر وقع مضمون جملة وهي قوله له على ألف درهم
 لان مضمونها الاعتراف ولا محتمل لها سواه (ويسمى) هذا النوع من المفعول
 المطلق (تأكيدا لنفسه) أي نفس المفعول المطلق لانه انما يؤكد نفسه
 وذاته لا امرا بغيره ولو بالاعتبار (ومنها ما وقع مضمون جملة لها) أي
 لهذه الجملة (محتمل غيره) أي غير المفعول المطلق (نحو زيد قائم حقا) أي
 حق حقا من حق بحق اذا ثبت ووجب حقا مصدر وقع مضمون جملة
 وهي قوله زيد قائم ولها محتمل غيره لانها تحتمل الصدق والكذب والحق
 والباطل (ويسمى) هذا النوع من المفعول المطلق (تأكيدا لغيره) لانه
 من حيث هو منصوص عليه باللفظ المصدر يؤكد نفسه من حيث هو
 محتمل الجملة فالؤكد اسم مفعول من حيث اعتبار وصف الاحتمال فيه
 بغير المؤكد اسم فاعل من حيث انه منصوص عليه بالمصدر ويحتمل
 ان يكون المراد انه تأكيد لاجل غيره ليندفع وعلى هذا ينبغي ان يكون
 المراد بالتأكيد لنفسه انه تأكيد لاجل نفسه ليتكرر ويتقرر حتى يحسن
 التقابل (ومنها ما وقع مثنى) أي على صيغة التثنية وان لم يكن للتثنية بل
 للتكرير والتكثير ولا بد في تثنيهم هذه القسادة من قيد الاضافة أي مثنى
 مضافا الى الفاعل او المفعول مثلا برد مثل قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين
 أي رجعا مكررا كثيرا وفي جعل المثال من تمام التعريف لافادة هذا القيد
 تكلف (مثل ليك) اصله البلك البابين أي اقيم لخدمتك وامثال امرئ
 ولا برح عن مكان إقامة كثيرة متسالية فحذف الفعل واقيم المصدر
 مقامه ورد الى الثلاثي بحذف زوائده ثم حذف حرف الجر من المفعول
 واضيف المصدر اليه فصارت ليك ويجوز ان يكون من لب بالمكان بمعنى
 الب فلا يكون محذوف الزوائد (و) على هذا القياس (سعدك) أي
 اسعدك اسعادا بعد اسعاد بمعنى اعينك الا ان اسعد يتعدى بنفسه
 بخلاف الب فانه يتعدى باللام

اسم ما وقع عليه (فعل الفاعل) ولم يذكره اكتفاء بما سبق في المفعول
المطلق والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به بلا واسطة حرف جر
فانهم يقولون في ضربت زيدا ان الضرب واقع على زيد ولا يقولون
في مررت بزيد ان المرور واقع عليه بل ملتبس به فخرج به المفاعيل الثلاثة
الباقية فانه لا يقال في واحدة منها ان الفعل واقع عليه بل فيه اوله او معد
والمفعول المطلق بما يفهم من مغايته لفعل الفاعل فان المفعول المطلق
عين فعله والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده الى ما هو فاعله حقيقة
او حكما فخرج به مثل زيد في ضرب زيد على صيغة المجحول فانه لم يعتبر اسناده
الى فاعله ولا يشكل مثل اعطى زيد درهما فانه يصدق على درهما وقع
عليه فعل الفاعل الحكمي المعتبر اسناد الفعل اليه فان مفعول ما لم يسمى فاعله
في حكم الفاعل وبما ذكرناظهر فائدة ذكر الفاعل فلا يرد انه لو قال ما وقع
عليه الفعل لكان اخصر (نحو ضربت زيدا) فان زيدا قد وقع عليه
بلا واسطة حرف جر فعل اعتبر اسناده الى الفاعل الذي هو ضمير المتكلم
(وقد تقدم) المفعول به (على الفعل) العامل فيه لقوة الفعل في العمل
فيعمل فيه متقدما ومتأخرا اما جوازا مثل الله اعبد وجهه الحبيب اتنى
واما وجوبا فيما تضمن معنى الاستفهام او الشرط نحو من رأيت ومن تكرم
بكرمك وهذا اذا لم يكن مانع من التقديم كوقوعه في حين ان نحو من البر
ان تكف لسانك (وقد يحذف الفعل) العامل في المفعول به (لقرينة)
مقابلة او حالية (جوازا نحو زيدا لمن قال من اضرب) اي اضرب زيدا
فحذف الفعل للقرينة المقابلة التي هي السؤال ونحو مكة المتوجه اليها
اتريد مكة فحذف الفعل للقرينة الحالية (وجوبا في اربعة مواضع)
تخصيصها بالذكر اتمس المحصر اوجوب الحذف في باب الاغراء
والتصوب على المدح او الذم او الترخيم بل لكثرة مباحثها
بالنسبة الى هذه الابواب (الاول) من تلك المواضع الاربعة (سماعي) اي
مقصور على السماع لا يتجاوز عن امثلة محدودة مسموعة بان يقاس عليها
امثلة اخرى (نحو امر أو نفسه) اي اترك امر أو نفسه (وانتهوا خير لكم)
اي انتهوا عن التلث واقصدوا خير لكم وهو التوحيد (واهلا وسهلا)

اى اتيت اهلاى مكانا ام هو لا اى معمورا لا خرابا واهلا لا اجانب ووطئت
 سهلا من البلاد لاحزنا (و) الموضع (الثانى) من تلك المواضع اربعة
 (المنادى وهو المطلوب اقباله) اى توجه اليك بوجهه او بقلبه
 كما ذنابت مقبلا عليك بوجهه حقيقة مثل يازيد او حكما مثل باسماء
 ويا جبال ويا ارض فانه انزلت اولامزلة من له صلاحية النداء ثم ادخل
 عليها حرف النداء وقصدناؤها فهى فى حكم من يطلب اقباله بخلاف
 المندوب لانه المتفجع عليه ادخل عليه حرف النداء لمجرد التفجع لانه انزله
 منزلة المناى وقصدناؤه فخرج بهذا القيد عن تعريف المنادى واهذا
 افرد المصنف احكامه بالذكور فيما بعد وفيه تحكم فان المندوب ايضا
 كما قال بعضهم منادى مطلوب اقباله حكما على وجه التفجع فاذا قلت
 يا محمد فكذلك تناديه وتقول له تعال فانا مشتاق اليك فلاولى ادخاله
 تحت المنادى كما فعله صاحب المفصل وقيل الظاهر من كلام سيبويه ايضا
 انه داخل فى المنادى (بحرف نائب مناب ادعو) من الحروف الخمسة وهى
 يا وايا وهيا واى والهمزة واحترز به عن تحويل قبل زيد (لفظا او تقديرًا)
 تفصيل للطلب اى طلبا لفظيا بان يكون آلة الطلب لفظية نحو يازيد
 او تقدير بان يكون آتية مقدرة نحو يوسف اعرض عن هذا اول النياية
 اى نياية لفظية بان يكون النائب ملفوظا او تقديرية بان يكون النائب
 مقدرًا كما فى المثالين المذكورين او المنادى والمنادى الملفوظ مثل يازيد
 والمقدر مثل الايا اسجدوا اى الايا قوم اسجدوا وانتصاب المنادى عند
 سيبويه على انه مفعول به وناصبه الفعل المقدر واصل يازيد ادعوا زيدا
 فحذف الفعل حذفًا لازما لكثرة استعماله ولدلالة حرف النداء عليه
 وفادته فائدة وعند المبرد بحرف النداء اسده مسد الفعل وقال ابو على
 فى بعض كلامه ان يا واخواتها اسماء الافعال فعلى هذين المذهبين
 لا يكون من هذا الباب اى مما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف
 وعلى المذهب كلها مثل يازيد جملة وليس المنادى احد جزئى الجملة
 فعند سيبويه جزء الجملة اى الفعل والفاعل مقدران وعند المبرد
 حرف النداء قائم مقام احد جزئى الجملة اى الفعل والفاعل مقدر وعند

ابى على احد جزئيه اسم الفعل والاخر ضمير مستتر فيه (ويبنى) اى المنادى
 قدم بيان البناء والحذف والفتح على النصب لقلمها بالنسبة الى النصب
 واخطاب الاختصار في بيان النصب بقوله وينصب ماسواهما (على ما
 رفعه) اى على الضمة او الالف او الواو التى يرفع بها المنادى في غير صورة
 النداء او الفعل مسند الى الجار والمجرور اعني به ولا ضمير فيه وارجاع الضمير
 الى الاسم غير ملائم لسوق الكلام (اركان) المنادى (مفردا) اى لا يكون
 ضافا ولا شبه مضاف وهو كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر آخر اليه
 (معرفة) قبل النداء او بعده وانما بنى المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف
 الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية وكونه مثلها افرادا
 ارتفع رفا وذلك لان يازيد بمنزلة ادعوك وهذه الكاف ككاف ذلك
 لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك لان الاسم لا يبنى الا لمشابهته الحرف او الفعل
 ولا يبنى لمشابهته الاسم المبني (مثل) يازيدو يارجل مثالان لما هو مبنى على
 الضمة اولهما معرفة قبل النداء وثانيهما معرفة بعد النداء (ويا زيدان)
 مثال المبني على الالف (ويا زيدون) مثال المبني على الواو (ويخفف) اى
 ينجر المنادى (بلام الاستغاثة) اى بلام تدخله وقت الاستغاثة
 وهى لام التخصيص ادخلت على المستغاث دلالة على انه مخصوص
 من بين امثاله بالنداء (نحو يازيد) وانما فتحت الهمزة ليتبس بالمستغاث له
 اذا حذف المستغاث نحو المظلوم اى يا قوم فانه لو لم يفتح لام الاستغاثة
 لم يعلم ان المظلوم في هذا المثال مستغاث او مستغاث له ولم يعكس الامر
 لان المنادى المستغاث واقع موقع كاف الضمير التى يفتح لام الجر معها
 نحو لك بخلاف المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير فان عطفت على
 المستغاث بغير ياء نحو يازيد واعمر وكسرت لام المعطوف لان الفرق بينه
 وبين المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث وان عطفت مع ياء
 فلا بد من فتح لام المعطوف ايضا نحو يازيدو واعمر وانما عرّب المنادى
 بعد دخول لام الاستغاثة لان علة بناءه كانت مشابهته الحرف واللام
 الجارة من خواص الاسم فبدخولها ضعف مشابهته الحرف فاعرب
 على ما هو الاصل فيه قيل قد يخفف المنادى بلامى التمجيد والتهديد

ايضا فلام التعجب نحو يا لئلاء وباللذواهي ولام التهديد نحو يا لئلاء قتلتك
فلم اهل المصنف ذكرهما وكيف يصدق قوله فيما بعد وينصب ماسواهما
كليا واجيب بان كلامنا من هاتين اللامين لام الاستغاثة كان المهدد اسم
فاعل يستغيث بالمهدد اسم مفعول ليحضر فينتقم منه ويستريح من الم
خصوصته وكون التعجب يستغيث بالتعجب منه ليحضر فيقتضى منه
العجب ويتخلص منه (واجيب عن لام التعجب بوجه آخر ذكره المصنف
في الايضاح وهو ان المنادى في قولهم يا لئلاء وباللذواهي لبس الماء ولا
الدواهي وانما المراد يا قوم اوباهؤلاء اعجبوا للماء وللذواهي ولا يخفى عليك
ان القول بحذف المنادى على تقدير كسر اللام ظاهر واما بتقدير فتحها
فشكل لا تغناء ما يقتضى فتحها حينئذ كما هو الظاهر مما سبق (ويفتح) اي
يبنى المنادى على الفتح (لاحاق الفها) اي الف الاستغاثة بآخره لا تغناء
الالف فتح ما قبله (وللام فيه) حينئذ لان اللام يقتضى الجر والالف يقتضى
الفتح فين اثرهما تنافي فلا يحسن الجمع بينهما (مثل يا زيدا) بالحاق
الهاء به للوقوف (وينصب ماسواهما) اي ينصب بالمفعولية ماسوى
المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث مع اللام والالف لفظا وتقديرا
ان كان معربا قبل دخول حرف البداء لان علة النصب وهى المفعولية
متحققة فيه وما غيره مغير عن حاله وماسوى المفرد المعرفة اما ما لا يكون
مفردا بان يكون مضافا او شبه مضاف واما ما يكون مفردا ولكن لا يكون
معرفة واما لا يكون مفردا ولا معرفة فالقسم الاول وهو ما لا يكون مفردا
لكونه مضافا (مثل يا عبد الله) القسم الثانى وهو ما لا يكون مفردا لكونه
شبه مضاف مثل (يا طالعا جبلا) القسم الثالث وهو ما يكون مفردا
ولكن لا يكون معرفة مثل (يا رجلا) مقولا (لغير معين) اي لرجل غير
معين وهذا توقفت لنصب رجلا لا تقييده لانه منصوب لا يحتمل المعين
والقسم الرابع وهو ما لا يكون مفردا ولا معرفة مثل يا حسنا وجهه ظريفا
ولم يورد المصنف لهذا القسم مثالا اذ حيث انضغ انتفاء كل من القيدتين
بمثال سهل تصور انتفاءهما معا فلا حاجة الى ايراد مثال له على انفراد
مع ان المثال الثانى يحتمله فيمكن ان يراد بقوله يا طالعا جبلا غير معين وهذه

العبارة اعم ان من يراد بهاء معين او غير معين فامثلة الاقسام باسرها مذكورة
 وهذه الامثلة كلها مثال لما سوى المستغاث ايضا فلا حاجة الى ايراد
 مثال له على حدة **وتوابع المنادى المبني** على ما يرفع به (المفردة)
 حقيقة او حكما انما قيد المنادى بكونها مبني لان توابع المنادى المعرب تابعة
 للفظه فقط وقيدنا المبني بكونه على ما يرفع به لان توابع المستغاث بالالف
 لا يجوز فيها الرفع نحو يازيدا وعمرا لا وعمرولا لان المتبوع مبني على الفتح
 وقيد التوابع بكونها مفردة لانها لو لم تكن مفردة لاحقيقة ولا حكما
 كانت مضافة بالاضافة المعنوية وحينئذ لا يجوز فيها الا انصب وانما
 جعلنا المفردة اعم من ان تكون مفردة حقيقة ابان لا يكون مضافا معنويا
 ولفظيا ولا شبه مضاف او حكما بان يكون مضافا لفظيا او مشبها
 بالمضاف فانها لما اتفت فيهما الاضافة المعنوية كانا في حكم المفرد
 يدخل فيها المضافة بالاضافة اللفظية والمشبهة بالمضاف لانهما
 كالتوابع المفردة في جواز الرفع والنصب نحو يازيد الحسن الوجه والحسن
 الوجه ويازيد الحسن وجهه والحسن وجهه والملم يحجر الحكمم الآتي
 في التوابع كلها بل في بعضها ولم يحجر فيما هو جار فيه مطلقا بل لا بد
 في بعضهما من قيد فصل التوابع الجاري هذا الحكم فيها وصرح بالقيد
 فيما هو محتاج اليه فقال (من التأكيدي) اي المعنوي لان التأكيدي اللفظي
 حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء نحو يازيد زيد وقد يجوز اعرابه
 رفعا ونصبا وكان المختار عند المصنف ذلك ولذلك لم يقيد التأكيدي
 بالمعنوي (والصفة) مطلقا (وعطف البيان) كذلك (والمعطوف) بحرف
 (المتنع دخول ياعليه) يعني المعرى باللام بخلاف البدل والمعطوف الغير
 المتنع دخول ياعليه فان حكمهما غير حكمهما كما سيأتي (ترفع) جلا (على
 لفظه) الظاهر والمقدر لان بناء المنادى عرضي فبشبهه المعرب فيجوز
 ان يكون تابعه تابعة اللفظه (ونصب) جلا (على محله) لان حق تابع المبني
 ان يكون تابعا لمحله وهو هنا منصوب المحل بالمفعولية (نحو) يا تميم اجمعون
 واجمعين في التأكيدي ومثل (يازيد العاقل والعاقل) في الصفة واقصر على
 مثالها لانها اكثر واشهر ويا غلام بشرو بشرا في عطف البيان ويا زيد

والحارث والحارث في المعطوف بحرف الممتنع دخول ياعليه (والخليل)
 بن احد وهو استناد ميبويه (في المعطوف) الممتنع دخول ياعليه
 (بختار الرفع) مع تجويز النصب لان المعطوف بحرف في الحقيقة منادى
 مستقل فينبغي ان يكون على حالة جارية عليه على تقدير مباشرة حرف
 النداء له وهي الضمة او ما يقوم مقامها ولكن لما لم يباشره حرف النداء
 جعلت تلك الحالة اعرابا فصارت رفعا (وابوعمر) ابن العلاء النحوي
 الفارسي المتقدم على الخليل بختار فيه (النصب) مع تجويز الرفع فانه لما
 امتنع فيه تقدير حرف النداء بواسطة اللام لا يكون منادى مستقلا فله حكم
 التبعية وتابع المبنى تابع لمحله ومحله النصب (وابوالعباس) المبرد (ان كان)
 المعطوف المذكور (كالحسن) اى كاسم الحسن في جواز نزاع اللام عنه
 (فكالحليل) اى فابوالعباس مثل الخليل في اختيار رفعه لا يمكن جعله
 منادى مستقلا بنزع اللام عنه (والا) اى وان لم يكن المعطوف المذكور
 كاسم الحسن في جواز نزاع اللام عنه مثل النجم والصفق (فكابي عمرو) اى
 ابوالعباس مثل ابى عمرو في اختيار النصب لامتناع جعله منادى مستقلا
 (والمضافة) عطف على المفردة اى وتوابع المنادى المبنى على ما رفع به
 المضافة بالاضافة الحقيقية (تنصب) لانها اذا وقعت منادى تنصب
 فنصبها اذا وقعت توابع اولى لان حرف النداء لا يباشرها مثل ياتيم
 كلهم في التأكيذ ويازيد المال في الصفة ويارجل يا عبد الله في عطف
 البيان ولا ينجى المعطوف بحرف الممتنع دخول ياعليه مضافا بالاضافة الحقيقية
 لان اللام تمتنع دخولها على المضاف بالاضافة الحقيقية (والبدل والمعطوف
 غير ما ذكر) اى غير المعطوف الذى ذكر من قبل وهو الممتنع دخول ياعليه
 عليه فغيره المعطوف الذى لا يمتنع دخول ياعليه (حكمه) اى حكم
 كل واحد منهما (حكم) المنادى (المستقل) الذى يباشره حرف النداء
 وذلك لان البدل هو المقصود بالذكر والاول كالتوطئة لذكره والمعطوف
 المخصوص منادى مستقل في الحقيقة ولا مانع من دخول حرف النداء
 عليه فيكون حرف النداء مقدرافيه (مطلقا) اى حال كون كل منهما
 مطلقا في هذا الحكم غير مقيد بحال من الاحوال اى سواء كانا مفردين

او مضافين او مضارعين للمضاف او نكرتين فالبدل مثل ياز يدعرو و ياز يد
اخاعرو و ياز يد طاعا جبلا و ياز يد رجلا صالحا والمعطوف مثل ياز يد
وعمر و ياز يد و اخاعرو و ياز يد و طاعا جبلا و ياز يد و رجلا صالحا (و اعلم)
اي العلم المندي المبني على الضم اما كونه منادى فلان الكلام فيه واما
كونه مبنيا على الضم فلما يفهم من اختيار فتحه المنبي عن جواز ضمه
فان جواز الضمة لا يكون الا في المبني على الضم (الموصوف يابن) بمجردا
عن التاء او ملحوقا بها اعني انبنة بلا تداخل واسطة بين لابن و موصوفه
كما هو المتبادر الى الفهم فيخرج عنه مثل ياز يد الظريف ابن عمرو
(مضافا) اي حال كون ذلك لابن مضافا (لي علم آخر) فيكل علم يكون
كذلك يجوز فيه الضم لما عرفت من قاعدة بناء المفرد على ما يرفع به كن
(يختار فتحه) لكثرة وقوع المنادى الجامع لهذه الصفات وانكسرة
مناسبة للتخفيف فتحفه بالفتح التي هي حركته الاصلية لكونه منعولا
(واذا نودي بالمعرف باللام) اي اذا اريدناؤه (قيل) مثلا (يا ايها الرجل)
بتوسيط اي مع هاء التنبيه بين حرف النداء والمنادى المعروف باللام
تحرزا عن اجتماع آتي التعريف بلا فاصلة (ويا هذا الرجل) بتوسيط
هذا (ويا ايها الرجل) بتوسيط الامرين معا (والترنوا) يعني العرب
(رفع الرجل) مثلا وان كان صفة وحقها جواز الوجهين لرفع والتسبب
كامر (لانه) اي الرجل مثلا هو (لمقصود بالنداء) فالترنوا رفعه لكون
حركته الاعرابية موافقة للحركة البائية التي هي علامة المنادى فيدل
على انه هو المقصود بالنداء وهذا بمنزلة المستثنى عن قاعدة جواز
الوجهين في صفة لمنادى ولهذا لم يذكره كرهه لما يخرج صفة الاسم
لمبهم عن تلك القاعدة (وتوابعه) بالجر عطف على لرجل اي
والترنوا رفع توابع لرجل مضافا او مفردة نحو يا ايها الرجل الظريف
ويا ايها الرجل ذوالمال (لانها توابع) منادى (معرب) وجواز الوجهين
انما يكون في توبيع المنادى المبني (قالوا) بناء على قاعدة تجوز اجتماع
حرف النداء مع اللام وهي اجتماع الامرين احدهما كون اللام عوضا
عن محذوف وثانيهما لزومها للكلمة (يا لله) لان اصله كه حذفت الهمزة

البيت الثالث عشر **قول الشاعر (من اجلك يا التي نمت قلبي * وانت بخيلة بالوصل غنى**
من متعلق بالتحمل المقدر وياحرف نداء والتي صفة لموصوف * ٧٠ * مقدر وهو المحبوبة وقوله غنى
 بكسر التاء لكونه خطا بالموث
 من تيمه الحب اى عبده وذلك
 والقباس يمت على الغيبة لان
 الاسم الموصول غائب لكننه
 كقول علي رضي الله عنه
 * انا الذي سمعتني ابي حيدره *
 والقياس سميت على ما قيل
 والواو في وانت بخيلة حالية
 وانت مبتدأ وبخيلة خبره والبخل
 البعد يقال بخل عنه وبخل
 عليه بكذا اى بعد والمعنى انت
 مبعده للوصل غنى ومعنى البيت
 على ما بيناه انحمل على كل مشقة
 من اجل محبتك يايتها المحبوبة
 التي جعلت قلبي ذليلا لمنقاداك
 والحال انك كثيرة البخل بالوصل
 غنى غير راضية باللاقاة مرة هذا
 والاسنشهد به على ان المنادى
 المعروف باللام لا يجوز دخول
 حرف النداء عليه ولا ينادى
 الا بتوسط اى او غيرها ولذا
 حكم في هذا البيت بالشذوذ
 كما في يالتي وهذا من البحر
 المجث المستعمل على اصله
 للضرورة على ما بينه بعض
 شراح الاندلسى والافلاجث
 لا يستعمل الا بجزا وواصل
 المجث مستعملان فاعلان
 مرتين الان في هذا البيت
 وحافا كثير الان صدره مكفوف
 على وزن مستفعل وابتدأه مكفوف ونحوه على وزن مفاعل على ما بين في موضعه * فخفف *
 البيت الرابع عشر **قول الشاعر (من اجلك يا التي نمت قلبي * وانت بخيلة بالوصل غنى**
 من متعلق بالتحمل المقدر وياحرف نداء والتي صفة لموصوف * ٧٠ * مقدر وهو المحبوبة وقوله غنى
 بكسر التاء لكونه خطا بالموث
 من تيمه الحب اى عبده وذلك
 والقباس يمت على الغيبة لان
 الاسم الموصول غائب لكننه
 كقول علي رضي الله عنه
 * انا الذي سمعتني ابي حيدره *
 والقياس سميت على ما قيل
 والواو في وانت بخيلة حالية
 وانت مبتدأ وبخيلة خبره والبخل
 البعد يقال بخل عنه وبخل
 عليه بكذا اى بعد والمعنى انت
 مبعده للوصل غنى ومعنى البيت
 على ما بيناه انحمل على كل مشقة
 من اجل محبتك يايتها المحبوبة
 التي جعلت قلبي ذليلا لمنقاداك
 والحال انك كثيرة البخل بالوصل
 غنى غير راضية باللاقاة مرة هذا
 والاسنشهد به على ان المنادى
 المعروف باللام لا يجوز دخول
 حرف النداء عليه ولا ينادى
 الا بتوسط اى او غيرها ولذا
 حكم في هذا البيت بالشذوذ
 كما في يالتي وهذا من البحر
 المجث المستعمل على اصله
 للضرورة على ما بينه بعض
 شراح الاندلسى والافلاجث
 لا يستعمل الا بجزا وواصل
 المجث مستعملان فاعلان
 مرتين الان في هذا البيت
 وحافا كثير الان صدره مكفوف
 على وزن مستفعل وابتدأه مكفوف ونحوه على وزن مفاعل على ما بين في موضعه * فخفف *

قول الشاعر (من اجلك يا التي نمت قلبي * وانت بخيلة بالوصل غنى
 من متعلق بالتحمل المقدر وياحرف نداء والتي صفة لموصوف * ٧٠ * مقدر وهو المحبوبة وقوله غنى

قيا حرف نداء والمنادى الغلامان بحذف التوسيط للاختصار
 تقديره فيا ايها الغلامان بقرينة الفرار لان الغار المتريد يحتاج الى التنبيه
 وان كان غائبا والذان اسم موصول صفة الغلامان مع صلته وهو قوله
 فرا وهو فعل ماض تثنية فروا يا كما خطاب للغلامان وتكنيسا مضارع
 سقط النون الاعرابية بان هو من اكتسب اى اكتسبتا شرا فاستحقان
 الفرار والاستشهاد به على ان هذا البيت من الشذوذ ايضا بل من اشدها
 لكن بحباب عنهما بما قدرناه وبحره من الرجز من الضرب الثانى للعروض
 الاولى منه لكنه مصراع ذلك الضرب الا ان المصراع الاول مخبون
 ومقطوع لامقطوع فقط كالثاني للضرورة على ما جاوز بعض شراح
 الاندلسي وصدره مخبون على وزن مفاعيلن وحشو المصراع الثانى
 مكفوف على وزن مستعلن فوزن المصراع الثانى مستعلن مستعمل
 مفعولن ووزن الاول مفاعيلن مستعلن فعولن البيت الخامس عشر
 قول الشاعر يا تيم تيم عدى لا بالكم * لا يلقىكم في سوء عمر فيا حرف نداء
 والتيم قوم عمر بن لجاه وعدى اخوانهم وتيم منادى يجوز فيه الضم بناء
 على انه منادى مفرد معرفة ويجوز النصب ايضا بناء على انه مضاف
 الى عدى المذكور وتيم الثانى تأكيد لفظى فاصل بين المضاف والمضاف
 اليه على قول ولا نبي الجنس وابلالكم باثبات الالف من قبيل لا باله اسم
 لا وخبره عند ابن الحاجب وخبره محذوف عند غيره ولا يلقىكم مضارع
 مفرد مؤكدا بالنون الثقيلة من باب الافعال والضمير عبارة عن المخاطبين
 وهم تيم عدى وعمر بالرفع فاعله وسوء على وزن سورة هى المكروه
 والبلية ثم ان هذا البيت لجرير قاله خطا بالتيم وتصحيحة لهم حين اراد
 عمر التيمى ان يهجوهم لانتزاع عمر على ان يهجونى يعنى لا تكونوا ساكنين
 حين اراد عمر لشاعر التيمى ان يهجونى فيلقىكم في مكروه وبلية شديدة
 من قبلى لاجل هجوه وذهابى وقوله لا بالكم امامدح اى لك شجاع كما جد
 مستغن عن الاب كما قاله الجوهري وامادم وشتم لاشتم فوقه والمعنى
 انك لست بامرئ رشيد كما قاله الازهرى قال الفاضل العصام لانتزاع لجواز
 ان يكون من الاضداد وبحره بسيط بالصلة فى ضميرى كم اى كوا وزنه
 مستعلن فعولن اربع مرات لانه من الضرب الاول من العروض الاولى
 منه لكن احد حشويهما مخبون كالعروض والضرب

فخفف يا غلامى بوجهين حذف الياء وبقاء الكسرة دليلا عليه وقلب
الياء الف لان الالف والفتحة اخف من الياء والكسرة وهما اى هذان
الوجهان وان كانا واقعين فى المنادى المضاف الى يا المتكلم لكن لا يقعان
فى كل منادى كذلك بل فيما غلب عليه الاضافة الى ياء المتكلم واشتهر به
لتبدل الشهرة على الياء المغيرة بالمذف او القلب فلا يقال ياندو وياعدو
وقد جاء شاذا فى المنادى يا غلام بالفتح اكتفاء بالفتحة من الالف ويكون
المنادى المضاف الى ياء المتكلم (بالهاء) فى هذه الوجوه كلها (وفقا) اى
فى حالة الوقف تقول يا غلاميه ويا غلاميه ويا غلاماه فرقا
بين الوقف والوصل (وقالوا) اى العرب فى محاوراتهم (يا بنى ويا عمى)
على الوجوه الاربعة كسائر ما ضيف الى ياء المتكلم مع وجوه اخر زلدة
عليها لكثرة استعمال ندائهما فى كلامهم كما اشار اليها بقوله (ويا بنت
ويا مت) اى قالوا يا بنت ويا مت ايضا ببدال التاء بالياء (فتحاو كسرا) اى
حال كون التاء مفتوحة على وفق حركة الياء او مكسورة لتناسبة الياء
وقد جاء الضم ايضا نحو يا بنت ويا مت لاجرائه مجرى المنادى المفرد
المعرفة ولم يذكره لقلته (و) قالوا يا بنتا ويا متا (بالالف) بعد التاء جمعها
بين العوضين (دون الباء) فسا قالوا يا بنتى ويا متى احترازا عن الجمع بين
العوض والمعوض عنه فانه غير جائز (و) قالوا (يا بن ام ويا بن عم خاصة)
هذا الاختصاص بالنظر الى الام والعم اى لا يقال يا بن اخ ويا بن خال بل
يقال يا بن اخى ويا بن خالى لا بالنظر الى الابن ايضا فانهم يقولون يا بنت
ام ويا بنت عم على الوجوه الاربعة (مثل باب يا غلامى) فقالوا يا بن عمى
ويا بن عمى بفتح الياء وسكونها ويا بن ام ويا بن عم بحذف الياء ولاكتفاء
بالكسرة ويا بن اما ويا بن عما ببدال الياء الف (وقالوا) بزيادة وجه آخر
شذ فى المضاف الى ياء المتكلم (يا بن ام ويا بن عم) بحذف الالف
والاكتفاء بالفتحة لكثرة الاستعمال وطول اللفظ وثقل التضعيف فلما
كان من خصائص النداء الترخيم شرع فى بيانه فقال ^{تخو} وترخيم
المنادى جائز ^و اى وقع فى سعة الكلام من غير ضرورة شعرية دعت
اليه فان ادعت اليه ضرورة فبالطريق الاولى (و) هو (فى غيره) اى غير

المادى واقع (ضرورة) اى ضرورة شعورية داعية اليه لافى سعة الكلام
 (وهو) اى ترخيم المنادى (حذف فى آخره) اى فى آخر المنادى (تخفيفا)
 اى لمجرد التخفيف لامة اخرى مقتضية الى الحذف المستلزم للتخفيف
 فعلى هذا يكون ذلك التعريف مخصوصا بترخيم المنادى وبعلم منه
 بترخيم غير المادى بالمقابلة ويمكن حمله على تعريف الترخيم مطلقا
 بارجاع الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقا والضمير المجرور الى الاسم
 (وشروطه) اى شرط ترخيم المنادى على التقدير الاول او شرط الترخيم
 اذا كان واقعا فى المنادى على التقدير الثانى امور اربعة ثلثة منها عدمية
 وهى (ان لا يكون مضافا) حقيقة او حكما فدخل فيه المشبه بالمضاف
 ايضا اذ لا يمكن الحذف من الاول لانه ليس آخر اجزاء المنادى نظرا
 الى المعنى ولا من الثلثة لانه ليس آخر اجزاء المنادى نظرا الى اللفظ فاستمع
 الترخيم فيهما بالكلية (و) ان (لا) يكون (مستغنا) لا مجرورا باللام
 لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب او البناء فلم يرد عليه الترخيم الذى
 هو من خصائص المنادى ولا مفتوحا بزيادة الالف لان الزيادة تنافى
 الحذف ولم يذكروا المندوب لانه غير داخل فى المنادى عنده وما وقع فى بعض
 النسخ ولا مندوبا فكانه من تصرف الناسخين مع ان وجه اشتراطه عند
 دخوله فى المنادى ظاهر وهو ان الاغلب فيه زيادة الالف فى آخره لمد
 الصوت اظهر الانفجاع فلا يناسبه الترخيم للتخفيف (و) ان (لا) يكون
 (جمله) لان الجملة محكية بحالها فلا تغير (و) الشرط الرابع احد الامرين
 الوجوديين وهو ان (يكون) المنادى (اما علما زائدا على ثلثة
 احرف) لانه علمية ناسبه التخفيف بالترخيم لكثرة نداء العلم مع انه اشهرته
 فيما ابقى منه دليل على ما القى وزيادته على ثلثة لم يلزم نقص
 الاسم عن اقل ابنية العرب بلاعلة موجبة (واما) اسم علمية (بناء التأنيث)
 وان لم يكن علما ولا زائدا على الثلثة لان وضع التاء على الزوال فيكفيه
 اذنى مقتضى للسقوط فكيف اذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف
 الاصلى ولم يبالوا ببقاء نحوثة وشاة بعد الترخيم على حرفين لان بقاءه كذلك
 ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا كان نافعا عن ثلثة احرف اذا التاء

كلمة اخرى برأسها ولا يرخم غير ضرورة منادى لم يستوف الشرط
 المذكورة الاما شذ من نحو يا ساح في يا صاحب ومع شذوذ فاولوجه
 في ترخيم كثيرة استعماله منادى (ولما فرغ من بيان شرائط الترخيم شرع
 في بيان كيفية المحذوف بسببه فقال: (فان كان في آخره) اي في آخر المنادى
 (زيادتان) كالتثان (في حكم) الزيادة (الواحدة) في انهما زيدتا
 معا واحترز به عن نحو ثمانية ومرجانة فان الباء والنون فيهما زيدتا اولاً
 ثم زيدت تاء التانيث فلم يحذف منهما الا الآخر (كاسماء) اذا جعلتها
 فعلاء من الوسامة اي الحسن كما هو مذهب سيبويه لا فعلا لا جمع اسم
 على ما هو مذهب غيره لانه يكون حينئذ من باب عمار (ومروان او) كان
 في آخره (حرف صحيح) اي صحيح اصلي لتبادره الى الذهن لان الغالب
 في الحرف الصحيح الاصلية فيخرج منه نحو سبعة لانه لا يحذف منه الا التاء
 وهو اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيشمل مثل مرمى ومدعوفان
 الحرف الاخير منهما في حكم الصحيح في الاصلية (قبله مدة) اي الف
 او واو او ياء ساكنة حركة ما قبلها من جنسها والمراد بها المدة الزائدة
 لتبادرها الى الذهن لغلبتها وكثرة ما فيخرج منه نحو مختار فانه لا يحذف
 منه الا الحرف الاخير (وهو) اي والحال ان ما في آخره حرف صحيح
 قبله مدة (اكثر من اربعة احرف) كمنصور وعمار ومسكين اثلاث يلزم
 من حذف حرفين منه عدم بقائه على اقل البنية المعرب وانما لم يأخذ هذا
 القيد في قوله زيادتان في حكم الواحدة لان نحو شيون وقلون يرخم بمحذف
 زيادته لان بقاء الكلمة فيه على حرفين ليس للترخيم (خذونا) اي الحرفان
 الاخيران في كلا القسمين ما في الاول فلما كانتا في حكم الواحدة فكذلك زيدتا
 معا حذفنا معا وما في الثاني فلانه لما حذف الاخير مع صحته واسماه
 حذف المدة الزائدة لئلا يرد المثل اسائرصات على لاسد وبليت عن النقد
 (وان كان مركبا) ويعلم من بيان شرائط الترخيم انه لا يكون مضافا ولا جلة
 مثل بعلبك وخسة عشر علمين (حذف) لاسم (الاخير) فيقال في بعلبك
 يا بعل وفي خمسة عشر يا خمسة لئلا يرد له منزلة تاء التانيث في كون كل واحد منهما
 كلمة على حدة صارت بمنزلة الجزء (وان كان غير ذلك) المذكور من الاقسام

الثالثة (فحرف واحد) أي في حذف حرف واحد لحصول الفائدة المقصودة وعدم موجب حذف الاكثر نحو يا حار ويا مال في يا حارث ويا مالك (وهو) أي المنادى المرنم (في حكم) المنادى (الثابت) بجميع اجزائه فيبقى الحرف انذى صار آخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه قبله (على) الاستعمال (الاكثر فيقال) في حارث (يا حار) بكسر الراء على ما كان عليه قبل الترخيم (و) في ياثمود (يا ثمو) بواو متطرفة بعد ضمة (و) في يا کروان (يا کرو) بواو متحركة بعد فتحة (وقد يجعل) قد لا تقلل أي ويجعل المنادى المرنم على الاستعمال الاقل (اسما برأسه) كأنه لم يحذف منه شيء فيكون له في شأنه واعلاله وتصححه حكم نفسه لاحكام الاصل (فيقال يا حار) بالضم كأنه اسم مفرد معرفة برأسه فيضم (ويا ثمو) لانه لما جعل ثمو اسما برأسه صارت الواو طرفا بعد ضمة فلا جرم قلبت ياء وكسر ما قبلها كادلو (ويا كرا) لانه لما جعل كرو اسما برأسه ارتفع مانع الاعلال وهو وقوع الساكن بعد الواو فانقلب الواو الفاء لتحركها وانفتاح ما قبلها (وقد استعملوا) يعني العرب (صيغة النداء) يعني يا خاصة (في المندوب) لانه لا يدخل عليه سواها لكونها الشهر صيغها فكانت اولى بان يتوسع فيها باستعمالها في غير المنادى والمندوب في اللغة ميت يبكي عليه احدو بعد محاسبة ليعلم الناس ان موته امر عظيم ليعذروه في البكاء ويشاركونه في التفتيح (و) في الاصطلاح (هو المتفتيح عليه) وجودا او عدما (يا ووا) فالتفتيح عليه عدما ما يتفتيح على عدمه كالمت الذي يبكي عليه النادب والمتفتيح عليه وجودا ما يتفتيح على وجوده عند فقد التفتيح عليه عدما كالمصيبة والحسرة والويل اللاحقة للنادب لفقد الميت فالحد شامل لقسمي المندوب مثل يا زيدا ويا عمراه ومثل يا حسرتاه ويا مصيبتاه (واختص) المندوب (بوا) ممتازا به عن المنادى لعدم دخوله عليه بخلاف يا فانه مشترك بينهما (وحكمه) أي حكم المندوب (في الاعراب والبناء حكم المنادى) أي مثل حكمه يعني اذا وقع المندوب على صورة قسم من اقسام المنادى فتحكمه في الاعراب والبناء مثل حكم ذلك القسم من المنادى كما اذا كان مفردا معرفة يضم واذا كان مضافا او مشابها به ينصب ولا يلزم من ذلك جواز وقوعه على صورة جميع اقسام المنادى

ليردانه لا يقع نكرة لانه لا يندب الا المعرفة (و) جاز (لك زيادة الالف في آخره)
 اى آخر المندوب لمد الصوت المطلوب في الندبة (فان خفت اللبس)
 اى التباس ذلك اللفظ عند زيادة الالف بغيره عدلت الى حرف مد مجانس
 لحركة آخر المندوب من كسرة اوضمة كما اذا اردت ندبة غلام
 مخاطبة (قلت واغلامك) لاغلامكاه لالتباسه بندبة غلام مخاطب
 واذا اردت ندبة غلام جماعة مخاطبين قلت (واغلامكموه) اذ الميم
 اصلها الضم لاغلامكماء لالتباسه بندبة غلام مخاطبين اثنين (و)
 جاز (لك الهاء) اى الحاقها بهذه المدات (فى) حال (الوقف)
 لبيانها (ولا يندب) من قسم المندوب المتفجع عليه عدما (الا) الاسم
 (المعروف) الذى اشتهر المندوب به ليعذر النادب بمعرفته في ندبته والتفجع
 عليه (فلا يقال وارجله) اذا ما اشتهر بهذا اللفظ مندوب خاص
 انتقل الذهن اليه ويعرف به ليعذر النادب بالندبة عليه (وامتنع) الحاق
 الالف بصفة المندوب بل يجب ان يلحق بالموصوف مثل وازيد الطويل
 لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه لانه جئ به
 لتام المضاف فهو كالجزء بخلاف الصفة فانه جئ بها بعد تمام
 الموصوف للتخصيص والتوضيح فلماذا جاز مثل يا امير المؤمنين ولم يحز
 (مثل وازيد الطويله خلافا لـيونس) فانه يجوز الحاق الالف بآخر الصفة
 فان اتصال الموصوف بالصفة وان كان فى اللفظ انقص من الاتصال
 بين المضاف والمضاف اليه الا انه اتم منه من جهة المعنى لاتحادهما بالذات
 فان الطويل هو زيد لا غير بخلاف المضاف والمضاف اليه فانهما متغايران
 وحكى يونس ان رجلا ضاع له قدحان فقال واجمجمتى
 الشامييناه والجمجمة القدح (ويجوز) لقيام قرينة (حذف حرف النداء
 الا) اذا كان مقارنا (مع اسم الجنس) يعنى به ما كان نكرة قبل النداء سواء
 تعرف بالنداء كيارجل اولم يتعرف مثل يارجل لان نداء لم يكثره كثرة
 نداء العلم فلو حذف منه حرف النداء لم يسبق الذهن الى انه منادى
 (والاشارة) اى والامع اسم الاشارة لانه كاسم الجنس فى
 الابهام (والاستغناء والمندوب) لان المطلوب فيهما مد الصوت

(المائة السادسة عشر) قول الشاعر (اطرق بكر اطرقي كرا * ان انعامه في القرى * بغائلكم في ارضنا * ما استنسر اما استنسرنا) اطرقي من الاطراق بالتركي بيون ٧٦ * الملك وكرا اسم جنس منادى

وحذف حرف النداء شذوذا
اصله يا كروان على وزن زوار
وهو طير كبير يقال بالتركي طوى
وانعامه بفتح النون طير يذكر
ويؤنث ونعام اسم جنس مثل
جسام وحامه يقل بالتركي دوه
قوشى والقرى بضم القاف جمع
قرية خبران وبغائلكم مبتدأ
وفي ارضنا ظرف مستقر خبره
وما نافية لان المعنى على الاثبات
على ما في بعض حواشي حاشية
العصام على الجاسمى واستنسرنا
فعل ماض مع فاعله الراجع الى
البيات خبر بعد الخبر المبتدأ وما
استنسر الثاني تأكيدي لفظي
كاطرقي كرا الثاني والالف
للاطلاق ثم ان الاستنسران
يصيرنسر والنسر طير لا محال له
وانما له ظرف كظفر الدجاجة
والغراب يقال استنسر البعث
اذا صار كالنسر وفي المثل ان
البعث بارضنا يستنسر اى ان
الضعيف يصير قويا وبعث
بحركات الباء طير صغير يظفر
ويدوى في الزقاق قيل هي رقية
يصيدون بها الكروان
ويقولون اطرقي كرا اطرقي
كرا الخ فيسكن ويطرق

والحذف ينافية فبقى على هذا من المعارف التي يجوز فيها حذف حرف
النداء العلم سواء كان مع بدل عن حرف النداء كلفظة لله فانه لا يحذف
منه الا مع ابدال الميم المشددة منه نحو اللهم او بغير بدل (نحو يوسف
اعرض عن هذا) اى يا يوسف (و) لفظة اى اذا وصف بذى اللام نحو
(ايتها الرجل) اى يا ايها الرجل او بالوصف بذى اللام نحو ايهذا الرجل
فلا يجوز الحذف من ايهذا من غير ان يتصف هذا بذى اللام والمضاف
الى اى معرفة كانت نحو غلام زيد افعـل كذا والموصولات نحو
من لا يزال محسنا احسن الى واما المضمرات فشذوذها نحو يانت
ويا اياك (وشذ) حذف حرف النداء من اسم الجنس (فى اصبح ليل)
اى صرصبها يا ابل حذف حرف النداء من الليل مع انه اسم جنس شذوذ
قاله امرأة امرئ القيس حين كرهته (و) فى (اقتد مخنوق) اى
يا مخنوق قاله شخص وقع فى الليل على ناظم مستلق فخلقته وقال اقتد
مخنوق حذف حرف النداء عن المخنوق مع انه اسم جنس شذوذ (و)
فى (اطرقي كرا) اى يا كروان وفيه شذوذان حذف حرف النداء
من اسم الجنس وتزخيم غير العلم قيل هي رقية يصيدون بها الكروان
يقولون اطرقي كرا اطرقي كرا ان النعامه فى القرى فيسكن ويطرق
حتى يصاد والمعنى ان النعامه الذى هو اكبر منك قد اصطيده وحل الى
القرى فلا تخلى ايضا (وقد يحذف المنادى لقيام قرينة جواز نحو
الايا اسجدوا) بتخفيف الاعلى انه حرف تنبيه ويا حرف نداء اى يا قوم
اسجدوا والقرينة امتاع دخول ياعلى الفعل بخلاف قراءة الايسجدوا
بتشديد الا لانه ايس من هذا الباب فان ان ناصبة المضارع ادغمت
نونها فى لام لاو يسجدوا فاعل مضارع سقط نونه بانصب (الثالث)
من تلك المواضع الاربع التى وجب حذف ناصب المفعول به فيها
(ما) اى مفعول (اضمر) اى قدر (عامله) الناصب له (على شريطة
التفسير) الشريطة والشرط واحد وضافتها الى التفسير بناء على
اضمر عامله بناء على شرط هو تفسيره اى تفسير العامل بما بعده وانما وجب
حذفه حينئذ لاحترازه عن الجمع بين المفسر والمفسر (وهو) اى ما اضمر

٦ اصطيد وحل الى القرى فلا
تغلي ايضا وهذا البيتان من
البحر الكامل مجبروان من
الضرب الثالث من العروض
لاولى منه لكن ما سوى
الضرب من البيت الاول مضمّر
على وزن مستفعّلن هذا ولا
تحكم بانه من الرجز لكثرة
مستفعّلن كما سبق من انواع تحقيق
وسيجي التفصيل ان شاء الله
تعالى *

عامله على شريطة التفسير (كل اسم بعده فعل اوشبهه) احتزبه عن
نحو زيد ابوك ولا يريد به ان يلبه الفعل اوشبهه متصلا به بل ان يكون
الفعل اوشبهه جزء الكلام الذي بعده نحو زيد عمر وضربه وزيد انت
ضاربه (مشتغل) ذلك الفعل اوشبهه (عنه) اى عن العمل فى ذلك الاسم
(بضميره) اى بالعمل فى ضميره (او) فى (متعلقه) اى متعلق ذلك الاسم
ومتعلق ضميره وحاصله ان يكون الفعل اوشبهه مشتغلا بالعمل فى ضمير
ذلك الاسم او متعلقه فارغا عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال لاسبب
آخر بحيث (اوساط) بمجرد رفع ذلك الاشتغال (عليه) اى على ذلك
الاسم (هو) اى احدا الامرين الفعل اوشبهه بعينه (او مناسبة) اى
ما يناسبه بالتزادف او اللزوم (لنصبه) اى لنصب احدهذين الامرين
للاسم بالمفعولية كما هو الظاهر المتبادر فبقيد الاشتغال بضميره او متعلقه
خرج نحو زيد اضربت وبقيد الفراغ عن العمل فيه بمجرد ذلك
الاشتغال خرج نحو زيد ضربته فان المانع عن عمل ضربته فى زيد ايسر
بمجرد اشتغاله بضميره فان عمل معنى الابتداء فيه ورفع اياه ايضا مانع
عن ذلك وبتقييد النصب بالمفعولية خرج خبر كان فى نحو زيد اكننت
ايه وههنا صوراربعا احديهما اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليطه
بعينه والثانية اشتغاله بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل بالتزادف
والثالثة اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل بالازوم والاربعة
اشتغال الفعل بالمتعلق ولا يتصور حينئذ الاتقدير تسليط الفعل المناسب
باللزوم ولهذا اورد المصنف اربعة امثلة ثلثة منها المشتغل بالضمير باقسامه
الثلثة وواحد للمشتغل بالمتعلق والاحسن فى ترتيبها حينئذ تأخير مثال
المشتغل بالمتعلق كالآخفى وجهه (نحو زيد اضربت) مثال الفعل المشتغل
بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه (وزيد امررت به) مثال الفعل المشتغل
بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه بالتزادف فان مررت بعد تعديته بالياء
مرادف بجاوزت (وزيد اضربت غلامه) مثال الفعل المشتغل بالمتعلق
(وزيد احبست عليه) مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط
ما يناسبه باللزوم فان حبس الشئ على الشئ يلزمه ملاسته للمحبوس

عليه (ينصب) زيد في هذه الامثلة (بفعل) مضمر (يفسره ما بعده
اي ضربت) يعني الفعل المفسر الناصب زيد في زيد اضربه ضربه
المقدر فان الاصل فيه ضربت زيدا ضربه اضربه ضربه الاول
لوجود مفسره اعني ضربت الثاني (و) على هذا القياس (جارزت)
فانه مفسر بما يرادفه اعني مررت به (واهنت) فانه مفسر بما يستلزمه
اعني ضربت غلامه فان ضرب الغلام يستلزم اهانة سيده (ولا بست)
فانه مفسر بما يستلزمه اعني حبست عليه ثم ان الاسم الواقع في مضاف
الاضمار على شريطة التفسير اما المختار او الواجب فيه الرفع او النصب
او يستوي فيه الامر ان والى هذه الصور الخمس اشار المصنف فقال
(ويختار) في الاسم المذكور (الرفع بالابتداء) اي بكونه مبتدأ لان مجرد
عن العوامل اللفظية يصح رفعه بالابتداء ويرجح (عند عدم قرينة
خلافه) اي قرينة ترجح خلاف الرفع يعني النصب لان قرينتي الصحة
فيهما متساويتان لان وجود ماله صلاحية التفسير قرينة مصححة
للتنصيب فتى لم يرجح النصب قرينة اخرى يرجح الرفع بسلامته
عن الحذف نحو زيد ضربه (او عند وجود) القرينة المرجحة
من الجانبين ولكن يكون القرينة المرجحة للرفع (اقوى منها) اي
من القرينة المرجحة للنصب (كاما) الداخلة على ذلك الاسم (مع
غير الطلب) اي بشرط ان لا يكون الفعل المشتغل عنه طلبا كالامر
والنهي والدعاء نحو لقيت القوم واما زيد فاكرمته فالعطف على الفعلية
قرينة النصب وكلمة اما قرينه الرفع وهي اقوى لانها لا يقع بعدها
غالبا الا مبتدأ بخلاف عطف الاسمية على الفعلية فانه كثير الوقوع في
كلامهم مع انها تأيدت بالسلامة عن الحذف ايضا وانما قال مع غير الطلب
احترازا عما اذا كانت مع الطلب نحو اما زيد فاضربه فان المختار حيثئذ
هو النصب فان الرفع يقتضي وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز الابتداء به
(و) مثل اما مع غير الطلب (اذا) الواقع على الاسم المذكور (للمفاجأة)
في كونه من اقوى القرائن مثل خرجت فاذا زيد يضربه عمرو فان
المختار فيه الرفع فان اذا للمفاجأة لا تدخل الا على الجملة الاسمية غالبا
وما وقع في بحث الظروف من ان اذا للمفاجأة يلزم بعدها الاسمية فالمراد

بلزوم الاسمية غلبة وقوعها بعدها فلا تناقض (ويختار النصب)
 في الاسم المذكور (بالعطف) اى بسبب عطف الجملة التي هو فيها (على
 جملة فعلية) متقدمة (للتناسب) اى لرعاية التناسب بين الجملة المعطوفة
 والجملة المعطوف عليها في كونهما فعليتين نحو خرجت فزيدا لقيته
 (و بعد) حرف (النفي) يعنى ما ولاوان ولبس ولم ولماوان من هذه الجملة
 اذ هي عاملة في المضارع ولا يقدر معها مواها الضعفها في العمل نحو ما زيدا
 ضربته ولا زيدا ضربته ولا عراوان زيدا ضربته الاناديا (و بعد) حرف
 الاستفهام (نحو ازيدا ضربته وانما قال حرف الاستفهام لانه يختار
 الرفع في اسم الاستفهام مثل من اكرمه ولم يقل همزة الاستفهام ليشل
 مثل هل زيدا ضربته فانه يجوز وان استعجمه النجاة لاقتضاء هل افظ
 الفعل لانه بمعنى قد في الاصل فلا يكتفى فيه تقدير الفعل (و بعد
 اذا الشرطية) الدالة على المجازاة في الزمان نحو اذا عيدا لله تلقاه فاكرمه
 (و بعد حيث) الدالة على المجازاة في المكان نحو حيث زيدا تجده فاكرمه
 (وفي) ما قبل (الامر وانتهى) يعنى موضع وقوع الاسم المذكور
 قبل الامر وانتهى مثل زيدا اضربه وزيدا لا تضربه وانما اخير
 في هذه المواضع اى بعد حرف النفي والاستفهام واذا الشرطية وحيث
 وما قبل الامر وانتهى النصب في الاسم المذكور (انتهى) اى هذه
 المواضع (مواقع الفعل) اى مواضع وقوع الفعل فيها اكثر فاذا نصب
 الاسم المذكور وقع فيها الفعل تقدير او افلا (و) كذلك يختار النصب
 في الاسم المذكور (عند خوف لبس المفسر) اى التباس ما هو مفسر
 في حال النصب لكن لا من حيث هو مفسر في هذه الحالة بل من حيث
 هو خبر في حال الرفع (بالصفة) فلا يعلم انه خبر عن الاسم المذكور
 في حال الرفع مع موافقته للمعنى المقصود او صفة له مع مخالفة المعنى
 المقصود فالالتباس انما هو بين خبرية ذات ما هو مفسر على تقدير
 نصب ووصفية لا يذنه بوصف التفسير وبين الصفة فان التركيب
 لا يحتملها معا (مثل قوله تعالى) انا كل شئ خلقناه بقدر بنصب كل
 على الاضمار بشرطة التفسير ولورفع بالابتداء وجعل خلقناه خبره
 كان موافقا للنصب في اد المقصود لكن خيف لبسه بالصفة لاحتمال

كون قوله تعالى بقدر خبره هو خلاف المقصود فان المقصود الحكم على
 كل شئ بأنه مخلوق انما بقدر لا الحكم على كل شئ بمخلوق انما به بقدر فانه
 بهم كون بعض الاشياء الموجودة غير مخلوقة لله تعالى كما هو مذهب
 المعتزلة في الافعال الاختيارية للعباد (ويستوى الامر ان) اى الرفع
 والنصب فلما تكلم ان يختار كل واحد منهما بلانفارت (في مثل زيد قام
 وعمر اكرمه) اى عنده اوفى داره ونحو ذلك والا لا يصح العطف على
 الصغرى لعدم الضمير اى يستوى الامر ان فيما اذا عطف الجملة التي
 وقع فيها الاسم المذكورة على جملة ذات وجهين اى جملة اسمية خبرها
 جملة فعلية فيصح رفعه بالابتداء ونصبه بتقدير الفعل والوجهان
 مستويان لحصول التاسب فيهما ففي الرفع تكون اسمية فتعطف على الجملة
 الكبرى وهي اسمية وفي النصب تكون فعلية فتعطف على الصغرى
 وهي فعلية فان قلت السلامة من الحذف مرجحة للرفع قلنا هي مراضة
 بقرب المعطوف عليه فان قلت لا تفاوت في القرب والبعيد بينهما ذلك الكبرى
 ايضا قريبة غير مفصولة عنها قلنا هذا باعتبار المنتهى واما باعتبار
 المبتدأ فالصغرى اقرب (ويجب النصب) اى نصب الاسم المذكور
 (بعد حرف الشرط) والمراد به ههنا ان ولو فان اما وان كانت من حروف
 الشرط فكهما ما سبق من اختيار الرفع مع غير الطلب واختيار النصب
 مع الطلب (و) كذا يجب نصبه بعد (حرف التحضيض) وهو هلا والا
 ولولا ولوما وانما اوجب النصب بعدهما لوجب دخولهما على الفعل
 لفظا او تقديرا (نحو ان زيد اضربته ضربه) مثال حرف الشرط (والا
 زيد اضربه) مثال حرف التحضيض (وليس مثل ان يذهب به منه)
 اى من باب الاضمار على شريطة التفسير فان زيد اضربه وان كان يظن
 في بادى النظر انه مما اضمر عالمه على شريطة التفسير والمخارفة النصب
 او قوع الاسم المذكور فيه بعد حرف الاستفهام لكن يظهر بعد تعمق
 النظر انه ليس منه فانه وان صدق عليه انه اسم بعده فمل مشتغل عنه
 بضميره لكنه ليس بحيث لو سأل عليه هو او مناسبه لنصبه لان ذهب به
 لا يعمل النصب وكذا مناسبه اعني اذهب فان قلت لا ينحصر المناسبات

في اذهب فليقدر مناسب آخر ينصبه مثل يلبس او اذهب على صيغة
المعلوم فيكون تقديره ازيد ايلابسه الذهب به او يلبسه احد بالذهب به
او ذهبه احد قلنا المراد بالمناسب ما يرادف الفعل المذكور او يلائمه مع
اتحاد ما اسند اليه فالتميز في ذكرته مفقود واذا كان الامر كذلك
(فالرفع) اي رفع زيد في المثال (واجب) بالابتداء ونصبه غير
جائز بالمفعولية فليس من باب الاضمار على شريطة التفسير فكيف يكون
مما يختار فيه النصب (وكذلك) اي مثل ازيد ذهب به قوله تعالى (كل شيء
فعلوه في الزبر) اي في صحيف اعم الهم فهو ليس من باب الاضمار على
شريطة التفسير لانه لو جعل منه لصار التقدير فعلوا كل شيء في الزبر فقوله
في الزبر ان كان متعقبا بفعلوا فسد المعنى لان صحيف اعم الهم ليست محلا
لفعلهم لانهم لم يفعلوا فيها فاعلا بل الكرام الكاتبون او وقعوا فيها كتابة
افعل الهم وان كان صفة اشياء مع انه خلاف ظاهر الآية فان المعنى
المقصود ان المعنى المقصود ان كل شيء هو مفعول اعم الهم كائن في الزبر مكتوب
فيها موافقا لقوله تعالى * وكل صغير وكبير مستطر * لان كل شيء كائن في
صحيف اعم الهم مفعول اعم الهم فالرفع لازم على ان يكون كل شيء مبتدأ والجملة
الفعلية صفة اشياء والجار والجرور في محل الرفع على انه خبر المبتدأ تقديره
كل شيء هو مفعول اعم الهم ثابت في الزبر بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة
واعلم انه قد سبق ان الاسم المذكور اذا كان الفعل المشتغل عنه بضميره
او متعلقه امرا او نهيا فالختار فيه النصب والظاهر ان قوله تعالى * الزانية
والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة * داخل تحت هذه القاعدة مع
ان القراء اتفقوا فيه على الرفع الا في رواية شاذة عن بعضهم فاضطر النحاة الى
ان تتحول الاخر اجماع عن هذه القاعدة المذكورة لئلا يلزم اتفاق القراء على
غير المختار فاشار المصنف الى ما تتحولوا الاخر اجماع عنها فقال (ونحو الزانية
والزاني فاجلدوا كل واحد منهما الفاء) مرتب (يعني الشرط عند المبرد)
لكون الالف واللام في الزانية والزاني مبتدأ موصولا فيه معنى الشرط واسم
الفاعل الذي هو صلته كالشرط فخير المبتدأ كالجزء والفاء الداخلة عليه
مرتبط بالشرط دلالاته على سبيلته للجزء ومثل هذا الفاء لا يعمل

بما في حيزه فيما قبله فامتنع تسليط الفعل المذكور بعده على ما قبله فتعين فيه
 الرفع (و) الآية (جلتان) مستقلتان (عند سبويه) اذ الزاوية مبتدأ
 محذوف المضاف والزاني عطف عليه والخبر محذوف اي حكم الزاوية
 والزاني فيما يلي عايكم بعد وقوله تعالى * فاجلدوا * جلة ثانية لبيان
 الحكم الموعود والفاء عنده ايضا للسببية اي ان ثبت زناهما فاجلدوا
 وقيل زائدة اول التفسير وجزء الجلة لا يعمل في جزء جلة اخرى فيمتنع
 التسليط فلا يدخل في الضابطتين الرفع (والا) اي وان لم يكن
 الفاء بمعنى الشرط ولم يكن الآية جلتين ايضا فهي تكون داخله
 تحت الضابطتين (فالمختار) حيثئذ فيها (النصب) واختيار النصب
 باطل لان الفاء على الرفع فلا بد من جعل الفاء بمعنى الشرط
 او جعل الآية جلتين لتعين الرفع * الرابع * من تلك
 المواضع التي وجب حذف ناصب المفعول به فيها (التحذير) وانما وجب
 حذف الفعل فيه لضيق الوقت عن ذكره (وهو) في اللغة تخويف شيء
 عن شيء وتبعده منه وفي اصطلاح النحاة (معمول) اي اسم عمل فيه
 النصب بالمفعولية (بتقدير اتقى تحذيرا) اي حذر ذلك المعمول تحذيرا
 فيكون مفعولا مطلقا او ذكر تحذيرا فيكون مفعولا له (مما بعده) اي بما
 بعد ذلك المعمول (او ذكر المحذر منه مكررا) على صيغة المجهول عطف
 على حذر او ذكر المقدر فان قلت فعلى هذا لا بد من ضمير في المعطوف
 كما في المعطوف عليه قلنا نعم لكنه وضع في المعطوف المظهر
 موضع المضمع اذ تقدير الكلام او معمول بتقدير اتقى ذكر مكررا الا انه
 وضع المحذر منه موضع الضمير العائد الى المعمول اشعارا بانه محذر منه
 لا محذر (مثل اياك والاسد وان تحذف) هذان مثالان لاول نوعي
 التحذير ومعناهما بعد نفسك من الاسد والاسد من نفسك وبعد نفسك
 عن حذف الارنب وهو ضميره بالعضا وبعد حذف الارنب عن نفسك
 وعلى التقديرين المحذر منه هو الاسد والحذف فان المراد من تبعيد
 الاسد والحذف عن نفسك تحذيرها منهنهما لا تحذيرهما منهنهما (والطريق
 الطريق) مثال لثاني نوعيه اي اتقى الطريق ولا يخفى عليك

ان تقدير اتي في اول النوعين غير صحيح لانه لا يقال اتقيت زيدا من الاسد
 فينبغي ان يقدر فيه مثل بعد اوني وتقدير بعد في مثال النوع الثاني غير
 مناسب لان المعنى على الانتباه عن الطريق لاعلى تبعيده فالصواب
 ان يقال بتقدير بعد اوني او نحوهما فيقدر مثل بعد في جميع افراد النوع
 الاول في بعض افراد النوع الثاني مثل نفسك نفسك فان المعنى على هذا
 بعد نفسك مما يوثيك كالاسد ونحوه ويقدر مثل اتي في بعضها كالمثال
 المذكور قبل لفظ الاسد في اياك والاسد خارج عن النوعين فينبغي
 ان لا يكون تحذيرا ولبس كذلك فانه ايضا تحذير واجيب بانه تابع التحذير
 والتوابع خارجة عن المحدود بدليل ذكرها فيما بعد (وتقول) في قسمي
 النوع الاول (اياك من الاسد) كما كنت تقول اياك والاسد (ومن ان
 تحذف) كما كنت تقول اياك وان تحذف (و) تقول في المثال
 الاخير (اياك ان تحذف بتقدير من) اي اياك من ان تحذف لان حذف
 حرف الجر من ان وان قياس (ولا تقول) في المثال الاول (اياك الاسد
 لامتناع تقدير من) وشذوذه مع غير ان وان فان قلت فليكن بتقدير
 العاطف قلنا حذف حرف العاطف اسد شذوذ لان حذف حرف الجر قياس
 مع ان وان شاذ كثير في غيرهما واما حذف العاطف فليثبت الانذار
 في المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل اي حدث (مذكور) تضمنافي ضمن
 الفعل المفعول او المقدر او شبهه كذلك او مطابقة اذا كان العامل مصدرا
 فقوله ما فعل فيه فعل شامل لاسماء الزمان والمكان كلها فانه لا يخلو زمان
 او مكان عن الفعل فيهما فعل سواء ذكر الفعل الذي فعل فيهما او لا وقوله
 مذكور خرج به ما لا يذكر فعل فعل فيه نحو يوم الجمعة يوم طيب فانه وان كان
 فعل فيه فعل لا محالة لكنه لبس بمذكور ولكن بقي مثل شهدت يوم الجمعة
 داخلا فيه فان يوم الجمعة يصدق عليه انه فعل فيه فعل مذكور فان
 شهود يوم الجمعة لا يكون الا يوم الجمعة فلما اعتبر في التعريف قيد الحيثية
 اي المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه فعل مذكور
 لخرج مثل هذا المثال منه فان ذكر يوم الجمعة فيه لبس من حيث انه فعل

فيه فعل مذكور بل من حيث انه وقع عليه فعل مذكور ولا ينبغي انه على
تقدير اعتبار قبل الحثية لاحاجة الى قوله مذكور الا لزيادة تصوير
المعروف وقوله (من زمان او مكان) بيان لما الموصولة او الموصوفة اشارة
الى قسمي المفعول فيه ونعم يدل البيان حكم كل واحد منهما وهو أى المفعول
فيه ضربان ما يظهر فيه في وهو مجرور بها او ما يقدر فيه في وهو منصوب
بتقديرها وهذا خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول قبل
الاعلى المنصوب بتقدير في واما المجرور بها فهو المفعول به بواسطة
حرف الجر الامفعول فيه وخالفهم المصنف حيث جعل المجرور ايضا
مفعولا فيه ولذلك قال (وشرط نصبه) أى شرط نصب المفعول به بواسطة
(تقدير في) اذ تلتفظ بها يوجب الجر وظروف الزمان كلها مبهما
كان زمان او محدودا (تقبل ذلك) أى تقدير في لان المبهم منها جزء
مفهوم الفعل فيصح انتصابه بلا واسطة كالصادر والمحدود منها محمول
عليه أى على المبهم لاشتراكهما في الزمانية نحو صمت دهر او افطرت اليوم
(وظرف المكان ان كان) أى المكان (مبهما قبل ذلك) أى تقدير في
جاء على الزمان المبهم لاشتراكهما في الابهام نحو جلست خلفك (والا)
أى وان لم يكن مبهما بل يكون محدودا (فلا) يقبل تقدير في اذ لم يمكن
حمله على الزمان المبهم لاختلافهما ذاتا وصفة نحو جلست في المسجد
(وفسر المبهم) من المكان (بالجهات الست) وهى امام وخلف ويمين
وشمال وفوق وتحت وما فى معناها فان ايام زيد مثلا يتناول جميع ما يقابل
وجهه الى انقطاع الارض فيكون مبهما ولما يتناول هذا التفسير
بعض الظروف المكانيّة الجائز نصبها قال (وحمل عليه) أى على المبهم
المفسر بالجهات الست (عند ولدى وشبههما) نحو دون وسوى
(لا بهماهما) أى لابهام عند ولدى ولم يذكر وجه حمل شبههما عليه
لان حكمه حكمهما وفى بعض النسخ لابهامهما كما هو الظاهر (و) كذا
حمل على المبهم من المكان (لفظ مكان) وان كان معينا نحو جلست
مكانك (لكثرة) فى الاستعمال مثل الجهات الست لالابهام (و) كذا
حمل عليه (ما بعد دخلت) وان كان معينا (نحو دخلت الدار) لكثرة

في الاستعمال لا لابهامه (على الاصح) اي على المذهب الاصح فانه
ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به لكن الاصح انه مفعول فيه والاصل
استعماله بحرف الجر لكنه حذف لكثرة استعماله وهذا محل تأمل فان
الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه ولا شك ان معنى الدخول
لا يتم بدون الدار وبعد تمام معناه بها يطلب المفعول فيه كما اذا قلت دخلت
الدار في البلد الفلاني فالظاهر انه مفعول به لا مفعول فيه ومما يند
ذلك ان كل فعل نسب الى مكان خاص بوقوعه فيه يصح ان ينسب
الى مكان شامل له واخبره فانه اذا قلت ضربت زيدا في الدار التي هي
جزء من البلد فكما يصح ان تقول ضربت زيدا في الدار كذلك يصح
ان تقول ضربت زيدا في البلد وفعل الدخول بالنسبة الى الدار ليس كذلك
فانه اذا قال الداخل في البلد دخلت الدار لا يصح ان يقول دخلت
البلد فنسبة الدخول الى الدار ليست كنسبة الافعال الى امكنتها التي فعات
فيها فلا يكون الدار مفعولا فيه بل مفعولا به وقيل معناه على الاستعمال
الاصح فيكون اشارة الى ان استعمال دخلت مع في نحو دخلت في
الدار صحيح لكن الاصح استعماله بدين في ونقل عن سيبويه ان استعماله
بقي شاذ (وينصب) في المفعول فيه (بمعامل مضمرة) بلا شريطة التفسير
نحو يوم الجمعة في جواب من قال متى سرت اي سرت يوم الجمعة (و) بمعامل
مضمرة (على شريطة التفسير) نحو يوم الجمعة صمت فيه والتفصيل فيه بعينه
كما مر في المفعول به في المفعول له هو ما فعل لاجله اي اقصد تحصيله
او اسببت وجوده وخرجه سائر المفعول بمافعل مطلقا او به اوفيه او معه
(فعل) اي حدث (مذكور) اي لمفروض حقيقة او حكما فلا يخرج عن عند
ما كان فعله مقدرا كما اذا قلت تأديبه في جواب من قال لم ضربت زيدا فقله
مذكورا احترازه عن مثل العجبي التأديب فان قلت كيف يصح الاحترزه به
عنه وهو في الفعل الذي فعل لاجله مذكور في الجملة كما في ضربت زيدا قلنا
المراصد كورمه فان قلت هو مذكور معه في ضربته تأديبه قلنا المراد مذكور
معه التركيب الذي هو فيه ويرد حينئذ نحو العجبي التأديب الذي ضربت
لاجله اللهم الا ان يراد بذكره معه ايراده معه للعمل فيه (مثل ضربته تأديب)

مثال لما فعل لقصد تحصيله فعل وهو الضرب فان التأديب انما يحصل بالضرب ويترتب عليه (وقعدت على الحرب جبنا) مثال للمافعل لسبب وجوده فعل وهو القعود فان القعود انما وقع بسبب الجبن والفائز بك، ن المفعول له مفعولا مستقلا غير داخل في المفعول المطلق يخالف (خلافا) ظاهرا (للزجاج فانه) اى المفعول له (عنده) اى عند الزجاج (مصدر) من غير لفظ فعله فالمعنى عنده في المشايين المذكورين ادبته بالضرب تأديبا وجبت في القعود عن الحرب جبنا او ضربته ضرب تأديب وقعدت قعود جبين ورد قول الزجاج بان صحة تأويل نوع بنوع لا تدخله في حقيقته الا يرى ان صحة تأويل الحال بالظرف من حيث ان معنى جائز يدرأ كجاءنا في زيد وقت الركوب من غير ان تخرج عن حقيقتها (وشروط نصبه) اى شرط انتصاب المفعول له لاشترط كون الاسم مفعولا له فاسمى والا كرام في قولك جئتكم للسمن ولا كرامك الزائر عنده مفعول له على ما يدل عليه حده وهذا كما قال في المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير في وهذا ايضا خلافا لاصطلاح القوم (تقدير اللام) لانها اذا ظهرت لزم الجر وخص اللام بالذكور لانها الغالب في تعليقات الافعال فلا يقدر غيرها من من او الباء او في مع انها من دواخل المفعول له كقوله تعالى * خاشعا متصدعا من خشية الله * وقوله تعالى * فبطلم من الذين هادوا حرمنا * وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم * ان امرأة دخلت النار في هرة * اى لاجلها ولما كان تقدير اللام عبارة عن حذفها عن اللفظ وابقائها في النية وكان الاصل ابقائها في اللفظ والنية فلا حاجة في ابقائها في النية الى الشرط بل الحاجة اليه انما يكون في حذفها من اللفظ ولهذا قال (وانما يجوز حذفها) ولم يكتب بارجاع ضمير انفاعل الى تقدير اللام فيجوز حذفها كما يجوز ذكرها (اذا كان) المفعول له (فعلا) احتراز عما اذا كان عينا نحو جئتكم للسمن (لفاعل الفاعل المعلن به) اى لتحذفه اى فاعل عام له احتراز عما اذا كان فعلا لغيره نحو جئتكم لمجيئكم اياي (ومقارنا له) اى للفعال المذكور (في الوجود) بان يتحد زمان وجودهما نحو ضربت زيدا تأديبا اذ زمان الضرب والتأديب واحد اذ لا مغايرة بينهما

الا بالاعتبار او يكون زمان وجود احدهما بعضا من زمان وجود الآخر
 نحو قدمت عن الحرب جينا فار زمان الفعل اعني القعود بعض زمان
 المفعول له اعني الجين ونحو شهدت الحرب ايقاما الصلح بين الفريقين
 فان زمان المفعول له اعني ايقاع الصلح بعض زمان الفعل اعني شهود
 الحرب واحترز بذلك القيد عما اذا لم يكن مقارنا له في الوجود نحو اكرمك
 اليوم او عدى بذلك امس وانما اشترط هذه الشرائط لانه بهذه الشرائط
 يشبه المصدر فيعلق بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر به بخلاف ما اذا
 اختل شيء منها **في المفعول معه** الذي فعل بمصاحبه بان يكون
 الفاعل مصاحبا له في صدور الفعل عنه او المفعول في وقوع الفعل عليه
 فقوله معه مفعول مالم يسم فاعله اسند اليه المفعول كما اسند الى الجار
 والمجرور في المفعول به وفيه وله والضمير المجرور راجع الى اللام واعتذر
 عن نصبه بما جوزه بعض النحاة من اسناد الفعل الى لازم النصب وتركه
 منصوبا جريا على ما هو عليه في الاكثر واليه ذهب في قوله تعالى لقد
 قطع بينكم على قراءة النصب وفي بعض الحواشي ان هذا لرأى شريف
 جدا وقيل الوجد ان يجعل من قبيل * وقد حيل بين العير والنزوان *
 فان مفعول مالم يسم فاعله فيه الضمير راجع الى مصدره اي حيل الخيلولة
 لان بين للزوم ظرفيته لايقام مقام الفاعل فعلى هذا يكون معناه الذي فعل
 فعل بمصاحبه على ان يكون مفعول مالم يسم فاعله ضميرا راجعا
 الى مصدره والضمير المجرور للموصول (هو مذكور بعد الواو) احتراز
 عن المذكور بعد غيره كالفاء (لمصاحبة معمول فعل) اللام متعلق
 بمذكور اي يكون ذكره بعد الواو لاجل مصاحبه معمول فعل وافادته
 ايها سواء كان ذلك المعمول فاعلا نحو استوى الماء والخشبة او مفعولا
 نحو كفالة وزيدا درهم وسواء كان ذلك الفعل (لفظا) اي لفظيا كالمثاليين
 المذكورين (اربعى) اي معنو بانحو مالك وزيدا اي ما تصنع زيدا والمراد
 بمصاحبه للمعمول الفعل مشاركته له في ذلك الفعل في زمان واحد نحو
 سرت وزيدا او مكان واحد نحو او تركت الناقة وفصيلها
 لوضعها فلا ينتقض بالمذكور بعد الواو العاطفة نحو جاء زيد وعمر و

فصلة الجزع عن غير ما في له ولا يدركه كان
 يجب الابرار ان ذنوبهم شرطا فيها اذا كان
 مخرج الصبر من عند ما يصح به جرح الناس
 له لو لم يأت بالبارز النفساني وادان
 المستر "اجع الى الاثر في التفسير
 حذوف الزلل والتبسم على ان مرجع ظن ان
 الظاهر وهو الاثر وهو ما ليس له من مرجع ظن ان
 اذ الموصوف عزم على الفعل الذي
 من غير ان مفعول فيكون رجوع الخبر على
 وفي الظاهر فلا حاجة
 الى التبيين
 المذكور

فانها لا تدل الا على المشاركة في اصل الفعل دون المصاحبة اعلم ان مذهب
 جمهور النحاة ان العامل في المفعول معه الفعل او معناه بتوسط الواو التي
 بمعنى مع والواو وضعت الواو موضع مع لكونها اخصر واصلها واول العطف
 التي فيها معنى الجمع فتناسب معنى المعية (فان كان) اي وجد (لفعل) اي
 ما يدل على الحدث فيعم الفعل وسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
 وغيرها (لفظا وجاز) اي لم يجب (العطف) ولم يمنع فلا ينتقض بمثل
 ضربت زيدا وعمرا لوجوب العطف فيه (فالوجه ان) اي العطف
 والنصب على المفعولية جائزان (نحو جئت انا وزيدا) بالرفع على العطف
 (وزيدا) بالنصب على المفعولية (وان لم يحجز العطف) بل يمنع (تعين
 النصب مثل جئت وزيدا) فان العطف فيه ممنوع لعدم الفاصلة
 لابتداء كيد المتصل بالمتفصل ولا بغيره (وان كان) الفعل (معنى) اي امرا
 معنويا مستنبط من اللفظ (وجاز) اي لم يمنع (العطف تعين العطف)
 حيث لا يحمل على عمل العائل المعنوي بلا حاجة مع جواز وجه آخر
 وهو العطف (نحو مال زيد وعمرو والا) اي وان لم يحجز العطف بل امتنع
 (تعين النصب) حيث لا يوجد سواه (نحو مالك وزيدا وما شئت وعمرا)
 فانه امتنع العطف فيهما لان العطف على الضمير المجرور بلا اعادة
 الجار غير جائز ولم يحجز عطف عمرا على الشان اذ السؤال عن شأنهما
 لا عن شان احدهما ونفس الاخر وانما حكمنا بمعنوية الفعل في هذه
 الامثلة (لان المعنى ما تصنع) وما بماثله فعنى ما شئتك وزيدا ما تصنع وزيدا
 ومعنى مالك وزيدا ايضا ما تصنع وزيدا ومعنى مال زيد وعمرو ما يصنع زيد
 وعمرو **الحل** لما فرغ من المفاصل شرع في الملحقات بها وهو
 (ما بين هيئة الفاعل او المفعول به) اي من حيث هو فاعل او مفعول به
 كما هو الظاهر فبذلك الهيئة يخرج ما بين الذات كالتمييز وباضاقتها
 الى الفاعل او المفعول به يخرج ما بين هيئة غير الفاعل او المفعول به كصفة
 المبتدأ نحو زيد العالم اخوك وبقيد الحيثية يخرج صفة الفاعل او المفعول به
 فانها تدل على هيئة الفاعل او المفعول به مطلقا لان حيث هو فاعل
 او مفعول به وهذا التردد على سبيل منع الخلو لا الجمع فلا يخرج منه مثل ضرب

زيد عمرا را كين (لفظا او معنى) اى سواء كان الفاعل او المفعول الذى
 وقع الحال عنه لفظا اى لفظيا بان يكون فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول
 باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه يفهم من فحوى
 الكلام سواء كانا ملفوظين حقيقة او حكما او معنى اى معنى بان يكون
 فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم من فحوى الكلام لا
 باعتبار لفظه ومنطوقه والمراد بالفاعل او المفعول اعم من ان يكون حقيقة
 او حكما فيدخل فيه الحال عن المفعول معه لكونه فى معنى الفاعل او المفعول
 وكذا المفعول المطلق مثل ضربت الضرب شديدا فانه بمعنى احدثت
 الضرب شديدا وكذا يدخل فيه الحال عن المضاف اليه كما اذا كان
 المضاف فاعلا او مفعولا يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه فكانه
 الفاعل او المفعول نحو بل نذع ملة ابراهيم حنيفا وان يأكل لحم اخيه
 ميتا فانه يصح ان تقول بل تتبع ابراهيم مقام بل تتبع ملة ابراهيم وان يأكل
 اخاه مقام ان يأكل لحم اخيه او كان المضاف فاعلا او مفعولا وهو جزء
 المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف وان
 لم يصح قيامه مقامه كما فى قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين
 فيقوله مصبحين حال عن هؤلاء باعتبار ان الدابر المضاف اليه جزءه
 فان دابر الشئ اصله والدابر مفعول المالم يسم فاعله باعتبار الضمير المستكن
 فى المقطوع فكانه حال عن مفعول المالم يسم فاعله واقوى تبين على
 صيغة الماضى المعلوم من باب التفعّل او يبين على صيغة المضارع المجهول
 من باب التفعّل وجعل الجار والمجرور متلقابه لا بالمفعول دخل فيدخل من
 المفعول معه او المفعول المطلق من غير حاجة الى تعميم الفاعل او المفعول
 الا لدخول ما وقع حالا عن المضاف اليه (مثل ضربت زيدا قائما)
 مثال اللفظى الملفوظ حقيقة فان فاعلية ناء المتكلم ومفعولية زيدا انما هى
 باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه وهما
 ملفوظان حقيقة (وزيد فى الدارقا) مثال للفظى الملفوظ حكما
 فان فاعلية الضمير المستكن فى الطرف انما هى باعتبار لفظ هذا الكلام
 ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه والضمير المستكن ملفوظ

حكما (وهذا زيد قائما) مثال المعنوي لان مفعولية زيد ليس باعتبار لفظ
 هذا الكلام ومنطوقه بل باعتبار معنى الاشارة او التنبية المفهومين
 من لفظ هذا ولا شك انهما ليسا بما يقصد المالك الاخبار بهما عن
 نفسه حتى يقدر في نظم الكلام اشيرا وانبا ويصير زيد به مفعولا لفظيا
 بل مفعوليه انما هي باعتبار معنى اشيرا وانبا الخارج عن منطوق الكلام
 المعبر بالصحة وقوع القائم حالاً فهي معنوية لالفظية (وعاملها) اى
 عامل الحال اما (الفعل) الملفوظ او المقدر نحو ضربت زيدا قائما وزيد
 في الدار قائما ان كان الظرف مقدر بالفاعل (او شبهه) وهو ما يعمل
 عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل نحو زيد ذاهب راكبا وزيد
 في الدار قاعدا ان كان الظرف مقدر باسم الفاعل وكاسم المفعول نحو
 زيد مضروب قائما والصفة المشبهة نحو زيد حسن ضاحكا (او عناءه)
 المستنبط من خوى الكلام من غير التصريح به وتقديره كالاشارة والتنبية
 في نحو هذا زيد قائما كما مر وكان الداء والتمنى والترجى والنشيه في نحو يا زيد
 قائما وليتك عندنا مقيما واعله في الدار قائما وكأنه اسد صائلا (وشرطها)
 اى شرط الحال (ان تكون نكرة) لان النكرة اصل والغرض وهو تقييد
 الحدث المنسوب الى صاحبها يحصل بها والتعريف زائد على الغرض
 (و) ان تكون (صاحبها معرفة) لانه محكوم عليه في المعنى فكان الاصل
 فيه التعريف (غائبا) اى ليس اشتراطها يكون صاحبها معرفة في جميع
 موادها بل في غالب موادها اى اكثرها وبيان ذلك ان مواد وقوع الحال
 على قسمين احدهما ما يكون ذو الحال فيه نكرة موصوفة نحو جاءني
 رجل من بني تميم فارسا او غنية غناء المعرفة لاستغرافها نحو قوله تعالى
 فيها يفرق كل امر حكيم امر من عندنا ان جعلت امرا حالاً من كل
 امر او واقعة في حيز الاستفهام نحو هل تيك رجل راكبا او بعد الانقضاء
 للثني نحو ما جاءني رجل الا راكبا او مقدا عليه الحال نحو جاءني راكبا
 رجل وثانيهما ما يكون ذو الحال فيه غير هذه الامور وغالب مواد وقوع
 الحال واكثرها هو هذا القسم ووقوع الحال في هذا القسم مشروط
 بكون صاحبها معرفة فقرله غالبا قيد لاشتراط كون صاحبها معرفة

البيت السابع عشر * قول لبيد وهو من شعراء الاسلام يصف خمار الوحش والائن (وارسلها العرائك ولم يدها * ولم يشفق * ٩١ * على نغص الدخال) ارسل فعل ماض من الارسال وهو البعث

فاعله فيه راجع الى الخمار الوحشى او لصاحب الابل كما فى شرح العصام والضمير منصوب مفعوله راجع الى الائن الوحشية او الى الابل لانه جمع لا واحد له والعرائك حال من المفعول بتأويله بالثكرة على قول اى معتركة مترجمة قوله ولم يشفق من الاشفاق وهو الخوف والنغص بالاصاد المهمل والغين المجبة المفتوحة من نغص الرجل نغصا اى لم يتم مراده على ما فى حاشية العصام والداخل والمداخلة مصدران من باب واحد يعنى ان مراد الشاعر ان الدخال مصدر بمعنى المداخلة والداخل نفس المداخلة وحاصل معنى البيت ان الخمار ارسل الائن الى الماء معتركة مترجمة ولم ينعها عن العرائك اى الا زدحام ولم يخف على نغص الدخال اى على انه لم يتم شرب بعضها الماء بالداخل وبحره من الوافر وزنه مفاعلتن ففوان مرتين لانه من الضرب الاول من العروض الاولى لانهما مقطوفتان واقطف حذف سبب خفيف بعد اسكان

لا يكون صاحبها معرفة حتى يقال ان غالبية كون صاحبها معرفة المنبئة عن تخلفه فى بعض الموادتنا فى الشرطية ويحتاج الى ان يصرف الكلام عن ظاهره ويجعل قوله وصاحبها معرفة مبتدأ وخبراً معطوفاً على قوله وشرطها ان تكون نكرة (وارسلها العرائك) ولم يدها * ولم يشفق على نغص الدخال * البيت للبيد يصف خمار الوحش والائن فيقول ارسل الخمار الوحشى الائن وكان المراد بالارسال البعث او التخليبة بين المرسل وما يريد اى ارسلها معتركة مترجمة ولم يدها اى لم ينعها عن العرائك ولم يشفق اى لم يخف على نغص الدخال اى على انه لم يتم شرب بعضها الماء بالداخل والداخل هو ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين يشرب منه ماء عساه يكن شرب منه ولعل المراد به ههنا نفس مداخلة بعضها فى بعض آخر او المعنى على نغص مثل نغص الدخال (ومررت به وحده ونحوه) مثل فعاتمه جهده (متأول) بالثكرة فلا يرد نقصا على قاعدة اشتراك كونها نكرة وتأويلها على وجهين احدهما انها مصادر لافعال محذوفة اى تعزك العرائك وينفرد وحده اى انفراده وتجتهد جهده وهذه الجملة الفعلية وقعت حالا وهذه المصادر منصوبة على المصدرية وثانيهما انها معارف موضوعة موضع الكبريات اى معتركة ومنفردا وتجتهدا فالصورة وان كانت معرفة فهى فى التقدير نكرة كما ان حسن الوجه فى صورة المعرفة وهى فى المعنى نكرة (فان كان صاحبها) اى صاحب الحال (نكرة) محضة لم يكن فيها شائبة تخصيص بما سوى التقديم ولم يكن الحال مشتركة بينهما وبين معرفة نحو جاءنى رجل وزيد راكبين (وجب تقديمها) اى تقديم الحال على صاحبها ليتخصص النكرة بتقديمها لانهما فى المعنى مبتدأ وخبر ولا يلتبس بالصفة فى النصب فى مثل قولنا ضربت رجلا راكبا ثم قدمت فى سائر المواضع وان لم يلتبس طرذا للباب (ولا يتقدم) اى الحال فيما عدا مثل زيد قائما كعمرو قاعدا (على العامل المعنوى) قد عرفت فيما قبل العامل المعنوى وانما هو مقدر بالفعل واسم الفاعل مثل الظرف وما يشبهه

ما قبلها وهو يختص بمفاعلتن فى مفاعل فيقل الى فعولان وابتدأه معصوب على وزن مفاعيلن فافهم

هكذا يتم معناها الا ان هذا قد اصابه من قولهم لا يشفق على نغص الدخال

اعني الجار والمجرور خارج منه داخل في الفعل اوشبهه فعلى هذا معنى الكلام ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوي اتفاقا (بخلاف الظرف) اي بخلاف ما اذا كان العامل ظرفا اوشبهه فان فيه خلافا فسبويه لا يجوز اصل نظرا الى ضعف الظروف في العمل ويجوز الاخفش شرط تقديم المبتدأ على الحال نحو زيد قائما في الدار فامع تأخير المبتدأ عن الحال فانه وافق سبويه في المنع فلا يجوز قائما زيد في الدار ولا قائما في الدار زيد اتفاقا ويحتمل ان يكون معناه ان الحال وان كان مشابها للظرف لما فيه من معنى الظرفية الا ان الظرف يتقدم على عامله المعنوي بتوسعهم في الظروف والحل لا يتقدم عليه هذا اذا لم يكن الظرف دخلا في العامل المعنوي واما اذا جعلته دخلا في العامل المعنوي كما هو الظاهر من كلامهم فالمراد هو الاحتمال الثاني لا غير (و) كما لا يتقدم الحال على العامل المعنوي كذلك (لا) يتقدم (على) ذى الحال (مجرور) سواء كان مجرورا بالاضافة او مجرفا الجرفان كان مجرورا بالاضافة لم يتقدم الحل عليه اتفاقا نحو جاءني مجرور عن الباب ضاربة زيد وذلك لان الحال تابع وفرع لذي الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا وان كان مجرورا مجرفا الجرف فيه خلاف فسبويه واكثر البصرية يعمون تقديمها عليه لعله المذكورة وهو المختار عند المصنف ولهذا قال (على الاصح) ونقل عن بعضهم الجواز استدلالا بقوله تعالى * وما ارسلناك الا كافة للناس * ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة ان حرف الجر معد للفعل كالمهزة والتضعيف فكانه من تمام الفعل وبعض حروفه فاذا قلت ذهبت راكبة بهند فكانك قلت ذهبت راكبة هندا لمجرور بحسب الحقيقة ليس مجرورا واجاب بعضهم عن هذا الاستدلال بجعل كافة حالا عن الكاف والتناء للباغاة وبعضهم بجعلها صفة لمصدر اي ارسالة كافة وبعضهم بجعلها مصدرا كالكتابة والعافية والكل تكلف وتعسف (وكل ما دل على هيئة) اي صفة سواء كان الدل مشتقا او جامدا (صحن ان يقع حالا) من غير ان يأول الجامدا بالمشق

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

[illegible]

لان المقصود من الحال بيان الهيئة وهو حاصل به وهذا رد على جمهور
 النحاة حيث شرطوا اشتقاق الحال وتكلفوا في تأويل الجامد بالمشتق
 ومع هذا فلا شك ان الاغلب في الحال الاشتقاق (مثل) بسر اورطبا
 في قواهم (هذا بسر) وهو ما بقي فيه جوضة (اطيب منه رطبا) وهو
 ما فيه حلاوة صرفة فهما مع كونهما جامدين حالان ادلائتهما على
 صفة البسرية والرطوبة ولا حاجة الى التأويل بسر بسر والرطب
 بالرطب من بسر النخل اذا صار ما عليه بسر اورطبا والنخل اذا صار عليه
 رطبا والاعمال في رطبا اطيب باتفاق النحاة وفي بسر ايضا عند محققهم
 وتقدم بسر على اسم التفضيل مع ضعفه في العمل لانه اذا تعاقب بشيء
 واحد حالان باعتبارين مختلفين يلزم ان يلي كل منهما متعلقه والبسرية
 تعلق بالمشار اليه بهذا من حيث انه مفضل وهذه الهيئة وان لم تكن
 معتبرة فيه لا بعد اغماره في اطيب لكنه لما كان الضمير بالنسبة الى المظهر
 كالعدم اقيم المظهر معه واوجبوا ان يليه والرطوبة تعلق به من حيث
 انه مفضل عليه وهو ضمير منه فوجب ان يليه قال لرضي واما الضمير
 المستكن في افعل فانه وان كان مفضلا لكنه لما لم يظهر كان كالعدم
 ومع هذا فلا راي بأسا بان يقال وان لم يسمع زيد احسن قائمته قاعدا
 وذهب بعضهم الى ان العمل في بسر اسم الاشارة الى اشير اليه حال كونه
 بسر وهذا البس يصح لانه يمكن ان يكون المشار اليه التمر اليابس
 فلا يتقيد الاشارة بحالة البسرية ولانه يصح حيث وقع موقع اسم الاشارة
 اسم لا يصح عمله فيه نحو تمر نخلي بسر اطيب منه رطبا (وتكون)
 اى الحال (جملة) ادلائها على اهيئة كالفردات فتصح ان تقع حالا
 مثلها ولكن يجب ان تكون الجملة الحالية (خبرية) محتملة للاصدق والكذب
 لان الحال بمنزلة الخبر عن ذى الحال وجراؤها عليه في قوة الحكم بها عليه
 والجملة الانشائية لاتصح ان يحكم بها على شيء ولما كانت الجملة مستقلة
 في الافادة لاتقتضى ارتباطها بغيرها والحال مرتبطة بغيرها فاذا وقعت
 الجملة حالا لا بد لها من رابطة تربطها الى صاحبها وهى الضمير والواو
 والجملة الخبرية اما اسمية او فعلية والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا

هو اسم الزمعي من ان حيزت لونه فصار انما هو رطبا
 في اطيب فيجوز ان يليه لانه في اطيب وهو قوله

مثبتا او مضارعا منفيا او ماضيا مثبتا او ماضيا منفيا فهذه خمس جمل
 (فالاسمية) اى الجملة الاسمية الحالية ملتبسة (بالواو والضمير) مع القوة
 الاسمية فى الاستقلال فناسب ان تكون الرابطة فيها فى غاية القوة نحو
جئت واناراكب وجئت وانت راكب وجاء زيد وهوراكب (او بالواو
وحدها) لانها تدل على الربط فى اول الامر فاكنتى بهما مثل قوله
 صلى الله تعالى عليه وسلم كنت نبيا وادم بين الماء والطين وهذا اى
 الربط بالواو وحدها او بهما مع الضمير انما يكون فى الحال المستقلة واما
 فى الحال المؤكدة فلا يجوز الواو تقول هو الحق لاشك فيه وذلك لان الواو
 لا تدخل بين المؤكد والمؤكد كشددة الاتصال بينهما (او بالضمير وحده
 على ضعف) لان الضمير لا يجب ان يقع فى ابتداء فلا يدل على الربط
 فى اول الامر نحو كلمته فوه الى فى فلا بد من الواو على الصحيح (والمضارع
 المثبت) اى الجملة الفعلية التى يكون الفعل فيها مضارعا مثبتا ملتبسة
 (بالضمير وحده) لمشابهة لفظا ومعنى لاسم الفاعل المستغنى عن الواو
 نحو جاني زيد يسرع (وما سواهما) اى ما سوى الجملة الاسمية والفعلية
 المستقلة على المضارع المثبت من الجملة المستقلة على المضارع المنفى او الماضى
 المثبت او المنفى (بالواو والضمير) معا (او باحدهما) وحده من غير ضعف
 عند الاكتفاء بالضمير لعدم قوة استقلالها كالاسمية فالمضارع المنفى نحو جاني
 زيد وما يتكلم غلامه او جاني زيد وما يتكلم غلامه او جاني زيد وما يتكلم عمرو
 والماضى المثبت نحو جاني زيد وقد خرج غلامه او جاني زيد وقد خرج
 غلامه او جاني زيد وما خرج عمرو والماضى المنفى نحو جاني زيد وما خرج
 غلامه او جاني زيد وما خرج غلامه او جاني زيد وما خرج عمرو (ولا بد فى
 الماضى المثبت) لا المنفى (من) دخول لفظ (قد) المقربة زمان الماضى الى
 الحال لغة على الماضى المثبت الواقع حال لا يدل بهما على قرب زمانه الى زمان
 صدور الفعل من ذى الحال او وقوعه عليه تجوز الان المتبادر من الماضى
 المثبت اذ واقع حال ان مضيه انما هو بالنسبة الى زمان العامل فلا بد من قد
 حتى يقرب اليه فيقاربه وهذا بخلاف مذهب الكوفيين فانهم لا يوجبون قد
 ظاهرة ولا قدرة سواء كانت (ظاهرة) فى اللفظ نحو جاني زيد قد ركب

فى الجملة الاسمية الحالية ملتبسة بالواو والضمير
 فى الجملة الاسمية الحالية ملتبسة بالواو والضمير
 فى الجملة الاسمية الحالية ملتبسة بالواو والضمير

فى الجملة الاسمية الحالية ملتبسة بالواو والضمير
 فى الجملة الاسمية الحالية ملتبسة بالواو والضمير
 فى الجملة الاسمية الحالية ملتبسة بالواو والضمير

غلامه (او مقدره) منوية نحو قوله تعالى ﴿ اوجاؤكم حصرت صدورهم
 اى قد حصرت وهذا بخلاف مذهب سيبويه والمبرد فانهما لا يجوزان
 حذف قد فسيبويه يأول قوله تعالى ﴿ حصرت صدورهم بقوما حصرت
 صدورهم فيكون جملة حصرت صفة لموصوف محذوف هو الحال والمبرد
 يحذف جملة دعائية وانما لم يشترط ذلك في المتني لاستمرار التثنية بلا قاطع فيشمل
 زمان الفعل (ويجوز حذف العامل) في الحال اقيام قرينة حالية (كقولك
 للمسافر) اى الشارع في السفر او لمتهى له (راشدا مهديا) اى سر راشدا
 مهديا بقرينة حال الخطاب وقوله مهديا ما صفة لراشدا او حال بعد حال
 او مقالية كقولك راكب المني يقول كيف جئت اى جئت راكبا بقرينة لسؤل
 ومنه قوله تعالى يحسب الانسان ان لن يجمع عظامه بلى قادرين اى بلى
 يجمعها قادرين (ويجب) حذف العامل (في) بعض الاحوال (المؤكدة)
 وهى اى الحال المؤكدة مطلقا هى التى لا تنتقل من صاحبها مادام
 موجودا غالبا بخلاف المنقلة والمنقلة قيد للعامل بخلاف المؤكدة (مثل زيد
 ابولع عطوفا) فان العطوفية لا تنتقل عن الاب في غالب الامر (اى احقه)
 بفتح الهمزة او ضمها من حقت بمعنى تحققته وصرت منه على يقين
 او من احقت الامر بهذا المعنى بعينه او بمعنى اثبتته اى بتحقت ابوته لك
 وصرت منها على يقين او اثبتتها كذلك عطوفا وقول صاحب المفتاح
 احق التقديرات عندى ان يقدر يحى عطوفا (شرطها) اى شرط
 وجوب حذف عاملها (ان تكون مقررة) اى مؤكدة (لمضمون جملة)
 احترز به عما يؤكده بعض اجرائها كالعامل في قوله تعالى ﴿ انا ارسلناك للناس
 رسولا ﴾ فانه لا يجب حذفه (اسمية) احترز به عما اذا كانت فعلية فانه لا يجب
 حذف عاملها كما قال صاحب الكشف في قوله تعالى قائما بالقسط انه
 جال مؤكدة من فاعل شاهد ولا بد منها من قيد آخر وهو ان يكون عهد تلك
 الاسمية من اسمين لا يصلحان للعمل فيها والالكان عاملها من كورا فكيف يكون
 حذفه واجبا نحو الله شاهدا قائما بالقسط وكان المص اكنى عن هذا القيد
 بالمثل التميز ما اى الاسم الذى (يرفع الابهام) واحترز به عن
 البديل فان المبدل منه في حكم التخيية فهو ليس يرفع الابهام عن شئ بل
 هو ترك مبهم وايراد معين (المستقر) اى الثابت الراسخ في المعنى

الموضوع له من حيث انه موضوع له فان المستقر وان كان بحسب
 اللغة هو الثابت مطلقا لكن المطلق منصرف الى الكامل وهو الوضعي
 واحترزه عن نحو رأيت عينا جارية فان قوله جارية يرفع الابهام
 عن قوله عينا لكنه غير مستقر بحسب الوضع بل نشأ في الاستعمال
 باعتبار تعدد الموضوع له وكذا يقع به الاحتراز عن اوصاف المبهمات
 نحو هذا الرجل فان هذا مثلا امام موضوع لفهوم كلي بشرط استعماله
 في جزئياته اولا كل جزئي منه ولا ابهام في هذا المفهوم الكلي ولا في واحد
 من جزئياته بل الابهام انما نشأ له من تعدد الموضوع له والاستعمال فيه
 فنوصفه بالرجل يرفع هذا الابهام لا الابهام الواقع في الموضوع له من
 حيث انه موضوع وكذا يقع به الاحتراز عن عطف البيان في مثل
 قولك ابو حفص عمر فان كل واحد من ابى حفص وعمر موضوع
 لشخص معين لا ابهام فيه لكن لما كان عمرا شهرا زال بذكره الخفاء
 الواقع في ابى حفص لعدم الاشتهار لا الابهام الوضعي (عن ذات)
 لاعن وصف واحترزه عن النعت والحال فانهما يرفعان الابهام
 المستقر الواقع في الوصف لافي الذات وتحقيق ذلك ان الواضع لما وضع
 الرطل مثلا لنصف من فلا شك ان الموضوع له معنى معين متميز
 عما هو اقل من النصف كالربع وعما هو اكثر منه كمن ومنين ولا ابهام فيه
 لامن حيث ذاته هي جنسه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه من جنس
 العسل او الخلد او غيرهما والامن حيث وصفه فانه لا يعلم منه بحسب
 الوضع انه بغدادى او مكى فاذا اريد رفع ابهام الوصفى الثابت فيه
 بحسب الوضع اتبع بصفة او حال فيقال رطل بغدادى واذا اريد رفع
 الابهام الذاتى قيل زيتنا فزيتنا يرفع الابهام المستقر عن الذات لالنعت
 والحال فانهما يرفعان الابهام عن الوصف (مذكورة او مقدرة) صفتان
 لذات اشارة الى تقسيم التمييز فالمدكورة نحو رطل زيتنا والمقدرة نحو طاب
 زيد نفسا فانه في قوة قولنا طاب شئ منسوب الى زيد ونفسا يرفع الابهام
 عن ذلك الشئ المقدر فيه (فالاول) اى القسم الاول من التمييز وهو
 ما يرفع الابهام عن ذات المذكورة برفعه (عن مفرد) يعنى به ما يقابل

مفردا عليها فلا بد من ان يثنى او يجمع قيل وفي تخصيص قصد الانواع بالاستثناء نظرا لانه كما جاز ان يقال طاب زيد جلستين للنوع جاز ايضا ان يقال طاب زيد جلستين للعدد ويمكن ان يحاب منه بان المراد بالانواع خصص الجنس سواء كانت بالخصوصيات الكلية او الشخصية (ويجمع) اي يورد التميز على ما فوق الواحد جوازا حيث لم يقصد الواحد (في غيره) اي في غير الجنس نحو عندى عدل ثوبين واثنوا يا (ثم ان كان) اي المفرد المقدار تاما (بنوين او بنون التثنية) او المعنى ان وجد التميز ملتبسا بنوين المفرد او بنون التثنية فانه لما تم الاسم بهما اقتضى التميز (جازت الاضافة) اي اضافة المفرد المقدار الى التميز اضافة يدائية باسقاط التنوين ونون التثنية جوازا شايها كثيرا للحصول الغرض وهو رفع الابهام بذلك مع التخفيف نحو رطل زيت ومنوان ممن (والا) اي وان لم يكن بنوين او بنون التثنية بان يكون بنون الجمع او الاضافة (فلا) يجوز الاضافة الا بقله في نون الجمع نحو عندى عشر ودرهم اما في الاضافة فلئلا يلزم اضافة المضاف واما في نون الجمع فلانه جاز ان يضاف الى غير المميز نحو عشرين وعشرين رمضان بالاتفاق لكثرة الحاجة اليه فلو اضيف الى التميز ايضا لزم الالتباس في بعض الصور لانه لا يعلم مثلا عند اضافة عشرين الى رمضان انه اراد عشرين رمضان او اراد اليوم العشرين من رمضان فلا يضاف في غير صورة الالتباس ايضا الاعلى قلة ليكون الباب اقرب الى الاطراد (وعن غير مقدار) عطف على عن مفرد مقدار اي الاول كما يرفع الابهام عن مفرد مقدار كذلك يرفعه عن مفرد غير مقدار اي ما ليس بعدد ولا وزن ولا ذراع ولا كيل ولا مقياس (نحو خاتم حديدا) فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين فاقتضى تميزا (والخفض) اي خفض التميز باضافة غير المقدار اليه (اكثر) استعمالا للحصول الغرض مع الخفة ولقصور غير المقدار عن طلب التميز لان الاصل في المبهومات المتساوية وغيره الابس بهذا المثابة (والثاني) اي القسم الثاني من التميز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة يرفعه (عن نسبة) كان الظاهر ان يقول عن ذات مقدرة في نسبة في جملة

لكن لما كان الابهام في طرف النسبة يستلزم الابهام فيها ورفعها
 عنها يستلزم الرفع عنه قال عن نسبة مقتصر اعليها تنبيهها على ان مقابلة
 ما في هذا القسم المفرد المذكور في القسم الاول انما هي لمجرد النسبة
 لا غير (في جملة) اي نسبة كائنة في جملة (او ماضاها) اي ماضاها
 عطف على جملة وهو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلىء ماء واسم المفعول
 نحو الارض مفجرة عيوننا او الصفة المشبهة نحو زيد حسن وجهها
 او اسم التفضيل نحو زيد افضل بابا والمصدر نحو اعجبتني طيبة ابا وكذلك
 كل ما كان فيه معنى الفعل نحو حسبك زيد رجلا (نحو طاب زيد نفسه)
 مثال الجملة والتمييز فيه خاص بالمنتصب عنه (وزيد طيب ابا) مثال لما يشبه
 الجملة والتمييز فيه يصلح ان يكون لما انتصب عنه والمتعلقه وحيث لافرق في
 التمييزين الجملة وماضياها فهذا المثالان في قوة اربعة امثلة فكانه قال
 طاب زيدوزيد طيب نفسا او بافقوله (وابوة ودراوعلماء) عطف على نفسا و ابا
 بحسب المعنى فهو ناظر الى كل من المثالين المذكورين غير مختص بالآخر
 فهو بحسب الحقيقة اورد لكل من التمييزين الواقع في الجملة او ماضاها
 خمسة امثلة فالتفس عين غير اضافي خاص بالمنتصب عنه والدارعين
 غير اضافي فهو متعلق بالمنتصب عنه والاب عين اضافي محتمل لهما
 والابوة عرض اضافي والعلم عرض غير اضافي وكل منهما متعلق
 بالمنتصب عنه (او في اضافة) عطف على قوله في جملة او ماضاها
 (مثل اعجبتني طيبة) نفسا وتركه لانه اظهر التمييزات ولا خفاء به و (ابا وابوة ودرا
 وعلماء) اورد هذه الامثلة على وفق ما سبق وزاد عليه قوله (ولله دره فارسا)
 اشارة الى ان التمييز المفرد قد يكون صفة مشتقة وايضا لما اورد صاحب
 المفصل مثالا لتمييز المفرد على ان يكون الضمير فيه بهما كضمير ربه رجلا
 ويكون فارسا تمييز اعنه اراد ان يذهب على انه يصلح ان يكون تمييزا عن نسبة على
 ان يكون الضمير معينا معلوما والابهام يكون في نسبة الدار اليه والدار في الاصل
 اللبن وفيه خير كثير للعرب فايدبه الخير اي لله خير فارسا و الفارس اسم
 فاعل من الفراسة بالفتح مصدر فرس بالضم اي حذف بامر الخيل
 واما الفراسة بالكسر فمن الفرس (ثم ان كان) اي التمييز بعد ما لم يكن

نصافي المنتصب عنه (اسما) لاصفة (يصح جعله لما انتصب عنه)
 والمراد بجعله له اطلاقه عليه والتعبير به عنه (جازان يكون) ذلك التمييز
 تارة (له) اي المنتصب عنه بان يكون تمييز ارفع الابهام عنه (و) تارة
 (لمتعلقه) بان يكون تمييز ارفع الابهام عن متعلقه وذلك بحسب انقراض
 والاحوال مثل ابني طاب زيد ابافانه يصح ان يجعل عبارة عن زيد فجاز
 ان يكون تارة تمييز اعن زيد اذا زيد اسناد الطيب اليه باعتبار انه ابو عمرو
 وجاز ان يكون تارة تمييز اعن متعلقه باعتبار ان الطيب مسند الى متعلقه
 وهو ابوه (والا) اي وان لم يكن التمييز بعد ما لم يكن نصافي المنتصب عنه
 اسما يصح جعله لما انتصب عنه (فهو ولمتعلقه) خاصة نحو طاب زيد
 ابوه وعلمنا ودارا فان هذه الاسماء ليست نصافي المنتصب عنه ولا يصح
 جعلها له بالتعبير عنه بها فهي لمتعلق زيد وهو الذات المفردة اعني الشيء
 المنسوب الى زيد (فبطابق) التمييز (فيهما) اي فيما جاز ان يكون لما
 انتصب عنه سواء كان نصافيه او محتملا له ولمتعلقه وفيما تعين لمتعلقه
 (ما قصد) من وحدة التمييز ونظيره اوجهيته سواء كانت الموافقة ما انتصب
 عنه مثل طاب زيد ابوا الزيدان ابوين والزيدون آباء والمعنى في نفسه مثل
 قولك طاب زيد ابا اذا اردت ابا له فقط طاب زيد ابوين اردت ابا
 وجداله وطاب زيد آباء اذا اردت ابا واجداد له فعلى كل من التقديرين
 اذا قصدت وحدة التمييز اورد مفردا واذا قصدت تثنية اورد تثنية واذا قصد
 جمعيته اورد جمعا فان صيغة المفرد لا يصلح ان تطلق على المثنى والمجموع
 (الاذا كان) التمييز (جنسا) يقع على القليل والكثير فانه اذا قصدت تثنية
 اوجهيته لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس او يجمع بل يكفي ان يؤتى به مفردا
 لصحة اطلاقه على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته اوجهيته نحو طاب
 زيد علما والزيدان علما والزيدون علما (الا ان يقصد) التمييز الذي هو
 الجنس (الانواع) من حيث امتيازاتها النوعية فانه لا بد حينئذ من تثنيته
 اوجهيته نحو طاب الزيدان علمين والزيدون علوما اذا اريد ان متعلق
 الطيب من كل من الزيدان او الزيدون نوع آخر من العلم فان صيغة المفرد
 لا تفيد ذلك المعنى (وان كان) اي التمييز (صفة) مشتقة مثل لله دره فارسا

اوما رلة بها نحو كفى زيد رجلا فان معنا، كاملا في الرجولية (كانت)
 الصفة صفة (له) اى لما انتصب عنه لا لتعلقه لان الصفة تستدعي
 موصوفا والمذكور اول بالموصوفية فاذا قيل طاب زيد والدا كان الوالد زيدا
 ويحتمل ان يكون والده بخلاف الاسم نحو طاب زيد ابا (وطبقه) او او بمعنى
 مع والطبق مصدر بمعنى المطابقة اى كانت الصفة صفة له مع مطابقتها اياها
 او مطابقتها اياها ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل والوالد العطف على خبر
 كانت اى كانت صفة له ومطابقة اياه والمراد بالمطابقة الاتفاق في الافراد
 والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث لكونها حاملة لضميره (واحتملت) اى
 الصفة المذكورة (الحال) ايضا لاستقامة لمعنى على الحال نحو طاب زيد
 فارسا من حيث انه فارس او حال كونه فارسا لكن زيادة من فيها نحو لله درهم
 من فارس وقولهم عز من قائل يؤيد التمييز لان من تزايد في التمييز لافى الحال
 وايضا المقصود مدحه بالفروسية لاحال الفروسية اذ قد مدح حال
 الفروسية بغيرها من الصفات (ولا يتقدم التمييز على عامله) اذا كان
 اسما تاما بالاتفاق فلا يقال عندي درهما عشرون ولا ز بتارطل لان عامله
 حيثئذ اسم جامد ضعيف لعمل مشابه للفعل مشابهة ضعيفة كاذ كرنا
 فلا يقوى ان يعمل فيما قبله (والاصح) اى اصح المذهب (ان لا يتقدم)
 التمييز (على) ما هو عامل فيه من (الفعل) الصريح او الغير الصريح لكونه
 من حيث المعنى فاعلا للفعل نفسه نحو طاب زيدا با اى طاب ابو
 ارفاعلاله اذا جعلته لازما نحو وفجرنا الارض عيونا اى انفجرت عيونها
 واذا جعلته متعديا نحو امتلا الاناء ماء اى ملأه الماء والفاعل لا يتقدم
 على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل وههنا بحث وهو ان الماء في قولهم
 امتلا الاناء ماء من حيث المعنى فاعل للفعل المذكور من غير حاجة الى
 جعله متعديا لان الحكم لما قصد امتداد الامتلاء الى بعض متعلقات
 الاناء ولو على سبيل الجواز وقدره وقع الابهام فيه لاجرم ميره بقوله
 ماء فهو في معنى امتلاء ماء الاناء فالماء فاعل معنى وذلك بعينه مثل قولك
 ربح زيد تجارة فان التجارة تمييز يرفع لابهام عن شئ منسوب الى زيد وهو
 التجارة فالفاعل في قصدك هو التجارة لازيد وان كان اسناد الربح اليه

البيت الثامن عشر قول الشاعر لا استدلال لمازني والمبرد في تقديم التمييز على عامله يعني الفعل الصريح واسمى الفاعل والمفعول نظرا الى قوة العامل * انهجج سلمي * بالفراق حبيبها وما كاد

نفسا بالفراق تطيب * وفي رواية ايلي مكان سلمي الهجج المنع اى اتنع والباء في بالفراق متعلق بهجج على تضمنين معنى الرضاء وحبيبهم - امفعول تهجج اى اتنع سلمي بالفراق حبيبها راضية بافتراقه عنها وما نافية وكاد فعل من افعال المقاربة فاعله ضمير شان ونفسا تمييز عن نسبة تطيب الى سلمي بخاز تقديم التمييز على عامله الذى هو تطيب عند المازني والمبرد والاسنشداد به على ذلك التقديم عندهما واجب عن اسند لاهمها وهو مبین في الشرح والباء في بالفراق متعلق بتطيب وحاصل المعنى لا يقرب سلمي ان ترضى بافتراقه وانعزاله عنها فكيف ترضى بالهجج وهذا من البحر الطويل من الضرب الثالث منه لان تطيب على وزن مفعول وهو محذوف لن من مفاعيلن فنقل الباقي الى فعولن وفعولن الواقع في هذا البيت كلها مقبوض محذوف نون لن الا ابتداء *

حقيقة واليهما مجازا وبهذا يدفع ما يورد على قاعدتهم المشهورة وهى ان التمييز عن النسبة اما فاعل في المعنى او مفعول من ان التمييز في هذا المثال وامثاله لافاعل ولا مفعول فلا تطرد تلك القاعدة (خلافا لمازني والمبرد) فانهما يجوزان تقديم تمييز على الفعل الصريح وعلى اسمى الفاعل والمفعول نظرا الى قوة العامل بخلاف الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل لضعفها في العمل ومتسككها في هذا التجوز قول الشاعر * انهجج سلمي بالفراق حبيبها * وما كاد نفسا بالفراق تطيب * على تقدير تأنيث الضمير في تطيب فانه حينئذ يكون في كاد ضمير الشأن لذكوره ويعود ضمير تطيب الى سلمي ويكون نفسا تمييزا عن نسبة تطيب اليها مقدما عليه واما على تقدير تذكير الضمير وضمير كاد للحيب ونفسا تمييز عن نسبة كاد اليه اى وما كاد الحبيب نفسا ويطيب فلانفسك وما قيل لا يتحمل ان يحمل البيت على تقدير تأنيثه ايضا على هذا الوجه بان يكون تأنيث الضمير الراجع الى الحبيب باعتبار النفس اذ المعنى وما كادت نفس الحبيب تطيب فنكف وتأسف غير قادح في التمسك * المستثنى اى ما يطلق عليه لفظ المستثنى في اصطلاح النحاة على قسمين ولما كان معلوميته بهذا الوجه الغير المحتاج الى التعريف كافية في تقسيمه قسمه الى قسمين وعرف كل واحد منهما لان لكل واحد منهما احكاما خاصة لا يمكن اجراؤها عليه الا بعد معرفته فقال (متصل ومنقطع فالمتصل هو المخرج) اى الاسم الذى اخرج واحترزه عن غير المخرج كجزئيات المستثنى المنقطع (عن متعدد) جزئياته نحو ما جاءني احد الازيد واجزاؤه مثل اشتريت العبد الانصفه سواء كان ذلك المتعدد (لفظا) اى ملفوظا نحو جاءني القوم الازيد (او نقديرا) اى مقديرا نحو ما جاءني الازيد اى ما جاءني احد الازيد (بالآ) غير الصفة (واخواتها) واحترز بها عن نحو جاءني القوم لا زيد وما جاءني القوم لكن زيد اجاء (و) المستثنى (المنقطع) هو (المذکور بعدها) اى بعد الاخواتها (غير مخرج) عن متعدد واحترزه عن جزئيات المستثنى المتصل فالمستثنى الذى لم يكن داخلا في المتعدد قبل

الاستثناء منقطع سواء كان من جنسه كقولك جاءني القوم الازيد ام شيرا
 بالقوم الى جماعة خالية من زيد اولم يكن نحو جاءني القوم الاحجارا
 (وهو) اي المستثنى مطلقا حيث علم اولا بوجه يصحح تقسيمه كما عرفت
 وثانيا بما يفتن له من تعريف قسميه اعني المذكور بعد الا واخرا انها
 سواء كان مخرجا او غير مخرج واهذا لم يعرفه على حدة رومالاختصار
 (منصوب) وجوبا (اذا كان) واقعا (بعدا) لا بعد غير وسوى وغيرهما
 (غير الصفة) قيده وان لم يكن الواقع بعدا لاني للصفة دخلا
 في المستثنى لئلا يذهل عنه (في كلام موجب) اي ليس بنفي ولا نهى
 ولا استفهام نحو جاءني القوم الازيد واحترز به عما اذا وقع في كلام غير
 موجب لانه ليس حيث وجب النصب على ماسيحي ولا حاجة ههنا
 الى قيد آخر وهو ان يكون الكلام الموجب تاما بان يكون المستثنى منه
 مذكورا فيه ايخرج نحو قرأت الايوم كذا فانه منصوب على الظرفية
 لاعلى الاستثناء لان الكلام في كونه منصوبا مطلقا لاني كونه منصوبا
 على الاستثناء بدليل قوله او كان بعد خلا وعد الان يقال الحاجة الى
 هذا القيد انما هو لاجراجه مثل قرئ الايوم كذا فانه مرفوع
 وجوبا بالانصوب والعامل في نصب المستثنى اذا كان منصوبا على الاستثناء
 عند البصريين اما الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط الالانه شئ يتعلق
 بالفعل او معناه تعلقا معنويا اذ له نسبة الى ما نسب اليه احدهما وقد جاء
 بعد تمام الكلام فشابه المفعول (او مقدما) عطف على قوله بعد الاى
 المستثنى منصوب وجوبا اذا كان المستثنى مقدما (على المستثنى منه)
 سواء كان في كلام موجب او غير نحو جاءني الازيد القوم وما جاءني
 الازيد احد لامتناع تقديم البديل على المبدل منه (او منقطعا) اي
 المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان منقطعا بعدا لنحو ما في الدار
 احد الاحجارا (في الاكثر) اي في اكثر اللغات وهى لغة اهل الحجاز فانهم
 قبائل كثيرون وفي اكثر نواحي الحياة فان اكثرهم ذهبوا الى لغة الحجازية
 فالمنقطع مطبقا منصوب عندهم اذ لا يتصور فيه الا بديل الغلط وهو لا يصدر
 الا بطريق السهو والغفلة والمستثنى لمنقطع انما يصدر بطريق الرواية

والفطانة واما بنو عيم فقد قسموا المنقطع الى قسمين احدهما ما يكون
قبله اسم يصح حذفه نحو ما جاءني القوم الاحرار فهنا يجوزون
البدل وثانيهما ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه فهم ههنا يوافقون
الحجازيين في ايجاب نصبه كقوله تعالى لاعاصم اليوم من امر الله الامن
رحم اى من رحمه الله فمن رحمه الله هو المرحوم المعصوم فلا يكون
دخلا في العاصم فيكون منقطعا (او كان بعد خلا وعدا) اى المستثنى
منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد عدا من عدا بعد وعدوا اذا جازوه
مثل جاءني القوم عدا زيدا او بعد خلا من خلا يخلو وخلوا نحو جاءني القوم
خلا زيدا وهو في الاصل لازم يتعدى الى المفعول بمن نحو * خلت الدار
من الانيس * وقد يضمن بمعنى جاوزا ويحذف من ويوصل الفعل فيتعدى
بنفسه والترمز واهذا التضمن او الحذف والايصال في باب الاستثناء ليكون
ما بعده منصوبا كما في صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب وفاعلهما
ضمير راجع اما الى مصدر الفعل المتقدم او الى اسم الفاعل منه او الى
بعض مطلق من المستثنى منه والتقدير جاءني القوم عدا او خلا بجيئهم
والجائى منهم او بعض منهم زيدا وهما في محل النصب على الحالية
ولم يظهرا بهما قد ليكونا اشبه بالا التي هي الاصل في باب الاستثناء
(في الاكثر) اى النصب بهما انما هو في اكثر الاستعمالات لانهما فعلا
ماضيان كما عرفت قد اجبر الجر بهما على انهما حرفا جر قال السيرافي
لم اعلم خلافا في جواز الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر (او ما خلا
وما عدا) اى المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد ما خلا و بعد ما عدا
لان ما فيهما مصدرية مختصة بالافعال نحو جاءني القوم ما خلا زيدا
وما عدا عمرا تقديره خلوا زيدا وعد وعمرو بالنصب على الظرفية
تقدير مضاف اى وقت خلوهما او خلوجيئهم من زيدا ووقت مجاوزتهم
او مجاوزة جيئهم عمرا او على الحالية بعمل المصدر بمعنى اسم الفاعل
اى جازوا خاليا بعضهم او بجيئهم من زيدا ومجاوزا بعضهم او بجيئهم
عمرا وعن الاخفش انه اجاز الجر بهما على ان ما فيهما زائدة ولهل هذا
لم يثبت عند المصنف اولم يعتد به ولهذه الميقل في الاكثر (و) كذا المستثنى

منصوب (بعد ايس) نحو جاءني القوم ايس زيدا (و) بعد (لا يكون)
نحو سيجي اهلك لا يكون بشرا وانما يكون النصب واجبا بعدهما لانهما
من الافعال الناقصة الناصبة للخبر ويلزم اضممار اسميهما في باب الاستثناء
وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل من الفعل المذكور او الى بعض من
المستثنى منه مطلقا وهما في التركيب في محل النصب على الحالية واعلم
انه لا تستعمل هذه الافعال الا في المستثنى المتصل الغير المفرغ ولا يتصرف
فيها لانها قائمة مقام الاوهى لا يتصرف فيها (ويجوز فيه) اي في المستثنى
(النصب) على الاستثناء (ويختار البديل) عن المستثنى منه (فيما بعد الا)
حال من الضمير المجرور اي حال كون المستثنى واقعا في محل يكون متأخرا
عن الاحتراز عما اذا كان بعد سايرات الاستثناء مثل عدا و خلا وغيرهما
(في كلام غير موجب) احتراز عما اذا كان في كلام موجب فانه منصوب
وجو با كامر (و) الحال انه (قد ذكر المستثنى منه) احتراز عما اذا لم يذكر
المستثنى منه فانه حينئذ يعرب على حسب العوامل وفي بعض النسخ
ذكر المستثنى منه بغير او على انه صفة للكلام غير موجب اي في كلام
غير موجب ذكر فيه المستثنى منه ولم يشترط ان لا يكون منقطعا ولا مقدما
على المستثنى منه لان حكمهما قد علم فيما سبق فاكتفى بذلك (نحو
ما فعلوه الا قليل) بالرفع على البدلية (والا قليلا) بالنصب على الاستثنائية
ونحو ما مررت باحد الازيد بالجاء على البدلية والا زيدا بالنصب على
الاستثناء وما رأيت احدا الا زيدا بالنصب اما بطريق البدلية وهو المختار
او بطريق الاستثناء وهو جائز غير مختار وانما اختاروا البديل في هذه الصور
لان ان نصب على الاستثناء انما هو بسبب التشبيه بالمفعول لا بالاصالة
وبواسطة الواو اعراب البديل بالاصالة وبغير واسطة (ويعرب) اي المستثنى
(على حسب العوامل) اي بما يقتضيه العامل من الرفع والنصب والجاء
(اذا كان المستثنى منه غير مذكور) ويختص ذلك المستثنى باسم المفرغ
لانه فرع له العامل عن المستثنى منه فالمراد بالمفرغ المفرغ له كإيراد
بالمشتركة المشتركة فيه (وهو) اي والحال ان المستثنى واقع (في غير) الكلام
(الموجب) واشترط ذلك (لإفيد) فائدة صحيحة (مثل ما ضربني الازيد)

اذ يصح ان لا يضرب المتكلم احد الازيد بخلاف ضربني الازيد اذ لا يصح
 ان يضرب كل احد المتكلم الازيد (لان يستقيم المعنى) بان يكون الحكم
 مما يصح ان يثبت على سبيل العموم نحو قولك كل حيوان يحرك فكه
 الاسفل عند المضغ الا التماسح او يكون هنالك قرينة دالة على ان المراد
 بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا (مثل قرأت الايوم كذا)
 اى اوقعت القراءة كل يوم كذا الايوم كذا الظهور انه لا يريد المتكلم جمع ايام
 الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر او مثل ذلك ولقائل ان يقول كما لا يستقيم
 المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في الموجب في بعض الصور فربما
 لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في غير الموجب ايضا
 نحو مامات الازيد فينبغي ان يشترط في غير الموجب ايضا استقامة
 المعنى وايضا لا يصح مثل قرأت الايوم كذا الا بعد تخصيص اليوم بايام
 الاسبوع مثلا فيحوز مثل هذا التخصيص في ضربني الازيد بان يخص
 المستثنى منه بكل واحد من جماعة مخصوصين اذا كان هنالك قرينة فلا
 فرق بين هاتين الصورتين في كون كل واحد منهما جائزة مع القرينة
 وغير جائزة بدونها واجيب بان الاعتبار هو الغالب وان غالب في الاستبعاد عدم
 استقامة المعنى على العموم وفي النفي عكسه لان اشتراك جميع افراد الجنس
 في انتفاء تعلق الفعل بها ومخالفة واحد اياها في ذلك مما يكثر ويغلب واما
 اشتراكها في تعلق الفعل بها ومخالفة واحد اياها في ذلك فما يقال كافي
 للملء المذكور وبان الفرق بين قولك قرأت الايوم كذا وضربني الازيد
 ايسر الا بظهور قرينة دالة على بعض معين من المستثنى منه مقطوع
 دخوله فيه في الاول وعدم ظهورها في الثاني فلو قام في الثاني ايضا قرينة
 ظاهرة الدلالة على بعض معين كما اذا قيل من ضربك من القوم اى القوم
 الداخل فيهم زيد فقلت ضربني الازيد فالظاهر ان ذلك ايضا
 مما يستقيم فيه المعنى لكن الغالب عدم وجدان قرينة كذلك في الموجب
 فالغالب فيه عدم استقامة المعنى (ومن ثم) اى ومن اجل ان المفرغ
 لا يكون في الموجب الا ان يستقيم المعنى (لم يجز) مثل (ما زال زيد الاعمال)
 اذ معنى ما زال ثبت لان نفي النفي اثبات فيكون المعنى ثبت زيد دائما على

جميع الصفات الاعلى صفة العلم فلا يستقيم وقال الشارح الرضى
 يمكن ان يحمل الصفات على ما يمكن ان يكون زيد عليها مما لا يتأقضى
 ويستثنى من جعلها العلم او يحمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم
 كالك قلت امكن ان يحصل فيه جميع الصفات الا صفة العلم وعلى هذين
 التقديرين يندرج في صورة الاستقامة ولا يخفى على المتفطن انه يمكن
 بثل هذه اثنا ويلات ارجاع جميع المواد الايجابية عند الاستثناء الى صورة
 الاستقامة كما يقال مثلاً في قولك ضربى الا زيد المراد كل من يتصور منه
 الضرب من معارفك او المقصود منه المبالغة في غلو المجتمعين على
 ضربك (واذا تعذر البذل) من حيث جملة (على اللفظ) اى لفظ المستثنى
 منه (فعلى الموضع) اى يحمل على موضع المستثنى منه لاعلى لفظه عملاً
 بالاختيار على قدر الامكان (مثل ما جاني من احد الا زيد) فزيد بدل مرفوع
 محمول على موضع احد لا مجرور محمول على لفظه (و) مثل (لا احد فيها)
 اى فى الدار (الاعمر و) فعمر و محمول على محل احد لاعلى لفظه (و)
 مثل (ما زيد شيئاً الا شيئاً) اى لا يعتد به فشى مرفوع محمول على
 محل شيئاً لا منصوب محمول على لفظه وقوله لا يعتد به لابس في كثير من
 النسخ وعلى ما وقع في بعضها فهو صفة شئ المستثنى قبل انما وصفه به
 لئلا يلزم استثناء الشئ من نفسه ولا يخفى انه لو جعل المستثنى منه شيئاً اعم
 من ان يزيد عليه صفة غير الشبئية اولا وخص المستثنى بما لا يزيد عليه
 صفة غير الشبئية لكان ادق والطف وانما تعذر البذل على اللفظ
 في الصورة الاولى (لان من) استغرافية (لاتراد) انفاً (بعد الاثبات)
 اى بعد ما صار الكلام مثبتاً لانتقاض النفي بالا لانها اكد النفي ولا نفي
 بعد الانتفاض فلو ابدل على اللفظ وقبل ما جاني من احد الا زيد بالجذر
 كان في قوة قوله انا من زيد فلزم زيادة من في الاثبات وذلك غير جائز
 وفي صورتين الاخيرتين لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ وقبل لا احد
 فيها الاعراب بالنصب لان قبحته شبهة بالحركة الاعرابية لانها حصلت
 بكلمة لافهى كالنصب بالحاصل بالعامل فلا بدح من تقدير لاحققة
 او حكما لتعمل فيه هذا العمل وكذا في قوله ما زيد شيئاً الا شيئاً لو حمل

المستثنى على لفظ المستثنى منه لا بد حينئذ من تقدير ما كذلك لتعمل فيه
 (وما ولا لا تقدران) لاحقيقة اذ لم يكن البدل الابتكر بالعامل او حكما
 اذا اكتفى بدخوله على المبدل منه واعتبر سرابية حكمه اليه فانه في قوة
 التقدير حال كونهما (عاملتين) في المستثنى المحمول على البدل
 (بعده) اي بعد الاثبات يعني بعدما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا
 (لانها) اي ما ولا (عاملتا للنفي وقد انتقض النفي بالا) وحيث
 تعذر في هاتين الصورتين البدل على اللفظ حل على المحل فعمرو
 مرفوع على انه محمول على محل واحد وهو الرفع بالابتداء وشئ مرفوع
 على انه محمول على محل شئ واحد وهو الرفع بالخبرية فان قلت لاحد
 في هذا المثال محلان من الاعراب محل قريب وهو نصبه بكلمة لا ومحل
 بعيد وهو رفعه بالابتداء فلم اعتبروا حله على محله البعيد لا القريب قلت
 لان محله القريب انما هو العمل لافيه بمعنى النفي وقد انتقض النفي بالانحلاف
 محله البعيد فانه لا دخل لاجل لافيه (بخلاف لبس زيد شئنا الاشياء) مع انه
 انتقض النفي فيه ايضا بالا (لانها) اي لبس (عامل للفعالية) لا للنفي
 (فلا اثر لانتقض معنى النفي) في عملها (لبقاء الامر العاملة هي) اي لبس
 (لاجله) اي لاجل ذلك الامر وهو الفعالية (ومن ثمه) اي ومن اجل
 ان عمل لبس للفعالية لا لا في وعمل ما ولا بالعكس (جاز لبس زيد الاقائما)
 باعمال لبس في قائما وان انتقض نفيها بالبقاء فعلمتها (وامتنع ما زيد
 الاقائما) باعمال ما في قائما لان عملها فيه انما هو للنفي وقد انتقض النفي بالا (و)
 المستثنى (مخفوض) اي مجرور (بعد غير وسوى) مع كسر السين اوضحها
 مع اقصر (وسواء) بفتح السين وكسرها مع المد لكونه مضافا اليه (و
 بعد حاشا في لاكثر) لكونها حرف جر في اكثر استعمالاتهم واما جاز
 بعضهم النصب بها على انها فعل متعد فاعله مضمرة ومعناها هابثة لمستثنى
 عما نسب الى المستثنى منه نحو ضرب القوم عما حاشا زيدا اي برأه الله عن
 ضرب عمرو (واعراب غير فيه) اي في الاستثناء دون الصفة اذ هو حينئذ
 باعراب موصوفة (كاعراب المستثنى بالا على التفصيل) المذكور فيما سبق
 فكانه لما انجز به المستثنى للاضافة انتقل اعرابه اليه (وغير) اي كلمة غير

في الاصل (صفة) لدلالاتها على ذات مبهمه باعتبار قيام المعنى المغايرة
 بها فالاصل فيها ان يقع صفة كما نقول جاءني رجل غير زيد واستعملها
 على هذا الوجه كثير في كلام العرب لكنها (حلت على الا) واستعملت
 مثلها (في الاستثناء) على خلاف الاصل وذلك الاشتراك كل منهما
 في مغايرة ما بعده لما قبله (كما حلت الاعليها) اي على كلمة غير (في الصفة)
 لكن لا يحمل الاعليها في الصفة غالبا الا (اذا كانت) اي الا (تابعة
 لجمع) اي واقعة بعد متعدد فوجب ان يكون موصوفها مذكورا لا مقدرا
 كما قد يكون مقدر في غير مثل جاءني غير زيد وبعدها كان مذكورا يكون
 متعددا ليوافق حالها صفة حالها اداة الاستثناء اذ لا بد لها في الاستثناء
 من مستثنى منه متعدد فلا نقول في الصفة جاءني رجل الا زيد والمتعدد اعم
 من ان يكون جمعا لفظا كرجل او تقدير اقنوم ورهط وان يكون مثنى
 فيدخل فيه نحو ما جاءني رجلان الا زيد (منكور) اي منكرا لا يعرف باللام
 حيث يراد به العهد والاستغراق فيعلم التناول قطعا على تقدير الاستغراق
 وعلى تقدير ان يشار به الى جماعة يكون زيد منهم فلا يتعد الاستثناء
 المتصل او عدم التناول قطعا على تقدير ان يشار به الى جماعة لم يكن زيد
 منهم فلا يتعدر المتقطع (غير محصور) والمحصور نوعان اما الجنس
 المستغرق نحو ما جاءني رجل اورجاز واما بعض منه معلوم العدد نحو له
 على عشرة دراهم او عشرين وانما اشترط ان يكون غير محصور لانه
 ان كان محصورا على احد الوجهين وجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعدر
 الاستثناء نحو كل رجل الا زيدا جاءني وله على عشرة الدراهم وانما يبصار
 عند وجود هذه الشرائط الى حل الاعلى غير (لانه استثناء) عند
 وجودها فيضطر الى حلها على غير وانما قلنا في صدر هذا الكلام
 ان الا لا تحمل على الصفة غالبا فقيدناه بقولنا غالبا لانه قد يتعدر
 الاستثناء في المحصور نحو جاءني مائة رجل الا زيد وقد لا يتعدر
 في غير المحصور نحو ما جاءني رجال الا واحدا والرجلا والاخر اارا ولكن
 لما كمال ذلك نادرا لم يلتفت المصنف اليه في بيان هذه القاعدة (نحو
 لو كان فيهما) اي في السماء والارض (آلهة) جمع له ولا دلالة

البيت التاسع عشر قول عمرو بن معدى كرب * وكل قرينة قرنت باخرى * وان حيث به
ستفترقان * وكل اخ مفارقة اخوه * لعمر ابيك الالفردان * قال ابو سعيد قائل هذا البيت جاهلي

لا يعرف البعث وينكر فنا ،
العالم ويجوز انهما الالفترقان
مادامت الدنيا باقية واذا فنت
افترقا ويكون من قبل اطلاق
العام وارادة الخاص كذا في
الاباب قوله وكل قرينة الخ يعنى
ان كل نفس مقرونة بنفس
اخرى مشغوفة بحبها سنقطع
عنها وان كانت حبيبة شديدة
بكمال المودة بينهما وقوله
كل مبتدأ مضاف الى اخ
والضمير في مفارقه راجع الى اخ
ومفارقة اخوه من قبيل فان
طابقت مفردا جاز الامر ان
والجملية خبر الاول ولعمر ابيك
مبتدأ خبره محذوف وجوبا كما
سبق في بحث الخبر اى لعمر ابيك
وبقائه قسمى اى ما قسم به
ان الامر في الواقع كذلك
وانما فسر الخبر بقولنا ما قسم
به ليصح الجمل ثم ان العمر بالفتح
والضم بمعنى واحد ولا يستعمل
مع اللام الالفترقة لان القسم
موضع التخفيف لا كثرة استعماله
والفردان بالفتح والكمس بحمان
قريبان من القطب حيث يكونان
في شمله بحيث لا يفارق احدهما
الاخر وهو بالرفع على الالف صفة

فيها على عدد محصور (الاله) اى غير الله (لفسدتا) اى اخرجتا
عن الانتظام فالافى لآية صفة لانها تابعة لجمع منكور غير
محصور هى آلهة ويتعذر الاستثناء لعدم دخول الله في آلهة يقيين فلم
يتحقق شرط صحة الاستثناء وفي الآية مانع آخر عن حمل الالف على الاستثناء
وهوانه اوجلت عليه لاصار المعنى لو كان فيهما آلهة مستثنى عنهما الله
لفسدتا وهذا لا يدل الالفى انه ابرس فيهما آلهة مستثنى عنهما الله وبهذا
لا يثبت وحدانية الله تعالى لجواز ان يكون حينئذ فيهما آلهة غير مستثنى
عنهما الله بخلاف ما اذا كانت للصفة بمعنى غير فانه يدل على انه ابرس فيهما
آلهة غير الله واذا لم يكن فيها آلهة غير الله يجب ان لا تعددا لآلهة
لان التعدد يستلزم المغايرة (ضعف) حمل الالفى غير (في غيره) اى
في غير جمع منكور غير محصور اى استثناء حينئذ ومذهب سيبويه
جواز وقوع الالف مع صحة الاستثناء قال يجوز في قولك ما اتانى
احد الا زيدا ان يكون لازيد صفة وعليه اكثر المتأخرين تمسك بقوله * وكل
اخ مفارقة اخوه * لعمر ابيك الالفردان * فالالفردان صفة لكل اخ
لا استثناء منه والواجب ان يقال الالفردين بالنصب وحمل المصنف
ذلك على الشذوذ وقال في البيت شذوذان آخران احدهما وصف
كل دون المضاف اليه والمشهور وصف المضاف اليه اذ هو المقصود
فكل لافادة الشمول فقط وثانيهما الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف
وهو قليل (واحد اب سوي وسواء النصب على الظرفية) اى بناء على
ظرفية هما الاك اذ فأت جانى القوم سوي اوسواء زيد فكانك قلت جاني
القوم مكان زيد (على) المذهب (الاصح) وهو مذهب سيبويه فهم ما عنده
لازما الظرفية وعند الكوفيين يجوز خروجهما عن الظرفية والتصرف
فيهما رفعا ونصبا وجرا كغير متمسكين بقول الشاعر * ولم يبق سوى
لعدوان دناهم كما دنونا * وزعم الاخفش ان سواء اذا اخرجوه
عن الظرفية ايضا نصبوه استنكارا لرفعه فيقولون جاني سواء له وفي
الدار سواء ومثل هذا في استنكار الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية
قوله تعالى لقد تقطع بينكم بالنصب خبر كان واخواتها * وستعرفها

لكل اخ لا استثناء منه والواجب ان يقال الفردين بالنصب لان المستثنى اذا كان ٩ في *

٩ في كلام موجب يجب نصبه كما سبق وتقديره كل اخ غير الفرقدين ففارق عن اخيه وجل المص هذا على الشذوذ وهذا البيتان من البحر الوافر ﴿ ١١١ ﴾ من العروض الاولى التي هي مقطوفة على وزن فعوان

ولها ضرب مثلها وابتداء الاول معصوب على وزن مفاعيلن وبعد مفعول على وزن مفاعيلن والمعقول ان يحذف الياء من مفاعيلن من مفاعيلن والمنع وحشو المصراع الثاني من البيت الثاني معصوب ايضا وفيه تأمل تأمل *

بيت العشرون * قول سهل شعبان لاسندلال الكوفيين بخروج سوى وسواء عن الظرفية والتصرف فيهما رفعاً ونصباً وجراً كتصرف لفظ غير * فلما صرح الشر فامسى وهو عريان * ولم يبق سوى العدوان دناهم كدانوا * اراد بالشر السيف وامسى من الافعال الناقصة اسمه ضمير راجع الى السيف وقوله هو مبتدأ وعريان خبره والجملة خبر امسى فعلم منه ان خبر باب كان يجوز ان يكون جملة مصدره بالواو على ما فهم من المطول والمعنى فلما انكشف السيف فصار عرياناً فلم يبق سوى العدوان اى غير العدوان على ان سوى مرفوع تقديره فاعل لم يبق لانه بمعنى غير

في قسم الفعل ان شاء الله تعالى (هو المسند بعد دخولها) اى دخول كان او احدى اخواتها والمراد بعبدية المسند لدخولها ان يكون اسناده الى اسمها واقعا بعد دخولها على اسمها وخبرها ولاشك ان ذلك انما يتصور بعد تقرر الاسم والخبر فالاسناد الواقع بين اجزاء الخبر المقدم على تقرر لا يكون بعد دخولها بل يكون قبله فلا ينتقض التعريف بمثل كان زيد يضرب ابوه ولا بمثل كان زيد ابوه قائم بايقول يصدق على يضرب وقائم في هذين المثالين المعروف وابسا من افراد المعرف ويمكن ان يقال في جواب هذا القصص ان المراد بدخولها ورودها للعمل فيما وردت عليه كما سبقت الاشارة اليه في خبر ان واخواتها (مثل كان زيد قائما وامره) اى امر خبر كان واخواتها (كامر خبر المبتدأ) في اقسامه واحكامه وشرائطه على ما سبق في بحث المبتدأ والخبر (و) لكنه (يتقدم) على اسمها حال كونه (معرفة) حقيقة وحكما كالشكرة المخصصة لاختلاف اسمها وخبرها في الاعراب فلا يلتبس احدهما بالآخر وذلك اذا كان الاعراب فيهما وفي احدهما لفظيا نحو كان المنطلق زيد وكان هذا زيد بخلاف المبتدأ والخبر فان الاعراب فيهما لا يصلح للقرينة لتساقيهما فيه بل لابد من قرينة رافعة للبس وكذلك اذا تنفي الاعراب في اسم كان وخبرها جميعا ولا قرينة هناك لا يجوز تقديم الخبر نحو كان الفتى هذا (وقد يحذف عامله) اى عامل خبر كان وهو كان لا خبر كان واخواتها لانه لا يحذف من هذه الافعال الا كان وانما خصت بهذا الحذف اكثره استعمالها (في مثل اناس مجزيون بما هم ان خيرا فخير وان شرا فشر ويجوز في مثلها) اى في مثل هذه الصورة وهى ان يبنى بعد ان اسم ثم فاء بعد اسم (اربعة اوجه) نصب الاول ورفع الثانى وهو اقواهما نحو ان خيرا فخير اى ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير ونصه بهما نحو ان خيرا فخير اى ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا ورفعها نحو ان خيرا فخير اى ان كان في عمله خير فجزاؤه خير وعكس الاول نحو ان خيرا فخير اى ان كان في عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا وقوة هذه الوجوه وضعفها بحسب قلة المندف وكثرة (ويجب الحذف) اى حذف عامله والعدوان على وزن غفران بمعنى العداوة على ما قيل وقوله دناهم فعل ماض معلوم متكلم مع الغير من دانه يدنيه من

بالمضاف وقوله لك على النسخ المشهورة من تنمة المثالين كليهما (فان كان) أي المسند اليه بعدد دخولها غير واقع على الاحوال المذكورة بل كان (مفردا) بانتفاء الشرط الاخير فقط وهو كونه مضافا او شبهها به اي يليها زكرة غير مضاف ولا مشبه به ليرتب عليه قوله (فهو مبني على ما ينصب به) فانه لو كان مفردا معرفة او مقصولا لكان غير ذلك وقوله على ما ينصب به اي على ما كان ينصب به المفرد قبل دخول الاعليد وهو القتح في الواحد نحو لارجل في الدار والكسر في جمع المؤنث السالم بلاتوين نحو لامسلات في الدار والياء المفتوح ما قبلها في المثني والمكسور ما قبلها في الجمع المذكور السالم نحو لامسلمين ولا مسلمين لك وبعني بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له فيدخل فيه المثني و لمجموع وانما بنى لتضمنه معنى من اذ معنى لارجل في الدار لامن رجل فيها لانه جواب لمن يقول هل من رجل في الدار حقيقة او تقدير الخذف من تخفيفا وانما بنى على ما ينصب به ليكون البناء على حركة او حرف استحقتها النكرة في الاصل قبل البناء ولم يبين المضاف ولا المضارع له لان الاضافة ترجع جانب الاسمية فيصير الاسم بهاما مثلا الى ما يستحقه في الاصل اعني الاعراب (وان كان) أي المسند اليه بعدد حواها (معرفة) بانتفاء شرط النكارة (او مقصولا بينه) اي بين ذلك المسند اليه (وبين لا) بانتفاء شرط الاتصال على سبيل منع الخلو سواء كانا مع انتفاء شرط كونه مضافا او شبهها به او لا وهي ست صور نحو لازيد في الدار ولا عمرو ولا غلام زيد في الدار ولا في الدار رجل ولا امرأة ولا في الدار غلام رجل ولا امرأة ولا في الدار زيد ولا عمرو ولا في الدار غلام زيد ولا عمرو (وجب) في جميع هذه الصور الست (رفع) على الابتداء اما في المعرفة فلا متاع اثر لا نفاة للجنس فيها واما في المفصول فلضعف لاعتناء التأثير مع الفصل (والتكثير) اي وجب تكرير اسمه لكن مطلقا لابعينه اما في المعرفة فليكون كالعوض عما في التكثير من معنى نفى الاحاد واما في النكرة فليكون مطابقا لما هو جواب له من مثل قول السائل في الدار رجل ام امرأة وهذا التعليل جار في المعرفة ايضا (ومثل قضية) اي هذه قضية (ولا ابا حسن لها) اي لهذه القضية

هذا جواب دخل مقدر على قوله وان كان معرفة وجب الرفع التكمير
 فان اسم لافيه معرفة لان ابا حسن كنية على رضى الله تعالى عنه ولا رفع
 فيه ولا تكدير بل هو منصوب غير مكرر فاجاب عنه بانه (متأول) بانكرة اما
 بتقدير المثل اى ولا مثل ابى حسن اها فان مثلاته وغله فى الابهام لا يتعرف
 بالاضافة الى المعرفة او بتأويل الفيصل بين الحق والباطل لاشتهار على
 رضى الله تعالى عنه بهذه الصفة فكانه قيل لا فيصل لهما ويقوى هذا
 التأويل ايراد حسن بحذف اللام لان الظاهر ان تنوينه للتكبير (وفى
 مثل لاحول ولا قوة الا بالله) اى فيما كررت فيه لاعلى سبيل العطف
 وكان عقيب كل واحد منهما نكرة بلا فصل يجوز (خسة اوجه)
 بحسب اللفظ لا بحسب التوجيه فانها بحسب التوجيه تزيد عليها الاول
 (وقحهما) اى لاحول ولا قوة الا بالله على ان يكون لا فى كل منهما لئنى
 الجنس ولا قوة عطفاً على لاحول عطف مفرد على مفرد وخبرها
 محذوف اى لاحول ولا قوة موجود الا بالله او عطف جملة على جملة اى
 لاحول الا بالله ولا قوة الا بالله حذف خبر الجملة الاولى استغناء عنه بخبر
 الجملة الثانية (و) الثانى (فتح الاول ونصب الثانى) اى لاحول ولا قوة
 الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لئنى الجنس واما نصب الثانى فلان
 لا الثانية مزيدة لتأكيده لئنى والثانى معطوف على الاول فيكون منصوباً
 حلاً على لفظه لمشابهة حركته حركة الاعراب ويجوز ان يقدر لهما
 خبر واحد وان يقدر لكل منهما خبر على حدة (و) الثالث (فتح الاول
 ورفع الثانى) نحو لاحول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لئنى
 الجنس واما رفع الثانى فلان لازائدة والثانى معطوف على محل الاول لانه
 مرفوع بالابتداء عطف مفرد على مفرد بان يقدر لهما خبر واحد او
 عطف جملة على جملة بان يقدر لكل منهما خبر على حدة (و) الرابع (رفعهما)
 بالابتداء نحو لاحول ولا قوة الا بالله لانه جواب قولهم ابغى الله حول
 وقوة فجاء بالرفع فيهما مطابقة للسؤال ويجوز الامر ان ههنا ايضاً
 (و) الخامس (رفع الاول) على ان لا بمعنى ايس (على ضعف) فان عمل
 لا بمعنى ايس قليل (و فتح الثانى) نحو لاحول ولا قوة الا بالله على ان يكون

لالتي الجنس وضعف وجه ضعف رفع الاول باله يجوز ان يكون رفعه
 لا لغا عمل لالانكرير لالكونها بمعنى ليس لان شرط صحة الغائها التكرير
 فقط وقد حصل ههنا ولا دخل فيها لتوافق الاسمين بعدها في الاعراب
 فهذا على التوجيه الاول متعين لم يطف جلة على جلة اى لاجل الا
 بالله ولا قوة الا بالله والا يلزم ان يكون قوله الا بالله منصوبا ومرفوعا
 وعلى التوجيه الثاني يحتمل ان يكون من قبيل عطف مفرد على مفرد
 او عطف جلة على جلة كما لا يخفى (واذ خلت الهمزة على لا) التي لتي
 الجنس (لم تغير العمل) اى عمل لاي تأثيرها في مدخولها اعرابا وبناء
 لان العامل لا يتغير عمله بدخول كلمة الاستفهام (ومعناها) اى معنى
 الهمزة الداخلة على لا التي لتي الجنس اما (الاستفهام) حقيقة فتقول
 الارجل في الدار مستفهما (و) اما (العرض) مثل الانزول عندي
 ولم يذكر سببويه ان حال الاتي العرض كحاله قبل الهمزة بل ذكره
 السيرافي وتبعه الجزولي والمصنف ورد ذلك الاندلسي وقال هذا خطأ
 لانها اذا كانت عرضا كانت من حروف الافعال مثل ان ولو وحروف
 التخصيص فيجب انتصاب الاسم بعدها نحو لا يزيدا تكمه (و) اما
 (التي) نحو الاماء اشربه حبث لا يزجي ماء واما قوله * الارجل اجزاء
 الله خيرا * فهذه عند الخليل ليست لا الداخلة عليها حرف الاستفهام
 ولكنه حرف موضوع للتخصيص برأسه فكانه قال الاتوتى رجلا بمعنى
 هلاتوتى رجلا ولذلك نصب ونون وهى عند يونس لا التي دخلت
 عليها همزة الاستفهام بمعنى التي فكان القياس الارجل ولكنه نون
 لضرورة الشعر (ونعت) اسم لا (المبنى) لانعت اسمها المعرب احتراز
 عن مثل لا غلام رجل ظريفا (الاول) بالرفع صفة للنعت اى لا الثاني
 وما بعده احتراز عن مثل لارجل ظريف كريم في الدار (مفردا) حال
 من ضمير مبنى والعامل فيه مبنى احتراز عن مثل لارجل حسن الوجه
 (بليه) حال بعد حال او صفة مفردا احتراز عن المفصول نحو لا غلام
 فيها ظريف وهذا القيد يغنى عن الاول (مبنى) على القتح جلا على المنعوت
 لمكان الانحسار بينهما والاتصال وتوجه النفي اليه اى الى النعت

حقيقة والمبنى في قوله ونعت المبنى اشارة الى ما بين على القتح بالاصالة
 لا بالتبعية فانه المذكور سابقا فلا يرد انه اذا كرر المبنى ونحو على القتح ثم يحى
 بنعت لا يجوز بنؤه مثل لاماء ماء باردا مع انه يصدق عليه انه نعت المبنى
 الاول مفردا يليه فان باردا في هذا المثال نعت للتابع لا المتبوع كما هو
 الظاهر ولو جعل نعتا للمتبوع فلبس مما يليه لتوسط التابع بينهما (ومعرب)
 لان الاصل في التوابع تبعية المتبوعاتها في الاعراب دون البناء
 (رفعا) جلا على محله البعيد (ونصب) جلا على اللفظ او على محله
 القريب (نحو لاجل ظريف) بالفتح (وظريف) بالرفع (وظريف) بالنصب (والا) اى وان لم يكن النعت كذلك (فلاعراب) اى في حكمه
 الاعراب لا غير رفعا جلا على المحل البعيد او نصبا جلا على اللفظ
 او على المحل القريب وقد مررت امثله في بيان فوائد القبود (والعطف)
 على اسم لا المبنى اذا كان المعطوف نكرة بلا تكرير لاقى المعطوف فانه
 اذا كان المعطوف معرفة وجب رفعه نحو لا غلام لك ولفرس واذا كان
 الامكررا في المعطوف في حكمه ما علم في قوله لا حول ولا قوة فيما سبق
 بان يحمل (على اللفظ) اى لفظ اسم لا المبنى ويجعل منصوبا
 (و) بان يحمل (على المحل) ويجعل مرفوعا (جائز) ولا يجوز فيه
 البناء لمكان الفصل بالعاطف ولم يجعل في حكم المنصل لمظنة
 الفصل بلا المؤكدة اذا المعطوف على المنفى تزد فيه لا كثيرا
 نحو لا حول ولا قوة (مثل لا اب وابا وابن) في قول الشاعر * ولا اب وابنا
 مثل مروان وابنه * اذا هو بالمحدار تدى وتأرا * رسائر التوابع لانص عنهم
 فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم توابع المنادى كذا ذكره الاندلسي
 (ومثل لا اباه ولا غلامه) اى كل تركيب يكون فيه بعد اسم لا التى لنفى
 الجنس لام الاضافة واجرى على ذلك الاسم احكام الاضافة من اثبات
 الالف في نحو اب وحذف النون من نحو لا غلامين (جائز) يعنى ان الاصل
 في مثل هذين التركيبين ان يقال لا اب له ولا غلامين له فيكون اسم لا
 فيهما مبنيان على ما ينصب به والجار مع مجروره خبرها وقد جاء على قلة مثل
 لا اباه ولا غلامه بزيادة الالف في مثل اب واسقاط النون في مثل غلامين

كافى حال الاضافة (تشبهاله) اى لاسم لافى هذين التركيبين مع انه ليس
 بمضاف (بالمضاف) واجراء احكام المضاف عليه باثر الالف وحذف
 النون فيكون معربا وذلك التشبيه انما هو (لمشاركته) اى لمشاركة اسم لا
 حين لا يضاف باظهار اللام بينه وبين ما يضاف اليه (له) اى للمضاف
 (فى اصل معناه) اى معنى المضاف من حيث هو مضاف يعنى ان الاضافة
 وهو الاختصاص او المعنى ان مثل لا باله ولا غلامى له جائز تشبيهاله اى
 لمثل هذين التركيبين حيث لاضافة فيه بالمضاف اى بتركيب يشتمل على
 الاضافة لمشاركته اى لمشاركة مثل هذين التركيبين له اى لما يشتمل على
 الاضافة فى اصل معناه اى معنى ما يشتمل على الاضافة وهو الاختصاص
 الا ان بين الاختصاصين تفاوتان الاختصاص المفهوم من التركيب
 لاضافى اتم مما يفهم من غيره (ومن ثم) اى ولا جل ان جواز مثل هذين
 التركيبين انما هو بتشبيه غير المضاف بالمضاف فى معنى الاختصاص
 (لم يحن) تركيب (لا بائيها) اى فى الدار عدم الاختصاص فان
 الاختصاص المفهوم من اضافة الاب الى شئ انما هو بابوته له وهذا
 الاختصاص غير ثابت الاب بالنسبة الى الدار فلا يصح اضافة الى
 الدار فكيف يشبه تركيب لا بائيها بتركيب بضاف فيه الاب الى الدار
 لمشاركته (فى اصل معناه) (وليس) اى مثل هذين التركيبين (بمضاف)
 حقيقة (لفساد المعنى) المراد المفاد بهما على تقدير الاضافة وهو نفي
 ثبوت جنس الاب او الغلامين لرجوع الضمير المجرور بالاستقلال من غير
 احتياج الى تقدير خبر وهذا المعنى يفسد على تقدير الاضافة من وجهين
 ما اولاهما معنى هذا التركيب على تقدير الاضافة لا باء ولا غلاميه
 وهذا لا يتم الابتعاد خبراى لا باء موجود ولا غلاميه موجودان واما
 ثانيا فلان المراد نفي ثبوت جنس الاب او غلامين له لانفى الوجود
 عن ابيه المعلوم ارغلاميه المعلومين خلافا لسببويه) والخليل وجهور
 النجاة وانما خص سببويه بهذا الخلاف لانه العمدة فيما بينهم اولان
 المقصود بيان الخلاف لاتعيين المخالفين فذهب سببويه والخليل وجهور
 النجاة ان مثل هذا التركيب مضاف حقيقة باعتبار المعنى والحكم اللام

بين المضاف والمضاف اليه تأكيده للام المقدرة وحكم المضاف بفساده
 لما عرفت (ويحذف) اسم لاحذفا كثيرا (في مثل لا عليك اى لا بأس
 عليك) ولا يحذف الاعم وجود الخبر لئلا يكون اجحافا وقولهم لا كزيد
 ان جعلنا الكاف اسما جازا ان يكون كزيدا اسما والخبر محذوف اى لأمثله
 موجود وجاز ان يكون خبرا اى لاحد مثل زيد وان جعلناه حرفا فالاسم
 محذوف اى لاحد كزيد **خبرها** ولا المشبهتين **في النفي**
 والدخول على الجملة الاسمية (بليس هو المسند بعد دخولهما) اى
 دخول ما ولا (وهي) اى خبرية خبر ما ولا لهما وكذا اسمية اسمهما
 لهما (لغة حجازية) وخص الخبرية بالذكر لان اعمالهما وجعل اسمهما
 وخبرهما اسما وخبر لهما انما يظهر باعتبار الخبر في عمل الخبر خبر لهما
 انما هو في لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فحيث لا يذهبون الى اعمالهما
 لا يعلمون الخبر خبر لهما ولا الاسم اسم لهما بل هما مبتدأ وخبر على
 ما كانا عليه قبل دخولهما عليهما واغة اهل الحجاز هي التي جاء
 عليها التنزيل قال الله تعالى * ما هذا بشرا وما هن امهاتنهم (وذا زيدت
 ان مع ما) نحو ما ان زيد قائم قيل انما خصت ما بالذكر لانها لا تزاد
 مع لان في استعمالهم وهي زائدة عند البصريين ونافية مؤكدة عند الكوفيين
 (او انتقض النفي بالا) نحو ما زيد الا قائم (او تقدم الخبر) على الاسم نحو
 ما قائم زيد (بطل العمل) اى عمل ما اذا كان مع واحد من هذه الامور
 الثلاثة اما اذا زيدت ان فلان ما عامل ضعف عمل اشبهه بليس فلما فصل
 بينهما وبين معمولهما لم تعمل واما اذا انتقض النفي بالان فلان عملها
 لمعنى النفي فلما انتقض بطل العمل واما اذا تقدم الخبر فلنغير الترتيب
 مع ضعفها في العمل (واذا عطف عليه) اى على خبرها (بموجب)
 بكسر الجيم اى يعطى يفيد اليجاب بعد النفي وهو بل ولكن نحو
 ما زيد معينا بل مسافروا عمر قائما لكن قاعد (فالرفع) اى فتحكم المعطوف
 لرفع لا غير لكونها بمنزلة الا في نقض النفي **المجرورات** هو ما شتمل
 اى اسم اشتمل ليخرج الحروف الاخر التي هي محال الاعراب فانه
 لا يطلق عليها المرفوعات والمنصوبات والمجرورات اصلا لانها

اقسام لاسم (على علم المضـاف اليه) اى علامة المضـاف اليه من
 حيث هو مضاف اليه يعنى الجر سواء كان بالكسرة او الفتحة او الياء
 لفظا او تقديرا وانما قلنا من حيث هو مضاف اليه لان الجر
 ايس علامة الذات المضـاف اليه بل لحيثية كونه مضافا اليه والمضاف اليه
 وان كان مختصا بما عرفده لكن المشتل على علامته اعم منه ومما هو مشبه به
 فيدخل في تعريف الجبر بر مثل بحسبك درهم وكفى بالله وكذا المضـاف اليه
 بالاضافة اللفظية وان لم يكن داخل في تعريفه (والمضاف اليه) وهو
 مهم تغير ما هو المصطلح المشهور بينهم وذهب في ذلك الى مذهب سيبويه
 حيث اطلق المضـاف اليه على المنسوب اليه بحرف الجر لفظا ايضا (كل
 اسم) حقيقة او حكميا ليشمل الجمل التي يضاف اليها نحو يوم ينفع
 الصادقين صدقهم فانها في حكم لمصادر (نسب اليه شيء) اسما كان
 نحو غلام زيد او فعلا نحو مررت بزيد (بواسطة حرف الجر لفظا او
 تقديرا) اى ملفوظا كان ذلك الحرف كما في مثل مررت بزيدا ومقدرا
 حال كون ذلك المقدر (مرادا) من حيث العمل بابقاء اثره وهو الجر مثل
 غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم بخلاف نحو قمت يوم الجمعة فانه
 وان نسب اليه القيام بالحرف المقدر وهو في لكنه غير مراد اذ لو اردنا لنجرب
 (فالتقدير) اى تقدير الحرف (شرطه ان يكون المضـاف اسما)
 اذ لو كان فعلا لابد من ان يتلفظ بالحرف نحو مررت بزيد (بجرادا) اى
 منسجما عنه (تنوينه) او ما تام مقامه من نوى التنوين والجمع (لاجلها)
 اى لاجل الاضافة لان التنوين او النون دليل تمام ما هي فيه فلما ارادوا
 ان يميزوا الكلمات من مزجا يكسب به الاولى من الثانية التعريف
 والتخصيص والتخفيف حذفوا من الاولى علامة تمام الكلمة وتمحوها
 بالثانية ثم المتبادر من هذا التعريف نظرا الى كلام القوم حيث ايسوا
 قائلين بتقدير حرف الجر في الاضافة اللفظية انه غير شامل للمضاف
 اليه بالاضافة اللفظية لكن الظاهر من كلام المصنف في المتن والتصریح
 في شرحه له ان التقسيم الى الاضافة المعنوية واللفظية انما هو للاضافة
 بتقدير حرف الجر لكنه لم يبين بتقدير حرف الجر فيها لافى لمن ولا في شرحه

منه وادخلت اليه وان كان مختصا به
 من حيث هو مضاف اليه يعنى الجر سواء كان بالكسرة او الفتحة او الياء
 لفظا او تقديرا وانما قلنا من حيث هو مضاف اليه لان الجر
 ايس علامة الذات المضـاف اليه بل لحيثية كونه مضافا اليه والمضاف اليه
 وان كان مختصا بما عرفده لكن المشتل على علامته اعم منه ومما هو مشبه به
 فيدخل في تعريف الجبر بر مثل بحسبك درهم وكفى بالله وكذا المضـاف اليه
 بالاضافة اللفظية وان لم يكن داخل في تعريفه (والمضاف اليه) وهو
 مهم تغير ما هو المصطلح المشهور بينهم وذهب في ذلك الى مذهب سيبويه
 حيث اطلق المضـاف اليه على المنسوب اليه بحرف الجر لفظا ايضا (كل
 اسم) حقيقة او حكميا ليشمل الجمل التي يضاف اليها نحو يوم ينفع
 الصادقين صدقهم فانها في حكم لمصادر (نسب اليه شيء) اسما كان
 نحو غلام زيد او فعلا نحو مررت بزيد (بواسطة حرف الجر لفظا او
 تقديرا) اى ملفوظا كان ذلك الحرف كما في مثل مررت بزيدا ومقدرا
 حال كون ذلك المقدر (مرادا) من حيث العمل بابقاء اثره وهو الجر مثل
 غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم بخلاف نحو قمت يوم الجمعة فانه
 وان نسب اليه القيام بالحرف المقدر وهو في لكنه غير مراد اذ لو اردنا لنجرب
 (فالتقدير) اى تقدير الحرف (شرطه ان يكون المضـاف اسما)
 اذ لو كان فعلا لابد من ان يتلفظ بالحرف نحو مررت بزيد (بجرادا) اى
 منسجما عنه (تنوينه) او ما تام مقامه من نوى التنوين والجمع (لاجلها)
 اى لاجل الاضافة لان التنوين او النون دليل تمام ما هي فيه فلما ارادوا
 ان يميزوا الكلمات من مزجا يكسب به الاولى من الثانية التعريف
 والتخصيص والتخفيف حذفوا من الاولى علامة تمام الكلمة وتمحوها
 بالثانية ثم المتبادر من هذا التعريف نظرا الى كلام القوم حيث ايسوا
 قائلين بتقدير حرف الجر في الاضافة اللفظية انه غير شامل للمضاف
 اليه بالاضافة اللفظية لكن الظاهر من كلام المصنف في المتن والتصریح
 في شرحه له ان التقسيم الى الاضافة المعنوية واللفظية انما هو للاضافة
 بتقدير حرف الجر لكنه لم يبين بتقدير حرف الجر فيها لافى لمن ولا في شرحه

ولم يقل عنه شيء في سائر مصنفاته وقد تكلف بعضهم في اضافة الصفة
الى مفعولها مثل ضارب زيد بتقدير اللام تقوية للعمل اى ضارب
زيد وفي اضافتها الى فاعلها مثل الحسن الوجه بتقدير من البيانية
فان ذكر الوجه في قولنا جاءني زيد الحسن الوجه بمنزلة التمييز فان
في اسناد الحسن لى زيدا بها ما فانه لا يعلم انه اى شيء منه حسن فاذا ذكر
الوجه فكانه قال من حيث الوجه فان قلت هذا في الحقيقة تخصيص
فلا يصح ان يقال ان اللفظة لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ
قلنا كان هذا التخصيص واقعا قبل الاضافة فلا يكون مما تفيد
الاضافة فلبست فائدة الاضافة الا التخفيف في اللفظ (وهى)
اى الاضافة بتقدير حرف الجر (معنوية) اى منسوبة الى المعنى لانها
تفيد معنى في المضاف تعرفها او تخصيصا (ولفظية) اى منسوبة الى
اللفظ فقط دون المعنى لعدم سرانيتها اليه (فالمعنوية) علامتها: (ان يكون
المضاف) فيها (غير صفة) كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
(مضافة الى معمولها) فاعلها او مفعولها قبل الاضافة سواء لم يكن
صفة كعلام زيد او كان صفة ولكن غير مضاف الى معمولها بل الى
غيره كصارع مصر وكرم البلد واحترزه عن نحو ضارب زيد وحسن
الوجه (وهى) اى الاضافة المعنوية بحكم الاستقراء (واما معنى اللام
فيها) اى في المضاف اليه (عدا جنس المضاف وظرفه) اى لا يكون
صادقا على المضاف وغيره ولا ظرفا له نحو غلام زيد فان زيدا ليس
جنسا للغلام صادقا عليه ولا ظرفه فاضافة الغلام اليه بمعنى اللام اى
غلام لزيد (واما معنى من) البيانية (في جنس المضاف) الصادق
عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف ايضا صادقا على غير
المضاف اليه فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه (واما معنى في
في ظرفه) اى ظرف المضاف والحاصل ان المضاف اليه اماما بين المضاف
وحينئذ ان كان ظرفا له فالاضافة بمعنى في والافهى بمعنى اللام واما
مساوله كيث واسد او اعم مطلقا كاحد اليوم فالاضافة على
التقديرين متممة واما اخص مطلقا كيوم الاحد وعلم لفق وشجر الاراء

﴿البیت الحادی والعشرون﴾ قول الشاعر (ولقد امر على اللئيم يسبني * فضبت ثم قلت لا يعنيني) والاول القسم والمقسم به محذوف ﴿١٢١﴾ اي بالله واللام في اقد جواب القسم كما في قوله تعالى (تالله لا كيدن) وامر فعل مضارع متكلم

وحده من مرمر وعلى متعلق به واللئيم فاعيل بمعنى فاعل اللبابة من لام بلام وهو مل كان في الاصل سجع النفس قيل للئيم مقابل الكريم وهو يحيى من الباب الخامس نحو لئيم يلوم لئوما بمعنى الرذلة والخسة ويسبني مضارع من السب وهو الشتم وقع صفة لقوله اللئيم لانه في المعنى كالتكره لان اللام فيه للعهد الذهنى وهو في حكم التكره لانه غير معين وذلك على خلاف وضع اللام لان وضع اللام للعهد الخارجى ثم اسعمل في غيره والاضافة كذلك والاسنشاء د بهذا البيت على ذلك الاستعمال وقوله فضبت فعل ماض متكلم وحده وثمه حرف عطف قال المولى حسن چاى في حاشيته على المطول ثمه حرف عطف اذا الحقهما علامة التانيث يختص بالجل تنهى وقوله لا يعنيني نفي غائب وفيه راجع الى اللئيم اى لا يريد في بسبه ذلك للئيم فلا جازيه ولا اباليه بل لا التفات اليه واشغيه عنه بقولى لا يعنيني بسبه وان كان مرورى عليه

فالاضافة حينئذ ايضا بمعنى اللام واما اخص من وجه فان كان المضاف اليه اصلا للمضاف فالاضافة فيه بمعنى من والافهى ايضا بمعنى اللام فاضافة خاتم الى فضة بمعنى من واضافة فضة الى خاتم بمعنى اللام كما قيل فضة خاتم خير من فضة خاتمى واعلم انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يصح التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص الذى هو مدلول اللام فقولك يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الارك بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام فيه وبهذا الاصل يرتفع الاشكال عن كثير من مواد الاضافة اللامية ولا يحتاج فيه الى التكلفات البعيدة مثل كل رجل وكل واحد (وهو) اى كون الاضافة بمعنى فى (قيل) فى استعمالهم وردها اكثر لاحتاج الى الاضافة بمعنى اللام فان معنى ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملازمة الوقوع فيه فان قلت فلى هذا يمكن رد الاضافة بمعنى من ايضا الى الاضافة بمعنى اللام للاختصاص لواقع بين المبين والمبين قلت نعم لكن لما كانت الاضافة بمعنى فى قليلا ردوها الى الاضافة بمعنى اللام تقريبا للاقسام واما الاضافة بمعنى من فهى كثيرة فى كلامهم فالاولى بها ان تجعل قسما على حدة (نحو غلام زيد) مثال الاضافة بمعنى اللام اى غلام لزيد (وخاتم فضة) مثال الاضافة بمعنى من اى خاتم من فضة (وضرب اليوم) مثال الاضافة بمعنى فى اى ضرب واقع فى اليوم (وتفيد) اى الاضافة المعتبرية (تعريفا) اى تعريف المضاف (مع) المضاف اليه (المعرفة) لان الهيئة التركيبية فى الاضافة لمعتبرية موضوعية للدلالة على معلومية المضاف لان نسبة امر الى معين تستلزم معلومية المنسوب ومعهوديته فان ذلك غير لازم كما لا يخفى فان قلت قديقال جاءنى غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين فلا يكون هيئة التركيب الاضافى موضوعية لمعلومية المضاف قلنا ذلك كما اراد المعروف باللام فى اصل الوضع لمعين ثم قديستعمل بلا اشارة الى معين كما فى قوله * ولقد امر على اللئيم يسبني * وذلك على خلاف وضعه وابس بجري هذا الحكم فى نحو غير ومثل فان اضافة لهما لاتنيد التعريف واركنا مع المضاف اليه المعرفة لتوغلها فى الابهام الا ان يكون للمضاف اليه

وقتا بعد وقت مستمرا ويسبني سبامد سب على ما يدل عليه قوله امر ويسبني على صيغة المضارع كذا فهم من كلام السيد الشريف فى حاشية المطول ونحوه من التكامل فاعلم ما فيه ان كنت التكامل *

البيت الثاني والعشرون * قول دى الرمة (ايا من زنى سلمى سلام عليكم) هل الازمن اللانى مضين رواجع *
وهل يرجع التسليم اويكشف المعنى * ثلث الاثنى والديار * ١٢٢ * (البلاقع) ايا حرف نداء ومترلى منادى

ضد واحد يعرف بغيره كقولك عليك بالحركة غير السكون وكذلك
اذا كان للمضاف اليه مثل اشتهر بمكانه في شئ من الاشياء كالعلم
والشجاعة فقبل له جاء مثلك كان معرفة اذا قصد الذى يماثله فى الشئ
الفلانى (و) تفيد الاضافة المعنوية (تخصيصا) اى تخصيص المضاف
(مع) 'المضاف اليه' (النكرة) نحو غلام رجل فان التخصيص تقليل
الشركاء ولا شك ان الغلام قبل اضافته الى رجل كان مشتركا بين غلام
رجل وغلام امرأة فلما ضيف الى رجل خرج عنه غلام امرأة وقلت
الشركاء قيد (وشروطها) اى شرط الاضافة المعنوية (تجريد المضاف)
اذا كان معرفة (من التعريف) فان كان ذا اللام حذف لانه وان كان
علما نكران يجعل واحدا من جملة من يسمى بذلك الاسم وان لم يكن
معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن او المراد بالتجريد تجرده وخلوه
من التعريف عند الاضافة سواء كان نكرة فى نفسه من غير تجريد او كان
معرفة جردت عن التعريف وانما وجب التجريد لان المعرفة لو اضيفت
الى النكرة لكان طالبا للادنى وهو التخصيص مع حصول الاعلى وهو
التعريف ولو اضيفت الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل فتضيع
الاضافة حيث لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا فان قيل لافرق بين اضافة
المعرفة وبين جعلها علما فى نحو النجم والثريا والصق وابن عباس
فى لزوم تعريف المعرفة بما لهم جوزوا هذا دون ذلك قيل لانسلم
ان فى هذه الامثلة تعريف المعرفة بل فيها زوال تعريف وهو
التعريف الحاصل باللام او الاضافة وحصول تعريف آخر وهو
التعريف بالعلمية فانه حين صارت اعلاما لم يبق فيها الاشارة الى
معلوماتها باللام او الاضافة فلا يلزم فيها تعريف المعرفة بل تبديل
تعريف بتعريف (وما اجازة الكوفيون من) تركيب (لثلاثة الاثواب
وشبهه من العدد) المعرفة باللام المضاف الى معدوده نحو الخمسة
الدارهم والمائة الدينار (ضعيف) قياسا استعمالا اما قياسا فلما ذكر
من لزوم تحصيل الحاصل واما استعمالا فلما ثبت من الفصحاء من ترك اللام
قال ذوالرمة * وهل يرجع التسليم اويكشف المعنى * ثلث الاثنى

مضاف الى سلمى وهى اسم
امرأة وسلام مبتدأ لانه
مخصص بياء المتكلم اى
سلامى اى سلام من قولى كما
سبق فى البيت الخامس نقلا
عن الجاسمى وعليكم ظرف
مستقر خبره وهل استفهام
والازم من جمع زمان وهى جمع
قلة مبتدأ واللاتى اسم موصول
صلته مضين ورواجع خبره
وقوله فهل يرجع التسليم اى
هل يرد سلامى اويكشف عى
قولى وثلث الاثنى فى فاعل
يكشف وفاعل يرجع مضمرة
لان المختار فى التنازع اعمال
الفعل الثانى على قول
البصريين كما سبق والاثنى فى جمع
اثنية بضم الهمزة وهى
واحد من الاجزاء الثلاثة التى
بوضع القدر او المرجل عليها
واضافة الثلث الى الاثنى
كانت بعد التجريد فعلم منه
ان تجويز الكوفيين اضافة
العدد المعرفة باللام الى
معدوده ضعف لورده
فى كلام الفصحاء مجردا عن
اللام والاستشهاد به هذا
البيت له والديار جمع دار جمع
كثرة القلة ادور بالهمزة وهى
معطوف على ثلث الاثنى

والبلاقع صفة الديار جمع بلقع بضم الباء اى الخلى والديار الخاليات عن الماء وانواع النباتات (و)
ويستلزم الخلو عنها الخلو عن الانسان والحيوان وهذا من الضرب الثانى من الطويل *

والديار البلاقع * واما جاء في الحديث من قوله صلى الله تعالى عليه وسلم
بالالف الديار فعلى البديل دون الاضافة (و) الاضافة (للفظية)
علامتها (ان يكون المضاف صفة) احتراز عما اذا لم يكن صفة كعلاء زيد
(مضافة الى معمولها) احتراز عما اذا كانت صفة مضافة الى غير معمولها نحو
مصارع المصر وكريم البلد (مثل ضارب زيد) من قبيل اضافة اسم
الفاعل الى مفعوله (وحسن الوجه) من قبيل اضافة الصفة المشبهة
الى فاعلها (ولانفاد) الاضافة اللفظية فائدة (التخفيف) لا تمر بنا
ولا تخصص ايضا لكونها في تقدير الانفصال (في اللفظ) لاني المعنى بان يسقط
بعض المعاني عن ملاحظة العقل بازاء ما يسقط من اللفظ بل المعنى على
ما كان عليه قبل الاضافة والتخفيف اللفظي اما في لفظ المضاف فقط
بمحذوف التنوين حقيقة مثل ضارب زيد او حكما مثل حواج بيت الله
او بمحذوف نوني التثنية والجمع مثل ضارب ياريد وضارب يواريد واما في لفظ
المضاف اليه فقط بمحذوف الضمير واستثارة في الصفة كالقائم الغلام
كان اصله القائم غلامه حذف الضمير من غلامه واستتر في القائم
واضيف القائم اليه للتخفيف في المضاف اليه فقط واما في المضاف
والمضاف اليه معا نحو زيد قائم الغلام اصله زيد قائم غلامه فالتخفيف
في المضاف بمحذوف التنوين وفي المضاف اليه بمحذوف الضمير واستثارة
في الصفة (ومن ثم) اي ومن جهة وجوب افادة الاضافة اللفظية
التخفيف وانتفاء كل واحد من التعريف والتخصيص (جاز) تركيب
(مررت برجل حسن الوجه) باضافة الصفة الى معمولها وجعلها
صفة للنكرة فن جهة انها لم تفد تعريفا جاز هذا التركيب (وامتنع)
تركيب (مررت بزيد حسن الوجه) فلو افادت تعريفا لم يجوز الاول
للزوم كون المعرفة صفة للنكرة ولجاز الثاني لكون المعرفة اذن صفة
المعرفة والمراد ان المشار اليه بثمة وهو مجموع امور ثلثة وجوب افادة
الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء التعريف وانتفاء التخصيص يستلزم
جواز التركيب الاول وامتناع الثاني ولا يلزم من ذلك ان يكون لكل واحد
من تلك الامور دخل في ذلك الاستلزام بل يجوز ان يكون باعتبار بعضها

البيت الثالث والعشرون * قول الاعشى مادجا بسحاوة الواهب (الواهب المائة الهجان وعبدها
 عوذ يزجي خلفها اطفالها) الواهب اسم فاعل مضاف * ١٢٤ الى قوله مثل الضارب الرجل والمع
 الذي يهب المائة في كل وقت
 على طريق الاستمرار والتجدد
 والهجان صفة للمائة على اعتبار
 معنى الجمعية وهى البيض
 من النوق اى الناقة يستوى
 فيه الجمع والواحد او بدل منها
 بدل الكل او من قبيل الثلاثة
 الاثواب وقوله وعبدها اى
 عبد المائة اى راعيها تشبيهه
 بالعبدة لقيامه بحق خدمتها
 او عبدها حقيقة فحينئذ يكون
 اضافته العبد الى المائة لادنى
 ملائسة وعوذا بالذال المعجمة
 جمع عائد من عاذ يعوذ وبابه قال
 يقول اى حديثات النتائج وهو
 حال من المائة لان المائة مفعول
 الواهب وفي هبة هذه الاشياء
 زيادة مدح ويزجي بالراء المعجمة
 والجيم على صبغة المضارع
 المعلوم من ازجي يزجي اى يسوق
 وفاعله ضمير راجع الى العبد
 وخلفها اى المائة ظرف ليزجي
 واطافها اى المائة مفعوله وهى
 جمع طفل وهو المولود وفي هذا
 ايضا زيادة مدح لان هبة الطفل
 مع امه تكون اشق واسنشهد
 الفراء بهذا البيت على جواز
 الضارب زيد لان قوله عبدها
 لجر عطف على المائة فصار المعنى

فلا يرد انه داخل في ذلك الاستلزام لانتهاء التخصيص (و) من جهة
 انها تفيد تخفيفا (جاز) تركيب (الضارب باز يد والضارب بوزيد) للحصول
 التخفيف بخذف النون (وامتنع الضارب زيد) لعدم التخفيف لان
 تنوين الضارب انما سقط للالف واللام لا للاضافة ولا شك انه لا دخل
 في هذا التفريع لانتهاء التعريف ولا لانتهاء التخصيص بل يكفي فيه
 وجوب التخفيف فقط وعلى هذا كان الانسب تقديم هذا الفرع
 لكنه اخره لكثرة لواحقه (خلافا للفراء) فانه يجوز تركيب الضارب
 زيدا لانه توهم ان دخول لام التعريف انما هو بعد الاضافة فحصل
 التخفيف بخذف التثنية بسبب الاضافة ثم عرف باللام واجاب المصنف
 عنه في شرحه بانه غير مستقيم لان القول بتأخير اللام المتقدمة حسا على
 الاضافة مجر داء مخالف للظواهر واما الما وقع في شعر الاعشى من قوله *
 الواهب المائة الهجان وعبدها * فان قوله وعبدها بالجر معطوف على
 المائة فصار المعنى باعتبار العطف الواهب عبدها فهو من باب لضا رب
 زيد فكما لا يمتنع ذلك حيث اتى به بعض البلغاء لا يمتنع هذا فاجاب
 المصنف عنه بقوله (وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها) يعنى ان هذا
 لقول ضعيف لا يقوى في الفصاحة بحيث يستدل به ما عرفت من امتناع
 مثل الضارب زيد لعدم الفائدة في الاضافة ولا يخفى ان قيد شرب مصادرة
 على المطلوب اللهم الا ان يقال المراد به انه ضعيف في الاستدلال به
 ان لا نص فيه على الجرفاته يحتمل الصب حلا على المحل او على انه
 مفعول معه اولانه قد يحتمل في المعطوف ما لا يحتمل في المعطوف عليه
 كما في رب شاة وتختلها حيث جاز هذا التركيب ولم يجز رب تختلها
 بادخل رب على تختلها بدون العطف والبيت تمامه الواهب المائة الهجان
 وعبدها * عوذ يزجي خلفها اطفالها * اى ممدوحه الواهب المائة الهجان
 وعبدها اى البيض من النوق يستوى فيه الجمع والواحد الهجان
 صفة للمائة او بدل عنها او من قبيل الثلاثة الاثواب كما هو مذهب الكوفية
 وعبدها اى راعيها تشبيهه بالعبدة لقيامه بحق خدمتها او عبدها حقيقة
 فاضافته لادنى ملائسة وعوذا بالذال المعجمة جمع عائد اى حديثات النتائج

باعتبار العطف الواهب عبدها فهو من باب الضارب زيد وهذا لا يمتنع كما لا يمتنع في البيت فاجاب عنه المصنف
بانه ضعيف في الاستدلال ١٢٥ وتفصيل هذا الجواب والجواب الآخر مبين في الشرح وهذا من

البحر الكامل من ضربه الثالث
للعروض الاولى لان ذلك

الضرب وان كان احدا
ومضمر الان انه اذا لم يعتبر لالحذ

يكون مضمر فقط قال بعض
شراح الاندلسي فاذا جاء قصيدة

او بيت منها اي من الاوزان على
مستفعلن الامة او مرتين

بحكم الكامل بانه بحر كامل بحكم
قاعدة الاصلالة والقرعية

نحو قول المتنبي * اطعاً تني
الدنيا فلما جئتها * مستقبلاً

امطرت على مصائبها (وقوله)
كالبرق من حيث التفت رأيت

* يهدي الى عينك نوراً نقياً *
ومن الغفول عن هذه

الضابطية والقاعدة كثيراً
ما يقع الغلط في تعيين

البحر كما قال البعض ان البيت
المشهور هو * صبت على

مصائب لوائها * صبت
على الايام صرنا يا ايليا * من

البحر الرجز وهو غلط فاحش
لا يقول به عارف كامل ويسمى

حينئذ مضمر ماضاً خوذاً من
اضمرت الكلام اذا اخفيت

انتهى اقول هذا تحقيق ما وعدته
في البيت الرابع عشر

وفي بيت صبت الى آخره خذ هذا فانه ينفعك في مواضع شتى *

حال من المائة يرنجى بالزنى المعجمة على صيغة المعلوم المذكور اي
يسوق وفاعله ضمير ابد واطفالها منصوب على المفعولية او على صيغة
المجهول المؤنث واطفالها مرفوع على انه مفعول مالم يسم فاعله وحققة
الامر لا تنكشف الا بعد معرفة حركة حرف الروى من القصيدة واما
لانه قاسه على الضارب الرجل والضاربك فاجاب المصنف عنه بقوله
(وانما جاز الضارب لرجل) يعني كان القياس عدم جواز الانتفاء التخفيف
لزوال التويز باللام لكنه جاز (جلا على) الوجه (لختار في الحسن
الوجه) وهو جاز الوجه بالاصافة وفيه وجهان آخران رفعه على الفاعلية
ونصبه على التشبيه بالمفعول ووجه الحمل اشتراكهما في كون المضاف صفة
والمضاف اليه جنساً معرفين باللام وهذا الاشتراك مفقود بين الضارب
زيد والحسن الوجه فقياسه عليه قياس مع الفارق (والضاربك) يعني
انما جاز الضاربك مع ان القياس عدم جوازه لما عرفت (و) كذا (شبهه)
وهو الضاربني والضاربه وغيرهما (فمن قال) اي في قول من قال يعني
سبويه واتباعه (نه) اي الضارب في الضاربك (مضاف) دون من قال
انه غير مضاف والكاف منصوب المحل على المفعولية والتويز محذوف
لاتصال الضمير بالاضافة فانه لا يحتاج في جوازه الى حمل (جلا) اي
لحموليته على ضاربك) فاتحد فاعل المفعول له ولفاعل المعلن به
اعني جاز وبيانه انهم اذا اوصلوا السماء الفاعلين والمفعولين مجردة عن
اللام لمفعولاتها وكانت مضمرات متصلات التزموا الاضافة ولم ينظروا
الى تحقق تخفيف فقالوا ضاربك وان لم يحصل التخفيف بالاضافة بل
بنفس اتصال الضمير ثم لم يفتروا التخفيف في ضاربك وجوزوه بدونه
حملوا الضاربك عليه لانهم ساء من باب واحد حيث كان كل منهما
اسماً فاعلام مضافاً الى مضمر متصل محذوفاً فتوينا قبل الاضافة لالاتصال
ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد والدليل على
ان سقوط التويز في ضاربك لاتصال الكاف بالاضافة لانها الوسقطت
بالاضافة لكان ينبغي ان يتصور ذلك والاعلى وجه يكون الضمير منصوباً
بالمفعولية ثم يضاف ويقال ضاربك كما يتصور ضارب زيد ثم يضاف

ويقال ضارب زيد ولم يتصور ضاربك فعمل انهما سقطت لان اتصال
الكاف لاللاضافة ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون اصل ضاربك
ضارب اياك لافضل بالتونين ثم لما اضيف حذف التونين وصار الضمير
المتفصل من صلا فصار ضاربك وحصل التخفيف جدا ثم حمل الضاربك
عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسما فاعلا مضافا الى
مضمرة متصل من غير اعتبار حذف تنوينيهما قبل الضافة لاللاضافة
ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهم ليسا من باب واحد واعلم اننا حملنا قوله
وضوف الواهب المائة الهجان وعبدها وقوله الضارب الرجل والضاربك
حلا على نظير بهما على الاجوبة عن استدلالات الفراء على جواز
الضارب زيد عن جانب المصنف على موافقة بعض الشارحين ولك ان
تجعل كل واحدة منها اشارة الى مسألة على عدتها مناسبة للحكم بامتناع
الضارب زيد فعنى قوله وضوف الواهب المائة الهجان وعبدها انه
ضوف عطف المجرد عن اللام على المحلى به المضاف اليه صفة
مصدرة باللام لانه بتوسط العطف يصير مثل الضارب زيد كما عرفت
وانما لم يحكم عليه بالامتناع بل بالضعف لانه قد يتحمل في المعطوف
ما لا يتحمل في المعطوف عليه وحينئذ يندفع ما فيه من توهم شائبة
المصادرة على المطلوب على التقدير الاول وارجاع كل من
اصورتين الاخبرتين الى مسألة ظاهرة ويتضمن الرد على الفراء
في الاستدلال بهما (ولا يضاف موصوف الى صفته) مع بقاء المعنى
المفاد بالتركيب الوصفي بحاله لان لكل من هيتي التركيب
الوصفي والاضافي معنى آخر لا يقوم احدهما مقام الآخر (و) اهذا
المعنى بعينه (لا) يضاف (صفة الى موصوفها) فلا يقال مسجد الجامع
بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيعة بمعنى قطيعة جزء خلافا للكوفيين
فان مسجد الجامع عندهم بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيعة بمعنى قطيعة
جرد من غير فرق (و) يرد على القاعدة الاولى وهو قوله ولا يضاف
موصوف الى صفته) مثل مسجد الجامع وجانب الغري وعلوة الاولى
وبقوله الجمعاء) فان في كل واحد من هذه التراكيب اضيف موصوف

الى صفته فان الجامع صفة المسجد والغربي صفة الجانب والاولى صفته
الصلوة والبقاء صفة البقعة وقد اضيف اليها موصوفاتها واجيب بان
مثل هذه التراكيب (متأول) فمسجد الجامع متأول بمسجد الوقت الجامع
وذلك يحتمل معنيين احدهما ان يكون الوقت مقدرًا في نظم الكلام
ويكون المسجد مضافا اليه والجامع صفة الوقت فيندفع اليراد بوجهين
فان الجامع ليس مضافا اليه ولا صفة للمضاف وثانيهما ان يكون الوقت
محدوفا والجامع قائما مقامه منطويا عليه فيكون بمنزلة الصفات الغالبة
فيضاف المسجد اليه فيندفع اليراد بوجه واحد وهو ان الجامع ليس صفة
للمضاف وعلى هذا القياس صلوة الاولى وبقعة الحقاء متأول بصلوة
الساعة الاولى وبقعة الحبة الحقاء على الاحتمالين المذكورين لكن هذا
التأويل لا يتشبه في جانب الغربي فانه لا شك ان المقصود توصيف الجانب
بالغربية لا توصيف مكان هو جانبها بها اللهم الا ان يقال هنالك مكانان
جزء وكل فالمكان الذي اضيف اليه الجانب هو الجزء والاضافة بيانية
والمكان الذي اعتبر الجانب بالنسبة اليه هو الكل فيستقيم المعنى (و)
يرد على القاعدة الثانية وهو قوله ولا صفة الى موصوفها (مثل جرد
قطيفة واخلاق ثياب) فان اصلهم قطيفة جرد وثياب اخلاق قدمت
الصفة على الموصوف واضيفت اليه واجيب عنه بانه (متأول) بانهم
حذفوا قطيفة من قولهم قطيفة جرد حتى صار كانه اسم غير صفة
فلما قصدوا تخصيصه ليكون صالحا لان يكون قطيفة وغيرها مثل خاتم
في كونه صالحا لان يكون فضة وغيرها اضافوه الى جنسه الذي يخصص به
كما اضافوا خاتما الى فضة فليس اضافته اليها من حيث انه صفة لها
بل من حيث انه جنس مبهم اضيف اليها ليخصص وعلى هذا التفسير
اخلاق ثياب (ولا يضاف اسم مماثل) اي مشابه (للمضاف اليه في العموم
والخصوص) الى ذلك المضاف اليه سواء كانا مترادفين (كثياب واسد)
في الاعيان والجنس (وحبس ومنع) في المعاني والاحداث او غير مترادفين بل
متساويين في الصدق كالانسان والناطق (لعدم الغائبة) في ذكر المضاف اليه
فانك اذا قلت رأيت ليث اسد لا ينيد الا ما يفيد رأيت ليثا بدون ذكر

الاسد واضافة الايث اليه فيكون ذكر الاسد واضافة الايث اليه لغوا
 لافائدة فيه (بخلاف) اضافة العام الى الخاص في مثل (كل الدرهم
 وعين شئ فانه) اى المضاف فيهما (يختص) اى بصير خاصا بسبب
 اضافته الى المضاف اليه ولا يبقى على عمومه سواء كان فائدة الاضافة
 التعريف او التخصيص واعلم ان عين عن الشئ اذا كان اللام فيه للعهد
 ظاهرة واما اذا كان الجنس ففيها خفاء (و) يرد على قولهم لا يضيف اسم
 مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص (قولهم سعيد كرز ونحوه)
 فان سعيدا وكرزا اسمان لم يسمي واحدا كليث واسد مع انه اضيف احدهما
 الى الآخر فاجيب عنه بانه (متأمل) بحمل احدهما على المدلول والآخر
 على اللفظ فكذلك اذا قلت جاءني سعيد كرز قلت جاني مدلول
 هذا اللفظ ولم يقولوا كرز سعيد لان قصدهم بالاضافة لتوضيح واللقب
 اوضح من الاسم غايبا (واذا اضيف الاسم الصحيح) وهو عرف النخاة
 ما ليس في آخره حرف دالة (او المحق به) رهو ما في آخره واو اريا قبلها
 ساكن وانما كان ملحقا بالصحيح لان حرف العلة بعد السكون لا يثقل
 عليها الحركة لمعارضة خفة لسكون ثقل الحركة ولان حرف العلة بعد
 السكون مثلها بعد السكوت في الوقوع بعد استراحة اللسان ولا يثقل
 عليها الحركة بعد السكوت يعنى في الابتداء وكذا بعد السكون (الى يا
 المتكلم كسر آخره) للتناسب مثل ثوبى ودارى فى الصحيح وظبى ودلوى
 فى المحق به (والياء مفتوحة او ساكنة) وقد اختلف فى ان ابهما الاصل
 والصحيح انه اقتح اذا الاصل فى الكلمة التى على حرف واحد هو الحركة
 لتلازم الابتداء بالساكن حقيقة او حكما والاصل فيما بينى على الحركة
 المقح والسكون انما هو عارض للتخفيف (فان كان آخره) اى آخر الاسم
 المضاف الى ياء المتكلم (لفا ثبت) اى الالف على اللغة الفصحى لعدم
 موجب الانقلاب نحو عصاى ورحاى (وهذبل) وهى قبيلة من العرب
 (نقليها) اى الالف حال كونها (لغير التثنية ياء) لمشاكله ياء المتكلم وتندغم
 فى الياء مثل عصى ورحى ولا تقلب الالف التثنية كعلامى لانتباس المرفوع
 بغيره بسبب القلب (وان كان آخره) اى آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم

البيت الرابع والعشرون ﴿ قول الشاعر (قدراحك ذو الجاز وقدارى * وابى مالك ذو الجاز بدار) فذكر
 اى تقدير الله وقضاه تعالى احلك ﴾ ١٢٩ اى انزلك وهو من باب الافعال وذو الجاز اسم موضع اسوق العرب

بناحية مكة يحضرون بها كل سنة للتبايع والتفاخر والمعنى اقسم باني لبس ذو الجاز بدار مخصوص لك قوله قدر مبتدأ والجملة التى بعده خبره والمبتدأ النكرة تخصيص بكونه فاعلا فى المعنى والتقدير ما احلك بذى الجاز الا قدر مثل قوله شر اهر ذانا ب تقديره ما اهر ذانا الا شر كما سبق فى بحث المبتدأ وارى بصيغة المجهول يعنى اظن فعل وفاعل وهو من الافعال التى الحقت بافعال القلوب كما فى قول الشاعر * وتظن سلمى اننى ابغى بها * بدلا اراها فى الضلال تهيم * اى اظنها تحب فى اودية الضلال كذا فى المطول وقوله مالك ذو الجاز بدار مفعول ارى وقوله وابى قسم توسط بين الفعل والمفعول وجوابه محذوف والتقدير انه كذلك وذو الجاز اسم ما و بدار خبرها ولك مفعول اظرف اعنى بدار والاسنشهداد به على انه رد لام الفعل فى ابى وبحره كامل وزنه متفاعلن ست مرات الا ان ضرب هذا البيت مقطوع على وزن فعلا ن وما عداه سالم لانه من الضرب الثانى من الاولى منه

(ياء ادغمت) فى ياء المتكلم لاجتماع اللامين فيما هو كالكلية الواحدة مثل مسلمين اذا ضيف الى ياء المتكلم واسقط النون للاضافة وادغم ليا فى الياء فصار مسلمى (وان كان) آخره (ووا قلبت) الواو (يا) لاجتماع الواو والياء والاو ساكنة مثل مسلمون اذا ضيف الى ياء المتكلم قلبت واو هيا (وادغمت) لياء فى الباء وكسر ما قبلها لانها لما تقبلت ياء ساكنة يوجب بقاء الضمة قبلها تغيرها فحركت بالحركة المناسبة لهما فقبل مسلمى وان كانت قبل الياء او الواو فتحمة بنى ما قبلها مفتوحا كقولك فى مسلمين مسلمى وفى مصطفون مصطفى لحقة الفتحة (وفتح الياء) فى ياء المتكلم فى الصور الثلاث (لسا كنين) فى اللزوم التقاء الساكنين ان لم تحرك واختر الفتحة لختفها (واما الاسماء الستة) التى مر البحث عنهما مضافة الى غير ياء المتكلم (فاختى وابى) فى فالحال فى اخواب منها اذا ضيف الى ياء المتكلم ان يقال اخى وابى مثل يدى ودعى بلارد المحذوف بجعله نسبيا منسيا (واجاز المبرد) فيهما (خى وابى) بدلام الفعل فيهما وهى الواو وجعلها ياء وادغام الياء فى الياء وتمسك فى ذلك بقول الشاعر * وابى مالك ذو الجاز بدار * وحل الاخ على الاب تتقاربهما لفظا ومعنى واجاب عنه المصنف فى شرحه بان ذلك خلاف القياس واستعمال الفصحاء مع انه يحتمل ان يكون المقسم به اى ابى جمع اب فاسله ابين سقطت النون بالاضافة فاجتمعت يان فادغمت الاولى فى الثانية فصار ابى وقد جاء جمعه هكذا فى قول الشاعر * فلما تبين اصواتنا * بكين وقد ينابا لاينا * اى لما سمعنا وعلمنا اصواتنا بكين وقلنا لنا اباؤنا فداؤكم (وتقول) اى امرأة قائلة لامتاع اضافة الجم الى المذكر (حى وهنى) بلارد المحذوف عند الاضافة الى ياء المتكلم وانما فصلهما عن اخى وابى لانه لم ينقل عن المبرد فيهما فى المشهور ما يخالف مذهب الجمهور وان نقل عنه بعضهم ذلك الخلاف فى الاسماء الاربعة (ويقال) فى فم حال اضافته الى ياء المتكلم (فى) بلارد ولقب والادغام (فى الاكثر) اى فى اكثر موارد استعماله (وفى) فى بعضها البقاء لليم المعوض عن الواو عند قطعه عن الاضافة (واذا قطعت) هذه الاسماء الخمسة عن الاضافة (قبل اخ واب وحى وهن وفى) فى بالحرركات الثلاث (و) لكن (فتح الفاء فصح منها) اى من

البيت الخامس والعشرون ﴿ قول اشاعر (فلما تبين اصواتنا بكين * وقد ينابا لاينا) اى لما سمعت اصواتنا تلك النساء بكين وقلنا تفيدكم بالايضا قوله تبين من باب التفعيل بمعنى الظهور والانكشاف ٨

٨ مؤكداً أن النون الثقيلة كذا قيل لكن الصحيح أنه فعل ماض جمع مؤنث والنون فاعله وأصواته مفعوله وهي جمع صوت وبكين جمع مؤنث غائب أيضاً جواب لما وقوله وفدينا من ١٣٠ * النغمة فعل ماض جمع مؤنث

أيضاً والنون فاعله وهو بالابتداء مفعوله والفـه للاشباع والاسنشهداد به على مجيء الـب جمعاً صحيحاً بالواو والياء والنون كما في قوله بالابتداء وهذا من البحر المتقارب وزنه فعولان ثمان مرات إلا أن عروضة مخوفة على وزن فعول وضربه سالم وكان هذا ضرباً ثانياً للعروض الأولى منه إلا أن في هذا البيت العروض كالضرب والضرب كالعروض فغيرهما إن كنت من أهل التمييز

في البيت السادس والعشرون * قول الشاعر (ههنا المعروف ما لم يتبدل فيه الوجوه * إنما يعرف ذا الفضل من الناس ذوهه) قوله ههنا أي في المكان الذي أراد الشاعر ظرف مستقر خبر مقدم لأن ههنا بالضم لازم الظرفية وقوله المعروف أي الرجل المعروف مبتدأ مؤخر يعني في هذا المكان رجل لا يعرف قدر ذي الفضل لأنه لم يتبدل وجهه ووجوده في تحصيل الكمال والفضل فلا يعرف قدر فاضل وإنما يعرف قدر ذي الفضل ذوهه أي من كان

الضم والكسر (رجاء) مثل (يد) فيقال هذا جرحك ورأيت جرحك ومررت بجرحك (و) مثل (حب) بالهمزة فيقال هذا جرحك وجرحك ورأيت جرحك ومررت بجرحك (و) مثل (دلو) بالواو فيقال هذا جرحك ورأيت جرحك ومررت بجرحك وجرحك (و) مثل (عصا) بالالف فيقال هذا جرحك ورأيت جرحك ومررت بجرحك (مطلقاً) أي جرحك مثل هذه الأسماء الأربعة مطلق غير مقيد بحال الأفراد أو الإضافة بل يجرى هذه الوجوه في كل من عالت الأفراد والإضافة (وجاءه) مثل (يد مطلقاً) أي في الأفراد والإضافة يقال هذا هن ورأيت هنا ومررت بهن وهذا هنك ورأيت هنك ومررت بهنك (وذو) يضاف إلى مضمرة لانه وضع وصلة إلى الوصف باسماء الاجناس والضمير ليس باسم جنس وقد اضيف اليه على سبيل الشذوذ كقول الشاعر * إنما يعرف ذا الفضل من الناس ذوهه * ولو قيل لا يضاف إلى غير اسم الجنس لكان أشمل فكله خص المضمرة بالذكور لانه كان لبعض تلك الأسماء حكم خاص عند إضافته إلى ما المتكلم فتني إضافته إلى مضمرة مطلقاً نفياً للاختصاصه بحكم خاص باعتبار إضافته إليه (ولا يقطع) أي ذو (عن الإضافة) لأن جعله وصلة إلى الأسماء الاجناس ليس بالإضافة إليها * التوابع وهو جمع تابع منقول عن الوصفية إلى الاسمية والفاعل الاسمي يجمع على فواعل كالكانه على الكواهل والمراد بها توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات التي هي من أقسام الاسم فلا ينتقض حدها بخروج نحو أن وضرب ضرب لعدم كونها من أفراد المحدود (كل ثان) أي متأخر متى لوحظ مع سابقه كان في الرتبة الثانية منه فدخل فيه التابع الثاني والثالث فصاعداً ملتبس (بأعراب سابقه) أي بجنس أعراب سابقه بحيث يكون أعرابه من جنس أعراب سابقه ناش كلاهما (من جهة واحدة) شخصية مثل جاءني زيد العالم فان العالم إذا لوحظ مع سابقه كان في الرتبة الثانية منه وأعرابه من جنس أعرابه وهو الرفع والرفع في كل منهما ناش من جهة واحدة شخصية هي فاعلية

يزيد العالم لان المجيء المنسوب الى زيد في قصد المتكلم منسوب اليه مع
تابعه لاليه مطلقا فتقوله كل ثان يشمل التوابع وخبر المبتدأ وخبرى كان
وان واخواتهما وثانى مفعولى باب ظننت واعطيت وقوله باعراب سابقه
ينخرج الكل من غير التوابع الا خبر المبتدأ وثانى مفعولى باب اعطيت وظننت
وقوله من جهة واحدة يخرج هذه الاشياء لان العامل فى المبتدأ والخبر
وان كان هو الابتداء اعنى التجريد عن العوامل اللفظية للاسناد لكن
هذا المعنى من حيث انه يقتضى مسندا اليه صار عاملا فى المبتدأ ومن
حيث انه يقتضى مسندا صار عاملا فى الخبر فليس ارتفاعهما من جهة
واحدة وكذا ظننت انه يقتضى مضمونا فيه ومضمونا عمل فى مفعولى
فليس انتصابهما من جهة واحدة وكذلك اعطيت من حيث انه يقتضى
آخذا وما خوذا عمل فى مفعولى فليس انتصابهما من جهة واحدة
واعلم ان الاعراب المعتبر فى هذا التعريف بالنسبة الى اللاحق والسابق
اعم من ان يكون لفظيا وتقديرى او محليا حقيقة او حكما فلا يرد نحو جاءنى
اولاء الرجال ويازيد العاقل ولا رجل ظريفا ثم ان لفظة كل ههنا ليست
فى موقعها لان التعريف انما يكون للجنس وبالجنس لا الافراد وبالفرد
فالمحدود بالحقيقة التابع والحد مدخول كل وهو ان باعراب سابقه من
جهة واحدة لكنه لما دخل عليه كل افاض صدق المحدود على كل افراد
الحد فيكون مانعا والظاهر انحصار المحدود فيها لعدم ذكر غيرها
فيكون جامعا فيحصل حد جامع ومانع يكون جمعه ومنعه كالمنصوص
عليه **النتيجة** تابع **الجنس** شامل للتوابع كلها وقوله (يدل على

معنى فى متبوعه) اى يدل بهيئة تركيبية مع متبوعه على حصول معنى
فى متبوعه (مطلقا) اى دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة
من المواد احتراز عن سائر التوابع فلا يرد عليه البديل فى مثل قولك
اعجبني زيد علمه والمعطوف فى مثل قولك اعجبني زيد وعلمه ولا التأكيد
فى مثل قولك جاءنى القوم كلهم ادلالة كلهم على معنى الشمول فى القوم
فان دلالة التوابع فى هذه الامثلة على حصول معنى فى المتبوع انما
هى مخصوص موادها فلوجردت عن هذه المواد كما يقال

يعرف وذا الفضل مفعوله وهى
جمع ذواصلها ذوون فاضيف
الى الضمير فسقط اثنون فصار
ذووه والضمير راجع الى المفعول
اعنى ذا الفضل والاسنشهدا به
على ان لفظ ذولا يضاف الى
مضمربل يضاف الى اسم
الجنس وانما يضاف الى الضمير
فى هذا البيت شذوذا فليل
ذووه وهذا من البحر الرمل وزنه
فاعلا تى ثمان مرات الا ان
عروضه وضربه محذوف
وفى ضربه خمين مع الحذف
وفى بعض الحشو خمين كذلك
هذا ولكن فى الحقيقة هذان
البيتان عروضهما مجزوة
سالمة وضربهما مجزوء محذوف
لان الرمل مسدس لا ثمن
فلا يجوز ان يكون بيتا واحدا
وقد تقدم الكلام فى حقه
فى البيت الثامن عشر فتذكر

العجني زيد غلامه او العجني زيد وغلامه اوجا، في زيد نفسه لا يتجدد لها
 دلالة على معنى في متبوعاتها بخلاف الصفة فان الهيئة التركيبية بين
 الصفة والموصوف تدل على حصول معنى في متبوعاتها في اى مادة
 كانت (وفائدته) اى فائدة النعت غالبا (تخصيص) في النكرة كرجل
 عالم (او توضيح) في المعرفة كزيد النظريف (وقد يكون لمجرد التثاء) من
 غير قصد تخصيص وتوضيح نحو بسم الله الرحمن الرحيم (او) لمجرد
 (الذم) نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم (او) لمجرد (التأكيد مثل
 نفخة واحدة) اذا لوحدة تفهم من التاء في نفخة فاكنت بالواحدة ولما كان
 غالب مواد الصفة المشتقات توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط
 في النعت حتى تأولوا غير المشتق بالمشتق ولم يكن هذا مضرنا للمصنف
 رده بقوله (ولا فصل) اى لا فرق (بين ان يكون) النعت (مشتقا وغيره)
 في صحة وقوعه نعتا (اذا كان وضعه) اى وضع غير المشتق (اغرض
 المعنى) اى لغرض الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع (عموما) اى
 في جميع الاستعمالات (مثل تيمى وذى مال) فان التيمى يدل على دائما على
 ان لذات مانسية الى قبيلة تميم وذو مال يدل على ان ذاتا ماصاحب
 مال (او خصوصا) اى في بعض الاستعمالات بان يدل في بعض المواضع
 على حصول معنى لذات ما وحيثئذ يجوز ان يقع نعتا وفي بعضها لا يدل
 على ذلك وحيثئذ لا يصح جعله نعتا (مثل مررت برجل اى رجل)
 اى كمال في الرجولية فإى رجل باعتبار دلالة في مثل هذا التركيب على
 كمال الرجولية يصح ان يقع نعتا وفي مثل اى رجل عندك لا يدل على
 هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا (و) مثل مررت (بهذا الرجل) فان
 هذا يدل على ذات مبهمة والرجل على ذات معينة وخصوصية الذات
 المعينة بمنزلة معنى حاصل في الذات المبهمة ولهذا صح ان يقع لرجل
 صفة لهذا وفي المواضع الاخر التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان
 يقع صفة وذهب بعضهم الى ان الرجل يدل عن اسم الإشارة وبعضهم
 الى انه عطف بيان (و) مثل مررت (بزيد هذا) اى بزيد المشار اليه
 فهذا في هذا الموضع يدل على معنى حاصل في ذات زيد فوقع صفة له

وفي المواضع الاخر التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة
 (وتوصف النكرة) لا المعرفة (بالجملة الخبرية) التي هي في حكم النكرة
 لان الدلالة على معنى في مشبوعه كما توجد في المفرد كذلك توجد في الجملة
 الخبرية وانما قيد الجملة بالخبرية لان الانشائية لا تقع صفة الابتداء بل
 بعيد كما اذا قلت جاءني رجل اضربه اي مقول في حقه اضربه اي مستحق
 لان يؤمر بضربه (ويلزم) فيها (الضمير) الراجع الى النكرة للربط
 نحو جاءني رجل ابوه قائم واذا لم يكن فيها الضمير الرابط تكون اجنبية
 بالنسبة الى الموصوف فلا تصح ان تقع صفة له مثل جاءني رجل زيد
 عالم (ويوصف بحال الموصوف) اي بحال قائمه نحو مرت برجل
 حسن اذا الحسن حال الرجل وصفه (وبحال متعلقة) اي متعلق
 الموصوف يعني بصفة اعتبارية تحصل له بسبب متعلقه (نحو مرت
 برجل حسن غلامه) ان يكون الرجل حسن الغلام معنى فيه وان كان
 اعتباريا (فالاول) اي التعت بحال الموصوف (يتبعه) اي الموصوف
 في عشرة امور يوجد منها في كل تركيب اربعة (في لاعراب) رفعاً
 ونصباً وجراً (والتعريف والتكبير والافراد والتثنية والجمع والتذكير
 والتأنيث) الا اذا كان صفة يستوي فيها المذكر والمؤنث كفعول
 بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامرأة صبور او فاعل ايضاً بمعنى مفعول كرجل
 جريح وامرأة جريح او كان صفة مؤنثة نحو على المذكر كعلامة
 (والثاني) اي التعت بحال متعلق الموصوف (يتبعه في الخمسة الاول)
 وهي الرفع والنصب والجر والتعريف والتكبير ويوجد منها في كل تركيب
 اثنان (وفي البوقي) من تلك الامور العشرة وهي ايضا خمسة الافراد
 والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث (كالفعل) الشاهد به يعني ينظر الى
 فاعله فان كان مفرداً او مؤنثاً او مجموعاً مفرداً كما يفرده الفعل وار كان مذكراً
 او مؤنثاً حقيقياً بلا فصل طابقه وجو با كما يصابق الفعل فاعله في انذكه
 والتأنيث وان كان فاعله مؤنثاً غير حقيقي او حقيقياً مفصولاً لا يذكروا مؤنث
 جوازاً تقول مرت برجل قاعد غلامه مثل يقعد غلامه ورجلين قاعد
 غلامهما مثل يقعد غلامهما ورجال قاعد غلامهم مثل يقعد غلامهم

ومررت بامرأة قائم ابوها مثل يقوم ابوها ورجل قائم جاريته مثل يقوم جاريته ورجل معمورا ومعمورة داره او قائم ارقائه في الدار جاريته مثل يقوم او تقوم في الدار جاريته فان قلت اذا نظرت حق النظر وجدت الاول وهو الوصف بحال الموصوف ايضا في الخمسة البواقي كالفعل لان فاعله الضمير المستكن فيه الراجع الى موصوفه والفعل اذا اسند الى الضمير يلحقه الالف في التثنية والواو في الجمع المذكر العاقل والنون في الجمع المؤنث السالم ويؤنث في الواحدة المؤنث ولذلك قلت برجل ضارب ورجلين ضاربين ورجال ضاربين وامرأة ضاربة وامرأتين ضاربتين وبنسوة ضاربات كما تقول في الفعل بضرب ويضربان ويضربون وتضرب وتضربان ويضربن فلم خصصت الثاني بهذا الحكم قلنا المقصود الاصل في هذا المقام بيان نسبة الوصفين الى الموصوف بالتبعية وعدمها ولما كان الوصف الاول يذمه في الامور العشرة وكان لا يخرج منه مشابهة للفعل في الخمسة البواقي عن هذه التبعية لما عرفت اكتفى فيه بالحكم عليه بالتبعية بخلاف الوصف الثاني فانه لما حكم عليه بالتبعية في الخمسة الاول لم يكتف فيه بالحكم بعدم التبعية فانه غير مضبوط بل بين ضابطه عدم تبعية له بكونه كالفعل بالنسبة الى الظاهر بعده ليزين حاله عند عدم التبعية (ومن ثم) اي ومن اجل كون الوصف الثاني في الخمسة البواقي كالفعل (حسن قام رجل قاعد غلمانة) كما حسن يقعد غلمانة وحسن ايضا قاعده غلمانة لان الفاعل مؤنث غير حقيقي كما حسن تقعد غلمانة (وضعف) قام رجل (قاعدون غلمانة) لانه بمنزلة يقعدون غلمانة والحق علامتي المثني والمجموع في الفعل المسند الى ظاهرهما ضعيف (ويجوز) من غير حسن ولا ضعف (قعود غلمانة) وان كان قعود جمعا ايضا كقاعدون لانك اذا كسرت الاسم المشابه للفعل خرج اقضا عن موازنة الفعل ومناسبة لان الفعل لا يكسر فلم يكن قعود غلمانة مثل يقعدون غلمانة الذي اجتمع فيه فاعلان في الظاهر الا ان يخرج الواو من الاسمية الى الحرفية او يجعل المظهر بدلا من المضمر او يجعل الفعل خبرا مقدا على المبتدأ (والمضمر لا يوصف) لان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف واوضحها فلا حاجة لهما الى التوضيح وحل عليهما ضمير الغائب

وعلى الوصف الموضح الوصف المادح والذام وغيرهما طردا للباب
(ولا يوصف به) لانه ليس في المضمرة معنى الرصفة وهو الدلالة على قيام
معنى بالذات لانه يدل على الذات لا على قيام معنى بها وكأنه لم يقع في بعض
النسخ قوله ولا يوصف به ولهذا اعتذر الشارح الرضى وقال لم يدكر المص
انه لا يوصف بالضمير لانه تبين ذلك بقوله (والموصوف اخص او مساو)
اي الموصوف المعرفة اشد اختصاصا بالتعريف والمعلومية من الصفة
يعنى اعرف منها لانه المقصود الاصل فيجب ان يكون اكل من الصفة
في التعريف او مساويا اليها لانه لو لم يكن اكل منها فلا قل من ان لا يكون
دون منها والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها
المضمرة ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم المعرفة باللام والموصولات
فبينهما مساواة (ومن ثم) اي ومن اجل ان الموصوف اخص او مساو
(لم يوصف ذو اللام الابداله) اي بذى اللام الاخر او الموصول فانه
ايضا مماثل لذى اللام لما عرفت بينهما من المساواة في التعريف نحو
جاءني الرجل الفاضل او الرجل الذي كان عندئذ اس (او بالمضاف
الى مثله) اي مثل المعرفة باللام بلا واسطة نحو جاءني الرجل صاحب
الفرس او بواسطة نحو جاءني الرجل صاحب الجام الفرس لان تعريف
المضاف مساواة تعريف المضاف اليه او انقص منه على الخلاف الواقع
بين سيبويه وغيره بخلاف سائر المعارف فانه اخص من ذى اللام فلو وقع
اخص نعتا لغير اخص فهو مخجل على البديل عند صاحب هذا المذهب
(وانما التزام وصف باب هذا) اي باب اسم الاشارة (بذى اللام) مثل مررت
بهذا الرجل مع ان القياس يقتضي جواز وصفه بذى اللام والموصول
والمضاف الى احدهما (الابتهام) الواقع في هذا الباب بحسب اصل
الوضع المقضي لبيان الجنس فاذا اريد رفعه لا يتصور بمثله لابهامه ولا
يبقى بالمضاف المكنتسب التعريف من المضاف اليه لانه كالاستعارة من
المستعير والسؤال من المحتاج الفقير فتعين ذو اللام لتمييزه في نفسه وحل
الموصول عليه لانه مع صلته مثل ذى اللام مثل مررت بهذا الذي
كرم اي الكريم (ومن ثم) اي ومن اجل ان التزام وصف باب هذا بذى

اللام رفع الابهام ببيان الجنس (ضعف مررت به - ذا لا ييض) لانه
 لا يتبين به جنس المبهم لان الايض عام لا يختص بجنس دون جنس
 (وحسن مررت بهذا العالم) لانه تبين به ان المشار اليه انسان بل رجل
 المعطوف **المعطوف** بالحرف (تابع مقصود) اى قصد
 نسبه الى شئ او نسبة شئ اليه (بالنسبة) الواقعة في الكلام فقوله بالنسبة
 متعلق بالمقصود المفهوم من المقصود (مع متبوعه) اى كما يكون هو
 مقصودا بتلك النسبة يكون متبوعه ايضا مقصودا بها نحو جاءني
 زيد وعمرو فعمرو تابع لانه معطوف على زيد قصد نسبة المجئ اليه بنسبة
 المجئ الواقعة في الكلام وكان نسبة المجئ اليه مقصودة كذلك بنسبة
 الى زيد الذى هو متبوعه ايضا مقصودة فقوله مقصودا بالنسبة احتراز
 عن غير البدل من التوابع لانها غير مقصودة بالنسبة بل المقصود
 متبوعاتها وقوله مع متبوعه احتراز عن البدل لانه المقصود دون متبوعه
 قيل يخرج بقوله مع متبوعه المعطوف بلا ويل ولكن وام واما واو لان
 المقصود بالنسبة معها احد الامرين من التابع والمتبوع لا كلاهما
 واجيب بان المراد بكون المتبوع مقصودا بالنسبة ان لا يذكر ان متبوعه ذكر
 لتابع وبكون التابع مقصودا بالنسبة ان لا يكون كالفرع على المتبوع
 من غير استقلال به ولا شك ان المعطوف والمعطوف عليه بتلك الحروف
 ستة مقصودان بالنسبة معا بهذا المعنى ولما تم الحد بما ذكره جمعا ومنما
 اردفه لزيادة التوضيح بقوله (يتوسط بينه) اى بين ذلك التابع (وبين
 متبوعه احد الحروف العشرة وسأنى تفصيلها) في قسم الحروف
 ان شاء الله تعالى (مثل قام زيد وعمرو) ولم يكتف بقوله تابع يتوسط
 بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة لان الحروف قد تتوسط
 بين الصفات مثل جاءني زيد العالم والشاعر والديبر فالصفة الداخلة
 عليها حرف المعطف كاشاعر والديبر لها جهة ان احدهما
 كونهما صفة لزيد تابعة له بتبعيته المعطوف عليه واخرهما
 كونهما معطوفة على الصفة المتقدمة تابعة لها او يصدق على هذه
 الصفة من جهتها الاولى انها تابعة يتوسط بينه وبين متبوعه احد

الحروف العشرة لانها صفة لازمة يتوسط بينهما وبين زيد حرف اعطف
لان توسط حرف العطف بين الشبهين لا يلزم ان يكون عطف الثاني
على الاول فلو لم يكن قوله مقصودا بالنسبة مع متبوعه ادخل هذه الصفة
من جهتها الاولى في حد المعطوف وهي من هذه الجهة ليست معطوفة
فلم يبق مانعا وقيل قد جوز الزمخشري وقوع الواو بين الموصوف
والصفة لتأكيده للصوق في مواضع عديدة من الكشف وحكم المصنف
في شرح المفصل في مباحث الاسماء ان قوله تعالى والها منذرون في قوله
تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها منذرون صفة لقرينة فاولا كتنى بقوله
تابع يتوسط ادخل فيه مثل هذه الصفة ونقل عن المصنف انه قال
في امالي الكافية ان العاقل في مثل جاءني زيد العالم والعاقل تابع يتوسط
بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة وليس بعطف على التحقيق
وانما هو باق على ما كان عليه في الوصفية وانما احسن دخول العاطف
انوع من الشبهة بالمعطوف لما بينهما من التغاير فلو حد العطف
كذلك ادخل فيه بعض الصفات مع انه ليس بمعطوف وقال بعضهم
فيه نظر لان الحروف المتوسطة بينهما عاطفة في الصفات لدالاتها فها
على ما تدل عليه في غيرها من الجمع والترتيب وغير ذلك ففي جعلها غير عاطفة
في الصفات عاطفة في غيرها ارتكاب امر بعيد من غير ضرورة داعية اليه
(واذا عطف على الضمير المرفوع) لا منصوب والمجرور (المتصل)
بازرا كان او مستترا لا المنفصل (اكد بمنفصل) اولا ثم عطف عليه
وذلك لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه
متصل لا يجوز انفصاله ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل
فلو عطف عليه بلاتأكيده كان كما لو عطف على بعض حروف الكلمة
فا كد او لا بمنفصل لانه بذلك يظهر ان ذلك المتصل وان كان كالجزء
منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل به بتأكيده
فيحصل له نوع استقلال ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التأكيده لان
المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف
ايضاً تأكيده وهو باطل فان كان الضمير منفصلاً نحو ما ضرب الا ان

وزيد لم يكن كالجزء لفظاً وكذا ان كان متصلاً منصوباً نحو ضربتكَ
 وزيد لم يكن كالجزء معنى فلا حاجة فيهما الى تأكيدهما منفصل (مثل
 ضربت أنا وزيد) وزيد ضرب هو وعلامه (الان يقع فصل) بين
 الضمير المرفوع المتصل وبين ما عطف عطف عليه (فيجوز تركه) أي ترك
 التأكيده لانه قد طال الكلام بوجود المنفصل في حسن الاختصار بترك التأكيده
 سواء كان الفصل قبل حرف العطف (نحو ضربت اليوم وزيد) او
 بعده كقوله تعالى ما اشر كننا ولا آباؤنا فان المعطوف هو آباؤنا ولا زائدة
 بعد حرف العطف لتأكيده النفي وانما قال يجوز تركه فانه قد يؤكده بالمنفصل
 مع الفصل كقوله تعالى فكعبكوا فيهم والعاون وقد لا يؤكده والامر ان
 متساويان هذا واعلم ان مذهب البصريين ان التأكيده بالمنفصل هو
 الاول ويجوزون العطف بلاناً كيد ولا فصل لكن على قبح والكوفيون
 يجوزونه بلا قبح (واذا عطف على الضمير المجرور اعيد الخافض) حرفاً
 كان او اسماً لان اتصال الضمير المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل
 المتصل بفعله لان الفاعل ان لم يكن ضميراً متصلاً جاز انفصاله والمجرور
 لا ينفصل من جاره فكبره العطف عليه اذ يكون كالعطف على بعض
 حروف الكلمة وادس للمجرور ضمير منفصل كما يحى في المضمرات حتى يؤكده
 به او لا ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل وفي استعارة المرفوع له
 مذلة ولا يكتفى بانفصال لان الفصل لا تأثير له الا في جواز ترك التأكيده
 بالمنفصل للاختيار حيث لا يمكن التأكيده بالمنفصل لعدمه لا يتصور له
 اثر فكيف يكتفى به فلم يبق الا اعادة العامل الاول (نحو ضربتكَ وزيد)
 والمال بيني وبين زيد والمعطوف هو المجرور والعامل مكرر وجره بالاول
 والثاني كالعدم معنى بدليل قولهم بيني وبينك اذ بين لا يضاف الا الى
 المتعدد وقيل جره بالثاني كما في الحرف الزيد في كفى بالله وهذا الذي
 ذكرناه اعني لزيم اعادة الجار في حال السعة والاختيار مذهب البصريين
 ويجوز عندهم تركها اضطراراً واجاز الكوفيون تركه الاعادة في حال
 السعة مستدلين بالاشعار فان قيل كيف جاز تأكيده المرفوع المتصل
 في نحو جاؤني كلهم والابدال منه نحو اعجباني جئناك من غير شرط

ونارتوقد بالليل نارا قوله تحسبن
فعل مضارع معلوم وفاعله
ياء الخطاب على قول وكل
بالنصب مفعوله الاول
ومضاف الى امرئ والهزة
فيه الانكار والتوبيخ وامرئ
الثنائي مفعوله الثاني اى
تحسبن كل امرئ اى
اتظن بن كل ما هو فى شكل
الرجل رجلا وقوله نارا بالجر
عطف على امرئ الاول
الذى هو مضاف اليه اكل
وقوله توقد مضارع مبنى
للفاعل من الفعل اصله
توقد حذف احدى التائين
كفى تظنى وتنزل والجملة صفة
نار والباء فى الليل بمعنى فى اى
فى الليل وقوله نارا بالنصب
عطف على المفعول الثانى
التحسبن والا سئلهما ديه
على انه قد عطف فى هذا
البيت معمولان على معمولى
عاملين مختلفين وهما اكل
وتحسبن بماعطف واحد
ولولم يحزن مثل هذا العطف
لما اختاره الشاعر الفصحى هذا
عند الفراء واما الجمهور فهم لم
يجوزوه لان الحرف الواحد لم
يقوان يقوم مقام عاملين مختلفين
واجابوا عنه بانه محمول على

تقدم التأكيد بالمنفصل وجاز ايضا تأكيد الضمير المجرور فى نحو مررت
بك نفسك والابدال منه نحو اعجبت بك جالك من غير اعادة الجار
ولم يحزن العطف فى الاول الابدال تأكيد بالمنفصل وفى الثانى الامع اعادة
الجار قلنا التأكيد عين المؤكد والبديل فى الاغلب اما كل المتبوع او بعضه
او متعلقه والغلط قليل نادرفهما المبدأ باجنبيين لمتبوعهما ولا منفصلين عنه
لعدم تخلل فاصل بينهما وبين متبوعيهما فلا حاجة فى ربطهما
الى متبوعيهما الى تحصيل مناسبة زائدة بخلاف العطف فان المعطوف
بغير المعطوف عليه ويتخلل بينهما العاطف فلا بد فيه من تحصيل
مناسبة بينهما بتأكيد المتصل المنفصل فى المرفوع وباعادة الجار فى
المجرور ليخرج المتصل المرفوع عن صرافة الاتصال ويناسب المعطوف
عليه بتأكيده بالمنفصل وقوى مناسبة المجرور بانضمام الجار اليه كفى
المعطوف عليه (والمعطوف فى حكم المعطوف عليه) فيما يجوز له
ويمتنع من الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله بشرط ان لا يكون
ما يقتضيهما متنفيا فى المعطوف وانما قلنا من الاحوال العارضة له نظرا
الى ما قبله احترازا عن الاحوال العارضة له من حيث نفسه كالاعراب
والبناء والتعريف والتكثير والافراد والثنائية والجمع فان المعطوف فيها
لبس فى حكم المعطوف عليه وانما قلنا بشرط ان لا يكون ما يقتضيهما
متنفيا فى المعطوف احترازا عن مثل قولنا يارب الرجل والحارث فان الحارث
معطوف على الرجل ولبس فى حكمه من حيث تجرده عن اللام فان
ما يقتضى تجرده عن اللام هو اجتماع اللام وحرف النداء وهو مفقود
فى المعطوف واما نحو رب شاة وسخلة فبتقدير التكثير لقصد عدم التعيين
اى رب شاة وسخلة لهما او محمول على نكرة الضمير كره رجلا على الشذوذ
اى رب شاة وسخلة وكذا المعطوف فى حكم المعطوف عليه فى احوال
عارضة له بالنظر الى نفسه وغيره ان كان المعطوف مثل المعطوف عليه
فلهاذا وجب بناء المعطوف فى يازيد وعمر ولا نضم زيد بالنظر الى حرف
النداء ولى كونه مفردا معرفة فى نفسه وعمر ومثل زيد فى كونه مفردا معرفة
وامتنع بناؤه فى يازيد وعبد الله ليس مثل زيد فان زيد مفرد معرفة

ضرورة الشعر وهذا من البحر المتقارب وزنه فعولان ثمان مرات وهذا مثل البيت الثالث والعشرين متذكرو تدبر

وعبدالله مضاف (ومن ثمه) اى ومن اجل ان المعطوف في حكم
المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع (لم يجزى) تركيب (ما زيد بقائم اوقائما
ولا ذاهب عمرو والرفع) في ذاهب اذ لو نسب او خفض لكان معطوفا
على قائم فيكون خبرا عن زيد وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع في المعطوف
عليه العائد الى اسم ما فتعين الرفع على ان يكون خبرا مفدا لما مبتدأ
وهو عمرو ويكون من قبيل عطف الجملة على الجملة ولا مانع منه ولما كان
لقائل ان يقول هذه القاعدة منتقضة بقولهم الذى يطير فيغضب
زيد الذباب فان يطير فيه ضمير يعود الى الموصول ويغضب المعطوف
عليه ايس فيه ذلك الضمير فاجاب عنه بقوله (وانما جاز الذى يطير فيغضب
زيد الذباب لانها) اى الفاء في هذا التركيب (فاء السببية) اى فاء لها
نسبة الى السببية بان يكون معناها السببية لا العطف فلا يرد نقضا على
تلك القاعدة او يكون معناها السببية مع العطف لكنهما تجمل الجمليتين
كجملة واحدة فيكتفى بالربط فى الاولى والمعنى الذى يطير فيغضب زيد
الذباب او يفهم منها سببية الاول للثانية فالمعنى الذى يطير فيغضب زيد
بسببه الذباب ويمكن ان يقدر فيه ضمير اى الذى يطير فيغضب زيد بطيرانه
الذباب (واذا عطف) اى اذا وقع العطف بناء (على) وجود (عاملين)
بان عطف اسمان على معموليهما بعاطف واحد وقال بعض شارحي
اللباب الاظهر عندى ان العطف ههنا محمول على معنى اللغوى اى
امالة الاسمين نحو عاملين بان يحمل معموليهما واكثر الشارحين على
ان المعنى على معمولى عاملين وانما قال على معمولى عاملين لاعلى معمولى
عاطف واحد فانه جائز اتفاقا نحو ضرب زيد عمرو وخالدا لاعلى اكثر
من اثنين فانه لا خلاف في امتناعه (مختلفين) اى غير متحدين بان يكون
الثنى غير عين الاول وذلك لدفع وهم من يتوهم ان مثل ضرب ضرب زيد
عمرو وبكر خالدا من هذا الباب مع انه ايس منه لعدم تعدد العامل فيه
اذ العامل هو الاول والثانى تأكيده وذلك العطف كما وقع في قولهم ما كل
سوداء عمرة ولا يضاء شخمة * وفي قول الشاعر * اكل امرئ نحسين
امراً * وانما توفد بالليل نارا * فهذا وان كان بحسب الظاهر جائزا لكنه

(لم يجز) عند الجمهور بحسب الحقيقة لان الحرف الواحد لم يقوان يقوم مقام عاملين مختلفين (خلافا للفراء) فانه يجوز هذا اعطف بحسب الحقيقة كما جاز بحسب الصورة ولا يأرل الامثلة الواردة عليها ولا يقتصر على صورة السماع بل يعمها وغيرها وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جار في جميع المواد عند الجمهور (الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو) وان في الدار زيد والحجرة عمرا يعني الا في صورة تقديم المجرور وتأخير المرفوع والمنصوب لمجيئ في كلامهم واقصر الجوز على صورة السماع لان ما خالف لقياس يقتصر على مورد السماع (خلافا لسبويه) فانه لا يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة في هذه الصورة ايضا بل يحملها على حذف المضاف وابقاء المضاف اليه على اعرابه نحو قوله تعالى يريدون عرض الحياة الدنيا والله يريد الآخرة بجز الآخرة كما جاء في بعض القراءة اي عرض الآخرة **المتبوع** اي حاله وشانه عند السامع يعني يجعل حاله ثابتا مقرر اعنده (في النسبة) اي في كونه منسوب او منسوب اليه ثبت عنده وتحقق ان المنسوب او المنسوب اليه في هذه النسبة هو المتبوع لا غير وذلك اما لدفع ضرر الغفلة عن السامع او لدفع ظنه بالمتكلم لغلط وذلك الدفع يكون بتكرير اللفظ نحو ضرب زيد او ضرب ضرب زيد او دفع ظن السامع به تجوزا اما في المنسوب نحو قولك زيد قتل قتل دفعتا توهم السامع ان يريد بالقتل الضرب الشديد فيجب حينئذ ايضا تكرير اللفظ حتى لا يبق شك في ارادة المعنى الحقيقي او في المنسوب اليه فانه ربما نسب الفعل الى الشيء والمراد نسبته الى بعض متعلقاته كما في قطع الامير الاص اي قطع غلامه فيجب حينئذ تكرير المنسوب اليه لفظا نحو ضرب زيد زيد اي ضرب زيد لامن يقوم مقامه او تكريره معني نحو ضرب زيد نفسه او عينه (اوفي الشمول) اي التأكيده ما يقرر امر المتبوع في النسبة بالتفصيل الذي ذكرناه اوفي شمول المتبوع افراده دفع الظن السامع بجوز الا في نفس المنسوب اليه بل في شموله لافراده فانه كثيرا ما ينسب الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يريد النسبة الى بعضها فيندفع

هذا التوهم بذ كر كل واجع واخوانه وكلاهما وثنتهم واربعهم
ونحوها فهذا هو الغرض من جميع الفاظ التأكيد واذا عرفت هذا
فقول اخرج المصنف الصفة والعطف والبدل عن حد التأكيد بقوله
يقرر امر المتبوع اما لبدل والعطف فظاهر خروجهما به واما الصفة
فلان وضعها للدلالة على معنى في متبوعها وافادتها توضيح
متبوعها في بعض المواضع ليست بالوضع واما عطف البيان فهو
لتوضيح متبوعه فهو يقرر امر المتبوع ويحققه لكن لاني النسبة والشمول
هذا حاصل ما ذكره المصنف في شرحه (وهو) اي التأكيد (لفظي)
اي منسوب الى اللفظ لحصوله من تكرير اللفظ (ومعنوي) اي منسوب
الى المعنى لحصوله من ملا حظمة المعنى (فاللفظي) منه (تكرير اللفظ
الاول) اي مكرر اللفظ الاول ومعه حقه حقيقة (نحو جاني زيد زيد
او حكما نحو ضربت انت وضربت انا فان ذلك في حكم تكرير اللفظ
وان كان مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز
تكريره متصلا (ويجوز) اي التكرير مطلقا لا التكرير الذي هو التأكيد
الاصطلاحي (في الفاظ كلها) اسماء او افعالا او حروفا او جلا
او مركبات تقيدية او غير ذلك ولا يبعد ارجاع ضمير الى التأكيد اللفظي
الاصطلاحي وتخصيص الفاظ بالاسماء فيكون المقصود من هذا
التعميم عدم اختصاصه بالفاظ محصورة كالنكرات المعنوية (و) التأكيد
(المعنوي) مختص (بالفاظ محصورة) اي معدودة ومحدودة (وهي نفسه
وعينه وكلاهما وكله واجع واكتع واتبع وابصع) بالصاد المهملة وقيل
بالضاد المججمة قيل لامعنى لهذه الكلمات الثلاث في حال الافراد مثل
جسق بسق وقيل اكتع مشتق من حول كتيب اي تام وابصع بالمهملة
من بصع العرق اي سال وبالمججمة من بضع اي روى واتبع من البتع وهو
طول العنق مع شدة مغرزه ويمكن استنباط مناسبات خفية بين هذه
المعاني ومعناها التأكيد بالتأمل الصادق (فالاولان) اي النفس والعين
(يعمان) اي يقعان على الواحد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث
(باختلاف صيغتهما) افرادا وتثنية وجعاً (و) اختلاف (ضميرهما)

العائد الى المتبوع المؤكد (تقول نفسه) في المذكر الواحد (نفسها)
 في المؤنث الواحدة (انفسهما) بابراد صيغة الجمع في ثنية المذكر والمؤنث
 وعن بعض العرب نفسا وهما وعينا هما في ثنيتيهما (انفسهم) في جمع المذكر
 العاقل (انفسهن) في جمع المؤنث وغير العاقل من المذكر (والثنى) للمسمى
 النفس والعين اولين تغليباً كالقمرين سمي الثالث ثانياً (لثنى كلاهما)
 للمذكر (وكلاهما) للمؤنث (والباقي) بعد الثلاثة المذكورة (غير الثنى)
 مفردا كان اوجعا (باختلاف الضمير) العائد الى المتبوع المؤكد (في كله)
 نحو قرأت الكتاب كله (وكلها) نحو قرأت الصحيفة كله (وكلهم) نحو
 اشتريت العبيد كلهم (وكلهن) نحو طلقت لئساء كلهن (و) باختلاف
 (الصيغ في) الكلمات (ابواق) وهى اجمع واكتع وابتع وابضع بالمهمل
 او المعجمة (تقول اجمع) في المذكر الواحد و (جمعا) في المؤنث الواحدة
 او الجمع بتأويل الجماعة و (اجمعون) في الجمع المذكور و (جمع) في جمع المؤنث
 وكذا اکتع كتساء اکتعون کتبع وابتع بتماع ابتعون بتع وابتع
 بصعاء ابصعون بصع (ولا يؤكد بكل واجمع الاذواجزاء) مفردا
 كان اوجعا اذ الكلية والاجتماع لا يتحققان الا فيه ولا حاجة الى ذكر
 الافراد لان الكلى مالم يلاحظ افراده مجتمعة ولم تنصر اجزاء لا يصح
 تأكيده بكل واجمع ويجب ان يكون تلك الاجزاء بحيث (يصح افتراقها
 حسا) كاجزاء القوم (واحكما) كاجزاء العبد لتكون في التأکید بكل
 واجمع فائدة (مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله) فان العبد
 قد يجزى بالاشتراء فيصبح تأكيده بكل ليفيد الشمول (بخلاف
 جائى زيد كله) لعدم صحة افتراق اجزائه لاحساس واحكما في حكم
 المجئى (واذا اكد الضمير المرفوع المتصل) بارزا كان او مستكننا
 (بالنفس والعين) اى اذا اريد تأكيده بهما (اكد) ذلك الضمير اولا
 (بمنفصل) ثم بالنفس والعين (مثل ضربت انت نفسك) فنفسك
 تأكيده للنساء الضمير بعد تأكيده بمنفصل وهو انت اذ لا ذلك لالتباس
 التأکید بالفاعل اذا وقع تأکید المستكن نحو زيد اكرمنى هو نفسه
 فلم يؤكد الضمير المستكن في اكرمنى بقوله هو يقال زيد اكرمنى نفسه

لا تبس نفسه الذي هو التاكيد بالفاعل ولما وقع التباس في هذه الصورة
اجرى بقية الباب عليه وانما قيد الضمير بالمرفوع لجوازنا كيد الضمير
المصوب والمجروور بالنفس والعين بلاناً كيدهما بالمنفصل نحو
ضربتك نفسك ومررت بك نفسك لعدم التباس وبالمنفصل لجوازنا كيد
المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلاناً كيدهما بالمنفصل نحو انت
قائم لعدم التباس وانما قيد بالنفس والعين لجوازنا كيد المرفوع المتصل
بكل واجبين بلاناً كيدهما بالمنفصل نحو اتقوم جاؤا كلهم اجمعون لعدم التباس
التاكيد بفعل لان كلا واجبين ببيان العوامل قلباً بخلاف ان نفس
والعين فانهما يلبيانها كثيراً (واكتنع واخواه) يعني اتبع وابصع (اتباع)
بفتح الهمزة على ما هو المشهور (لا جمع) يعني تستعمل هذه الكلمات
الثلاث بتبعية لا باصالة لكونه ادل منها على المقصود وهو الجمعية (فلا
يتقدم) يعني اكتنع واخويه (عليه) اي على اجمع او اجتمع معه (وذكرها)
اي اكتنع واخويه (دونه) اي دون ذكر اجمع (ضعيف) لعدم
ظهور دلالتها على معنى الجمعية والزموم ذكر ما من شأنه التبعية بدون
الاضل $\frac{1}{2}$ البديل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع $\frac{1}{2}$ اي يقصد
النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع (دونه) اي دون المتبوع اي لا يكون
النسبة الى المتبوع مقصودة ابتداء بنسبة ما نسب اليه بل تكون النسبة
اليه توطئة وتمهيداً للنسبة الى التابع سواء كان ما نسب اليه مسنداً اليه
او غيره مثل جاءني زيد اخوك وضربت زيدا اخاك ومررت بزيد اخيك
واحتراز بقوله مقصود بما نسب الى المتبوع عن التعت والتاكيد وعطف
البيان لانها ليست مقصودة بما نسب اليه بل المتبوع مقصوده وبقوله
دونه احتراز عن العطف بالحروف فان المتبوع فيه مقصود بما نسب
اليه مع التابع ولا يصدق الحد على المعطوف ببل لان متبوعه مقصود
ابتداء ثم بداله فاعرض عنه وقصد المعطوف فكلاهما مقصودان
بهذا المعنى فار قيل هذا الحد لا يتناول البديل الذي بعده الا مثل ما قام احد
الازيد فان زيدا بديل من احد وابس نسبة ما نسب اليه من عدم القيام
مقصودة بالنسبة الى زيد بل النسبة المقصودة بنسبة ما نسب الى احد

نسبة القيام الى زيد قلنا مانسب الى المتبوع ههنا القيام فانه نسب اليه
 نفيا ونسبة القيام بعينه الى التابع مقصودة ولكن اثباتا فيصدق على زيد
 انه تابع مقصود نسبتبه بنسبة مانسب الى المتبوع فان النسبة المأخوذة
 في الحد اعجم من ان يكون بطريق الاثبات او النفي ويمكن ان يقصد بنسبة
 مانسب الى شئ نفيا نسبتبه الى شئ آخر اثباتا ويكون الاول توطئة للثاني
 (وهو) اي البدل انواع اربعة (بدل الكل) اي بدل هوكل المبدل منه
 (وبدل البعض) اي بدل هو بعض المبدل منه فالاضافة فيهما مثلها
 في خاتم فضة (وبدل الاشتغال) اي بدل مسبب غالبا عن اشتغال احد
 المبدلين على الآخر اما اشتغال البدل على المبدل منه نحو سلب ز يد ثوبه
 او بالعكس نحو يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه (وبدل الغلط)
 اي بدل مسبب عن الغلط فالاضافة في الاخبار ين من قبيل اضافة المسبب
 الى السبب لادنى ملازمة (فالاول) اي بدل الكل (مدلوله مدارل الاول)
 يعني يتحد ان ذاتا لان يتحد مفهوماهما ليكونا مترادفين نحو جاءني زيد
 اخوك فزيد واخوك وان اختلفا مفهوما فهما يتحدان ذاتا قال الشارح
 الرضي وانا الى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين
 عطف البيان بل لا اري عطف البيان الا بدل الكل وما قالوا من ان
 الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف
 عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول
 فالجواب ان الانتم ان المقصود في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر
 الابدال الا الغلط وقال بعض المحققين في جوابه الظاهر انهم لم يريدوا
 انه ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل ارادوا انه ليس مقصودا اصليا والحاصل
 ان مثل قولك جاءني اخوك زيد ان قصدت فيه الاستناد الى الاول وجئت
 بالثاني تيمنا وتوضيحا له فالثاني عطف بيان وان قصدت فيه الاستناد الى
 الثاني وجئت بالاول توطئة له ومبالغة في الاستناد فالثاني بدل وحيث
 يكون التوضيح الحاصل به مقصودا تبعوا المقصود اصلا هو الاستناد اليه
 بعد التوطئة فالفرق ظاهر (والثاني) اي بدل البعض (جزؤه) اي جزء
 المبدل منه نحو ضربت زيدا رأسه (والثالث) اي بدل الاشتغال

(بينه وبين الاول) اى المبدل منه (ملايسة بحيث توجب النسبة الى المتبوع النسبة الى بالملابس له اجالا نحو اعجبني زيد علمه حيث يعلم ابتداء انه يكون زيد محببا باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته ويتضمن نسبة الاعجاب الى زيد نسبة الى صفة من صفاته اجالا وكذا في سلب زيد ثوبه بخلاف ضربت زيدا حماره وضربت زيدا غلامه لان نسبة الضرب الى زيد تامة ولا يلزم في صحتها اعتبار غير زيد فيكون من باب بدل الغلط (بغيرهما) اى تكون تلك الملايسة بغير كون البدل كل المبدل منه اوجزأه فيدخل فيه ما اذا كان المبدل منه جزأ من المبدل ويكون ابداله منه بناء على هذه الملايسة نحو نظرت الى القبر فلكه والمنافشة بان القمر ايس جزأ من فلكه بل هو مركوز فيه منافشة في المثال ويمكن ان يورد للمثاله مثل رأيت درجة الاسد برجه فانه لا مجال لهذه المناقشة فيدفعان البرج عبارة عن مجموع الدرجات وانما لم يجعل هذا البدل قسما خاصا ولم يسم ببدل الكل عن البعض لقلته وندرته بل قيل لعدم وقوعه في كلام العرب فان هذه الامثلة مصنوعة (والرابع) اى بدل الغلط (ان تقصد) اى يكون بان تقصد انت (اليه) اى الى البدل من غير اعتبار ملايسة بينهما (بعد ان غلطت بغيره) اى بغير البدل وهو المبدل منه (ويكونان) اى البدل والمبدل منه (معرفتين) نحو ضربت زيدا اخاك (ونكرتين) نحو جاءني رجل غلام لك (ومختلفين) نحو بالناصية ناصية كاذبة وجاءني رجل غلام زيد (واذا كان) البدل (نكرة) مبدلة (من معرفة فالتعت) اى ذهت البدل النكرة واجب لئلا يكون المقصود انقص من غير المقصود من كل وجه فاتوافقه بصفة لتكون كالجار لما فيه من نقص النكرة (مثل بالناصية ناصية كاذبة ويكونان ظاهرين) نحو جاءني زيد اخوك (ومضميرين) نحو زيداون لقيتهم اياهم (ومختلفين) نحو اخوك ضربته زيدا واخوك ضربت زيدا اياه (ولا يبدل ظاهرا من مضمير بدل الكل) من الكل (الامن الغائب مثل ضربته زيدا) لان المضمير المتكلم والمخاطب اقوى واخص دلالة من الظاهر فلو ابدل الظاهر منهما ببدل الكل يلزم ان يكون المقصود انقص من غير المقصود مع كون مدلوليهما واحدا بخلاف بدل البعض والاشتمال والغلط

اليبت الثامن والعشرون * قول الاعرابي (اقسام بالله ابو حفص عمر * مامسها من نقب ولادبر * اغفرله اللهم ان كان فجر) اقسام * ١٤٧ * ماض معلوم من الافعال والله متعلق به وابومرفوع بالواو

فاعله مضاف الى حفص او هو مشغول باعراب الحكاية على الاختلاف وعمر عطف بيان له ثم ان ابو حفص بالحاء المهملة

والفاء والاصاد المهملة وهو واد الاسد كنية امير المؤمنين

عمر بن الخطاب كما به النبي عليه السلام كما في التماموس

وما في مامسها نافية وممسها فعل ومفعول ومن زائدة غير متعلقة

بشي ونقب مجرور به لفظا ومرفوع محلا فاعل مسها

كافي ما جاءني من احد الازيد يعني اقسام بالله بان يقول

والله ماتنبت وما دبرت والضمير راجع الى الناقبة النقب بالتركي

دونهك طبا زياذه اشقي الدبر طوار يا غراولق وقوله اغفرله اللهم

دعا لعمر رضى الله عنه والالهم اصله يا الله وقوله ان كان فجر اى

ان كان عمر كذب في قوله وقوله وقصته انه اتى اعرابي الى عمر بن

الخطاب رضى الله عنه فقال ان اهلى بعيد واتى على ناقبة

دبراء عجفاء نقباء واستحمله وظنه عمر كاذبا فلم يحمله فانطرق

الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشى

خلفه بعيره * اقسام بالله ابو حفص عمر الخ وعمر قبل من اعلا الوادى فجعل اذا قال اغفرله اللهم ان كان فجر

قال اللهم صدق صدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقبة عجفاء فحمله على بعيره

واذا قال اغفرله اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق صدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقبة عجفاء فحمله على بعيره

واذا قال اغفرله اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق صدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقبة عجفاء فحمله على بعيره

واذا قال اغفرله اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق صدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقبة عجفاء فحمله على بعيره

واذا قال اغفرله اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق صدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقبة عجفاء فحمله على بعيره

واذا قال اغفرله اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق صدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقبة عجفاء فحمله على بعيره

واذا قال اغفرله اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق صدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقبة عجفاء فحمله على بعيره

واذا قال اغفرله اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق صدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقبة عجفاء فحمله على بعيره

واذا قال اغفرله اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق صدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقبة عجفاء فحمله على بعيره

واذا قال اغفرله اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق صدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقبة عجفاء فحمله على بعيره

واذا قال اغفرله اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق صدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقبة عجفاء فحمله على بعيره

٣ بجفاء نفسه على غير وزوده وكساه كذا في الجاسم وهذا من البحر الرجز المطوى الحشوين والصدر من البيت الاول وعروضه سالم وضربه كذلك باشباع لواء ١٤٨ ولا يكون من الضرب الاول للعروض

الاول والبيت الثاني اعني اغفر له الى آخره مشطور والشطر حذف نصف البيت كما في قول الاندلسي * رجز فاما باليانا عن موعد * وهو العروض الثالثة والضرب الرابع كقوله * ماهاج احزاننا وشجوا قد سحنا * وهما مشطوران فالجزء الاخير هو العروض والضرب وكذا الامر في المنهول كذا في بعض شروح الاندلسي تبصر * البيت التاسع والعشرون * قول الشاعر وهو فرزار الاسدي * اناب التارك البكري بشر * عليه الطير ترقبه وقوعا * فانا مبتدأ وابن التارك خبره والكبرى مجرور لفظا مضاف اليه للتارك اضافة لفظية منصوب محلا مفعوله وبشر عطف بيان للكبرى ولا يصح ان يكون بدلا منه لان البدل في حكم تكرير العامل فيكون المعنى التارك بشر فلا يصح لكونه من باب اضارب زيد وقد مر انه ممنوع خلافا للفرء وهذا فرق بين عطف البيان والبدل والاستشهاد بهذا البيت على هذا الفرق وقوله عليه الطير ثاني مفعول التارك ان جعلناه بمعنى المصير بالانشديد والا

الصفة المعرفة باللام نحو المضارب الرجل زيد ويمكن ان يراد به ماهو اعم من هذا الباب اي كل ما خالف حكمه اذا كان عطفا بيان حكمه اذا كان بدلا في تناول صورة النداء ايضا فالك تقول يا غلام زيد وزيدا بانثوين مرفوعا جلا على اللفظ ومنصوبا جلا على المحل اذا جعلته عطفا بيان يا غلام زيد بالضم اذا جعلته بدلا والمعنى الاول اظهر ولثاني افيد * المبنى * اي الاسم المبنى وهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف ماهية المبنى على الاطلاق ولا يعرف الاسم المبنى اذ لو لم يعرفها لكان تعريف المبنى بالمبنى لانه ذكر في حد المبنى لفظ المبنى (ماناسب) اي اسم ناسب (مبنى الاصل) وهو الحرف والفعل الماضي والامر بغير اللام والمراد بالمشابهة المنفية في تعريف المعرب هو هذه المناسبة واقد فصل صاحب المفصل هذه المناسبة بانها اما ان يتضمن الاسم معنى المبنى الاصل مثل اين فانه يتضمن معنى همة الاستفهام او شبهه له كالمبهجات فانهما تشبه الحروف في الاحتياج الى الصلة او الصفة او غيرهما او وقوعه موقعه كنزال فانه واقع موقع انزل او مشا كلته لواقع موقعه كنجار او وقوعه موقع ما شبه له كلنادي المضموم فانه واقع موقع كاف الخطاب المشابهة الحروف في نحو ادعوك اضافته اليه كقوله تعالى من عذاب يومئذ فين قرأ بالفتح (او وقع غير مركب) مع غيره على وجه يتحقق معه عامله فعلى هذا المضاف من المركبات الاضافية المعدودة كغلام زيد وغلام عمرو وغلام بكر مبنى والمضاف اليه معرب ولما كان المبنى مقابلا للمعرب واعتبر فيه امر ان التركيب وعدم المشابهة لمبنى الاصل كان المبنى مانث في فيه مجموع هذين الامرين اما بانتفاءهما معا او بانتفاء احدهما فقط فكلية او ههنا لمنع الخلو وانما تختلف ترتيب ذكر المشابهة والتركيب في تعريف المعرب والمبنى تقديم او تأخير الاشارة لتقديم ماهو مفهومه وجودي اشرفه (والقابه) اي القاب المبنى من حيث حركات او آخره وسكونها عند البصرية (ضم وفتح وكسر) الحركات الثلاث (ووقف) للسكون واما الكوفون فيذكرون القاب المبنى في المعرب وبالعكس والمراد ان الحركات والسكنات البنائية لا يعبر عنها بالبصريون الا بهذه الالقاب

فهو حال وقوله ترقبه حال من الطير ان كان فاعلا عليه لانه ظرف مستقر وان كان مبتدأ فهو حال من الضمير المستكن في عليه لكونه ظرفا مستقرا كذا في الرضي اقول الضمير المجرور في عليه عائد

الى البكرى تقديره الطير ترقبه وتنتظره لاجل الوقوع عليه وقوله وقوعا جمع واقع كقعود جمع قاعد حال من قاعل ترقبه اى واقع حوله مترقبة * ١٤٩ * ومنظرة لانزهاق روحه اى لبقية روحه لان الانسان مادام به

روح اى ببقية الروح في البدل فالطير لا يقر به كذا في الجمل
ومراد الشاعر مدح نفسه
بان يقول انى مبارز وشجاع
لان ابى قتل بكر باوانه ذوم هابة
وشجاعة لا يقابل به احد ولا يقع
عليه الطير حتى ينزع روحه
فانظر الى بكرة النظر لا ينظر
الحقارة والله اعلم بحقيقة الحال
والمراد بمثل انا ابن التاركة
البكرى لشركى ما كان عطف
بى ان للمعرف باللام الذى
اضيف اليه الصفة المعرفة
باللام نحو الضارب الرجل زيد
وهذا البيت من البحر الهرج
المسدس المخدوف باسقاط الن
من مدعلن فوزنه مفاعيلن
مفاعيلن فقولن مرنين هذا
اذ اقربى ترقبه بسكون الباء
للضرورة لكن لا حاجة اليه
فالحق انه من البحر الوافر لان
كل بيت وجد فيه مفاعيلن يكون
من الوافر كما يكون ما يوجد فيه
مفاعيلن من الكامل على ما مر
غير مرة وقد وجد في هذا
البيت مفاعيلن واحدة لان قرله
وترقبه على اوزنه فصدره
وابتداؤه معصوب على وزن
مفاعيلن وعروضه مقطوفة
على وزن فعلولن كضربه لانه
من الضرب الاول للعروض

لان هذه الانقلاب لا يعبر بها الا عنهما والكوفيون يعبرون بها عن الحركات
الاعرابية ايضا لانهم كثيرا ما يلقونها على الحركات الاعرابية ايضا
كما مر في صدر الكتاب حيث قال بالضممة رفعا والقحمة نصبا والكسرة
جرا وعلى غيرها كما يقال الراء في رجل مثلامفتوحة والجيم مضمومة
(وحكمه) اى حكم المبنى واثر المترتب على نيته (ان لا يختلف آخره)
اى آخر المبنى اكن لا مطلقا بل (لا اختلاف العوامل) اذ قد يختلف آخره
لا اختلاف العوامل نحو من الرجل ومن امرئ ومن زيد (وهى) اى المبنى
والثانيث باعتبار الخبر (المضمرات واسماء الاشارات والموصولات
والمركبات والكشائيات واسماء الافعال والاصوات) بالرفع عطف على اسماء
الافعال لاعلى الافعال لتصديره بحث الاصوات فيما بعد بالاصوات
لا باسماء الاصوات (و بعض الظروفي) وانما قال بعض الظروفي لان
جميعها ليست بمبنية بل بعضها فافهم ثمانية ابواب في بيان الاسماء المبنية
ولا بد لكل واحد منها من علة البناء لان الاصل في الاسماء الاعراب واذا
كان مبنيا على الحركة فلا بد عند ذلك من علتين اثنتين احديهما علة
البناء على الحركة فان اصل البناء السكون والاخرى الحركة المعينة
انهم لما اخبرت دون الباقيين (المضمر ما وضع لم تكلم) من حيث انه متكلم
يحكى عن نفسه (او مخاطب) من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب
وقيل المراد بمتكلم يتكلم به او مخاطب يخاطب به فاننا موضوع لمن
يتكلم به وانت لمن يخاطب به ويخرج بهذا القيد لفظ المتكلم والمخاطب
فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب مطلقا (او غائب تقدم ذكره)
ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة وان كانت موضوعة للغائب اذ ليس
تقدم ذكر الغائب مشروطا فيها (لفظا او معنى او حكما) اراد بالتقدم
اللفظي ما يكون المتقدم ملفوظا اما مقدما تحقيقا مثل ضرب زيد غلامه
او تقدرا مثل ضرب غلامه زيد والتقدم المعنوي ان يكون المتقدم مذكرا من
حيث المعنى لا من حيث اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم من لفظ بعينه
كقوله تعالى * اعدوا * اعدوا هو اقرب للتقوى * فان مرجع الضمير هو العدل
المفهوم من قوله تعالى اعدوا فيكانه مقدم من حيث المعنى او من

الاول منه ويجوز في كل مفاعيلن الا في الضرب الاول من العروض الثانية العصب كقوله المنهبي * اعن
ذنى نهب الريح رهوى * ويشرى كلبا شئت الغمام * كذا في بعض شروح الاندلسي *

سياق الكلام كقوله تعالى ﴿ ولا يؤيه ﴾ لانه لما تقدم ذكر الميراث دل على
 ان ثمة مورثا فكانه تقدم ذكره معنى واما التقدم الحكمي فالتماجا في ضمير
 الشأن والقصة لانه انما جئ به من غير ان يتقدم ذكره قصد التعظيم القصة
 بذكرها مبهمة اعظم وقعها في النفس ثم تفسيرها فيكون ذلك ابلغ
 من ذكره اولاهم سمر او صار كانه في حكم العائد الى الحديث المتقدم
 المعهود بينك وبين مخاطبك وكذا الحال في ضمير نعمر جلازيد وربه رجلا
 (وهو) اى المضمع بالنظر الى ما قبله قسمان (متصل) ومنفصل فالمتصل
 المستقل بنفسه) غير محتاج الى كلمة اخرى قبله ليكون كالجزء منها بل
 هو كالاسم الظاهر سواء كان مجاورا للمعامله نحو ما انت منطلقا عند
 الحجازية او غير مجاور له نحو ما ضربت الابالة (والمتصل غير المستقل
 بنفسه) المحتاج الى عامله الذى قبله ليتصل به ويكون كالجزء منه
 (وهو) اى المضمع باعتبار الاعراب ثلثة اقسام (مرفوع) منصوب (مجرور)
 لقيامه مقام الظاهر وانقسام الظاهر اليها (فالاولان) اى المرفوع
 والمنصوب كل واحد منهما قسمان (متصل) لانه الاصل (ومنفصل)
 لما منع من الاتصال (والثالث) اى المضمع المجرور (متصل فقط) لانه
 لا مانع فيه من الاتصال الذى هو الاصل واستعرف المانع من الاتصال
 ان شاء الله تعالى (فذلك) اى المضمع (خمسة انواع) (المرفوع) المتصل
 والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل (الاول)
 يعنى المرفوع المتصل ضمير (ضربت) على صيغة المتكلم الواحد المعلوم
 الماضى (وضربت) على صيغة المتكلم الواحد المجهول الماضى المنتهين
 اولهما (الى ضربت) صيغة جمع الغائبة المعلوم الماضى (و) ثانيهما الى
 (ضربت) صيغة جمع الغائبة المجهول الماضى وانما بدأ بالتكلم لان ضمير
 المتكلم اعرف المعارف واخر ضمير الغائب لانه دون الكل وصورة
 التصريف هكذا ضربت ضربنا ضربت ضربتم ضربت
 ضربتم ضربت ضربوا ضربت ضربتم ضربت ضربتم
 هذا لقياس المجهول (و) النوع (الثانى) اى المرفوع المنفصل (اناالى
 هن) انا نحن انت انتما انتن هو هما هم هي هما هن والضمير

ولكن هذا الاستثناء يس في جميع الصيغ بل (في) الفعل (الماضي للغائب)
 الواحد المذكر اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو زيد ضرب (و) للواحدة
 المؤنث (الغائبة) اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو هند ضربت فان التاء
 علامة التأنيث لا الضمير المرفوع واللام يجتمع مع الفاعل الظاهر في نحو
 ضربت هند (وفي) الفعل (المضارع للمتكلم مطلقا) سواء كان
 واحدا او فرق الواحد مذكرا او مؤنثا نحو اضرب و تضرب
 (و) للواحد (المخاطب) المذكر نحو تضرب واضرب (و) للواحد
 (الغائب والغائبة) اذا لم يكونا مسندين الى الظاهر نحو زيد يضرب
 وهند تضرب (وفي الصفة مطلقا) سواء كانت اسم فاعل او مفعول
 او صفة مشبهة او افعال التفضيل وسواء كان مفردا او مشى او جموعا مذكرا
 او مؤنثا اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو اقامت زيدا ان تقولك زيد ضارب
 وهند ضاربة والزيدان ضاربان والهندان ضاربتان والزيدون ضاربون
 والهندات ضاربات وابست الالف في ضاربان والواو في ضاربون بضميرين
 لانهما يتقبلان ياء في النصب والجر والضمائر لا تتغير عن حالها الا ان يتغير
 عاملها والعامل ههنا ليس عاملا في الضمير وانما هو عامل في اسم الفاعل
 والضمير فاعله والضمير باق على ما كان عليه في الرفع فلو كانت ضمائر
 لا تتغير الا يرى ان الياء في تضربين والنون في يضربن والواو في تضربون
 والالف في يضربان لا تتغير فهما اي الالف والواو في الصفة حرف التثنية
 والجمع وابست بضميرين (ولايسوغ) اي لا يجوز الضمير (المتفصل) مرفوعا
 كان او منصوبا لاجل شيء (الاتعذر المتصل) اي لاجل تعذره لان وضع
 الضمير الاختصار والمتصل اخصر فتي امكن لايسوغ لانفصال (وذلك)
 في تعذر المتصل (بالقديم) اي تقديم الضمير (على عامله) لانه اذا تقدم على
 عامله لا يمكن ان يتصل به اذا اتصل انما يكون باخر العامل (او بالفصل)
 الواقع (اغرض) لا يحصل الابه اذا الفصل ينشأ في الاتصال او بتركه
 بفوت الغرض (او بالحذف) اي حذف عامله لانه اذا حذف عامله لا يوجد
 ما يتصل به (او بكون العامل) اي عامله (معنويا) لامتناع اتصال اللفظ

بالمعنى (أو) بكون عام له (حرفا والضمير) المعمول له (مرفوع) اذا ضمير
 المرفوع لا يتصل بالحرف لانه خلاف لغتهم بخلاف المنصوب نحو اتى
 واثك (أو بكونه) اى كونه الضمير (مسندا اليه) اى الى ذلك الضمير
 (صفة جرت على غير من هي له) اى تلك الصفة كائنه له فانه لو لم يتصل
 الضمير عن هذه الصفة لزم الالتباس فى بعض الصور كما اذا قلت زيد
 عمرو ضاربه هو فانه لو قيل زيد عمرو ضاربه التباس على السامع ان الضارب
 زيد او عمرو بل المتبادر انه عمرو ولانه اقرب الى الضمير المستتر بخلاف
 ما اذا قيل ضاربه هو فانه لم انفصل الضمير على خلاف الظاهر يعلم ان
 مرجعه ما هو خلاف الظاهر وهو زيد والاحاجة اليه واذا وقع الالتباس
 بدون الانفصال فى بعض الصور حمل عليه ما الالتباس فيه لاطراد الباب
 وانما قال من هي له لاما هي له كما هو الظاهر ليكون اشمل اقتصارا على
 ما هو الاصل (مثل اياك ضربت) مثال: لتقديم الضمير على العامل
 (وما ضربك الا انا) مثال الفصل لغرض وهو تخصيص ههنا (واياله
 والشر) مثال لحذف العامل اى اتق نفسك والشر (وانا زيد) مثال
 كون العامل معنويا (وما انت قائما) مثال كون العامل حرفا والضمير
 مرفوع (وهند زيد ضاربه هي) مثال الضمير الذى اسند اليه صفة
 جرت على غير من هي له فانه اسند اليه الضاربة الجارية على زيد
 حيث وقعت خبر له وهي صفة لهند حيث قام الضرب بها وانما يصح
 ذلك اذا كان هي فاعلا لان كيدا والالكان داخلا فى صورة الفصل
 لغرض لتأكيده وليكن تأكيده لازم لافعال بدليل نحن الزيدون ضاربوهم
 نحن وروى عن النخسرى ضاربهم نحن وعلى هذا يكون فاعلا كما قال
 واختار بالتشيل صورة لابس فيها اليثبت الحكم فى صورة اللبس باطريق
 الاولى (واذا اجتمع الضمير ان ولبس احدهما مرفوعا) احتراز عن نحو
 اكرمك اذ المرفوع كالجزء من الفعل فيكانه لم يتحقق الفصل بين الفعل
 والضمير الداني اصلا فيجب اتصاله (فان كان) على تقدير اجتماعهما
 وعدم كون احدهما مرفوعا (احدهما) اى حد الضميرين (اعرف)
 من الآخر احتراز عما اذا تساوى نحو اعطاها اياه حيث يجب الانفصال

في الثاني للتحرز عن تقديم احد المتساويين من غير مرجح (وقدمته)
 اى احد الضميرين الذي هو اعرف على الاخر احتراز عما اذا كان
 الاعرف مؤخرا نحو اعطيته اياك فيلزم انفصاله ليعذر المتكلم في تأخير
 الاعرف ولا يلحقه طعن في اول الوهلة بابراده على خلاف الاصل وحكى
 عن سبويه نحو بوز الاتصال ايضا نحو اعطيته هولا (فلك الخيار) اى
 الاختيار (في) الضمير (الثاني) ان شئت اوردته متصلا (نحو اعطيته)
 باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بما هو متصل وان شئت اوردته منفصلا
 نحو اعطيتك اياه باعتبار الاعتداد بالفصل بما يفصله وان كان
 متصلا (و) نحو (ضربك) فانه اجتمع فيه ضمير ان ايس احدهما
 مرفوعا بحرف الاول بالاضافة ونصب الثاني بالمفعولية وقدم الاعرف
 الذي هو ضمير المتكلم فلك الوصل باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بالمتصل
 (و) لك الفصل نحو (ضربك) للاعتداد بالفصل (والا) اى وان
 لم يكن احدهما اعرف او يكون ولكن ما قدمته (فهو) اى الضمير الثاني
 على كل من التقديرين (منفصل) لا غير اما على التقدير الاول فثلا يلزم
 لترجيح في تقديم احد المثلين على الاخر فيما هو كالجملة الواحدة بلا
 مرجع واما على التقدير الثاني فليكرهتهم تقديم الانقاص على الاقوى فيما
 هو كالجملة الواحدة (نحو اعطيته اياه) مثال لما لم يكن احدهما
 اعرف لكونهم ضمير بن غائبين (او) اعطيته (ايك) مثال لما يكون احدهما
 اعرف وهو ضمير المخاطب ولكن ما قدمته (والمختار في خبر باب كان) اى خبر
 كان واخواتها اذا كان ضميرا (الانفصال) كما نقول كان زيد قائما وكن
 اياه لانه كان في الاصل خبر المبتدأ ويجب ان يكون خبر المبتدأ ضميرا منفصلا
 لان عامله معنوى ويجوز ان يكون ضميرا متصلا ايضا نحو كان زيد قائما
 وكنته لانه شبهه بالمفعول وضمير المفعول في مثل ضربته واجب
 الاتصال ففي شبهه المفعول ان لم يكن واجب الاتصال فلا اقل من
 ان يكون جائزا لاتصال لكن الانفصال مختار لان رعاية الاصل اولى من
 رعاية المشبهة بالمفعول (والاكثر) في الاستعمال الانفصال الضمير
 المرفوع بعد لولا لكون ما بعد لولا مبتدأ محذوف الخبر تقول (لولا انت
 الى آخرها) يعنى لولا انت لولا انتما لولا انتم لولا انت لولا انتن

اولاهو لولا هما لولا هم لولا هي لولا هما اولاهن لولانا اولانحن وكان
 الاوفق بما سبق ان يقول لولانا اولانحن الى آخرها لكن غير الاسلوب
 نثبها على انه ايس بضروري (و) كذلك الاكثر في الاستعمال اتصال
 الضمير المرفوع بعد عسى ليكون ما بعد عسى فاعلا تقول (عسبت الى
 آخرها وقد جاء) في بعض اللغات (اولالة وعسالك الى آخرهما)
 فذهب الاخفش الى ان الكاف بعد لولا ضمير مجرور وقع موقع المرفوع
 فان الضمائر قد يقع بعضها موقع بعض كما تقول ما انا كانت فانت في هذا
 المقام مع انه ضمير مرفوع وقع موقع المجرور وذهب سيبويه الى ان لولا
 في هذا المقام حرف جر والكاف ضمير مجرور واقع في موقعه فلا يخفش
 تصرف في لولا وسبويه في نفسه واما عسالك فذهب الاخفش
 الى انه ضمير منصوب واقع موقع المرفوع وسبويه الى ان عسى محمول على
 لعل انقار بهما في المعنى فههنا ايضا الاخفش تصرف في الضمير
 وسبويه في العامل (ونون الوقاية مع الياء) اى باء المتكلم (لازمة في الماضي)
 اذا لحقت تلك الياء لتلي آخر الماضي عن الكسرة المختصة بالاسم التي هي
 اخت الجر ولهذا سميت نون الوقاية نحو ضربي (و) كذلك نون الوقاية
 لازمة (في المضارع) لكن لا مط مقابل حال كونه (عرياعن نون الاعراب)
 اى عن نون هي الاعراب نحو يضربني لتلي آخر المضارع ايضا عن تلك
 الكسرة بخلاف كسرة تضر بين لانها في الوسط حكما وبخلاف كسرة
 لم يكن الذين كفروا وقل الحق لعروضهم (وانت مع النون الاعرابية) الكائنة
 (فيه) اى في المضارع (ومع لدن وان واخواتها) يعنى ان و كأن
 ولكن وليت و لعل (مخبر) بين الايتان بنون الوقاية للمحافظة على
 الحركات البنائية في غير لدن وعلى السكون في لدن وبين تركها تحررا
 عن اجتماع النونات ولو حكما كما في لعل لقرب اللام من النون في المخرج
 وحلا على اخواتها كما في ليت (ويختار) لحوق نون الوقاية (في ليت)
 من بين اخوات ان لعدم مانع في ذاتها وللم على اخواتها خلاف
 الاصل (وفي من وعن وقد رقط) وهما بمعنى حسب للمحافظة على
 السكون اللازم الذي هو الاصل في البناء مع قلة الحروف (وعكسها)

اى عكس ليت (اعل) فى الاختيار فالخيار فيها ترك النون لثقل التضعيف
 وكثرة الحروف (وتوسط بين المبتدأ والخبر قبل العوامل) مثل زيد هو القائم
 (وبعدها) اى بعد العوامل نحو قوله تعالى كنت انت الزقبق (صيغة
 مرفوع) ولا يقل ضمير مرفوع لمكان الاختلاف فى كونه ضميرا (منفصل
 مطابق للمبتدأ) افراد وتثنية ووجه او نذ كبر او نأ نيشا ونكلا واو خطا باو غيبة
 (يسمى) هذا المرفوع (فصلا) وذلك التوسط (ليفصل) ذلك المرفوع
 المنفصل المتوسط (بين كونه) ي بين كون الخبر (تعتا وخبرا) فيما يصلح لهما
 ثم اتسع فادخل فيما لا يلبس فيه وذلك عند اختلاف الاعراب وكون المبتدأ
 ضميرا او غير ذلك بالجملة على صورة اللبس (وشروطه) اى شرط الفصل
 بذلك المرفوع (ان يكون الخبر معروفا) لان الفصل انما يحتاج اليه فيها
 (او افعال من كذا) لالحاقه بالمعرفة لامتناع اللام (مثل كان زيد هو
 افضل من عمرو) وقصر على مثال افعال من كذا بعد دخول العوامل دون
 المعرفة ودون الخبر قبل العوامل لاستغنائهما عن المثال لكثرتهما
 (ولاموضع له) اى للفصل من الاعراب (عند الخليل) لانه عنده حرف
 على صيغة الضمير وعند بعضهم اسم مبنى لا مقتضى فيه للاعراب
 ولعامل لكثر الخليل استبعد الغاء الاسم فذهب الى حرفيته (وبعض
 العرب يجعله مبتدأ) اى يستعمله بحيث يحكم النحاة بكونه مبتدأ والا
 فالعرب لا يعرف المبتدأ والخبر (وما بعده خبره) فقوله خبره اما مرفوع
 على انه خبر والجملة حال او منصوب عطفا على ثانى مفعولى يجعله وانما
 يعرف من العرب جعله مبتدأ يرفع ما بعده فى مثل كنت انت الزقبق
 وعلمت زيدا هو المنطلق وفى بعض نسخ المتن مبتدأ ما بعده خبره بدون
 الواو وحينئذ الرفع متعين (ويقدم قبل الجملة) وايراد لفظ قبل لتأكيد
 التقدم لان تقدم الضمير على مرجعه غير مهور ولا يبعد ان يقل معنى
 الكلام ويقع متقدما من غير سبق مرجع وذلك بحسب المفهوم اعم من
 ان يكون قبل الجملة او لا فلذلك قيده بقوله قبل الجملة اى قبل هذا الجنس
 من الكلام (ضمير غائب يسمى ضمير الشأن) اذا كان مذكرا رعاية للمطابقة
 لان الضمير راجع اليه (و) ضمير (القصة) اذا كان مؤنثا ويحسن تأنيثه

الشاهد الثلثون ﴿ قوله * ان من يدخل الكنيسة يوما * يلقى فيها جأذرا وظباء * ان بالثشديد حرف مشبه بالفعل اسمه ضمير شان ﴿ ١٥٧ ﴾ محذوف ضميها ومن اسم شرط مبتدأ ويدخل مضارع مجزوم

بمن لكن يكسر اللام في الوصل لان لقاء الساكنين فعل الشرط له والكنيسة مفعول يدخل تدبر وهي معبد النصرارى ويوما ظرف له ويلقى مضارع من لقي يلقى مجزوم بمن لانه جزؤه وفاعله راجع الى من وفعل الشرط مع جزائه جله شرطية وفعلية خبر المبتدأ وهو معه جله اسمية مرفوعة المحل خبران او فعل الشرط وحده او جزاء الشرط وحده خبر المبتدأ والاخير لهذا المبتدأ لان الشرط والجزاء جعلاه مستغنيان عن الخبر فحذفه اربعة اقوال ذكره زيني زاده نقلا عن بعض الفحول فاحفظه فانه ينفعك في مواضع شتى وقوله جأذرا مفعول يلقى لانه بمعنى يرى وهي جمع جؤذر بالضم والسكون وهو ولد البقرة الوحشية وظباء جمع ظبي والمراد الصور المقوشة فيها الى في الكنيسة والاستشاد به على انه قد يحذف ضمير الشان حالة النصب كما قال المص وحذفه منصوبا ضعيف اعلم ان ضمير الشان يفارق سائر الضمائر من وجوه الاول انه يحتاج الى التقديم على ما يفسره والثاني انه

اذا كان العدة فيهما مؤنثا يحصل المناسبة (يفسر) ذلك الضمير الغائب لابهامه (بالجملة) المذكورة (بعده) اى بهذه الحصة من الجنس المذكور والظاهر ان قوله يسمى ضمير الشان والقصة جله معترضة بيان للواقع ليس داخلا في بيان القاعدة فانه لا يدخل للتسمية في هذا الحكم فانه ثابت سواء وقع هذه التسمية او لا وايضا يلزم استدراك قوله يفسر بالجملة بعده فعلى هذا لولم يحتمل التقدم على ما ذكرنا ننتهض القاعدة بقولنا لسان هو زيد قائم على ان يكون هو مبتدأ راجعا الى الشان وزيد قائم خبر عنه فانه يصدق عليه انه ضمير غائب تقدم على الجملة يفسر بالجملة بعده فانه باعتبار رجوعه الى الشان لا يخرج عن الابهام بالكتابة بل انما يرتفع جله زيد قائم كما لا يخفى (ويكون) ضمير الشان او القصة (متصلا ومفصلا) واذا كان متصلا يكون (مستترا وبارزا على حسب العوامل) فان كان عامله معنويا بان كان مبتدأ كان منفصلا وان كان افظيا يصلح لاستئثار الضمير فيه كان مستترا والابارزا (مثل هو زيد قائم) مثال المتفصل (وكان زيد قائم) مثال المتصل المستتر (وانه زيد قائم) مثال المتصل البارز (وحذفه) عن اللفظ باعتماره لانسيا منسيا حال كونه (منصوبا ضعيفا) اى جائز مع ضعف بخلاف ما اذا كان مرفوعا فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة اما جوازه فليكونه على صورة الفضلات واما ضعفه فلانه حذف ضمير مراد بلادىل عليه لان الخبر كلام مستقل مثله * ان من يدخل الكنيسة يوما * يلقى فيها جأذرا وظباء (الامعان) المفتوحة (اذا خفت فانه) اى حذفه بنية الاضمار ههنا مع كونه منصوبا (لازم) كقوله تعالى واخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين * وذلك لانه قد خفت ان وان ثقلها بالثشديد الواقع فيهما وبعد تخفيفهما وجدوا ان المكسورة المخففة عاملة في المفوظ كما قال الله تعالى وان كلاما ليو فينهم ولم يجدوا ان المفتوحة المخففة عاملة في المفوظ مع ان المفتوحة اقوى شبهها بالفعل من المكسورة فهي اجدر بالعمل واذا لم يجدوها عاملة في المفوظ قدر واعلمها في ضمير الشان لئلا يزيد المكسورة عليها اعمالا مع انه اجدر به ولم يجوزواظهار ذلك الضمير لثلاثين التخييف المطلوب ههنا كما

لا يعطف عليه والثالث انه لا يؤكد والرابع انه لا يبدل منه والخامس انه لا يجوز تقديم خبره عليه والسادس انه لا يشترط عود الضمير من الجملة اليه والسابع ٩

بل عليه حذف النون وحكموا بلزوم حذف ضمير الشأن مع ان المقطوعة
 اذا حقت **اسماء الاشارة** اى اسماء الاشارة المعدودة في المنيات
 بحسب الاصطلاح (ما رضع) اى اسماء وضع كل واحد منها (لمشاراياه)
 اى لمعنى مشار اليه اشارة حسية بالجوارح والاعضاء لان الاشارة
 عندنا طلاقها حقيقة في الاشارة الحسية ولا يرد الضمير الغائب وامثاله
 قائم للاشارة الى معانيهم اشارة ذهنية لاحسية وثل قوله تعالى ذلكم الله
 ربكم **المبس** الاشارة اليه حسية محمول على التجوز وانما بنيت اسمها بالحروف
 كاسبق (وهى) اى اسماء الاشارة (ذا) حال كونها (المذكر) الواحد
 والعامل في الحال معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدأ (ولمشاء)
 (ذان) رفعا (وذین) نصباً وجرا اى ذان وذین حال كونهما المثنى المذكر
 قدم اى يكون الضمير اقرب الى مرجعه وعلى هذا القياس في التراكيب
 الثلاثة البقية فقوله هى مبتدأ وقوله ذامع ما عطف عليه مقيد اكل واحد
 منها بحال خبره ويجئ فى بعض اللغات ذان في جميع الاحوال من رفع
 والنصب والجزمه قوله تعالى ان هذا ان لسا حران على احد الوجوه
 (والمؤنث) الواحدة (تا) قبل هى الاصل في لغات المؤنث الواحدة لانه
 لم يثن منها الاهى (وذى) وقيل هى الاصل لكونها بازاء المذكر
 فينبغى ان يناسبها وقيل هما اصلان والقول باصالتها قد متاعلى سائرهما
 لغرضيتها (وتى) بقب الالف ياء (وته وذه) بقلب الالف والياء ها بغير
 وصل الياء بهاء (رتهى وذهى) بوصل الياء بهاء (ولمشاء) اى لمثنى
 المؤنث (تان) فى الرفع (وتين) فى النصب والجرو لا يثنى من لغاته
 الا لكثرة دورها على الالسنه وتوهم بعضهم من اختلاف او اخر ذان
 وذین وتان وتین باختلاف العوالم انها معربة والجمهور على ان هذا
 الاختلاف ايس بسبب اختلاف العوامل بل ذان وتان موضوعان
 لثنية المرفوع وذین وتین لثنية المنصوب والمجرو ووقوعها على
 صورة المعرب اتفاق لا قصد لاعراب لوجود علة البناء فيها (ولجمعهما)
 اى لجمع المذكر والمؤنث (اولا، مدا وقصرا) اى بمدودا اومة قصورا
 واذا كان مقصورا يكتب بالياء (وللمتعة) اى اسماء الاشارة يعنى يدخل

٩ انه لا يفسر الا بجملة والثامن
 ان الجملة بعده لم تحل من الاعرب
 والتاسع انه يقوم الظاهر مقامه
 والعاشرة ان لا يكون الاغايث
 والحادى عشرانه لا يجوز ثنيته
 ولا جمعه والثاني عشرانه
 لا يستعمل الا فى موضع يراد منه
 التعظيم ومن ههنا قال من قال
 انما سمى هذا الضمير ضمير الشأن
 لانه لا يجوز دخوله الا فى كلام
 له شأن عظيم ووقع فى قلوب
 الناس ويسميه الكوفيون ضمير
 العماد كذا فى شرح ابيات
 الوافية خذ هذا الكلام
 تيسر لك الفائدة الكثيرة *

على اوائها على سبيل الحقوق والعروض بعد اعتبار اصالتها (حرف
التنبيه) وهي كلمة ها فهو ليس في الحقيقة منها وانما هو حرف جى به
للتنبيه على المشار اليه قبل لفظه كما جى به للتنبيه على النسبة الاسنادية
كقولك ها زيد قائم وها ان زيدا قائم (ويتصل بها) اى باوخر
اسماء الاشارة (حرف الخطاب) وهو الكاف تنبيها على حال المخاطب
من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث وانما جعلت هذه الكاف
حرفا لامتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كانت اسما لم يمنع ذلك مثل
ضربتك وبك (وهي) اى حرف الخطاب (خمسة) والقياس
يقضى الستة واشترك خطايب الاثنين فرجعت الى خمسة مضروبة
(فى خمسة) من انواع اسماء الاشارة يعنى المفرد المذكر والمؤنث وشاهما
وجمعهما وهي ستة راجعة الى خمسة لاشترائك جمعهما وانما قلنا من انواع
اسماء الاشارة لان افراد المفرد المؤنث ترتقى الى ستة (فيكون) الحاصل
من الضرب (خمسة وعشرين وهي) اى تلك الخمسة والعشرون
(ذلك الى ذا كن) يعنى ذلك اذا شرت الى مذكر وخاطبت به مذكر او ذا كن
اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين وذا كن اذا اشرت الى مذكر
وخاطبت مذكرين (و) على هذا القياس (ذلك) وذاك اذا شرت
الى مذكرين وخاطبت مذكر (الى ذا كن) وذاك اذا شرت الى مذكرين
وخاطبت مؤنثات (وكذلك البواقي) يعنى تلك الى تا كن وتبك الى تي كن وتلك
وتينك الى تان كن وتينكن واولئك بالمد واولئك بالقصر الى اولئك كن واولاكن
واما ذيك ففقد اورده الزمخشري والمالكي وفي الصحاح لا يقال ذيك فانه خطأ
(ويقال ذاك القريب وذلك للبعد وذلك للمتوسط) وآخر المتوسط لان المتوسط
لا يتحقق الا بعد تحقق الطرفين ولم رأى المصنف كثرة استعمال كل
من هذه الكلمات الثلاث مقام الآخرين منها لم يتخذ هذا الفرق مذهباً
واحاله الى غيره فقال يقال (تلك وتلك وذاك) حال كون هاتين الآخرين
(شدتين واولاك) باللام اى هذه الكلمات الاربع (مثل) كلمة (ذلك)
فى افادة البعد ولا يبعدان يجعل ذلك اشارة الى كلمة ذلك المذكورة سابقا
واما تلك وتلك وذاك مخففتين واولاك بغير اللام للمتوسط وما هو

المتوسط بعد حذف حرف الخطأ منه للقريب (واما ثم وهذا)
 بضم الهاء وتخفيف النون (وهنا) بفتح الهاء وتشديد النون وهو الأكثر
 وجاء كسر الهاء ايضا (فلما كان) الحقيقي الحسي (خاصة) لا يستعمل
 في غيره الايجازا على سبيل التشبيه واما ما عداها من اسماء الاشارة فقد
 يستعمل في المكان وغيره **الموصول** اي الموصول المعداد من
 المبنيات في اصطلاح النحاة (مالا ينتم جزأ) اي اسم لا ينتم من حيث
 جزئيه: يعني لا يكون جزأ تاما ان كان جزأ تميرا او لا يصبر جزأ تاما ان
 كان ينتم من الافعال الناقصة والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج في كونه جزأ
 اوليا لتحل اليه المركب اوليا الى انضمام امر آخر معه كالابتداء والخبر
 والفاعل والمفعول وغيرها وانما في كونه جزأ تاما لا جزأ مطلقا لانه
 اذا كان مجموع الموصول والصلة جزأ من المركب يكون الموصول وحده
 ايضا جزأ لكن لا جزأ تاما اوليا (الابصلة وعائد) والمراد بالصلة معناها
 اللغوي لا الاصطلاحي فان الاصطلاحي عبارة عن جملة مذكورة بعد
 الموصول مشتملة على ضمير عائد اليه فعرفتها موقوفة على معرفة
 الموصول فلم يعرف الموصول به لزم الدور والقرينة على ان المراد بها
 معناها اللغوي لا الاصطلاحي قوله وعائد فانه لو اريد بها معناها
 الاصطلاحي لكان هذا القول مستدرا كانه لاخراج مثل اذ وحيث
 وابس لهما صلة اصطلاحية وقائل ان يقول يمكن ان يعرف
 الصلة بما لا يتوقف معرفته على معرفة الموصول بان يقال الصلة
 جملة متصلة باسم لا ينتم جزأ الامع هذه الجملة مشتملة على عائد اليه فعلى
 هذا يجوز ان يكون المراد بالصلة معناها الاصطلاحي ولا يلزم الدور
 وذكر العائد مع انه مأخوذ في مفهوم الصلة اصطلاحية
 تصرح بما علم ضمنا مبالغة في الاحتراز عن مثل اذ وحيث ولما كانت
 الصلة بمعنيها اعم بحسب المفهوم من ان تكون خبرية او غير خبرية
 ولا يكون بحسب الواقع الاخبارية والعائد اعم من ان يكون ضميرا او غيره
 واذا كان ضميرا اعم من ان يكون **الموصول** او غيره. والواجب ان يكون
 ضميرا للموصول عينهما بقوله (وصلته) اي صلة مالا ينتم جزأ الابصلة

(جمله خبرية) او ما في معناها كاسمى الفاعل والمنعول (والعائد ضمير)
 لا غير ضمير (له) اى للوصول لا غيره (وصلة الالف واللام اسم فاعل
 ومفعول) لان اللام الموصولة تشبه اللام الحرفية فجعلت صلتها ما
 كانت جملة معنى مفردة صورة عملا بالحقيقة والشبه جميعا (وهى) اى
 الموصولات (الذى) للمفرد المذكر (والتي) للمفرد المؤنث (وللذان)
 لثنى المذكر (واللتان) لثنى المؤنث وتكونان (بالالف) فى حالة الرفع
 (والياء) فى حالى النصب والجر (والاولى) على وزن العلى لجمع المذكر
 والمؤنث الا انه فى جمع المذكر كوراشهر (والذين) كاللذين لجمع المذكر
 (واللاتى) بالهمزة والياء (واللاء) بالهمزة المكسورة فقط (واللاى) بالياء
 فقط مكسورة نواسا كنه اجراء للوصول مجرى الوقف لجمع المذكر والمؤنث
 الا انها فى جمع المؤنث اشهر (واللاتى واللواتى) لجمع المؤنث وجاء
 فى اللاتى اللات بحذف الياء وبقاء الكسرة على التاء وفى اللواتى
 اللوا بحذف التاء والياء معا (وما) بمعنى الذى فى الاعقل غالبا نحو
 عرفت ما عرفته وجاء فىما يعقل نحو والسماء وما يذبحها (ومن) ايضا بمعنى
 فمن يعقل ويستوى فتعني المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث
 (واى) بمعنى الذى نحو اضرب ايهم فى الدار اى اضرب الذى فى الدار
 (واية) بمعنى التى نحو اضرب ايتهن فى الدار اى اضرب التى فى الدار
 (وذوالطائفة) اى المنسوبة الى بنى طى لاختصاص مجيئها موصولة
 بلغتهم بمعنى الذى التى قال الشاعر * وبئرى ذو حفرت وذوطوبيت *
 اى التى حفرتها والتى طويتها (وذابعدما) الكائنة (الاستفهام) نحو
 ماذا صنعت اى ما الذى صنعت (والالف واللام) اى مجموعهما بمعنى
 الذى اولى او المثنى والمجموع (والعائد المنعول) اى العائد الذى لا يتم
 الموصول الابى اذا كان مفعولا (بجوز حذفه) اذ لم يمنع مانع لانه فضلة
 لا اذا كان فاعلا لكونه عمدة نحو قوله تعالى الله ييسط الرزق لمن يشاء
 ويقدره اى لمن يشاء واعلم ان الحياة وضعا بابا يسمونه باب الاخبار
 بالذى او ما يقوم مقامه ومقصودهم من وضعه تمرين المتعلم فيما تعلمه
 فى هذا الفن من مسائل النحو وتذكيره اياها فانهم اذا قالوا لاحد اخبر عن

الاسم الفلاني في الجملة الفلانية بالذي بعد بيانهم طريقة الاخبار به
 لايحده من تذكر كثير من مسائل النحو وتدقيق النظر فيها حتى يعلم ان
 ذلك الاخبار في اي اسم يصح وفي اي اسم يمتنع فاراد المصنف الاشارة
 الى هذا الباب فقل (واذا اخبرت) اي اذا اردت ان تخبر عن جزء جملة
 (بالذي) اي باستعانة الذي الذي اوالالف واللام فان البناء ليست
 صلة للاخبار لان الذي مخبر عنها لا مخبر بها (صدرتها) اي اوقعت
 كلمة الذي او ما يقوم مقامها في صدر الجملة الثانية (وجعلت موضع
 المخبر عنه) اي في موضع ما هو مخبر عنه بالذي في الجملة الثانية يعني
 في موضعه الذي كان له في الجملة الاولى (غير انها) اي الكلمة الذي
 (واخرته) اي المخبر عنه عن الضمير (خبرا) نصب على الحال او ضمن
 اخرته بمعنى جعلته اي جعلته خبرا متأخرا (فاذا اخبرت) مثلاً (عن
 زيد من) جملة (ضربت زيدا) بكلمة الذي اوقعتها في صدر الجملة
 الثانية وجعلت في موضع ما هو المخبر عنه في هذه الجملة اعني زيدا والمراد
 بموضعه محله الذي كان له في الجملة الاولى وهو محل المفعول من ضربت
 ضميرا للذي واخرت المخبر عنه يعني زيدا وجعلته خبرا عن الذي (قلت
 الذي ضربته زيد وكذلك) اي مثل الذي (الالف واللام في الجملة الفعلية
 خاصة ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول) منها فان صلة الالف واللام
 لا تكون الا اسم الفاعل او اسم المفعول ويمكن ان يؤخذ اسم
 الفاعل من الفعل المبني للفاعل واسم المفعول من المبني للمفعول بشرط
 ان يكون الفعل الذي يتضمنه الجملة الفعلية متصرفا اذ غير المتصرف
 نحو نعم وبئس وخبذ او عسى ولبس لا يجيء منه اسم الفاعل ولا المفعول
 فلا يخبر بالالف واللام عن زيد في لبس زيد منطلقا وبشرط ان لا تكون
 في اول ذلك الفعل حرف لا يستفاد من اسمي الفاعل والمفعول معناها
 كالسين وسوف وحرف النفي والاستفهام فلا يخبر باللام عن زيد في جملة
 سيقوم زيد فانه اذا بنى اسم الفاعل من سيقوم يكون قائما فيفوت معنى
 السمين (فاذا تذكر امر منها) اي من الامور الثلاثة التي هي تصدير
 الموصول ووضع غائلا للموصول مقام ذلك الاسم وتأخير ذلك الاسم

خبراً (تعذر الاخبار ومن ثمه) اى ومن اجل انه اذا تعذر امر منها تعذر
 الاخبار (امتنع) الاخبار بالذى (فى ضمير الشأن) بان يكون ضمير الشأن
 مخبر عنه لامتناع تصدير الجملة بالذى وتأخير المخبر عنه خبراً للوجوب
 تقديمه على الجملة (و) كذلك امتنع فى (الموصوف) بدون الصفة (و)
 فى (الصفة) بدون الموصوف فلا يجوز فى ضربت زيدا العاقل ان يخبر
 بالذى عن زيد بدون العاقل ولا عن العاقل بدون زيد لاستلزامه وقوع
 الضمير صفة او موصوفاً بخلاف ما اذا اخبر عن مجموعهما فيقال الذى
 ضربته زيدا العاقل (و) كذلك امتنع فى (المصدر العامل) بدون المفعول
 فلا يجوز فى نحو عجبت من دق القصار الثوب ان يخبر بالذى عن دق
 القصار بدون الثوب لانه يؤدى الى ان يعمل الضمير الذى جعل فى موضع
 دق القصار عاملاً فى الثوب بخلاف الذى عجبت منه دق القصار الثوب
 (و) كذلك امتنع فى (الحال) لان الحال يجب ان تكون نكرة فلا يجوز
 ان يقع الضمير الذى هو معرفة فى موضعه بالحالة (و) كذلك امتنع فى
 (الضمير المستحق لغيرها) اى لغير كلمة الذى لامتناع تصدير الذى لاستلزام
 ذلك عود الضمير اليها فيبقى ذلك الغير بلا ضمير (و) كذلك امتنع فى
 (الاسم المشتمل عليه) اى على الضمير المستحق لغيرها نحو قولك زيد ضربت
 غلامه فلا يصح الاخبار عن غلامه بان يقال الذى زيد ضربته غلامه
 لانك اذا جعلت الضمير عائداً الى الموصولبقى المبتدأ بلا عائد واذا جعلته
 عائداً الى المبتدأبقى الموصول بلا عائد وكل منهما ممنوع (وما الاسمية)
 لا الحرفية فانها اما كافة نحو انما زيد قائم واما نافية نحو ما ضربت زيدا
 وما زيد قائماً (موصولة) نحو عرفت ما اشترته (واستفهامية) نحو
 ما عندك وما فعلت (وشرطية) نحو ما تصنع اصنع (وموصوفة) اما مفرد
 نحو مررت بما يحب لك اى شئ يعجبك واما بجملة نحو * ربما تكره
 النفوس من الامر * فرجة له كحل العقال * اى رب شئ تكرهه النفوس
 (وتامة بمعنى شئ) منكر عند ابنى على والشئ المعروف عند سيبويه نحو قوله
 تعالى فتعماهى اى نعم شئهاهى او نعم الشئ هى (وصفة) نحو اضربه
 ضرباً ما اى ضرباً اى ضرب كان (ومن كذلك) اى تكون موصولة نحو

بيت الحادي واثنون * قول الشاعر * وكفى بنا فضلا على من غيرنا * حب النبي محمد ايانا كفى فعل ماض
وحب النبي فاسله قال بعض الكمل التقدير كفى حب النبي عليه * ١٦٤ * السلام ايانا والوجه ان يكون

افضل مفعولا لكني وبناحالائه
اي فضلا كاشا انتهى وعلى
متعلق بفضلا ومن موصوفة
بمفرد وهو غيرنا اي شخص
غيرنا قال السيد الشريف
قدس سره روى غيرنا مجرورا
على انه صفة من اي على كل
انسان غيرنا او مرفوعا على انه
خير مبتدأ محذوف والمبتدأ
مع الخبر مجرور المحل على
الوصفية اه اقول الاستشهاد
بهذا البيت على الاول لان هذا
البيت دليل على ان من موصوفة
بصفة مفردة وهي غيرنا وعلى
الثاني لا يكون مما نحن فيه وهذا
من البحر الكامل الا ان فيه عللا
كثيرة فوزنه متفاعلين مستغعلن
مستغعلن * مستغعلن متفاعلين
مفعول وان قال بعض شراح
الاندلسي زحاف هذا البحر
يعني الكامل هو انه يجوز في كل
متفاعلين الاغمة ارفينقل
الى مستغعلن ويسمى مضمر
كقول المتنبي * ان الرزاق
والعطايا والقضاء * في خلفا طي
غدروا او نجدوا * انتهى
على ما مر غير مرة وقد قرب
هذا البيت ان يكون من هذا
القبيل فتدبر وقال فيه ايضا

ويجوز في فعلان التي في الضرب الثاني والتاسع الاضمار فيقل الى فعولين كقول المتنبي ايضا * الذي
الذي فيه فعل منه ان هذا البيت يجوز ان يكون من الضرب الثاني للعروض الاول فافهم *

الذي صنعته الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كون كل
منهما جملة اسمية (و) الوجه (الآخر) ان معناها (اي شيء) وههنا عبارتان
احد بهما ان ماذا بكما لهما بمعنى اي شيء والثانية ان ما معناها اي شيء
وذا زائدة والظاهر ان موادهما واحد فان معنى قولهم انها بكما لهما
بمعنى اي شيء انه ليس لكل منهما معنى بالاستقلال ليكون كلمة ذا زائدة
فال مفهوم من مجموعهما اي شيء (و) حينئذ (جوابه نصب) اي
منصوب على انه مفعول لفعل محذوف كما اذا قلت الاكرام
ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كون كل منهما جملة فعلية
ويجوز في الاول نصب الجواب بتقدير الفعل المذكور وفي الثاني رفعه
على ان يكون خبر مبتدأ محذوف ولم يعتبره المصنف لفوات المطابقة
بين السؤال والجواب **اسماء الافعال ما كان** اي اسم كان
(بمعنى الامر او الماضي) اللذين هما من اقسام المبني الاصل فعلته بناءها
كونها مشابهة لمبنى الاصل فاقول ان اف بمعنى اتضخرواوه بمعنى
اتوجه فالمراد به تضجرت وتوجعت عبر عنه بالمضارع لان المعنى على
الانشاء وهو انصب بان يعبر عنه بالمضارع الجالي (مثل رويد زيدا اي
امهله) مثال لما هو بمعنى الامر (وهيهات ذلك) بفتح التاء في الحجاز
وبكسرهما في بني تميم وباضمة في لغة بعضهم (اي بعد) مثال لما هو بمعنى
الماضي وقدم الامر لان اكثر اسماء الافعال بمعناه والذي جاءهم على
ان قالوا ان هذه الكلمات راسمالها ليست بافعال مع تأديتها معاني
الافعال امر لفظي وهو ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال ونها لا تتصرف
تصرفها لانها موضوعة لصيغ الافعال على ان يكون رويد مثلا
موضوعة لكلمة امهل قال الشارح الرضي وليس ما قال بعضهم ان صه
مثلا اسم للفظ اسكت الذي هو دل على معنى الفعل فهو علم للفظ
الفعل لا لمعناه بشيء اذا عر بي القبح ربما يقول صه مع انه لم يخطر بباله
لفظ اسكت ربما لم يسمعه اصلا ولهذا قال المصنف ما كان بمعنى الامر
او الماضي ولم يقل ما كان معناه الامر او الماضي والمتبادر ان يكون هذا
بحسب الوضع فلا يرد مثل الضارب امس نقضاً على التعريف (و فاعال)

اى ما يوزن بفعال الكائن (بمعنى الامر) المشتق (من الثلاثى) المجرد
 (قياس) اى قياسى (كزال بمعنى ازل) قال سيبويه هو مطرد فى الثلاثى
 المجرد ويرد عليه انه لا يقال قوام وقعاد فى قم واقعد فلماذا تناول بعضهم
 قول سيبويه بانه اراد بلا طراد الكثرة فكانه قياس لكثرتيه وامافى الرباعى
 فاتفقوا على انه لم يأت الا نادرا (وفعال) حال كونه (مصدرا معرفة كفجار)
 بمعنى الفجرة او الفجور قال الشارح الرضى وهو على ما قيل مصدر معرف
 مؤنث ولم يقيم لى الى الآن دليل قاطع على تعريفه ولا تأنيته (و) حال كونه
 (صفة) لمؤنث (مثل يافساق) بمعنى يافاسقة (مبنى) اى كل واحد من
 القسمين الاخيرين مبنى (لمشابهته له) اى لفعال بمعنى الامر (عدلا
 وزنة) اما زنة فظاهروا ما عدلا فلما ذهب اليه النحاة ان فعال بمعنى الامر
 معدول عن الامر الفعلى للمبالغة وهذه الصيغة للمبالغة فى الامر كفعال
 وفعل للمبالغة فى الفاعل قال الشارح الرضى والذي ادى ان كون اسماء
 الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شئ لادليل لهم عليه كيف والاصل
 فى كل معدول عن شئ ان لا يخرج عن النوع الذى ذلك الشئ منه فكيف
 يخرج الفعل بالعدل من الفعلية الى الاسمية واما المبالغة فهي ثابتة فى
 جميع اسماء الافعال وبين وجهها فى كلام طويل فمن اراد الاطلاع
 عليه فليرجع اليه (و) فعال حال كونه (علما للاعيان) اى له من
 الاعيان انما قال علما ليخرج باب فساق وانما قال للاعيان ليخرج باب فجار
 لانه وان كان علما كما قالوا لكنه للامعانى للاعيان وقوله (مؤنثا) صفة علما
 وذكره للتنبيه على انه لم يقع الا كذلك (كقطام) علما للمؤنث (وغلابل)
 كذلك (مبنى فى) استعمال (اهل الحجاز) لمشابهته لفعال بمعنى الامر
 عدلا وزنة (ومعرب فى) استعمال (بني تميم) الامافى آخره اى الا فى فعال
 علما للاعيان الذى يكون فى آخره (راء) فان بني تميم اختلفوا فيه فاكثروهم
 بوافقون الحجازيين فى بناءه واقلهم لا يفرقون بين ذات الراء وغيرها بل
 يحكمون باعراب الكل (نحو حضار) علما للكوكب وجه الاكثرين ان الراء
 حرف مستقل لكونه فى مخرجه كالكر فاختير فيه البناء لانه اخف ادسلوكه
 طريقة واحدة اسهل من سلوكه طرائق مختلفة هو الاصوات * اعلم

ان الاصوات الجارية على لفظ الانسان اما نقولة الى باب المصادر ولزمت
 المصدرية ولم تصر اسم فعل اولم تلزم المصدرية وصارت اسم فعل
 فالاول مثل واها للتعجب وحكمه حكم المصادر والثاني مثل صه ومه
 وحكمه حكم اسماء الافعال واما غير منقولة بل باقية على ما كانت عليه حين
 كونها اصواتا ساذجة ولم تصر مصادر ولا اسماء افعال وهي على
 انواع ففيها ما يعرض للانسان عند عروض معنى له كقول المتقدم
 او التعجب ويوح لا تقدر ان تحكم عليه بشيء اوبه على شيء ومنها
 ما يجري على لفظ الانسان على سبيل الحكاية بان يصدر من نفسه
 ما يشابه صوت شيء كما اذا قلت غاق فاصدا لاصدار ما يشابه صوت الغراب
 عن نفسك وحيث لا تقدر ان تحكم عليه اوبه ومنها ما يصوت به
 لاجل حيوان اما لجزر اودعاء او غير ذلك كما اذا قلت نخ لاناخنة البعير
 وحيث ايضا لا تقدر ان تحكم عليه اوبه وهذه الانقسام كلها مبنيات
 لانقاء التركيب فيها واذا تلفظ بها على سبيل الحكاية كما اذا قلت
 قال زيد عند التعجب وي اوعند اناخنة البعير نخ او غاق عند صوت
 الغراب فهي في هذه الحالة ايضا مبنية لكن لا من حيث انها
 اصوات بل من حيث انها حكاية عنها والمراد بالاصوات ههنا
 ما كانت باقية على ما هي عليه من غير نقلها على سبيل الحكاية وهي هذه
 الاعتبار ابيست باسماء لعدم كونها دالة بالوضع وذكرها في باب الاسماء
 لاجرائها مجرى بها واخذها حكمها وبنيت لجرى بها مجرى ما لا تركيب فيه
 من الاسماء فالاصوات بهذا الاعتبار (كل لفظ) انما قال لفظ ولم يقل
 اسم لعدم الوضع فيها كما عرفت (حكى به صوت) ي اصدار على لسان
 الانسان تشبيها بصوت شيء كما عرفت في القسم الثاني من الاصوات
 الغير المنقولة (اوصوت به لانيتم) يعني مثلا اي لاناخنة ا اوزجرها
 اودعائها او غير ذلك وانما قلنا مثلا لان المتبادر من الهمز ذات القوائم
 الاربع فلا يتناول ما هو للطير بل بعض افراد الانسان ايضا كالصبيان
 والمجانين واذا كان ذكرها على سبيل التمثيل يتناول التعريف كلها
 (فالاول كغاق) اذا صوت به انسان تشبيها بالعراب (والثاني كخخ

مشردة او مخففة عند اناخة البعير ولم يذ كر المصنف القسم الاول وهو
ما كان صوت الانسان ابتداء من غير تعلق بالغير قبل ذلك لانه لما كان هذان
القسمان مع تعلقهما بالغير ملحقين بالاسماء المبنية كان كون ذلك القسم
كذلك اولى لكونه صوت الانسان من غير تعلق بغيره * المركبات
اي المركبات المعدودة من المبنيات (كل اسم) حاصل (من) تركيب
(كلمتين) حقيقة او تكما اسمين او فاعلين او حرفين او مختلفين وجعلهما
كلمة واحدة (لبس بينهما نسبة) اصلا لا في الحال ولا قبل التركيب وانما
قلنا حقيقة او حكما لئلا يخرج مثل سبويه فان جزءه الاخير منه صوت
غير موضوع لمعنى فلا يكون كلمة لكنه في حكم الكلمة حيث اجري
بجري الاسماء المبنية وقوله لبس بينهما نسبة ليخرج مثل عبد الله وتأبط شرا
لان بين جزئي كل واحد منهما نسبة قبل العلية ولا يخفى انه يخرج
بهذا القيد مثل خمسة عشر عن الحد مع انه من افراد المحدود لان بين
جزئيه قبل التركيب نسبة العطف وتعيين النسبة على وجه يخرج
منها هذه النسبة اصعب من خرط القناد والاحسن ان يقال المراد
بالنسبة نسبة مفهومة من ظاهر هيئة تركيب احدى الكلمتين مع الاخرى
ولاشك انه يفهم من ظاهر الهيئة التركيبية التي في عبد الله النسبة
الاضافية ومن ظاهر الهيئة التركيبية التي في تأبط شرا النسبة التعلقية التي
تكون بين الفعل والمفعول بخلاف مثل خمسة عشر فان هيئة تركيب
احد جزئيه مع الآخر لا تدل على النسبة اصلا كما ان هيئة تركيب احد
شطري جمع فر مع الآخر لا تدل عليها من غير فرق فانطبق الحد على
المحدود طردا وعكسا (فان تضمن الجزء الثاني حرفا) اي حرف عطف
او غيره (بنيا) اي الجزآن معا الاول لوقوع آخره في وسط الكلمة الذي لبس
محلا لاصراب والثاني لتضمنه الحرف (كخمس عشرة) فان اصله خمسة
وعشرة حذف الواو وركبت عشر مع خمسة (و) مثل (عادي عشر
واخوانها) يعني اخوات حادي عشر من ثاني عشر الى تاسع عشر
واخوان كل من خمسة عشر وحادي عشر وانما اورد مثالين ليعلم ان
البناء ثابت في هذا المركب سواء كان احد جزئيه العدد اذ لا يد على العشرة

او صيغة الفاعل المشتقة منه وقبل فيه نظر لان الثاني فيه لا يتضمن
 الحرف لانه لا يراد به حادى وعشر وجوابه ان المراد بصيغة الفاعل
 اذا اشتق من اسماء العدد واحد من المشتق منه لكن لا مطلقا بل باعتبار
 وقوعه بعد العدد السابق على المشتق منه فان الثالث مثلا واحد من
 الثلاثة لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد الاثنين فلما اخذوا هذه
 الصيغة من المفردات للدلالة على ما ذكرنا ارادوا ان يأخذوا مثل ذلك
 من المركبات ولا يتيسر ذلك من مجموع الجزئين لان صيغة فاعل لاتسع
 حروفا فحما فاقصر وا على اخذها من احد الجزئين اذ في اخذ
 بعض الحروف من كل جزء مظنة الالتباس واختار والاول ليدل على
 المقصود من اول الامر فاخذوا مثلا من احد عشر المتضمن حرف
 العطف حادى عشر بمعنى الواحد من احد عشر بشرط وقوعه بعد
 العشرة فحادى عشر متضمن حرف العطف باعتبار انه مأخوذ من احد
 عشر المتضمن حرف العطف لا باعتبار ان اصله حادى وعشر اذ لا
 معنى له وعلى هذا القياس الحادى والعشرون لافرق بينهما الا بذكر
 الواو وحذفه (الاثنى عشر) واثنى عشرة فانه لا يبنى فيهما الجزآن بل
 يبنى اثنى للضمن ويعرف الاول لشبهه بالمضاف لسقوط النون
 (والا) اى وان لم يتضمن الثاني حرفا (اعراب الثاني) مع منع صرفه
 ان لم يكن قبل التركيب مبنيا (كعملك وبني الاول) للتوسط المانع من
 لاعراب وعلى الفتح لانه اخف (في الافصح) اى اعراب الثاني مع منع
 الصرف وبناء الاول انما هو في افصح اللغات وفيه لغتان اخريان
 احديهما اعراب الجزئين معا واطافة الاول الى الثاني ومنع صرف
 المضاف اليه واخرى هما اعراب الجزئين معا واطافة الاول الى الثاني
 وصرف الثاني **الكليات** جمع كناية وهى فى اللغة
 والاصطلاح ان يمدح عن شىء معين بلفظ غير صريح فى الدلالة عليه لغرض
 من الاغراض كالا بهام على السامعين كقولك جاني فلان وانت تريد زيدا
 والمراد بها ههنا ما يكتنى به لا المعنى المصدري ولا كل ما يكتنى به بل
 بعضه ولا كل بعض بل بعض معين فكانهم اصطالحوا في باب المبنيات

ان يريد وابها ذلك البعض المين ولذلك لم يقل بعض الكنيات كما
قال بعض الظروف ويتعذر تعريفه الا يتصرح به مفصلا فذلك
اعرض عن تعريفها مطلقا وتعرض لذلك البعض المين فقال
الكنيات (كم) و بناؤها لكونها موضوعة وضع الحرف اولكون
الاستفهامية متضمنة بمعنى الحرف وحل الخبرية عايتها (كذا)
وبناؤها لانها في الاصل ذا من اسماء الاشارة دخل عايتها كاف التشبيه
فصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم وبقي ذا على اصل بناءه وكل
واحد منهما يكون (للعدد) والكناية عنه وجاء كذا كناية من غير عدد
ايضا نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت او غيره (وكيت وذيت
الحديث) اي للكناية عن الحديث والجملة وانما بناها لان كل واحد منهما
كلمة واقعة موقع الجملة التي هي من حيث هي جملة لا تستحق اعرابا ولا بناء
لانها من خواص المفردات فلما وقع المفرد موقعها ولم يجوز خاؤه عنهما
رجع البناء الذي هو الاصل في الكلمات قبل التركيب ومن الكنيات كاي
وانما بنى لان كاف التشبيه دخلت على اي واي وان كان في الاصل معربا
ليكنه اتخذي من الجزئين معناهما الافرادى وصار المجموع كاسم
مفرد بمعنى كم الخبرية فصار كانه اسم مبنى على السكون آخره نون ساكنة
كافي من لاتوين تمكن ولهذا يكتب بعد الياء نون مع ان التوين لا صورة
لهما في الخط فرتبه في البناء منخطة عن اخواتها فلذلك لم يذكره المصنف
معها (فكيف الاستفهامية) المتضمنة معنى الاستفهام (مبرها) اي الذي
يرفع الابهام عن جنس المسؤل عنه (منصوب) على التمييز (مفرد)
لانها لما كانت للعدد ووسط العدد وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين
مميزة منصوب مفرد جعل مميزة كذلك لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان
تحكما (و) كم (الخبرية) مبرها (مجرور) بالاضافة (مفرد) تارة
(ومجموع) اخرى تقول كم رجل عندك وكم رجال عندك كما تقول مائة ثوب
وثلاثة اثواب وانما جاء مفرد لان العدد الكثير مميزة كذلك وانما جاء بمجموعا
لان العدد الكثير فيه ما ينبي عن كثرته صريحا ولما كان هذا البس مثله في
التصرح بالكثرة جعل جمعية مميزة كأنها نائبة عن معنى التصرح بها

(و يدخل من فتهما) اى فى ميمى كم الاستفهامية والخبرية تقول كم من رجل ضربت وكم من قرية اهلكناها قال الشارح لرضى هذا فى الخبرية كثير نحو وكم من ملك وكم من قرية وذلك لموافقته جرا الميمير المضاف اليه كم واما ميمير كم الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا بمن فى نظم ولا يثر ولا دل على جوازه كلاب من كتب هذا الفن لكن جوز الزمخشري ان يكون كم فى قوله تعالى * سل بنى اسرائيل كم آتيناهاهم من آية بينة * استفهامية وخبرية (واهما) اى لىكم استفهامية او خبرية (صدر الكلام) لان الاستفهامية تتضمن الاستفهام وهو يقتضى صدر الكلام ليعلم من اول الامر انه من اى نوع من انواع الكلام والخبرية ايضا تدل على انشاء التكثير وهو ايضا نوع من الكلام فيجب التنبيه عليه من اول الامر (وكلاهما) لوقال كتابهما لكان اوفق لتأنيث الاستفهامية والخبرية فهو على تأويل كلا هذين النوعين وهما كم الاستفهامية والخبرية اى كل واحد منهما (يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا) ثم بين موقع كل واحد منهما بقوله (فكل ما) اى كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية يكون (بعده فعل) او شبه فعل لفظا وتقديرا (غير مشتغل عنه بضميره) او متعلق بضميره فهو من حيث هو كذلك (كان منصوبا معمولا على حسبه) اى على حسب عمل هذا الفعل وعمله لا يكون الا بحسب الميمير وذلك انك تقول كم يوما ضربت فكلم منصوب على الظرفية مع اقتضاء الفعل المفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات فتعينه لاحد من المنصوبات انما هو بحسب الميمير فالاستفهامية نحو كم رجلا ضربت فى المفعول به وكم ضربة ضربت فى المفعول المطلق وكم يوما سرت فى المفعول فيه والخبرية مثل كم غلام ملكك وكم ضربة ضربت وكم يوم سرت وانما جعلنا الفعل او شبه اعم من ان يكون مافوضا او مقدرا ليدخل فى قاعدة النصب مثل قولك كم رجلا ضربته اذا جعلته من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وقدرت بعده فعلا غير مشتغل عنه اى كم رجلا ضربت ضربته فهو من حيث ان ما بعده فعل مقدر غير مشتغل عنه داخل فى قاعدة النصب وان لم يجعله من قبيله ولم تقدر

بعده فعلا غير مشتغل فهو من هذه الحليّة مرفوع داخل في قاعدة
الرفع (وكل ما قبله) اى كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية وقع قبله
(حرف جر) نحو بكم درهما اشتريت وبكم رجل مررت (او مضاف)
نحو غلام كم رجل ضربت وعبد كم رجل اشتريت (مجرور) بحرف
الجر او الاضافة وانما جاز تقديم حرف الجر او المضاف عليهما مع ان
لهما مصدر الكلام لان تأخير الجار عن المجرور ممتنع لضعف عمله فيجوز
تقديم الجار عليهما على ان يجعل الجار اسما كان او حرفا مع المجرور
ككلمة واحدة مستحقة للمصدر (والا) اى وان لم يكن بعده لالفاظ
ولا تقدير فعل ولا شبه فعل غير مشتغل عنه بضميره او متعلق بضميره ولا قبله
حرف جر او مضاف وكان مجردا عن العوامل اللفظية (مرفوع)
اى فهو مرفوع (مبتدأ ان لم يكن ظرفا) نحو من ابوك وهذا
مبنى على مذهب سيبويه فانه يخبر عنده بمعرفة عن نكرة متضمنة
استفهاما واما عند غير سيبويه فهذا اخبر مقدم على المبتدأ لكونه نكرة
وما بعده معرفة (وخبر ان كان ظرفا) نحو كم يوما سفرك فكم ههنا
منصوب المحل اولاد داخل تحت قاعدة النصب باعتبار اعمال الكائن فيه
وداخل في قاعدة الرفع ثانيا لقيامه مقام عامله الذى هو خبر المبتدأ
(وكذلك) اى مثل كم فى تأتى الوجوه الاربعة الاعرابية بالشرائط المذكورة
(اسماء الاستفهام والشرط) بمعنى انه باقى تلك الوجوه الاربعة فى جميع
هذه الاسماء لافى كل واحد منها وهى من وما واى واين وانى ومتى مشتركة
بين الاستفهام والشرط واذا مختصة بالشرط وكيف واين مختصتين
بالاستفهام فن وما اذا كانتا استفهاميتين يتأتى فيهما الوجوه الثلاثة الاول
نحو من ضربت وما صنعت ومن مررت وبما مررت وغلام من ضربت
وغلام ما ضربت ومن ضربته وما صنعت ولا يتأتى فيهما الرفع على الخبرية
لامتناع ظرفيتهما واذا كانتا شرطيتين فكذلك يتأتى فيهما تلك الوجوه
الثلاثة نحو من تضرب اضرب وما تصنع اصنع ومن تمرر امرر وغلام
من تضرب اضرب ومن يأتينى فهو مكرم وما تقدموا الانفسكم من خير
نجدوه عند الله ولا يتأتى فيهما بل فى جميع اسماء الشرط الرفع على

البيت الثاني والثلاثون ﴿ قول الفرزدق يهجو جريرا ﴾ (كم عمة لك يا جرير وخالة ﴿ فداء قد حلت على عشاري ﴾ فكم خبرية واستفهامية ﴿ ١٧٣ ﴾ والمنير امام مذكور وهو عمة او محذوف وهو مرة او حلبة

الخبرية فانه لا يقع بعدها الالفعل ولا يصلح الفعل للابتداء وما هو لازم النظرية من هذه كتي واين واين وكيف واذا ان لم ينجر بجانحو من ابن فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية وعن بعضهم ان اذا قد يخرج عن الظرفية ويقع اسماء صريحة نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمر اي وقت قيام زيد وقت قعود عمر وهي مرفوعة بالابتداء قال الشارح الرضي وان لم اعثر لهذا على شاهد من كلام العرب وما هو لازم الظرفية يرتفع في الاستفهام محلا مع انتصابه على الظرفية اذا كان خبر مبتدأ مؤخر نحو متى عهدك بفلان اي متى كائن عهدك بفلان وما هي فيأتي فيه الوجوه الاربعة كلها فانه قد يقع في محل لرفع بالخبرية ايضا على تقدير انتصابه على الظرفية نحو اي وقت مجيئك اي اي وقت كائن مجيئك فاي وقت على تقدير انتصابه بالظرفية مرفوعة المحل بالخبرية والوجوه الباقية مثل ايهم ضربت ويايهم حررت وايهم فأنم (وفي مثل ﴿ كم عمة لك يا جرير وخالة ﴾) يعني فيما احتمل الاستفهام والخبر وذكر المبرز وحذفه (ثلاثة اوجه) هكذا في كثير من النسخ وفي بعضها وفي مثل عمير كم عمة اي ما هو عمير باعتبار بعض الوجوه فعلى النسخة الاولى يحتمل ان يعتبر الوجوه الثلاثة في كم احدها رفعه بالابتداء والاخران نصبه على الظرفية وعلى المصدرية فانه اشار فيما سبق بقوله منصوبا معمولا على حسبه الى كثرة وجوه النصب ولا يخفى ان هذا اللفظ بما سبق من وجوه اعرابكم ويحتمل ان تعتبر في عميرها عني عمة فاحدها الرفع بالابتداء استفهامية كانت او خبرية والاخران النصب على تقدير كونها استفهامية والجر على تقدير كونها خبرية ولا يخفى ان هذا الوجه مبني على اعتبار جواز حذف عميرها وهو غير مذكور فيما سبق فكان الالفق تأخير هذا عن قوله وقد يحذف في مثل كم مالك واما النسخة الاخرى فلا يحتمل الا الوجه الاخير والبيت للفرزدق يهجو جريرا وتامه ﴿ فداء قد حلت على عشاري ﴾ الفداء المعوجة لرصف من اليد او لرجل فتكون منقلبة الكف او القدم بمعنى انها لكثرة الخدمة صارت كذلك او هذه خلقته لها نسبها الى سوء الخلقة وانما عدي

وهي بكسر العين والراء مضاعفا الى ياء المتكلم جمع عشرين بضم العين وقبح الشين المججمة على وزن علماء وهي التي اتى عليها حمله اشهر واختر الشاعر ٨

٨ من انواع خدمتها الحلب وهو بالتركي سؤذ صاعقي لانه خدمة المواشي وهي ابلغ في الذم من خدمة
الاناث كذا في الجامي والاسنشهدا به على انه يجوز في مثله ثلثة اوجه * ١٧٤ * في افظكم على السخنة الاولى

احدھا رفعه على الابتداء
والاخير ان نصبه على الظرفية
او على المصدرية والتفصيل
في الجامي وغيره ان اردت فانظر
اليها وهذا من البحر الكامل
من الضرب الثاني للعرض
الاولي لان عروضة سالمة وضربه
مقطوع على وزن فعلا فن
كافي قول المتنبي * ولك الزمان
من الزمان وقاية * ولك الجمام
من الجمام فداء) وفي ذلك زحافان
لان صدره وابتداءه مضميران
على وزن مستعملين هذامثال لكم
الخبرية والاستفهامية معا
وامامثالكم الخبرية خاصة بمثل
قول ابن راوندی * سبحان
من جعل الاشياء موضعهما
* وفرق العز والاذلال تفریقاً *
كم عاقل عاقل اعيت مذهبہ
* وجاهل جاهل تلقاه مرزوقاً *
هذا الذي تركه الاوهام حائرة *
وصير العالم التحير زنديقا *
قوله كم عاقل المراد به العالم بدليل
مقابلته بالجاهل وكم الخبرية
المضافة الى ضميرها المفرد
في موضع الرفع على الابتداء
والجولة اعني اعيت مذهبہ خبره
قوله اعيت اي اعيتہ وانجزته
فهو متعمدا واعيت عليه وصعبت

حلبت بعلي لتضمنه معني ثقلت اي كنت كاربها بخدمة ما سئفها منها
فخدمتي على كره مني واختصار من انواع خدمتها الحلب لانه خدمة
المواشي وهي ابلغ في الذم من خدمة الاناث والعشائر جمع عشراء وهي
الذقة التي اتى على جلها عشرة اشهر واختارها لانها تأذي من الحلب
ولا تطيع بسهولة في حلبها زيادة مشقة وفي ذكر عمة وحالة اشارة
الى رذالة طرفي ابيه وامه فالاستفهام على تقدير النصب على سبيل
التهمك كانه ذهل عن كية عدد عماته وخالاته فسأل عنه وكونها
خبرية على تقدير الجر على سبيل التحقيق اي كثير من عماتك
وخالاتك قد حلبت على عشاري واذا حذفت المير اي كم مرة
اوكم حلبت على التهمك اوكم مرة اوكم حلبت على التكمثير فارتفاع
عمة على الابتداء وصححه توصيفه بقرله لك وخبره قد حلبت وكم
استفهامية كانت او خبرية على تقدير ارتفاع عمة في موضع النصب لان
الفعل الواقع بعدها مسلط عليها تسلط الظرفية او المصدرية واذا
رفعت عمة رفعت خالة وفدعاء واذا نصبتهما نصبتهما واذا خفضتهما
خفضتهما وذلك واضح (وقدي بخذف) ميركم استفهامية كانت
او خبرية (في مثل كم مالك وكم ضربت) اي في كل مثال قامت قرينة دالة
على المحذوف فانه اذا سئل عن كية مالك او خبر عن كثره فظاهر الحال
قرينة على انه سؤال عن كية دراهمك او دنانيرك واخبار عن كثرتهما
فعناه كم درهما او ديناراً اوكم درهم او ديناراً فكم في هذا المثال
مرفوع على الابتداء ومالك خبره واذا سئل عن ضربك بعد العلم بوقوعه
او خبر به عن كثره فظ ان السؤال او الاخبار انما هو بالنسبة الى مرات
ضربك اي كم مرة اوكم مرة ضربت او الى ضربك اي كم ضربت اوكم ضربت
ضربت فكم في هذا المثال اما منصوب على الظرفية او المصدرية والفرق
بين المعنيين اذا كان المصدر للنوع فظاهراً وما اذا كان للعقد المحفوظ
في الظرفية او الزمان الدال عليه الالفاظ الموضوع للزمان وفي
المصدرية او الحدث الدال عليه لفظ المصدر ويحتمل ان يكون المثال
الثاني بتقدير كم رجلاً او رجلاً ضربت وعلى هذا التقدير يكون كم

مذهبہ اي طرق معاشه فهو لازم قوله هذا اي محروم العالم ومرزوق الجاهل قوله حائرة * منصوباً *
اي متحيرة التحير بالبالغ في العلم قوله زنديقا اي كافراً نافياً للصانع العدل الحكيم وبحره بسيط

البيت الثالث والثلاثون * قول الشاعر (فساغ لي الشراب وكنت قبلا * اكاد اغص بالماء الفرات
(وقوله) رب بعد كان خبراً من * قبل * فساغ اى سهل مدخله في الحلق وبابه قال كذا في المختار

واكاد فعل من افعال المقاربة
اسمه انا وخبره اغص وهو
مضارع متكلم من باب علم
او فتح على ما في القاموس
والغصص يتخمين بقاء
الطعام والشراب في الحلق
والفرات الماء العذب واكاد
مع اسمه وخبره خبر لكنت
والواو اتي وكنت حالية وقبلا
بالتنوين المعوض عن المضاف
اليه اى قبل الاساغه وقصة
هذا البيت انه قبل ام هذا الشاعر
قريب من اقربائه فصار من
الغم والغصة بحيث لا يجري
شيء في حلقه فتمكن من
قصاص قريبه فقتل قاتله
فزال عنه الغم والغصة فانشد
هذا البيت والاستشهاد بالاول
على ان قبل من الظروف
يجوز فيه على قلته ان يعوض
التنوين من المضاف اليه
فتعرب كما في قبلا وهذا هو
المرضى عند الرضى وبأثماني انه
عند نسيانه اعرب مع التنوين
كما في من قبل والفرق بين ما
اذا كان المضاف اليه مذكورا
او منوبا وبين ما اذا كان نسيا
منسيا في المعنى هو انا اذا قلنا
مثلا جئت قبل الفجر وقبل
او قبلا يكون وقوع المجي

منصوبا على المفعولية * الظروف * اى الظروف المعدودة
من المبنيات المعبر عنها عند تعددها ببعض الظروف فلا حاجة الى ذكر
البعض ههنا (منها) اى من تلك الظروف (ما) اى ظرف (قطع
عن الاضافة) بحذف المضاف اليه عن اللفظ دون النية فان عند
نسيانه اعرب مع التنوين نحو * رب بعد كان خيرا من قبل * وسميت
الظروف المقطوعة عن الاضافة غايات لان غاية الكلام كانت ما ضيفت
هي اليه فلما حذف صرن غايات ينتهي بها الكلام وانما بنيت لتضمنها معنى
خرف الاضافة واشبهها بالظروف في الاحتياج الى المضاف اليه واختير
الضم لجبر النقصان (كقبل وبعد) وما اشبهها من
الظروف لسموع قطعها عن الاضافة مثل تحت وفوق وقدام وخلف
وراء ولا يقاس عليها ما بعناها ويجوز في هذه الظروف على قلته ان يعوض
التنوين من المضاف اليه فتعرب قال الشاعر * فساغ لي الشراب وكنت
قبلا * اكاد اغص بالماء الفرات * فلا فرق بين ما اعرب من هذه الظروف
المقطوعة وبين ما بنى منها وقال بعضهم بل انما اعربت لعدم
تضمنها معنى الاضافة فعنى كنت قبلا اى قديما وقال الشارح الرضى
والاول هو الحق (واجرى مجرا) اى مجرى الظروف المقطوعة عن
الاضافة (لا غير وابس غير) في حذف المضاف اليه والبناء على الضم
وان لم يكن غير من الظروف لشبهه بالغايات لشدة الابهام الذي فيه
كافيه ولا يحذف منه المضاف اليه الا بعد لا وابس نحو افعال هذا لا غير
وجاء في زيد لبس غير لكثرة استعمال غير بعدهما (و) كذلك اجري
مجري الظروف المقطوعة عن الاضافة (حسب) لشبهها بغير في
كثرة الاستعمال وعدم تعرفها بالاضافة (ومنهما) اى من الظروف المبنية
(حيث) للمكان وقال الاخفش قديس عمل للزمان (ولا يضاف الا الى
(جمله) اسمية كانت او فعلية (في الاكثر) اى في اكثر الاستعمالات وقد جاء
* اما ترى حيث سهل طالعا * حيث فيه مضاف الى مفرد وهو سهل
مفعول ترى اى اما ترى مكان سهل طالعا آخره * نجه ايضا كالشهاب
ساطعا * وانما بنيت على الضم كالغايات لانها غالبه الاضافة الى الجملة

قبل زمان الظاهر في الاولين ويكون وقوعه في زمان من الزمنة المتقدمة على هذا الزمان في الثالث
وكم بين المعنيين والاول من البحر الوافر وزنه مفاعلتن مفاعلتن فعولن مرتين لانه من العروض ٤ *

٤ الاولى وهى مقطوفة على وزن فعولن ولها ضرب واحد كذلك الا ان حشو الثاني معصوب على وزن
مفاعلين والثاني من الرمل وزنه فاعلان فاعلان معصوبان كذا ﴿١٧٦﴾ قيل فانهم

المضاف الى الجملة في الحقيقة مضاف الى المصدر الذى تضمنه الجملة
فهى وان كانت في الظاهر مضافة الى الجملة فاضافتها اليها كلاضافة
فشابهت الغايات المحذوف ماضيفت اليه فثبتت على الضم مثلها
ومع الاضافة الى المفرد يعرب به بعضهم لزوال علة البناء اى الاضافة
الى الجملة والاشهر بقاءه على بناءه لشدوذ الاضافة الى المفرد (ومنها)
اى من الظروف المبنية (اذا) زمانية كانت او مكانية وانما بنيت لما ذكرنا
في حيث (وهى) اذا كانت زمانية (المستقبل) اى للزمان المستقبل وان
كانت داخلية على الماضى وذلك لان الاصل في استعمالاتها ان تكون
لزمان من ازمة المستقبل مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع
بوقوعه في اعتقاد المتكلم فالدليل عليه استعماله الهاء في الاغلب الاكثر
في هذا المعنى نحو اذا طاعت الشمس وقوله تعالى ﴿اذا الشمس كورت﴾
ولهذا كثر في الكتاب العزيز استعماله لقطع علام الغيوب بالامور المتوقعة
وقد يستعمل في الماضى كما في قوله تعالى حتى اذا بلغ بين لسيدين وحتى
اذا ساءى بين الصدفين وحتى اذا جعله نارا (وفيها) اى في اذا (معنى
الشرط) وهو ترتب مضمون جملة على اخرى فضمنت معنى حرف
الشرط فهذه اعله اخرى ابنائها (ولذلك) اى لكون معنى الشرط فيها
(اخير) اى جعل مختارا (بعدها الفعل) لئلا يناسب الفعل الشرط وجوز
الاسم ايضا على الوجه الغير المختار لعدم تأصلها في الشرط مثل ان ولو
(وقد يكون) اى اذا (للمفاجأة) مجردة عن معنى الشرط يقال فاجأ الامر
مفاجأة من قولهم فاجأته فجاءة بالضم والمد اذا لقيه وانت لا تشعر به
(فيلزم المتبادر بعدها) فراقين اذا هذه وبين اذا الشرطية والمراد بلزوم
المتبادر غلبة وقوعه بعدها فلا ينافى ما سبق من عدم وجوب لرفع بعدها
في باب الاضمار على شريطة التفسير نحو خرجت فاذا السبع اى فاذا
السبع حاضر او وافق على حذف الخبر والعامل في اذا هذه معنى المفاجأة
وهو عامل لا يظهر وقد استغفوا عن اظهاره لقوة ما فيه من الدلالة عليه
واما الغاء فهى للسببية فان مفاجأة السبع مسببة عن الخروج وقيل
والاقرب الى التحقيق انها لاهطف من جهة المعنى اى خرجت ففاجأت

بيت الرابع والثلاثون ﴿١٧٦﴾ قول الشاعر (امانى حيث
سهل طالعا * نجم يضى
كالشهاب ساطعا) الهمزة
للاستفهام ومانا فيه وترى
في البيت من الرؤبة البصرية
فيقتضى مفعولا واحدا وهو
حيث وطالعا حال كأنه جعل
حيث بمعنى مكان فقال حيث
سهيل بمعنى مكان سهل
وسهيل اسم نجم وطالعا
من الطلوع يقال طلع الجبل
يطلعه اذا علاه وفي الحديث
لا يهديكم الطالع يعنى الفجر
الكاذب ويضى من الاضائة
وهى الشعلة والشهاب
بالكسر شعلة نار ساطعة وجعه
شهب بضمتين وشهبان
كحسان وسحبان والساطع
من السطع يقال سطع الغبار
والرايحة والصبح اى ارتفع
وبابه خضع كلها من مختار
الصحاح وقوله نجم خبر مبتدأ
محذوف اى هو اى النجم
السمى بالنسبيل نجم شعله
كشعلة نار ساطعة وزنه مفاعلين
مفتعلن مستعلن ﴿١٧٦﴾ مستعلن
مفاعلين مفاعلين لانه من البحر
الرجز من ضربه الاول
للعروض الاولى لان عروضه
الاولى سالمة وضربها الاول

مثلها الا ان هذا البيت في ضربه زحاف على ما جوزوا لانه مخبون كالصدر وحشو
المصراع الثاني على وزن مفاعلة: خشة الاول مطمى على وزن مفتعلن

وحاصل المعنى خرجت ففاجأت زمان وقوف السبع كما هو مذهب الزجاج
 فان اذا هذه زمانية او مكان وقوف السبع كما ذهب اليه المبرد فانها عنده
 مكانية وقولنا زمان وقوف السبع او مكانه مفعول فيه لفاجأت لا مفعول به
 واللم يبق اذا ظرفية بل تصير اسمية بل المفعول به محذوف اي فاجأت في
 زمان وقوف السبع او مكانه اياه اي السبع وقد يكون المجرد الزمان نحو آتيك
 اذا جر البسراى وقت احمرار البسر وقد يستعمل اسما مجردا عن معنى
 الظرفية نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمر وقد سبق اليه الاشارة (ومنها) ي
 من الظروف المبينة (اذ) الكائنة (لماضي) وبنائها للمصر في حيث اولكون
 وضعها وضع الحرف وقد تبيء للمستقبل كقوله تعالى * فسوف تعلمون
 اذا الغلال في اعتناقهم (ويقع بعدها الجملتان) الاسمية والفعلية لعدم
 اشتغالها على معنى الشرط المقتضى اختصاصها بالفعلية مثل كان ذلك
 ان زيد قائم واذا قام زيد وقد تبيء المفاجأة نحو خرجت فاذا زيد قائم ولقطة
 مجيئها لم يذ كرها المصنف (ومنها اين واى) فهما (للكان استفهاما
 وشرطا) اي حال كونهما للاستفهام والشرط وبنائهما لتضمنهما
 حرف الاستفهام او الشرط نحو اين زيد واين تكن اكن واى زيد واى
 تجلس اجلس وقد جاء اى زيد بمعنى كيف واى القتال بمعنى متى (ومنها متى
 للزمان فيهما) اى فى الاستفهام والشرط نحو متى القتال بمعنى متى تخرج اخرج
 (ومنها) ايان للزمان استفهاما مثل متى نحو قوله تع ايان يوم الدين والفرق
 بينهما ان ايان مختص بالامور العظام والمستقبل فلا يقال ايان يوم قيام
 زيد وايان قدم الحاج بخلاف متى فانه غير مختص بهما والشهور فيه فتح
 لهمة والنون وقد جاء كسرهما ايضا (و) منها (كيف) الكائنة
 (الحال استفهاما) اى حال الشئ وصفته فالمراد بالحال صفة الشئ
 لازمان الحال كما هو توهمه بعض الشارحين قال صاحب المفصل وكيف
 جار مجرى الظروف ومعناها لسؤال عن الحال تقول كيف زيدان على
 اى حال ويستعمل للشرط مع ما على ضمف عند البصريين نحو
 كيفما تجلس اجلس اى على اى هيئة تجلس اجلس ومطلبا عند
 البكوفيين نحو كيف تجلس اجلس فان كان بعده اسم فهو فى محل

الرفع بالخبرية عنه وان كان بعده فعل نحو كيف جئت فهو في محل
النصب على الحالية اى تنلى اى حال جئت ارا كبا او ماشيا (ومنها)
اى من الظروف المبينة (مذومند) بنيا لموافقتها مذومند حرفين
ويكونان تارة (بمعنى اول المدة) اى اول مدة زمان الفعل المتقدم عليهما
نحو مارأيت مذومند يوم الجمعة اى اول مدة زمان عدم رؤيتي يوم الجمعة
(فيليهما) اى يقع بعدهما اى بعدمذومند (المفرد) اى الاسم المفرد
لالمثنى والمجموع حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو مارأيت مذاليومان
الاذان صاحبا فيهما اى اول مدة عدم رؤيتي هذان اليومان فادام
لا يلاحظ هذان اليومان امرا واحدا لا يحكم عليهما باولية المدة لان
اول المدة انما يكون امرا واحدا لا شئين او شياء فالمثنى والمجموع اذا
وقعوا اول المدة يكونان في حكم المفرد (المعرفة) حقيقة كالمثال المتقدم
او حكما نحو مارأيت مذومند لقيني فيه لحصول تعيين المقصود من كونه
معرفة وانما كان التعيين مقصودا لانه لافائدة في جعل الوقت المجهول
اول مدة فعل لان اولية وقت مالزمان مدة الفعل معلوم بالضرورة
(و) تارة يكونان (بمعنى جميع المدة) اى جميع مدة زمان الفعل
(فيليهما) اى مذومند (المقصود) اى الزمان الذى قصد بيانه حال
كونه ملتبسا (بالعدد) اى بعدده المستغرق جميع اجزائه بحيث لا يشذمه
شيء نحو مارأيت مذومند اى جميع اجزاء مدة زمان عدم رؤيتي يومان
لازيد ولا نقص (وقد يقع) بعدهما (المصدر) نحو ماخرجت مذومند
(او الفعل) نحو ماخرجت مذومند (او ان) اى ماكانت على هذه الصورة
مشقة كانت او مخففة نحو ماخرجت مذومند ذاهب او ماخرجت مذومند
ذهبت او الجملة الاسمية نحو ماخرجت مذومند مسافر ولم يذكر المص لقلته
(فيقدر) بعدهما (زمان مضاف) الى احدهما الامور ليصح حمل
ما بعدهما عليهما فكان التقدير في ماخرجت مذومند ذهابك مذومند
وعلى هذا القياس فيمابقى (وهو) اى كل واحد من مذومند اسمين
(مبتدأ) وهما معرفتان لكونهما في تأويل الاضافة لانهما اما بمعنى
اول المدة او جميع المدة (وخبره ما بعده) اى خبر كل منهما ما يقع

بعدهما (حلا فالزحاج) فانهما عنده خبر المبتدأ والمبتدأ ما بعدهما
 ويرد عليه انه يلزم ان يكون المبتدأ في مثل قولك مذبوبان نكرة والخبر
 معرفة وذلك غير جائز واعلم انهما اذا كانتا مبتدأ او خبرا فهما اسمان
 صريحان لا ظرفان فلا يصح عد هما من الظروف المبنية الا ان يراد
 بظرفيتهما كونهما من اسماء الزمان لانهما يقعان ظرفين في تراكيبهم
 (ونها) اي من الظروف المبنية (لدى) بالالف المقصورة (ولدن)
 بفتح اللام وضم الدال وسكون النون (وقد جاء لدن) بفتح اللام وسكون
 الدال وكسر النون (ولدن) بفتح اللام والدال وسكون النون (ولدن)
 بضم اللام وسكون الدال وكسر النون (ولد) بفتح اللام وسكون الدال
 (ولد) بضم اللام وسكون الدال (ولد) بفتح اللام وضم الدال وبتأوها
 لوضع بعضها اوضاع الحروف وحل الباقية عليه وكلها بمعنى عند والفرق
 انه يقال المال عند زيد فيما يحضر عنده وفيما خرائشه وان كان غائبا عنه
 ولا يقال المال لدى زيد او لدن زيد الا فيما يحضر عنده وحكمها ان
 يجربها على الاضافة نحو المال لدى زيد وقد ينصب في بعض لغات
 العرب بلدن خاصة غدوة خاصة سمعا تشبهان نونها بنون التنوين في مثل
 رطل زينا ولذلك يحذف عنها ويثبت وليكون غدوة اكثر استعمالا من
 سمجرة وغيرها (و) منها (قط) مفتوح القاف ومضموم الطاء المشددة وهذه
 اشهر لغاته وقد تخفف الطاء المضمومة وقد يضم القاف اتباعا لضمة
 الطاء المشددة او المخففة وجاء قط ساكنة الطاء مثل قط الذي هو اسم
 فعل فهذا خمس لغات فيه كلها (للماضى المنفى) اي لاجل فعل
 الماضى المنفى او الزمان الماضى المنفى وقوع شئ فيه لم يستغرق لنفى جميع
 ازمنة الماضى نحو ما رأيت قط وبناء الخففة لوضعه وضع الحروف
 وبناء المشددة لمسايتها لاختها الخففة وقيل حل على اختها عوض
 (و) منها (عوض) بفتح العين وضم الضاد وقد جاء فتح الضاد
 وكسرها (للمستقبل) اي لاجل الفعل المستقبل (المنفى) او الزمان
 المستقبل المنفى فيه وقوع شئ لم يستغرق لنفى جميع الازمنة المستقبلية
 نحو لا اراه عوض وبناء عوض على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة

كقبل وبعد بدليل اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض العائضين اى
 دهر الداهرين ومعنى الداهر والعايض الذى ينبت على وجه الدهر
 (والظروف المضافة الى الجملة و) الى كلمة (اذ) المضافة الى الجملة
 (يجوز بناؤها) لاكتسابها البناء من المضاف اليه ولو بواسطة (على الفتح)
 الخفة نحو قوله تعالى *يوم ينفع الصادقين صدقهم* وقوله تعالى
 من خزي يومئذ فيقرأ بالفتح ويجوز اعرابها ايضا لكونها اسما
 مستحقة للاعراب ولا يجب اكتساب المضاف الى المبنى البناء منه
 (وكذلك) اى كالمذكور من الظروف فى جواز البناء على الفتح والاعراب
 (مثل وغير) المذكورين (مع ما وان) مخففة ومشددة مثل قىامى مثل
 ما قام زيد وقىامى مثل ان تقوم او مثل انك تقوم لمسابهة فى الظروف
 المضافة الى الجملة نحو اذا وحيث ولهذه المسابغة ذكرهما فى بحث
 الظروف ويجوز اعرابهما لكونهما اسمين مستحقين للاعراب * المعرفة
 والنكرة * اى هذاباب بيان المعرفة والنكرة من اقسام الاسم (المعرفة
 ما) اى اسم (وضع) بوضع جزئى او كل (شئ) ملتبس (بعينه) اى
 بذاته المتعينة المعلومة المتكلم والمخاطب المعهودة بينهما فاشئ مقيدا
 بهذه الملوحة والمعهودية اذا وضع له اسم فهو المعرفة واذا وضع له
 اسم باعتبار ذاته مع قطع النظر عن هذه الحلية فهو النكرة فقوله
 ما وضع اشئ شاملا للمعرفة والنكرة وقوله بعينه يخرج به النكرة (وهى)
 اى المعرفة ستة انواع بالاستقراء واثار بترتيبها فى الذكر الى ترتيبها
 بحسب المرتبة فالاول (المضمرات) فانها ماموضوعة بازاء معان معينة
 مشخصة باعتبار امر كل كى فان الواضع لاحظ اولافهم المتكلم
 الواحد من حيث انه يحكى عن نفسه مثلا وجعله آفة لملاحظة افراد
 ووضع لفظ انا بازاء كل واحد من تلك الافراد بخصوصه بحيث لايفسد
 ولايفهم الا واحد بخصوصه دون القدر المشترك فيعمل ذلك المشترك آفة
 للوضع لانه الموضوع له فالوضع كل و الموضوع له جزئى مشخص (و)
 اثباتى (الاعلام) المشخصة كما اذا تصور ذات زيد ووضع لفظ زيد بازائه
 من حيث معلوميته ومعهوديته او الجنسية كما اذا تصور مفهوم الاسد

وهو الحيوان المفترس ووضع بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته
لفظ اسامة فهذا اللفظ بهذا الاعتبار علم لهذا المعنى الجنسي ومعرفة
بخلاف ماذا وضع لفظ الاسد بازائه هذا المفهوم الجنسي مع قطع النظر
عن معلوميته ومعهوديته فانه بهذا الاعتبار نكرة (و) الثالث (المبهمات)
يعني اسماء الاشارات والموصولات وانما سميت مبهمات لان اسم الاشارة
من غير اشارة مبهم وكذا الموصول من غير صلة وهذا القسم من قبيل
الوضع العام والموضوع له الخاص فانهما موضوعه بازاء معان متعينة
معلومة معهودة من حيث معلوميتها ومعهوديتها وضعا عاما كلياً فان
الواضع اذا تعقل مثلاً معنى المشار اليه المفرد المذكور وعين لفظ بازاء كل
واحد من افراد هذا المفهوم كان هذا وضعا عاما لان التصور المعبر فيه عام
وهو المشترك بين تلك الافراد والموضوع له خاص لانه خصوصية كل واحد
من تلك الافراد لا المفهوم المشترك بينها (و) الرابع والخامس (ما عرف
باللام) العهدية او الجنسية او الاستغراقية وانما لم يقل ما دخله اللام
لئلا يدخل فيه ما دخله اللام الزائدة لتحسين اللفظ والميم في ايس من امير
امصيا لم في اسفربدل من اللام فلا يعد ما دخلته قسماً آخر من المعارف (او)
عرف (بالبناء) نحو يارجل اذا قصد به معين بخلاف يارجلا لغير معين
فانه نكرة ولم يذكر المتقدمون رجوعه الى ذى اللام اذا صل يارجل يا ايها
الرجل (و) السادس (المضاف الى احدها) اي احداً لأمور الخمسة المذكورة
ولا يستلزم صحة الاضافة الى احدها صحتها بالنسبة الى كل واحد فلا يرد
انها لا تصح الا بالنسبة الى الاربعة الاول فان المنادى لا يضاف اليه قيل
كان عليه ان يقول والمضاف الى المعرفة ليدخل فيه المضاف الى
المضاف الى المعرفة ايضاً مثل غلام ابيك والجواب ان المراد بالمضاف
الى احدها اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة ولا يخفى عليك نظراً
الى ما سبق ان المضاف اذا كان لفظ الغير او المثل او ما يشبههما فهو
مستثنى من هذا الحكم (معنى) اي اضافة معنى يعني اضافة معنوية فقوله
معنى مفعول مطلق بخذف مضاف واحترزه عن المضاف الى احد

هذه الامور اضافة لفظية فانها لا تفيد تعريفاً ولما سبق تعريف المضمرات
 والمبهمات ومعنى المضاف الى احدها معنى ظاهر والمعرف باللام والنداء
 مستغن عن التعريف خص العلم بالتعريف فقال (العلم) اسما كان
 اولقبا او كنية لانه ان صدر بالاب او الام او الابن او البنت فهو كنية والا
 فان قصده مدح او ذم فهو اللقب والافهوا الاسم (ما وضع لشيء بعينه)
 شخصا او جنسا واحترزه عن التكرار والاعلام الغالبة التي تعين
 لفرد معين بغلبة الاستعمال فيه داخله في التعريف لان غلبة استعمال
 المستعملين بحيث اختص العلم الغالب بمفرد معين بمنزلة الوضع من
 واضع معين فكان هؤلاء المستعملين وضعوا له ذلك (غير متناول غيره)
 اى حال كون ذلك الاسم الموضوع لشيء بعينه غير متناول غير ذلك
 الشيء باستعماله فيه واحترزه عن المعارف كلها وقوله (بوضع واحد)
 اى تناول بوضع واحد لئلا يخرج الاعلام المشتركة ولما اشار الى ترتيب
 انواع المعارف في الاعرفية بترتيبها في الذكر اراد التنبيه على ترتيب
 اصنافها فيما يكون فيه هذا الترتيب فقل (واعرفها) اى اعرف المعارف
 يعنى اقلها لبسا عند المخاطب من حيث اصنافها (المضمر المتكلم) بعد
 وقوع الالتباس فيه (ثم) المضمر (المخاطب) فانه يتطرق فيه ما لا يتطرق
 في المتكلم الا يرى انك اذا قلت انا لم يلبس بغيره واذا قلت انت جاز
 ان يلبس باخرفيتوهم ان الخطاب له ولبس المراد بالاعرفية الاكون
 المعرفة بعد من اللبس ثم المضمر الغائب ولم يذكر لانه علم من اعرفية
 المتكلم والمخاطب انه ادون منهما واقتصر على بيان النسبة بين اصناف
 المضمرات فان سائر المعارف لا تفاوت بين اصنافها الا المضاف الى احدها
 فان فيه تفاوتنا باعتبار تفاوت المضاف اليه ولهذا ما ثبت التفارقات
 بين اصنافه بعد بيانه بين انواع المضاف اليه واصنافه وهذا الترتيب الذي
 ذكره انما هو مذهب سببويه فان فيه اختلافات كثيرة ~~في التكرار~~
 ما وضع لشيء لا بعينه * اى لا باعتبار ذاته المتعينة المعلومة بالمعهود
 من حيث هو كذلك فقولاه ما وضع لشيء شامل للمعرفة والتكرار وبقوله
 لا بعينه خرجت المعرفة ~~في اسماء العدد~~ انما افرد بها بالذكر لان

لها احكاما خاصة ليست لغيرها وهي (ما وضع) اى الفاظ وضعت
 (لكمية آحاد الاشياء) منفردة كانت تلك الاحاد او مجتمعة فالاشياء هي
 المعدودات وآحادها كل واحد واحد منها وكية الاحاد ما يجاب به اذا
 سئل عن واحد واحد او عن اكثر من واحد من تلك المعدودات بكم
 والالفاظ الموضوعية بازاء تلك الكميات بان يكون كل واحد منها
 موضوعا لكمية واحدة منها اسماء العدد فالواحد موضوع لكمية آحاد
 الاشياء اذا اخذت منفردة فاذا سئل عن معدود منها بكم يجاب بالواحد
 والاثنان موضوع لكميتها اذا اخذت مجتمعة متكرر مرة واحدة فاذا سئل
 عن معدودين يجاب بالاثنتين وهكذا الى ما لانهاية له فظهر من هذا
 التقرير ان لفظ الواحد والاثنتين داخلان في هذا التعريف لانهما من اسماء
 العدد في عرف النحاة وان لم يكونا عند بعض الحساب من العدد ولما كان
 المتبادر من هذه العبارة ان نفس الكمية هي الموضوع له من غير اعتباره معنى
 آخر معه لانه نفس التعريف بمثل رجل ورجلين وذراع وذراعين ومن
 ومنين حيث لا تفهم منها الوحدة والثنية فقط (اصولها) اى اصول
 اسماء العدد التي يتفرع منها باقية الاما بالحاق تاء التأنيث كواحدة واثنان او
 باسقاطها كثلث الى تسع او بالثنية كاثنتين والفين او بالجمع كشئات والوف
 وعشرين او بالتركيب اضافيا كان كشائة او امتر اجيا كخمسة عشر
 او بالعطف كخمسة وعشرين (اثنتا عشرة كلمة واحدة الى عشرة ومائة
 والاف تقول) في الاعداد مذكرة ومؤنثة ومنفردة ومركبة ومطووفة
 (واحد اثنان) في المفرد المذكر وثنية (واحدة اثنان واثنان) في المفرد
 المؤنث وثنية على ما هو القياس (و) تقول في المذكر (ثلاثة الى عشرة)
 بالاء الجماعة المذكر اعتبار التأنيث الجماعة نحو ثلاثة رجال الى عشرة رجال
 (وثلاث الى عشر) بدونها بالجمع المؤنث فرق بين المذكر والمؤنث نحو ثلاث
 نسوة وعشر نسوة ولم يفعل الاخر بالعكس ليكون المذكر اسبق (و) تقول
 اذا جاوزت عشرة (احد عشر اثنا عشر) في المذكر نحو احد عشر
 رجلا واثنا عشر رجلا (احدى عشرة ثلثا عشرة) او ثلثا عشرة
 في المؤنث نحو واحدة عشرة امرأة على الاصل بتذكير المذكر وتأنيث
 المؤنث وغير الواحد الى احد والواحدة الى الاحدى للتخفيف (و) تقول

(ثلاثة عشر الى تسعة عشر) في المذكر نحو ثثة عشر رجلا (ثلث
عشرة الى تسع عشرة) في المؤنث نحو ثلاث عشرة امرأة ابقاء للجزء
الاول فيهما بحاله قبل التركيب وتذكير الثاني في المذكر كراهة اجتماع
التأنيثين من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف احدى
عشرة واثنى عشرة فان التأنيث فيهما من جنسين واماند كبير الثاني
في احدى عشر واثنى عشر فمحمول على التذكير في ثلاثة عشر والنساء
في ثنتان يدل من لام الكلمة فلم يتخض للتأنيث ولهذا حكمنا عليه بانه
جنس آخر من التأنيث وفي اثنتان وان كانت للتأنيث لانها حلت
على ثنتان واما تأنيث الجزء الثاني في المؤنث لانه لما وجب تذكيره
للمذكر لما صرفت وجب تأنيثه للمؤنث لانشفاء المانع وهو عدم الفرق
بين المذكر والمؤنث (وتميم بكسر الشين) عند التركيب (في المؤنث)
اي من عشرة تحمزا عن توالي اربع فتحات مع ثقل التركيب في احدى
عشرة واثنى عشرة او خمس فتحات في ثلث عشرة الى تسع عشرة
والحجازيون يسكنونها وهي اللغة الفصيحة لان السكون اخف من
الفحة (و) نقول (عشرون واخواتها) بكسر التاء لانه منصوب
بالعطف على عشرون المنصوب محلا بمقولة القول وهي ثثون واربعون
وخسون الى تسعين (فيهما) اي في المذكر والمؤنث من غير فرق وهي
عقود ثمانية ونقول فيما زاد على كل عقد من تلك العقود الى عقد آخر
(احدى وعشرون) في المذكر (احدى وعشرون) في المؤنث ولما غبر
الواحد والواحدة ههنا بدون التركيب لان المعطوف والمعطوف
عليه في قوة التركيب لم يكن استعمالهما بالعطف على صورة افظ ماتقدم
بعينه فلذلك لم يدرجهما في قاعدة العطف بلفظ ماتقدم بل خصهما
بما عداهما فقال (ثم بالعطف) اي عطف تلك العقود على الزائد عليها
كثنا ذلك الزائد (بلفظ ماتقدم) من اسماء الاعداد بعينه من غير تغير
فتقول اثنان وعشرون في المذكر واثنان او ثنتان وعشرون في المؤنث
وثلاثة وعشرون في المذكر وثلث وعشرون في المؤنث هكذا (الى تسعة
وتسعين) بل الى تسع وتسعين (و) نقول فيما زاد على تسعة وتسعين

(مائة وانف) في الواحد (مأثنان والغان) في الثنية (فيهما) أي في المذكر
 والمؤنث من غير فارق بينهما (ثم) تقول فيما زاد على مائة والف وما يتفرع
 عنهما (بالعطف) أي بعطف الزائد عليهما أو عطفهما على الزائد
 حال كون الزائد واقعا (على) صورة (ماتقدم) من أسماء الأعداد من
 غير تغيير وتبديل فتقول مائة وواحد أو واحدة ومائة واثنان أو اثنتان
 ومائة وثلاثة رجال أو ثلث نسوة ومائة واحد عشر رجلا أو إحدى
 عشرة امرأة ومائة واحد وعشرون رجلا أو إحدى وعشرون امرأة
 ومائة واثنان وعشرون رجلا أو اثنتان وعشرون امرأة ومائة وثلاثة
 وعشرون رجلا أو ثلث وعشرون امرأة إلى مائة وتسعة وتسعين
 رجلا أو تسع وتسعين امرأة وكذا الحال في ثنية المائة والالف وجمعهما
 ويجوز أن يعكس العطف في الكل فتقول واحد ومائة إلى آخر ما ذكرنا
 (و) الأصل (في ثمانى عشرة فتح الياء) لبناء صدور الأعداد المركبة
 على الفتح كثلثة عشر (وجاء اسكانها) أي اسكان الياء لتساؤل المركب
 بالتركيب كافي معدى كرب (وشد حذفها) أي حذف الياء (بفتح النون)
 لأنها إذا حذفت الياء فالوجه بقاء الكسرة كافي قولك جاءني القاضي
 إذا حذفت الياء إلا أن الذي سوغ ذلك فيه كونه مركبا فروعي زيادة
 استثنائه فجعل موضع للكسرة فتحة قال الشارح الرضى ويجوز كسرها
 لبدل على الياء المحذوفة لكن الفتح أولى لبوافق أخواته لأنها مفتوحة
 إلا آخر مركبة مع العشرة ولما فرغ من بيان حال أسماء الأعداد
 شرع في بيان حال ميماتها وأبدأ من الثلاثة لأنه لا ميم للواحد والاثنتين
 كما سبصر به فقال (وميم الثلاثة إلى العشرة) والثلث إلى العشر
 (مخفوض) أي مجرور (ومجموع لفظا) نحو ثلثة رجال (أو معنى) نحو
 ثلثة رهط أما كونه مخفوضا لأنه لما كثر استعماله آثروا فيه التمييز
 بالاصافة للتخفيف لأنها تسقط التنوين والنون وأما كونه مجموعا
 ليطابق المعدود العدد (الافى ثلث مائة إلى تسعمائة) استثناء من قوله
 مجموع لأنهم لم يجمعوا مائة حين ميموا بها لثلاث أخواته (وكان قياسها)
 أن يجمع فيقال (مئات أو مئين) لأن للمائة جمع بين أحدهما في صورة جمع

المذكر السالم وهو مثنون والثاني جمع المؤنث السالم وهو مئآت ولا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكر السالم فلا يقال ثلاثة مسلمين فلم يبق الامثبات لكنهم كرهوا ان يلى التمييز المجموع بالالف والثاء بعد ما تعود المجئ بعد ما هو في صورة المجموع بالواو والنون اعني عشرين الى تسعين فاقصر على المفرد مع كونه اخصر (وميم واحد عشر الى تسعة وتسعين) بل الى تسع وتسعين (منصوب مفرد) اما نصبه في العقود فلنعدز الاضافة اذ لا يستقيم ابقاء النون معها اذ هي في صورة نون الجمع ولا حذفها اذ ليست هي في الحقيقة نون الجمع واما فيما عداها فلا ينهم كرهوا ان يصيروا ثلثة اسماء كالاسم الواحد ولا يرد عليه خمسة عشر لانه المضاف اليه فيه لما كان من غير العدد لم يمتزج امتزاج ذلك الميم فلم يلزم صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا وانما جاوزوا ثلثمائة امرأة مع ان فيها صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا ليطرد بمائة امرأة واما افراده فلانه لما صار منصوبا صار فضلة فاعتبر افراده لتكون الفضلة قليلة (وميم مائة والـ ف و) ميم (تثنية هـ و) ميم (جمعه) اى جمع الالف وانما لم يقل وجعهما كما قال ونثنتهما لان استعمال جمع مائة مع ميمها في الاعداد مرفوض فلا يقال ثلاث مئآت رجل كما يقال ثلاثة آلاف رجل بخلاف التثنية فانه يقال مئتا رجل مثل الف رجل (مخفوض مفرد) لانه لما كانت مائة والـ ف من اصول الاعداد كالاتحاد ناسب ان يكون ميمهما على طبق ميمها لكانه لما كانت الاتحاد في جانب القلة من الاعداد والمائة والالف في جانب الكثرة منها اختير في ميمها الجمع الموضوع للكثرة وفي ميمهما المفرد الدال على القلة رعاية للتعاادل (واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ المبر به عنه (مذكرا) كلفظة الشخص اذا عبرت بها عن المؤنث (او بالعكس) بان يكون المعدود مذكرا واللفظ مؤنثا كلفظة النفس اذا عبرت بها عن المذكر (فوجهان) اى ففي العدد وجهان التذكير والتأنيث فان شئت قلت ثلاثة اشخص وانت تريد النساء اعتبارا باللفظ وهو الاكثر في كلامهم وان شئت قلت ثلاث اشخص اعتبارا بالمعنى (ولا يميز واحد)

وواحدة (ولاشان) واثنان واثنان بمميز فلا يورد الواحد مع
 مميزة فلا يقال واحد رجل ولا اثنان معه كما يقال اثنان رجلين بل يذكرون
 ما يصلح ان يكون تميزا لهما على تقدير ذكر التميز معهما ويطرحون
 الواحد والاثنين (استغناء بلفظ التميز) اى الصالح لان يكون مميزا
 على تقدير ذكره معهما الدال بجوهره على الجنس وبصيغته على
 الوحدة والاثنية (عنهما) اى عن الواحد اذا كان التميز مفردا وعن
 الاثنين اذا كان مثنى (مثل رجل ورجلان) فان من صيغة رجل يفهم
 الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان يفهم الجنس والاثنية فيذكرهما
 استغناء عن المميز فان قلت هب ان مميز الواحد مغن عنه لكننا لانسلم
 ان مميز الاثنين كذلك نعم اذا كان مميزة مثنى يغنى عنه لم لا يجوز ان يكون
 مفردا كما يقال اثنان رجل قلت لما التزموا الجمعية في مميز سائر الاحاد ينبغي
 ان يعتبر فيما لم يتيسر الجمعية فيه ما هو اقرب اليها وهو الاثنية ولا يبعد
 ان يقال معنى الكلام انه لا يميز واحد ولا اثنان استغناء بلفظ التميز اى
 بجواهر حروفه المصورة بهيئة خاصة القابلة للحقوق علامة الافراد به
 اعنى التووين او علامة الاثنية اعنى حرفى اثنية فاذا اعتبر مع علامة
 الافراد استغنى به عن ذكر الواحد على حدة واذا اعتبر مع علامة الثنية
 استغنى به عن ذكر الاثنين على حدة فاختلفا حول العلامة التى
 هى اخف عن ذكرهما ولا شك ان رجلا اخف من اثنان رجل
 وذلك الاستغناء انما يكون (لافادته) اى لافادة لفظ التميز (النص
 المقصود) اى التخصيص على العدد والتصریح به الذى قصد ذلك
 التخصيص والتصریح (بالعدد) اى بذكر اسم العدد فلما قاد التميز
 ذلك التخصيص استغنى فى افادته عن ذكر العدد على حدة (ونقول
 فى المفرد من المتعدد) اى فى الواحد من المتعدد (باعتبار تصيره)
 اى بسبب اعتبار تصير ذلك المفرد عددا نقص ازيد عليه بواحد
 (الثانى) فى المذكر فقوله الثانى مقول القول وذلك القول انما
 هو باعتبار تصيره الواحد اثنى بانضمامه اليه فيكون معنى

ثاني الواحد مصيره بانضمامه اليه اثنين وانما ابتداء من الثاني اذ ليس
 قبل الواحد عدد حتى يكون الواحد مصيره واحدا بانضمامه اليه
 (والثانية) في المؤنث على هذا القياس وهكذا (الى العاشر) في المذكر
 (والعاشر) في المؤنث (لاغير) اي لا نقول غير ذلك فلا يجري ذلك
 فيما تحت الاثنين لما عرفت ولا فيما فوق العشرة اذ فوقه مركبات
 لا يتيسر اشتقاق اسم الفاعل منها (ونقول) في المفرد (باعتبار حاله) اي
 مرتبته من المتعدد من غير اعتبار معنى التصيير (الاول والثاني) اذا وقع في
 المرتبة الاولى والثانية في المذكر (والاولى والثانية) في المؤنث كذلك من غير
 اعتبار معنى التصيير وانما يقل الواحد والواحدة لانهما لا يدلان على المرتبة
 فابدل منهما الاول والاولى للدلالة عليها وهكذا (الى العاشر والعاشر
 والحادي عشر) في المذكر (والحادية عشرة) في المؤنث (و) كذلك
 (الثاني عشر والثانية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة) واعلم ان
 حكمهم اسم الفاعل من العدد سواء كان بمعنى المصير والاحكام اسماء الفاعلين
 في التذكير والتأنيث فتقول في المذكر الثاني والثالث والرابع الى العاشر وفي
 المؤنث الثانية والثالثة والرابعة الى العاشرة وكذا في جميع المراتب من
 المركب والمعطوف نحو الثالثة عشرة تؤنث الاسمين في المركب كما نذكرهما
 في المذكر نحو الثالث عشر وانما ذكر والاسمين لانه اسم واحد مذكور فلا
 معنى للتأنيث فيه بخلاف ثلثة عشر رجلا فانه للجماعة ونقول في
 المعطوف الثالث والعشرون والثلثة والعشرون (ومن ثمة) اي ومن اجل
 اختلاف الاعتبار بن اعتبار تصيره واعتبار حاله اختلاف اضافتهما
 ولا اختلاف اضافتهما (قبل في الاول) اي في المفرد من المتعدد المقول
 باعتبار تصيره (ثالث اثنين) بالاضافة الى الانقاص بدرجة (اي
 مصيرهما) اي الاثنين (ثلاثة من) قولهم (ثلاثهما) بالتخفيف اي
 صيرت الاثنين ثلثة (و) قيل (في الثاني) اي في المفرد من المتعدد
 المقول باعتبار حاله (ثالث ثلثة) او اربعة او خمسة بالاضافة الى عدد
 يساوي عدده او يكون فوقه (اي احدها) لكن لا مطلقا بل باعتبار

وقوعه في المرتبة الثالثة اوال اربعة والخامسة والايلازم جوازا ارادة الواحد
الاول من عاشر العشرة وذلك مستبعد جدا (وتقول) في اضافة ما زاد
على العشرة (حادي عشر احد عشر) باضافة المركب الاول الى
المركب الثاني اى واحد من احد عشر متأخر بعشر درجات بناء (على)
الاعتبار (الثاني) وهو اعتبار بيان حاله (خاصة) لان الاعتبار الاول
لا يتجاوز عشرة كما عرفت (وان شئت قلت) في اداء هذا المعنى (حادي
احد عشر) بحذف الجزء الاخير من المركب الاول استغناء عنه بذكره
في المركب الثاني وهكذا تقول (الى تاسع تسعة عشر فتعرب) الجزء
(الاول) من المركب الاول لانتفاء التركيب الموجب للبناء وبنى الجزآن
الباقيان لوجود موجب البناء فيهما وهو التركيب ~~في~~ المذكور والمؤنث
ذكرهما بعد باب العدد لا يتجرار ما حثه الى ذكر التذكير والآنيت وقدم
المذكر لاصالته واخر تعريفة لانه عديمي وتعريف المؤنث وجودى
(المؤنث ما فيه) اى اسم كان فيه (علامة التأنيث افظا) اى مفعولة
كانت تلك العلامة حقيقة كما مر أه وناقفة وغرفة او حكما كعقرب اذا الحرف
الرابع في المؤنث في حكم ناء التأنيث ولهذا لا يظهر التاء في تصغير
الرابع من المؤنثات السماعية (او تقديرا) اى مقدرة غير ظاهرة في اللفظ
كدار ونار ونعل وقدم غيرها من المؤنثات السماعية (والمذكر بخلافه)
اى اسم ملتبس بخالفة المؤنث اى لم يوجد فيه علامة التأنيث لالفظا
ولا تقديرا (وعلامته) اى علامة التأنيث (التاء والالف) حال كونها
(مفعولة) كسلمى وحبل (او ممدودة) كصحراء وحراء وقد زاد بعضهم
الباء في قولهم ذى ونى وزعم انها للتأنيث وابس ذلك بحجة از
ان يكون صيغة موضوعة للمؤنث مثل هي وانت (وهى) اى المؤنث
(حقيقي ولفظي فالحقيقي ما) اى اسم (بازائه) اى في مقابلته
(ذكر من) جنس (الحيوان كامرأة) في مقابلة رجل (وناقفة) في مقابلة
جل (واللفظي بخلافه) اى ملتبس بخالفة المؤنث الحقيقي اى ابس
بازائه ذكر من الحيوان بل تأنيثه منسوب الى اللفظ لوجود علامة التأنيث
في لفظه حقيقة او تقديرا او حكما بل تأنيث حقيقي في معناه (كظلمة)

مثال للتأنيث اللفظي حقيقة (وعين) مثال للتأنيث اللفظي تقديرًا فان
 تاء التأنيث مقدرة فيها بدليل تصغيرها على عينية ولم يورد مثالاً للمؤنث
 اللفظي الحكمي كمقرب لقلعة وقوصه (واذا اسند الفعل) بلا فصل كما هو
 الاصل (اليه) اي الى المؤنث مطلقاً حقيقياً ولفظياً ومظهراً ومضمراً
 (فالتاء) اي فذلك الفعل ملتبس بالتاء وجوباً ايذناً بتأنيث الفاعل من
 اول الامر الا اذا كان مسنداً الى ظاهر غير الحقيقي فانه حينئذ ذلك الخيار
 في الحاق التاء وتركه والى هذا اشار بقوله (وانت في ظاهر غير الحقيقي
 بالخيار) فهو بمنزلة الاستثناء من هذه القاعدة فلك ان تقول في طلعت
 الشمس طلعت الشمس بخلاف الشمس طلعت فانه لا يجوز فيه الشمس طلعت
 ليكون التأنيث فيه لفظياً واستغناءً عن الحاق التاء لما في لفظه من الاشمار به
 بخلاف مضمرة اذ ليس فيه ما يشترط تأنيثه وجعل بعض الشارحين ضمير
 اليه راجعاً الى المؤنث الحقيقي او ضمير المؤنث اللفظي بقرينه قوله وانت
 في ظاهر غير الحقيقي بالخيار ولو كان يستثنى من هذه القاعدة صورة
 الفصل ايضاً لاحتاج الى التقييد بقولنا بلا فصل لكان احسن استيفاءً
 لاحكام جميع الاقسام في صورة الفصل ايضاً لك الخيار في الحاق التاء
 بالفعل وفي تركه فتقول حضرت القاضي امرأة وحضر القاضي امرأة
 وطلعت اليوم الشمس وطلع اليوم الشمس الا اذا كان المؤنث الحقيقي
 منقولاً عما يغلب في اسماء الذكور كزيد اذا سميت به امرأة فانه مع الفصل
 يجب اثباتها نحو جاءت اليوم زيد لدفع الالتباس (وحكم ظاهر الجمع)
 لاضميره فان الحاق التاء وضمير الجمع فيه واجب نحو الرجال جاءت اوجاًواً
 (غير جمع) (المذكر السالم) لانه لو كان جمع المذكر السالم لم يجوز تأنيثه
 فلا يقال جاءت الزيدون ولا يزيدون جاءت (مطلقاً) اي سواء كان
 واحده مؤنثاً حقيقياً نحو اذا جاءك المؤمنات او مذكر حقيقياً نحو جاءت
 الرجال (حكم ظاهر غير) المؤنث (الحقيقي) فانت بالخيار ان شئت
 الحقت التاء به وان شئت تركتها نحو جاءت الرجال وجاء الرجال (وضمير)
 جمع الذكور (العاقلين) من جموع التكسير (غير) الجمع
 (المذكر السالم) فانهم اذا جمعوا سألما فان ضميرهم الواو لا غير يقال

الزيدون جاؤا ولا يقال جاءت (فعلت) أى ضمير فعلت وهو الضمير المستكن فيه المقرون بالتاء الساكنة للتأنيث بتأويل الجماعة نحو الرجال جاءت (وفعلوا) أى ضمير فعلوا يعنى الواو لكونها موضوعة لهذا النوع من الجمع (والنساء والايام) أى ضمير النساء وما يماثلها فى كونه جمع المؤنث وان لم يكن من العقلاء كالعيون وضمير الايام وما يماثلها فى كونه جمع المذكر غير السالم (فعلت وفعلن) أى ضمير فعلت مقرونا بتاء التأنيث بتأويل الجماعة وضمير فعلمن أى بالنون اما فى جمع المؤنث فظاهر لان هذه النون موضوعة له واما فى جمع المذكر الغير العاقل كالايام فلانه لا اصل له فى التذكير كالرجال فىراعى حقه فى التذكير فاجرى مجرى المؤنث و فى الحواشى الهندية موافقا لشرح الرضى ان النون موضوعة لجمع غير العقلاء كالواو وضعت لجمع العاقلين فاستعملها فى النساء للحمل على جمع غير العقلاء اذ الاناث لنقصان عقولهن نجرين مجرى غير العقلاء **ثلاثى** ما لحق آخره **م** أى آخر مفردة بتقدير المضاف او قدر

بعد قوله ونون مكسورة قولنا مع لواحقه والا لا يصدق التعريف الاعلى مثل مسلم من مسلمان ومسلمين كالايتخى ولواكتفى بظهور المراد لاستغنى عن هذه التكلفات (الف) حالة الرفع (اوباء مفتوح ما قبلها) أى مفتوح حرف كان قبل الباء حالتى النصب والجر ليمتاز عن صيغة الجمع ولم يعكس كثرة التثنية وخضة الفتحة (نون) عوضا عن الحركة او التثنية (مكسورة) اثلاثتوا الى الفتح فى صورة الرفع وهى فتحة ما قبل الالف والالف التى فى حكم الفتحين وفتحة النون (ايذل) ذلك المحوق او اللاحق وحده او مع المحوق ولا بأس باشتماله على حقوق النون وعدم دلالة حوقها على ذلك لانه على تقدير تسليمه اذا دل امران من امور ثلاثة على شئ صح ان يقال ان هذه الامور الثلاثة دالة عليه غايه ما فى الباب ان يكون دلالاتها بواسطة هذين الامرين (على ان معه) أى مع مفردة (مثله) فى العدد يعنى الواحد حال كون ذلك المثل (من جنسه) أى من جنس مفردة باعتبار دخوله تحت جنس الموضوع له بوضع واحد المشترك بينهما ولو اريد بقوله مثله ما يماثله فى الواحد والجنس جميعا لاستغنى عن قوله

من جنسه وقوله ليدل اشارة الى فائدة لحوق هذه الحروف بالاسم المفرد
والى انه لا يجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين فلا يقال قرآن ويراد
بها الطهر والحليض بل يراد بها طهران او حليضان على الصحيح خلافا
لبعضهم فان قلت هذا يشكل بابوين للاب والام والقمرين للقمر
والشمس فانه يثنى الاب باعتبار معنيين مختلفين هما الاب والام وكذلك
يثنى القمر باعتبار معنيين مختلفين هما القمر والشمس فلناجاز ان يجعل
الام مسماة باسم الاب ادعاء لقوة التناسب بينهما ثم ياؤل الاسم بمعنى
المسمى به ليحصل مفهوم يتناولهما فيحتاجانسان فيثنى باعتباره فيكون
معنى الابوين المسميين بالاب وكذلك الحال في الشمس بالنسبة الى القمر
فان قلت فليعتبر مثل هذا التأويل في القرء ايضا بلا احتياج الى ادعاء
اسميته للطهر والحليض فانه موضوع لكل واحد منهما حقيقة وليأؤل
بالمسمى به ليحصل مفهوم يتناولهما فيثنى باعتباره فلنا لا شبهة في صحة
هذا الاعتبار لكن الكلام في جواز تثنيته بمجرد اشتراكه اللفظي بينهما
وهو الذي اختلف فيه والمصنف اختار عدم جوازه وبهذا الاعتبار
صح تثنية الاعلام المشتركة حقيقة او ادعاء وجمعها فزيد اذ كان
علما لكثرة ياؤل بالمسمى بزيد ثم يثنى ويجمع وكذا عمر اذ اصاب علما ادعائيا
لابي بكر ياؤل بالمسمى بعمر ثم يثنى ويجمع ورده بعضهم وقال الاولى
ان يقل الاعلام لكثرة استعمالها او كون الحقة مطلوبة فيها لكي تثنيتهما
وجمعهما بمجرد الاشتراك في الاسم بخلاف اسماء الاجناس فعلى قول هذا
البعض ينبغي ان لا يذكر في تعريف التثنية قوله من جنسه ولما كان
آخر الاسم المفرد الذي لحقه علامة التثنية في بعض المواد عما يتطرق
اليه التغيير اراد المصنف ان يبين حكم ما يتطرق اليه التغيير لان حكم
ماوراءه يعلم من تعريف المثنى فقال (فالقصور) اى الاسم المقصور
وهو ما في آخره الف مفردة لازمة ويسمى مقصورا لانه ضد الممدود
ولانه محبوس من الحركات والقصر الحبس (ان كان الفه) منقلبة (عن
واو) حقيقة كعصوان او حكما بان كان مجهول الاصل ولم يعمل كالواو
في المسمى بالى (وهو ثلاثى) اى والحال ان ذلك المقصور ثلاثى اى

كالردي بوزن الفز وطول الدب

غير ما فيه اربعة احرف فصاعدا من الرباعي والثلاثي المزيد فيه (قلت
الفه (واوا) اعتبار الاصل حقيقة او حكما وخفة الثلاثي بخلاف ما فوقه
حيث لا يرد فيه لمكان الثقل (والا) اي وان لم يكن كذلك بان كان الله
منقلبة عن ياء حقيقة كرحيان في رحي او حكما بان كان مجهول الاصل
او عديمه وقداميل كتيان في متى حيث جاء متى مما لا وكان على اربعة احرف
فصاعدا اصلية كانت الالف كالف الاعلى والمصطفى اوزادة كجلى
(فالياء) اي فالفه مقلوبة بالياء اعتبار الاصل فيما اصله الياء حقيقة
او حكما وتخفيفا فيما زاد على ثلثة احرف (و) الاسم (الممدود ان كانت
همزة اصلية) اي غير زائدة ولا منقلبة عن اصلية اوزادة (نثبت)
الهمزة في الاشهر لاصلاتها كقراء بضم القاف وتشديد الراء لجيد القراء
اولم تنسك من قرأ اذا تنسك وحكى ابو علي عن بعض العرب قلبها
واوا نحو اوان (وان كانت) الهمزة (للتأنيث) اي منقلبة عن الف
التأنيث كحسراء فان اصلها كان حراء بالفين احديهما المد في الصوت
والثانية للتأنيث فقلبت الثانية همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة (قلبت
واوا) يقال حراء وان لان الهمزة حرف ثقل من جنس الالف فينبغي
ان لا تقع بين الالفين مع انهما غير اصلية والواو اقرب الى الهمزة من الياء
لثقلها ولهذا قلبت الواو همزة في مثل اقلت واجوه وربما صححت فقل
حراء ان وحكى المبرد عن المازني قلبها ياء نحو حزيان والاعرف قلبها
واوا (والا) اي وان لم تكن الهمزة اصلية ولا للتأنيث بار تكون للاحق
كعلباء فان همزة للاحق بقرطاس او منقلبة عن واوا ياء اصلية ككساء
وراء فان اصلهما كسا ووردى (فالوجهان) المذكوران جائزان احدهما
ثبوت الهمزة وبتاؤها لان الهمزة في الصورة الاولى منقلبة عن واوا ياء
ملحقة بالاصل وفي الاخرى عن اصلية فشا بهتا همزة قراء وثبتت
في صورتين كما في قراء وثانيهما قلب الهمزة واوا لان عين الهمزة في
الصورتين ليست باصلية فشا بهت همزة حراء فانقلبت مثلها واوا في
الترجمة الشريفة ان اللازم من هذه العبارة انه لا يجوز ان يقال في رداء
الرداء ان بالهمزة اوردوا وان بالواو لكن المشهور رداء ياء فكان ينبغى

ان يقول المصنف والافوجهان بغير لام العهد ليكون عبارة عن اثبات
 الهمزة وردها الى الاصل لا اشارة الى الوجهين المذكورين كما هو المتبادر
 من اللام لكنها قد تصفحنا كتب الثقات كالمفصل والمفتاح واللباب فما وجدنا
 فيها اثرا مما حكموا به من اشتهاه غير ما وقع في شرح الرضي من انه قد تقلب
المبدلة من اصلها، وهذا اعلم من ان يكون هذا الاصل واوا او يا، (ويحذف
 نونه) اي نون التثنية (للاضافة) اي لاجل الاضافة اذ النون لقيامها مقام
 التنوين توجب تمام الكلمة وانقطعا عنها والاضافة توجب الاتصال
 والامتزاج فيثنا فيان (وحذفت تاء التأنيث) التي قياسها ان لا تحذف عن
 آخر المثني كشجرتان وتمرتان (في خصيان والبيان) على خلاف القياس
 مع جواز اثباتها فيهما على القياس اتفاقا ووجه حذفها فيهما ان كل
 واحدة من الخصيين والايين لما اشتد اتصا لهما بالآخرى بحيث لا يمكن
 الانتفاع بها بدونها صارتا بمنزلة مفرد تاء التأنيث لا تنفع في شوه وقيل
 خصى والى مستعملان وهما لغتان في خصية والية وان كنا نأقل استعمالا
 منهما ولما كان حذف النون قاعدة مستمرة اتى في بيانه بالفعل المضارع المقيد
 للاستمرار بخلاف حذف تاء التأنيث اذ ليس له قاعدة بل وقع على خلاف
 القياس في مادة مخصوصة فلذا اتى في بيانه بالفعل الماضي (المجموع ما دل)
 اي اسم دل (على) جملة (احاد مقصورة) اي يتعلق بها القصد في ضمن
 ذلك الاسم (بحروف مفردة) اي بحروف هي مادة لمفرده الذي هو الاسم
 الدال على واحد واحد من تلك الاحاد حال كون تلك الحروف ملتبسة
 (بتغيرها) بحسب الصورة اما بزيادة او نقصان او اختلاف في الحركات
 والسمكنات حقيقة او حكما فالجاء في قوله بحروف مفردة امامته بقوله
 مقصورة او بقوله دل او لهما على سبيل التنازع وقوله بتغير ما ظرف مستقر
 حال من الحروف ودخل في قوله بتغير ما جما السلامة لان الواو والنون
 في آخر الاسم من تمامه وكذا الالف والتاء فتغيرت الكلمة بهذه الزيادات
 الى صيغة اخرى وقوله ما دل على آحاد جنس يشمل المجموع واسماء
 الاجناس كتمر ونخل فانها وان لم تدل عليها وضعا فقد تدل عليها
 استعمالا واسماء المجموع كرهط ونقر وبعض اسماء العدد كثلثة وعشرة

و بقوله مقصودة بحروف مفردة خرجت اسماء الاجناس فاذا قصد بها نفس الجنس لا افراده فبقوله مقصودة واذا قصد بها الافراد استعمالا فبقوله بحروف مفردة وكذلك بقوله بحروف مفردة خرجت اسماء المجموع والعدد (فيحوتمر) مما هو الفارق بينه وبين واحده التاء (و) نحو (ركب) مما هو اسم جميع (لبس يجمع على الاصح) بل الاول اسم جنس والثاني اسم جميع كالجماعة وقد علمت انهما خارجان عن حد المجموع والفرق بينهما ان اسم الجنس يقع الواحد والاثني وضعا بخلاف اسم الجمع فان قيل الكلم لا يقع على الكلمة والكلمتين وهو جنس قيل ذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع على انه لا ضير في التزام كون الكلم اسم جمع ايضا وانما قال على الاصح وهو قول سيبويه لان الاخفش قال يجمع اسماء المجموع التي لها آحاد من تركيبها كحامل وبارق وركب جمع وقال الفراء وكذا اسماء الاجناس كتمر وتمره ونخل ونخلة واما اسم جنس او جمع لا واحد له من لفظه نحو ابل وغنم فلبس يجمع بالاتفاق (ونحو فاك) مما الجمع والواحد فيه يتحد فيه بالصورة (جمع) اصدق الحد عليه فان التغير المأخوذ فيه اعم من ان يكون بحسب الحقيقة او بحسب التقدير فضمة فاك اذا كان مفردا ضمة قفل واذا كان جمعا ضمة اسد (وهو) اي المجموع نوعان (صحح) وكسرها الصحيح (اي الجمع الصحيح تارة يكون (المذكر) تارة يكون (المؤنث) فالجمع الصحيح (المذكر) ملحق آخره) اي آخر مفردة (واو مضموم ما قبلها) في حالة الرفع (اوياء مكسور ما قبلها) في حالتي النصب والجذر (ونون) عوضا من الحركة او التنوين على سبيل منع الخلو (مفتوحة) لتعادل خفة الفتحة ثقل الواو والضمة (ليبدل) ذلك اللوح او اللاحق فقط او مع الملحق (على ان معه) اي مع مفردة الواحد من حيث معناه (اكثر منه) ولم يقل من جنسه اكتفاء بما ذكر في التثنية فان قيل اسم التفضيل يوجب ثبوت اصل الفعل في المفصل عليه ولا كثرة في الواحد قيل ثبوت اصل الفعل اما ان يكون محققا او على سبيل الفرض كما يقال فلان افقه من الجمار واعلم من الجدار (فان كان آخره) اي آخر مفردة (ياء) ملفوظة كالفاضي او مفردة

كقائض (قباها كسرة حذف) اى الياء (مثل قاضون) جمع قاض فان
 اصله قاضيون نقلت ضمة الياء الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها
 طلبا للتحفة وحذفت الياء لانتفاء الساكنين وعلى هذا القياس حالتا
 النصب والجذر مثل قاضين فان اصله قاضيين حذفت كسرة الياء لنقل
 اجتماع الكسرتين والياءين فسقطت لانتفاء الساكنين (فان كان آخره)
 اى آخر الاسم الذى اريد جمعه (متصورة) اى الفاقصة صورة (حذفت
 الالف) لانتفاء الساكنين (وبقي) بعد الحذف (ما قبلها) اى حرف
 كان قبل الالف على ما كان عليه (مفتوحا) ولم يغير ليدل الفتح على
 الالف (مثل مصطفون) فى حالة الرفع (ومصطفين) فى حالتى النصب
 والجذر فان اصلها مصطفون ومصطفين قلبت الياء الفاء لتحركها
 وانتتاح ما قبلها وحذفت الالف لانتفاء الساكنين (وشرطه) اى
 شرط الاسم الذى اريد جمعه جمع الصحيح المذكور يعنى صحة شرط
 جمعيته (ان كان) ذلك الاسم (اسما) اى اسما محضاً من غير معنى وصفية
 فيه (فذكر علم) اى فكونه مذكراً علماً (يعقل) من حيث مسماه لامن حيث
 لفظه وانما اشترط ذلك ليكون هذا الجمع اشرف المجموع لصحة بناء الواحد
 فيه والمذكور العلم العاقل اشرف من غيره فاعطى الاشرف للاشرف فان
 فقد فيه النكل كالعين واثنان كالمرأة او واحد نحو اوج علما للفرس لم يجمع
 هذا الجمع واراد بالمذكور ما يكون مجزئاً عن التاء ملفوظة او مقبلة للخروج
 عنه نحو طلمة فانه لا يجمع بالواو والنون خلافاً للكوفيين وابن كيسان
 فانهم اجازوا طلمون بسكون اللام وابن كيسان بفتحها ويدخل فيه
 نحو ورفاء وسلمى اسمى رجلين فانهما يجتمعان بالواو والنون اتفاقاً لان
 علم التأنيث هو التاء لا الالف فلا يمنع من الجمعية بالواو والنون لان الممدودة
 تغلب واوافتنمحي صورة علامة التأنيث والمقصورة تحذف ويبقى
 الفتح قبلها دالة عليها (وشرطه) اى شرط الاسم الذى اريد جمعه
 جمع المذكور الصحيح (ان كان صفة) من الصفات غير علم كاسمى الفاعل
 والمفعول (فذكر يعقل) اى له شروط فالشروط الاول كونه مذكراً يعقل
 كامر (و) الشرط الثانى (ان لا يكون) ذلك الاسم الكائن صفة (افعل

فعلاء) اى مذكرا غير مستوفى صيغة الصفة الكائن ذلك الاسم ايها
 مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة افعال والمؤنث على صيغة فعلاء
 (مثل اجر جرا) للفرق بينه وبين افعال التفضيل كفضلون ولم يعكس
 لان معنى الصفة في افعال التفضيل كامل لدلالته على الزيادة (و) الشرط
 الثالث (ان لا يكون) ذلك الاسم (فعلا فعلى) اى مذكرا غير مستوفى
 تلك الصيغة مع المؤنث بان يكون المذكر على صيغة فعلاء والمؤنث على
 صيغة فعلى (مثل سكران سكرى) فانه لا يقال فيه سكرانون للفرق
 بينه وبين فعلاء وفعلانة كند مانون ولم يعكس لان فعلاء وفعلانة
 اصل في الفرق بين المذكر والمؤنث لان فيه باناء وعدوها (و) الشرط الرابع
 (ان لا يكون) الاسم المذكور مذكرا (مستويا فيه) اى في هذه الصفة
 بتأويل الوصف (مع المؤنث مثل جريح وصبور) بقول رجل جريح وصبور
 وامرأة جريح وصبور فلا يجمع بالواو والنون ولا بالالف والتاء فانه لما
 لم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث ان يجمع لم يحسن جمعاً مخصوصاً باحدهما
 بل المناسب ان يجمع جمعاً يستويان فيه مثل جرحى وصبر (و) الشرط
 الخامس (ان لا يكون) الاسم المذكور مذكرا ملتبساً (بتاء التأنيث مثل
 علامة) كراهة اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التأنيث ولو حذف التاء
 لم يلبس (ويحذف نونه) اى نون الجمع (بالاضافة) لما مر في التثنية
 وقد شذ نحو سنين) بكسر السين جمع سنة بفتحها (وارضين) بفتح الراء
 قد باء اسكانها جمع ارض بسكونها وانما حكم بشذوذهما لانتفاء
 المذكر والعقل وعدم كونهما علما او صفة وقد ادرج صاحب اللباب
 في هذه الاسماء تحت قاعدة كلية اخرجتهما من الشذوذ منها سنين
 مثله وابقى بعضها على الشذوذ منها الرضين وامثله فن اراد تفصيل
 ذلك فليرجع اليه * المؤنث * اى الجمع الصحيح المؤنث (ما لحق)
 بجمع لحق (آخره) اى آخر مفردة (الف وتاء وشرطه) اى شرط
 جمع الصحيح المؤنث (ان كان) مفردة (صفة وله) اى لذلك المفرد
 مذكرا فان يكون مذكرا (اى مذكرا ذلك المفرد (جمع بالواو والنون)
 يلزم مزية الفرع على الاصل (وان لم يكن له) اى لمفردة (مذكرا)

جمع بالواو والنون (فان لا يكون) اى فشرط صحة جمعته ان لا يكون
 (مجردا عن ثاء التأنيث كـ قائض) لانه يقال فى جمع حائضة حائضات
 فلوقيل فى جمع قائض ايضا حائضات لزم الاتباس (والا) عطف
 على قوله ان كان صفة اى وان لم يكن المؤنث صفة بل كان اسما (جمع)
 هذا الجمع (مطلقا) اى من غير اعتبار الشرط مثل طلحات و زينات فى جمع
طلحة و زينب وفى شرح الرضى ان هذا الاطلاق ايس بسديد لان الاسماء
 المؤنثة بناء مقدرة كـ كاروش و شمس ونحوهما من الاسماء التى تأنيثها غير حقة فى
 لا يطرء فيها الجمع بالالف والياء بل هو فيها مسموع كالسموات والكائنات
 وذلك لحفاء هذا التأنيث لانه ايس بحقيقى ولا ظهر العلامة كـ عزة و سلمى
 ❦ جمع التكسير ما تغير ❦ اى جمع تغير (بناء واحد) من حيث
 نفسه واموره الداخلة فيه كما هو المتبادر فلا ينتقض بجمع السلامة
 لتغير بناء واحد بلحوق الحروف الخارجة الزائدة به وايضا المتبادر
 من تغيره تغير يكون لحصول الجمعية فلا ينتقض ايضا بمثله
 مصطفون فان تغير الواحد فيه يلزم بعد حصول الجمعية واما التغير
 المذكور فى تعريف الجمع مطلقا فهو اعم من ان يكون من حيث ذات
 الواحد ومن حيث الامور الخارجة الزائدة كايديل عليهما الابهاية
المفيدة للعموم فى قوله بتغير ماسواء كان ذلك التغير حقيقيا (كرجال
 وافرأس) او اعتباريا كـ فلاك كما مر (جمع القلة) وهو ما يطلق على ثلثة
 وعشرة وما بينهما (افعال) اى جمع يكون على وزن افعال كـ افراس جمع فرس
فلس (وافعال) اى جمع يكون على وزن افعال كـ افراس جمع فرس
 وعلى هذا القياس معنى البواقي (وافئلة) كـ ارغفة جمع رغيف (وفعلة)
 كـ علمة جمع غلام (والجمع الصحيح) مذكرا كان كـ مسلمين او مؤنثا كـ مسلمات
 وفى شرح الرضى ان الظاهر انهما اى جمعى السلامة لمطلق الجمع من
 غير نظر الى القلة والكثرة فيصالحان لهما (وماعد ذلك) المذكور من
 الاوزان والجمع الصحيح (جمع كثرة) يطابق على ما فوق العشرة الى ما لا
 نهاية له وقد يستعرا حدهم الاخر مع وجود ذلك الاخر كقوله تعالى ثلثة
 قروء مع وجود اقراء ❦ المصدر اسم الحدث ❦ يعنى بالحدث معنى

له وقيامه به مقبدا باحد الازمنة الثلاثة قال المصنف في شرحه قوله ما اشتق
من فعل يدخل فيه المحدود وغيره من اسم المفعول والصفة المشبهة وغير
ذلك قوله لمن قام به يخرج منه ما عدا الصفة المشبهة لان الجمع ليس لمن قام
به وقوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على ان تدل على
معنى ثابت والظاهر ان اسم التفضيل داخل في الجميع الذي حكم عليه به
ليس لمن قام به والحق ذلك لان المتبادر من قوله ما اشتق لمن قام به ان يكون
موضوعا لمن قام به ويكون من قام به تمام المعنى الموضوع له من غير زيادة
وتقصان فلو ضم الى اصل الفعل معنى آخر كان زيادة فيه ووضع له اسم
لا يصدق على هذا الاسم انه موضوع لمن قام به الفعل بل لمن قام به الفعل
مع زيادة فقوله لمن قام به يخرج اسم التفضيل فانه موضوع لمن قام به الفعل
مع الزيادة على اصل الفعل وخالف اكثر الشارحين المصنف واسندوا
اخراج اسم التفضيل الى قوله بمعنى الحدوث كما اسندوا اخراج الصفة
المشبهة اليه ظاهرا فهم ان الاشتقاق لمن قام به شامل لاسم التفضيل
ولم يذهبوا الى الاشتقاق متضمن معنى الوضع كما علمت فليس اسم التفضيل
موضوعا لمن قام به بل له مع الزيادة ويخذه ان صيغة المبالغة على هذا
التقدير يخرج من التعريف ولا يبعد ان يلتزم ذلك ويدل عليه حصره صيغ
اسم الفاعل فيما حصر وجعل احكام صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل
وفي الترجمة الشريفة ما معناه ان صيغة اسم الفاعل من الثماني المجرد
على فاعل كضارب وقاتل وماش واكل وكل ما اشتق من مصادر
الثلاثي لمن قام به لا على هذه الصيغة فهو ليس باسم فاعل بل
هو صيغة مشبهة لو افعال التفضيل او صيغة المبالغة كحسن واحسن
وضراب (وصيغته) اي صيغة اسم الفاعل (من مجرد الثلاثي على)
زنة (فاعل ومن غيره) ثلاثيا مزيدا فيه اور باعيا مجرد او مزيدا فيه
(على صيغة المضارع) المعلوم (بميم) اي مع ميم (مضمومة) موضوعة
في موضع حرف المضاعفة سواء كان حرف المضارعة مضمومة او لا
(و) مع (كسر ما قبل الآخر) وان لم يكن فيهما قبل آخر المضارع
كسر كما في يتفعل ويتفاعل ويتفعل (نحو مدخل) فيما وضع الميم موضع

حرف المضارعة المضرومة (ومستغفر) فيما وضعت موضع حرف
المضارعة المفتوحة ولو اقيم متفاعلا مقام مستغفر كان مثال الكسر
الغير الواقع في آخر المضارع ايضا مذكورا فكما يكون لكل من قسمي
الميم مثال يكون لكل من قسمي الكسر ايضا مثال (ويعمل) اى اسم
الفاعل (عمل فعله) فان كان فعله لازما يكون هو ايضا لازما ويعمل عمل
فعله اللازم وان كان متعديا الى مفعول واحد يكون هو ايضا متعديا الى
مفعول واحد وان كان متعديا الى اثنين كان هو ايضا كذلك وكان فعله
يتعدى الى الظرفين والحال والمصدر والمفعول له والمفعول معه وسائر
الفضلات كذلك يتعدى هو اليها (بشرط معنى الحال او الاستقبال)
اى يعمل اسم الفاعل حال كونه ملتبسا بشرط اى شئ يشترط عمله به
من معنى هو زمان الحال او الاستقبال فالاضافتان يائنتان وانما اشترط
احدهما لان عمله يشبه المضارع فيلزم ان لا يخالفه في الزمان نحو زيد
ضارب غلامه عمرا الآن او غدا والمراد بالحال او الاستقبال اعم من ان
يكون تحقيقا او حكاية كقوله تعالى * وكتبهم باسط ذراعيه بالوصيد *
فان الباسط ههنا وان كان ماضيا لكن المراد به حكاية الحال ومعناها
ان يقدر المتكلم باسم الفاعل العامل بمعنى الماضى كانه موجود في ذلك
الزمان او يقدر ذلك الزمان كانه موجود الآن (و) بشرط (الاعتماد) اى
اعتماد اسم الفاعل (على صاحبه) اى على المتصف به وهو المتبدا
او الموصول او الموصوف او ذو الحال ليقوى فيه جهة الفعل من كونه
مسندا الى صاحبه نحو زيد ضارب ابوه وجاء الضارب ابوه وجاء رجل
ضارب ابوه وجاء زيد راكبافرسه (او) اعتماده (على الهمزة) الاستفهامية
ونحوها من الفاظ الاستفهام (وما) النافية ونحوها من حروف النفي كلا
وان لان الاستفهام والنفي بالفعل اولى فازداد بهما شبهة بالفعل نحو
اقائم زيد واقائم زيدان وما قائم الزيدان (وان كان) اسم الفاعل
المتعدى (للماضى) للزمان الماضى بالاستقلال او في ضمن الاستمرار وارىد
ذكر مفعوله (وجبت الاضافة) اى اضافة اسم الفاعل الى مفعول له
(معنى) اى اضافة معنوية لفوات شرط الاضافة اللفظية مثل زيد

ضارب عمرو امس (خلاف الكسائي) فانه ذهب الى عدم وجوب اضافته
 لانه يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال فيجوز ان
 يكون منصوبا على المفعولية وعلى تقدير اضافته ليست اضافته معنوية
 لانها عنده من قبيل اضافة الصفة الى معمولها وتمسك الكسائي بقوله
 تعالى * وكتبهم باسط ذراعيه بالوصيد * وقدم الجواب عنه (فان
 كان له) اى لاسم الفاعل (معمول آخر) غير ما اضيف اسم الفاعل اليه
 (فبفعل مقدر) اى فانتصابه بفعل مقدر لاسم الفاعل (نحو زيد معطى
 عمرو درهما امس) فدرهما منصوب باعطى المقدر فانه لما قيل معطى
 عمرو قيل ما عطاء فقيل درهما اى اعطاء درهما (فان دخلت اللام)
 الموصولة على اسم الفاعل (استوى الجميع) اى جميع الازمنة فتقول
 مررت بالضارب ابوه زيدا امس كما تقول مررت بالضارب ابوه زيدا
 الآن او غدا لانه فعل بالحقيقة حينئذ تدل عن صيغة الفعل الى صيغة
 الاسم لكرهتهم ادخال اللام عليه (وما وضع منه) اى من اسم الفاعل
 بتغيير صيغته الى اخرى بحيث يخرج عن حد اسم الفاعل (للمبالغة)
 فى الفعل المشتق منه (كضرب وضروب ومضرا) بمعنى كثير الضرب
 (وعليم) بمعنى كثير العلم (وحذر) بمعنى كثير الحذر (مثل) اى مثل اسم
 الفاعل فى العمل واشترط ما يشترط به عمله هذا على تقدير ان يكون صيغ
 المبالغة خارجة عن حد اسم الفاعل واما اذا كانت داخلية فيه فعنى هذه
 العبارة ان صيغ اسم الفاعل اذا كانت للمبالغة مثله اى مثل اسم الفاعل
 اذا لم يكن للمبالغة نحو زيد ضراب ابوه عمرا الآن او غدا ومررت بزيد
 الضراب عمرا الآن او غدا او امس وما فيه من معنى المبالغة ناب عن ناب
 ما فات من المشابهة اللفظية (والمثنى) من اسم الفاعل وما وضع منه
 للمبالغة (و) كذلك (الجموع) منهما مصححا كان او مكسرا (مثله) اى
 مثل اسم الفاعل اذا كان مفردا فى العمل وشروطه لعدم تطرق خلال
 الى صيغته المفردة من حيث ذاتها بالحق علامتى اثبتية والجمع تقول
 الزيدان ضاربان والزيدون ضاربون عمرا الآن او غدا والزيدان
 الضاربان والزيدون الضاربون عمرا الآن او غدا او امس (ويجوز

حذف النون) اى نون المثنى والمجسوع (مع العمل) فى معموله بنصبه
 على المفعولية بخلاف ما اذا كان مضافا اليه فان حذفها واجب (و)
 مع (التعريف تخفيفا) مفعول له المحذف اى يجوز حذفها لوجود هذين
 الشرطين لقصد مجرد التخفيف لطول الصلة بها كقراءة من قرأ
 المقيمى الصلوة بنصب الصلوة على المفعولية واما على تقدير التكبير مثل
 قوله تعالى * لذا تقوا العذاب * بالنصب فحذفها ضعيف لان اسم
 الفاعل لم يقع صلة اللام والقراءة مما لا اعتماد عليه * اسم المفعول *
 هو (ما اشتق من فعل) اى حدث موضوعا (لمن وقع عليه) اى الذات
 ما من حيث وقوع الفعل عليه فضررب موضوع اذات ما وقع عليه
 الضرب واعتذار قامة من مقام ما مر فى اسم الفاعل فقوله ما اشتق من
 فعل شامل لجميع الامور المشتقة من المصدر وقوله لمن وقع عليه يخرج ما عدا
 المحدود كاسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل مطلقا سواء
 رضع تفضيل الفاعل او التفضيل المفعول فانه مشتق من فعل لموصوف
 بزيادته على الغير فى ذلك الفعل واسم المفعول موضوع لمن وقع عليه
 الفعل فقط (وصيغته من الثلاثى المجرد على) زنة (مفعول) كضرب
 (ومن غيره) اى غيره الثلاثى المجرد (على صيغة اسم الفاعل) يقع ما قبل
 الاخر (لخفة الفتحة وكثرة المفعول) كمستخرج (بفتح الزاء) وامره) اى
 شأنه وحاله (فى العمل) اى فى عمل النصب (والاشتراط) اى اشتراط
 عمله باحد الزمانين والاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما (كاسم اسم
 الفاعل) اى مثل شأنه وحاله واذا كان معرفا باللام يعمل بمعنى الماضى
 ايضا فهو يرفع ما يقوم مقام الفاعل ولو كان هنالك مفعول آخر يبنى على
 نصبه (نحو زيد معطى غلامه درهما) الآن او غدا او المعطى غلامه
 درهما الآن او غدا او اس * الصفة المشبهة * باسم الفاعل
 من حيث انها ثنى وتجمع وتذكر وتؤنث (ما اشتق من فعل لازم) احتراز
 عن اسم الفاعل واسم المفعول المتعديين (لمن) اى لما قام به على معنى
 الشبوت (لا بمعنى الحدوث احتراز عن نحو قائم وذاهب مما اشتق من فعل
 لازم لمن قام به بمعنى الحدوث فانه اسم الفاعل لصفة مشبهة ولللازم اعم من

ان يكون لازما ابتداء او عند الاشتقاق كرحيم فانه مشتق من رحم بكسر
 العين بعد نقله الى رحم بضمها فلا يقال رحيم الامن رحم بضم الحاء اى صار
 الرحم طبيعة له ككرم بمعنى صار الكرم طبيعة له والمراد بكونه بمعنى الثبوت
 انه يكون كذلك بحسب اصل الوضع فيخرج عنه نحو ضامر وطاق لانهما
 بحسب اصل الوضع للحدث ثم عرض لهما الثبوت بحسب الاستعمال
(وصيغتها) اى صيغة الصفة المشبهة مع اختلاف انواعها (مخالفة
لصيغة) اسم (الفاعل) اولى صيغة الفاعل الذى هو ميزان اسم الفاعل
 من الثلاثى المجرد فلا تجي صيغة من صيغتها على هذا لوزن قطعاً (على
حسب السماع) اى كائنة على قدره بحيث لا يتجاوزها فالظرف منصوب
 على انه حال من المستكن فى مخالفة اوصفة لمصدر محذوف اى مخالفة
 كائنة على قدر ما يسمع وخص مخالفتها لصيغة اسم الفاعل بالبيان مع
 انها مخالفة لصيغة اسم المفعول ايضا لزيادة اختصاصها باسم الفاعل
 لكونها مشبهة به وليكون عملها المشابهة اياه فيذكر (كحسن وصعب
وشديد وتعمل عمل فعلها مطلقاً) اى من غير اشتراط زمان لكونها بمعنى
 الثبوت فلامعنى لاشتراطه فيها واما اشتراط الاعتماد فمعتبر فيها الا ان
 الاعتماد على الموصول لا يتأتى فيه لان اللام الداخلة عليها ليست بموصولة
 بالاتفاق (وتقسيم مسائلها) اى جعلها قسمين بيان حكم كل قسم
ويسمى كل قسم مسألة لانه يستل عن حكمه ويبحث عنه (ان يكون) الصفة
(ملتبسة باللام او مجردة عنها و) على كل من التقديرين (معمولها اما
مضاف او) ملتبس (باللام او مجردا عنهما) اى عن اللام والاضافة (فهذه
اقسام ستة) حاصلة من ضرب الاثنين فى الثلاثة (والمعمول) اى معمول
الصفة المشبهة (فى كل واحد منها) اى من هذه الاقسام الستة (مرفوع)
تارة (ومنصوب) تارة (ومجرور) تارة اخرى (فعلى) هذا (صار) اقسام
مسائلها (ثمانية عشر قسماً) حاصلة من ضرب الاقسام الثلاثة التى
للمعمول من حيث الاعراب فى الاقسام الحاصلة من قبل (فارفع) فى المعمول
(على الفاعلية) اى فاعليته للصفة (والنصب على التثنية) اى تثنيته
معمول الصفة (بالفعول فى) المعمول (المعرفة وعلى التثنية) اى جعل

معمول الصفة تميزاً (في) المعمول (الذكورة) هذا عند البصريين وقال
الكوفيون بل هو على التمييز في الجمع لانهم يجوزون تعريف المميز وقال
بعض النحاة على التشبيه بالمفعول في الجمع وقال الشارح الرضوي والاولى
التفصيل (والجر) في المعمول (على الاضافة) اي اضافة الصفة اليه
(ونقصيلها) اي تفصيل هذه الاقسام (في) ضمن امثلة جزئية قولنا (حسن
وجهد) بنون الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه على التشبيه بالمفعول
وبحذف التوئين وجروجه بالاضافة فهذا التركيب (ثلاثة) اي ثلاثة امثلة
من امثلة المقصود ذكرها لتوضيح الاقسام باعتبار اختلاف معمول الصفة
رفعا ونصبا وجرا (وكذلك) اي مثل هذا التركيب في كونه امثلة ثلاثة
(حسن الوجه) بالوجوه المذكورة (وحسن وجه) عطف على حسن
الوجه اي هو ايضا بالوجوه المذكورة امثلة ثلاثة (الحسن وجهه) بادخال
اللام على الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه بالتشبيه بالمفعول او جره
بالاضافة وانما غير الاسلوب بترك العاطف اشارة الى انه شروع في قسم
آخر من الصفة المشبهة لان الامثلة السابقة كانت للصفة المجردة عن اللام
وهذه الصفة ذات اللام (الحسن الوجه) بالوجوه الثلاثة (الحسن وجه)
ايضا بهذه الوجوه وانما قدم الصفة الكائنة باللام في اول تقسيم المسائل
على الصفة المجردة عنها لان مفهوم الاول وجودي والثاني عددي وعكس
الترتيب في تفصيلها لان اقسام الصفة المجردة اشرف لان قسمها واحدا منها
مختلف فيه وسائر الاقسام صحيح بخلاف اقسام ذات اللام فان قسمين
منها ممنوع كما قال (اثان منها) اي من تلك الاقسام (ممتنعان) احدهما ان
يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف
بواسطة او بغير واسطة (مثل الحسن وجهه) والحسن وجهه غلامه لعدم
افادة الاضافة فيه خفة لان الخفة في الصفة المشبهة اما بحذف التوئين
او النون كحسن وجهه بالاضافة او بحذف ضمير الموصوف من فاعل
الصفة او مما اضيف اليه الفاعل واستثارة في الصفة مثل الحسن الوجه
والحسن وجه الغلام او بحذفهما معا ولا خفة فيه بواحد منهما او ثانيهما ان
يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المجرد عن اللام (مثل الحسن وجه

او وجه غلام لان اضافة الحسن الى وجه وان افادت التخفيف
بحذف الضمير واستثاره في الصفة لكنهم لم يجوزوها لان اضافة المعرفة
الى النكرة وان كانت افظية مفيدة للتخفيف لكنهما في الصورة تشبه عكس
المعهود من الاضافة (واختلف في) صورة كانت الصفة فيها مجردة عن
اللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف مثل (حسن وجهه)
فسبويه وجميع البصريين يجوزونها على فصح في ضرورة الشعر والكوفيون
يجوزونها بلا قيح في السعة وجه الاستقباح انهم انما ارتكبوا الاضافة
لقصد التخفيف فيقتضي الحال ان يبلغ الى اقصى ما يمكن منه ويقبح ان
يقصر على اهون التخفيفين اعني حذف التنوين ولا يتعرض لاعظمهما
مع امكانه وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما استكن في الصفة والذي
اجازها بلا قيح نظر الى حصول شيء من التخفيف في الجملة وهو حذف
التنوين (والبواقي) من الاقسام الثمانية عشر التي خرجت منها الاقسام
الثلاثة المذكورة وهي خمسة عشر قسم (ما كان فيه ضمير واحد منها) اي
من تلك البواقي اما في الصفة وهو سبعة اقسام الحسن الوجه بنصب المعمول
والحسن الوجه بجره وحسن الوجه بنصبه وحسن الوجه بجره والحسن
وجهها وحسن وجهها بنصبه وحسن وجه بجره واما في المعمول مثل الحسن
وجهه وحسن وجهه برفعه فيهما او قسما والمجموع تسعة (احسن)
لان الضمير فيه بقدر الحاجة من غير زيادة ولا نقصان (وما كان فيه ضميران
منها) احدهما في الصفة والاخر في المعمول مثل حسن وجهه والحسن
وجهه بنصبه فيهما او هما قسما (حسن) لاشتماله على الضمير المحتاج
اليه وغير احسن لاشتماله على ضمير زائد على قدر الحاجة (وما لا ضمير فيه
منها) وهو اربعة اقسام الحسن الوجه وحسن الوجه وحسن وجه
والحسن وجه برفعه فيها (قيح) لعدم الرابطة بالموصوف لفظا ولما كان
وجود الضمير غير ظاهري في الصفة مثل ظهوره في المعمول احتيج الى قاعدة
يظهر بها وجوده وعدده فقال (ومتى رفعت) معمول الصفة (بها فلا
ضمير فيها) اي في الصفة لان معمولها حينئذ فاعل لها فلو كان فيها ضمير
يلزم تعدد الفاعل (فهى) اي تلك الصفة (كالفعل) فكما ان الفعل لا يثنى

ولا يجمع بتثنية فاعله الظاهر وجهه كذلك تلك الصفة لاثنى ولا يجمع
بتثنية معمولها وجهه (والا) اى وان لم ترفع معمول الصفة بها بل تنصب
او تجر (وفيها ضمير الموصوف) ليكون فاعلا لها (فتثبت) انت الصفة
بتأنيث الموصوف فتقول هند حسنة وجهه او حسنة وجهها (وثنى) اى
الصفة اذا كان الموصوف تثنية مثل الزيدان حسنا وجهه او حسنان وجهها
ويجمع (ايضا الصفة اذا كان الموصوف جمع امثل الزيدون حسنا وجهه
او حسنون وجهها (واسما الفاعل والمفعول غير المتعديين) اى اسم الفاعل
الغير المتعدي الى مفعول واسم المفعول الغير المتعدي ايضا الى مفعول
لاشتقاقه من الفعل المتعدي الى مفعول واحد فاذا بنى اسم المفعول منه اقيم
ذلك المفعول مقام الفاعل فبقى غير متعد الى مفعول (مثل الصفة المشبهة
فى ذلك) اى فيما ذكر من الاقسام الثمانية عشر فرفع الفاعل والمفعول
ما لم يسم فاعله وينصبها نهما وبضا فان اليهما تقول زيد قائم الاب
ومضروب الاب برفع الاب ونصبه وجره واذا كانا متعديين لا يجوز
اضافتهما اليهما ولا نصبها للاب لزم الالتباس بالمفعول فاذا قلنا
مثلا زيد ضارب اياه وزيد معطى اياه لم يعلم ان اياه فى المثال الاول مفعول
الضارب او فاعل له لنصب تشبيهه بالمفعول وفى المثال الثانى انه مفعول ثان
لمعطى او مفعول اول اقيم مقام الفاعل ونصب تشبيهه بالمفعول والمفعول
الثانى محذوف وكذلك اى مثل الصفة المشبهة المنسوب تقول زيد بنى
الاب مرفوعا ومنصوبا ومجرورا * اسم التفضيل ما اشتق
اى اسم اشتق (من فعل) اى حدث (لموصوف) قام به الفعل او وقع
عليه والتعميم لقصد شمول قسمى اسم التفضيل اعنى ما جاء للفاعل
وما جاء للمفعول (بزيادة على غيره) فى اصل ذلك الفعل والباء فى قوله
بزيادة اما ظرف لغو للموصوف اى لذات مبهمه متصفة بتلك الزيادة
او ظرف مستقر اى لموصوف ملتبس بتلك الزيادة فقوله ما اشتق من
فعل شامل لجميع المشتقات وقوله لموصوف يخرج اسما الزمان والمكان
والآلة لأن المراد بالموصوف ذات مبهمه متصفة بالزيادة ولا بهام
فى تلك الاسماء وقوله بزيادة على غيره يخرج اسمى الفاعل والمفعول

الصفة المشبهة (وهو) اى اسم التفضيل من حيث صيغته (افعل)
 للمذكور وعلى المؤنث وان كان بحسب الاصل فيدخل فيه خير وشر
 لكونهما فى الاصل اخير واشهر فحققا بالحذف لكثرة الاستعمال
 وقد يستعملان على الاصل (وشرطه ان يبنى) اى اسم التفضيل (من)
 حدث (ثلاثى) لارباعى (بمجرد) لامزيد فيه (ليمكن البناء) اى بناء افعل
 وفعلى منه اذ البناء من الرباعى والثلاثى المزيد فيه مع المحافظة على تمام
 حروفه متعذر لان هذه الصيغة لاتسع الزيادة على ثلاثة احرف ومع
 اسقاط بعضها يلزم الاتباس فانه لا يعلم انه مشتق من الرباعى او الثلاثى
 المجرد او المزيد فيه فان هذه الحروف الثلاثة تحتل ان تكون تمام حروف
 ثلاثى مجرد او بعض حروف رباعى مجرد كلها اصول او تكون من حروف
 المزيد فيه امامن اصوله او من زوائده او ممتزجا منها فلا يتبين ماهو
 المشتق منه فلا يتعين المعنى (ايس بلون) اى من ثلاثى مجرد ايس بلون
 (ولاعيب) ظهري (لان منهما) اشتق (افعل لغيره) اى اغير اسم
 التفضيل كاحمر واعور فلو اشتق اسم التفضيل ايضا منهما لالتبس
 ان المراد ذو حرة وعورا وزائدة الحمرة او العور وهذا التعليل انما يتيم اذا تبين
 ان افعل الصفة مقدم بناؤه على افعل التفضيل وهو كذلك لان ما يدل
 على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة على الاخرى
 فى الصفة والاولى موافقة الوضع الطبع (مثل زيد افضل الناس)
 فان الافضل اشتق من ثلاثى مجرد ايس بلون ولا عيب وهو الفضل
 (فان قصد غيره) اى غير الثلاثى المجرد بان يراد ان يدل على ان لاحد
 زيادة فيه على غيره (توصل اليه) اى الى غير الثلاثى المجرد (بشد ونحوه
 مثل هواشده منه استخراجا) مثال للثلاثى المزيد فيه (وبياضا)
 مثال للون (وعمى) مثال للعيب وحيث قيدنا العيب بالظاهرى لا يرد
 نحو اجهل وابلد ولكن يردانه صح على هذا التقدير اشتقاق احق على
 معنى التفضيل فانه لا فرق بين الجهل والبلاهة والحمق ولكنهم حكموا
 بشذوذه فى نحو احق من ابن هبنقة والجواب بان المراد بالحمق ما يدو
 من اثر البلاهة فى الظاهر كما حكى عن ابن هبنقة من تعاقب خرزات وعظام

الاسم الذى لا يغير الثلاثى مجردا او الموصوف بالاسم
 بلون ولا عيب فليدرك ان فصحى الرضى ليس مجرد الثلاثى
 الجرد بل اخص منه بصفة

البيت الخامس والثلاثون قول الشاعر (ولست بالأكثر منهم حصي* وإنما العزة للكاثر* است فعل من الافعال الناقصة اسمه تاء الخطاب فيل الخطاب القم ذو خبره ٢١٠) قوله بالاكتر اى است مقترنا مع الاكثر

ومن في منهم اما بمعنى في او مع مجروره حال من الضمير في الاكثر لانه اسم تفضيل واما للبيت ان كما يقال انت منهم الفارس الشجاع اى من بينهم وحصي تمييز عن النسبة والمراد منه العدد والعزة ضد الذلة والكاثر من هو اكثر عددا لان الفاعل قد يكون لذي كذا كقوله اى ذى لبن كثير كذا في شافية ابن الحاجب وغيرها وقيل المراد به الذهب والحاصل ان هذا البيت للاعشى يفضل عامرا على علقمة يقال عدد كثر اى كثير يعنى نحن اكثر منهم عددا العزة لمن كثر عدد اصحابه ومتابعيه والذلة لمن قل كذا ذكره بعض الافاضل والاستشهاد به على ان اسم التفضيل لم يجتمع فيه اللام ومن الانفصال الحقيقي بينهما مع انها اجتماعا في هذا البيت لكنه يجاب بما قلنا فتذكر في مثل هذا الموضع وهذا البيت من البحر السريع من الضرب الثانى للمعروض الاولى لان عروضه مطوى ومكسوف وضربه كذلك على وزن فاعلن وصدره وابتدأؤه مخبون

وخو ط على عنقه وهو ذولية طويلة فسئل عن ذلك فقال لا عرف بهما نفسى ولا اضل وتقلد ذات ايلة اخوه بقلادته فلما اصبح قال يا بنى انت انا فمن انا فقيه شائبة من حق ابن هبقة فانه يقضى جواز اشتقاق احق من حق لمن لا يكون بهذا الظهور قياسا وان يكون اشتقاق اجهل وابلد لمن يكون آثار جهله وبلادته ظاهرة على سبيل الشذوذ ولا يقول بذلك عاقل والشارح الرضى عدا حق من قبيل ابلد حيث قال وينبغى ان يقال من الالوان والعيوب الظاهرة فان الباطنة يبنى منها افعال التفضيل نحو فلان ابلد من فلان واحق منه (وقياسه) اى القياس الواقع في اسم التفضيل اشتقاقه (للفاعل) لا للمفعول فانه لو اشتق لكل منهما قياسا طردا لكثرة الالتباس فاقتصر واعلى الاشرف (وقد جاء للمفعول) على خلاف القياس في مواضع قليلة (نحو اعذر) لمن هو اشد معذورية (والوم) لمن هو اشد ملومية (و) على هذا القياس (اشغل واشهر) واعرف (ويستعمل) اى اسم التفضيل (على احد ثلاثة اوجه) وهى استعماله بالاضافة ارم من او اللام على سبيل الانفصال الحقيقي فلا بد من واحد منها لان وضعه لتفضيل الشئ على غيره فلا بد فيه من ذكر الغير الذى هو المفضل عليه وذكره مع من والاضافة ظاهر وامامع اللام فهو فى حكم المذكور ظاهرا لانه يشار باللام الى معين لتعين المفضل عليه مذكور قبله لفظا او حكما كما اذا طلبت شخصا افضل من زيد قلت عمرو افضل اى الشخص الذى قلنا انه افضل من زيد فعلى هذا لا يكون اللام فى افعال التفضيل الا لالعهد فيجب ان يستعمل اما (مضافا) نحو زيد افضل الناس (او بمن) نحو زيد افضل من عمرو (او معرفا باللام) نحو زيد افضل (فلا يجوز) الجمع بين الاثنين منها (نحو زيد افضل من عمرو) ولا يكون ذكر اللام ومن لغوا واما قوله * ولست بالاكثر منهم حصي* وانما العزة للكاثر* فقبل من فيه ليست تفضيلية بل التبعيض اى است من بينهم بالاكثر حصي (ولا) يجوز خلوه عن الكل ايضا لقوات الغرض نحو (زيد افضل الان يعلم) المفضل عليه مثل الله اكبر ويجوز ان يقال فى مثله ان المحذوف هو

على وزن مفاعلن والخشوان مطويان على وزن مفتعلن فان اصل السريع مستعلن مستعلن * المضاف مفتعلات مرتين فبقي مع هذه العلل منها فى هذا البيت مفاعلن مفتعلن فاعلن مرتين

المضاف اليه باعتبارانه مستعمل بالاضافة الى الله اكبر كل شيء اوانه من مع
مجروره اي اكبر من كل شيء (فاذا اضيف) اي اسم التفضيل (فله معنيان
احدهما وهو الاكثر ان تقصده به الزيادة) اي احدهما زيادة
موصوفة المقصودة به (على من اضيف اليه) اي على اما اضيف اسم
التفضيل اليه باعتبار تحققه في ضمن بعضهم والا يلزم تفضيل الشيء
على نفسه وانما كان هذا الاستعمال اكثر لان وضع افعال التفضيل الشيء
على غيره فالاولى ذكر المفضل (بشترط) في استعماله بهذا المعنى
(ان يكون) موصوفة بعضها (منهم) اذا خلا فيهم بحسب مفهوم اللفظ
وان كان خارجا عنهم بحسب الارادة لان المقصود من استعماله بهذا
المعنى تفضيل موصوفه على مشاركيه في هذا المفهوم العام (مثل زيد
افضل الناس) اي افضل من مشاركيه في هذا النوع (فلا يجوز) بهذا
المعنى قولك (يوسف احسن اخوته لخروجه عنهم) اي عن الاخوة
(باضافتهم اليه والثاني ان تقصده به زيادة مطلقة) اي ثاني معنييه
زيادة مقصودة مطلقة غير مقيدة بان تكون زيادة على المضاف اليه وحده
(ويضاف) اسم التفضيل الى ما اضيف اليه (للتوضيح) اي لتوضيح
اسم التفضيل وتخصيصه كما يضاف سائر الصفات نحو مصارع
مصر وحسن القوم مما لا تفضل فيه فلا يشترط كونه بعض المضاف اليه
(فيحوز) بهذا المعنى ان تضيفه الى جماعة هو داخل فيهم نحو قولك
نبينا عليه السلام افضل قریش اي افضل الناس من بين قریش وان
تضيفه الى جماعة من جنسه ليس داخل فيهم كقولك (يوسف احسن
اخوته) فان يوسف لا يدخل في جملة اخوة يوسف لان المضاف اليه
غير المضاف وان تضيفه الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغداد اي اعلم
مما سواه وهو مختص ببغداد لانها منشأه او مسكنه (ويحوز في) النوع
(الاول) من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصده الزيادة
على من اضيف اليه (الافراد) اي افراد اسم التفضيل وان كان
موصوفه مثني او مجموعا وكذا التذكير وان كان موصوفه مؤنثا ونحو
زيد والزيدان والزيدون او هند والهندان والهندات افضل الناس

وهذا لانه يشابه افعال من الذي لبس فيه الا لافراد والتذكير في كون
 المفضل عليه مذكوراً معه (والمطابقة) اي مطابقة اسم التفضيل افراداً
 وثنية وجعاً وتذكيراً وتأنثاً (من هو) اي اسم التفضيل صفة (له) نحو
 الزيدان افضل الناس والزيدون افضلهم وهند فضلي النساء والهنديان
 فضليهن والهنديات فضلياتهن لمشابهته ما فيه الالف واللام في كونه
 معرفة (واما) النوع (الثاني) من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو
 الذي يقصده زيادة مطابقة (و) القسم (المعرف باللام) منه (فلا بد)
 فيهما (من المطابقة) اي مطابقة اسم التفضيل لموصوفه افراداً وثنية
 وجعاً وتذكيراً وتأنثاً لالزام مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم قيام المانع
 وهو امتزاجه عن التفضيلية لفظاً او معنى لعدم ذكر المفضل عليه بعدهما
 (و) اسم التفضيل (الذي) استعمل (بمعن مفرد مذكر لا غير) اي لا غير
 المفرد المذكور لكرهاتهم لحوق اداة التثنية والجمع والتأنيث المختصة بالآخر
 بما هو في حكم الوسط باعتبار امتزاجه عن التفضيلية لكونها الفارقة بينه
 وبين باب اجر فكانهما من تمام الكلمة (ولا يعمل) اسم التفضيل (في) اسم
 (مظهر) الرفع بالفاعلية بقرينة الاستثناء وانما خص المظهر لانه يعمل
 في المضمر بلا شرط لان العمل في المضمر ضعيف لا يظهر اثره في اللفظ فلا
 يحتاج الى قوة العامل وانما خص بالفاعل لانه لا ينصب المفعول به سواء كان
 مظهراً او مضمر ابل ان وجد بعده ما يوهم ذلك فأفعل دال على الفعل
 الناصب له كقوله تعالى * هو اعلم بمن ضل عن سبيله * اي اعلم من كل
 احد يعلم من ضل واما الظرف والحال والتمييز فيعمل فيها ايضاً بلا
 شرط لان الظرف والحال تكفيهما ارجحة من الفعل نحو زيد احسن منك
 اليوم راكباً والتمييز ينصبه ما يخلو عن معنى الفعل ايضاً نحو رطل زيتاً وانما
 لم يعمل الرفع بالفاعلية لان هذا العمل بالاصالة انما هو عمل الفعل وهو
 لم يعمل عمل لفعل لانه لبس له فعل بمعنى في الزيادة لعمله ولانه لما كان
 فيما هو الاصل فيه وهو استعماله بمن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث بعده مشابته
 عن اسم الفاعل فلا يعمل بمشابهته ايضاً (الا اذا كان) اسم التفضيل
 (صفة) اي وصفاً سببها هو في اللفظ (اشي) معتمداً عليه بان يقع نعتاً له

هذا هو الذي يشابه افعال من الذي لبس فيه الا لافراد والتذكير في كون المفضل عليه مذكوراً معه (والمطابقة) اي مطابقة اسم التفضيل افراداً وثنية وجعاً وتذكيراً وتأنثاً (من هو) اي اسم التفضيل صفة (له) نحو الزيدان افضل الناس والزيدون افضلهم وهند فضلي النساء والهنديان فضليهن والهنديات فضلياتهن لمشابهته ما فيه الالف واللام في كونه معرفة (واما) النوع (الثاني) من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصده زيادة مطابقة (و) القسم (المعرف باللام) منه (فلا بد) فيهما (من المطابقة) اي مطابقة اسم التفضيل لموصوفه افراداً وثنية وجعاً وتذكيراً وتأنثاً لالزام مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم قيام المانع وهو امتزاجه عن التفضيلية لفظاً او معنى لعدم ذكر المفضل عليه بعدهما (و) اسم التفضيل (الذي) استعمل (بمعن مفرد مذكر لا غير) اي لا غير المفرد المذكور لكرهاتهم لحوق اداة التثنية والجمع والتأنيث المختصة بالآخر بما هو في حكم الوسط باعتبار امتزاجه عن التفضيلية لكونها الفارقة بينه وبين باب اجر فكانهما من تمام الكلمة (ولا يعمل) اسم التفضيل (في) اسم (مظهر) الرفع بالفاعلية بقرينة الاستثناء وانما خص المظهر لانه يعمل في المضمر بلا شرط لان العمل في المضمر ضعيف لا يظهر اثره في اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل وانما خص بالفاعل لانه لا ينصب المفعول به سواء كان مظهراً او مضمر ابل ان وجد بعده ما يوهم ذلك فأفعل دال على الفعل الناصب له كقوله تعالى * هو اعلم بمن ضل عن سبيله * اي اعلم من كل احد يعلم من ضل واما الظرف والحال والتمييز فيعمل فيها ايضاً بلا شرط لان الظرف والحال تكفيهما ارجحة من الفعل نحو زيد احسن منك اليوم راكباً والتمييز ينصبه ما يخلو عن معنى الفعل ايضاً نحو رطل زيتاً وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية لان هذا العمل بالاصالة انما هو عمل الفعل وهو لم يعمل عمل لفعل لانه لبس له فعل بمعنى في الزيادة لعمله ولانه لما كان فيما هو الاصل فيه وهو استعماله بمن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث بعده مشابته عن اسم الفاعل فلا يعمل بمشابهته ايضاً (الا اذا كان) اسم التفضيل (صفة) اي وصفاً سببها هو في اللفظ (اشي) معتمداً عليه بان يقع نعتاً له

او خبر عنه اوجلا (وهو في المعنى) صفة (لمسبب) مشترك بين ذلك الشيء
 وبين غيره (مفضل) ذلك المسبب (باعتبار الاول) اي باعتبار تقييد بذلك
 الشيء الذي اعتبر اولا (على نفسه) اي نفس ذلك المسبب (باعتبار غيره)
 اي باعتبار تقييده بغيره اي غير ذلك الاول فيكون باعتبار الاول مفضلا
 وباعتبار الثاني مفضلا عليه (منفيا) خبر بعد خبر لكان اوجلا عن
 اسمه اوصفة لمصدر محذوف اي تفضيلا منفيا (مثل ما رأيت رجلا
 احسن في عينه الكحل منه في عين زيد) فرجلا هو الشيء الذي ثبت له
 اسم التفضيل في اللفظ والكحل مسبب مشترك بين عين الرجل وبين عين
 زيد مفضل باعتبار عين الرجل مفضل عليه باعتبار عين زيد وانما اشترط
 ان يكون في اللفظ ثابتا للشيء وفي المعنى مسببه ليحصل له صاحب يعتمد عليه
 ويحصل له مظهر يتعلق بذلك صاحب حتى يتيسر عمله فيه كالصفة
 المشبهة لانحطاط رتبتهما عن رتبة اسم الفاعل فانه يعمل في مظهر بعده
 سواء كان من متعلقات الموصوف او لم يكن مثل زيد ضارب عمرا وانما اشترط
 ان يكون ذلك المسبب مشتركا مفضلا من وجه ومفضلا عليه من وجه
 بعد اتحادهما بالذات يخرج عنه مثل قولك ما رأيت رجلا احسن كحل
 عينه من كحل عين زيد فانهما مختلفان بالذات بخلاف الكحل المحووظ
 مطلقا المقيدتارة بهذا وتارة بذلك فانه واحد بالذات مختلف بالاعتبار
 ولثلا يبقى على ما هو الاصل في اسم التفضيل وهو التغير بحسب الذات بين
 المفضل والمفضل عليه لسهولة اخراجه عن المعنى التفضيلي بالنفي كما
 سيتضح فأنه وانما اشترط ان يكون اسم التفضيل منفيا اذ عند كونه منفيا
 يكون بمعنى الفعل ويعمل عمله وانما قلنا انه عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل
 (لانه) اي احسن في هذا المثال (بمعنى حسن) وكذا كل فعل في المواد
 الاخر بمعنى فعل وهذه العبارة تحتمل معنيين احدهما ان يكون احسن مثلا
 بعد النفي بمعنى حسن لانه اذا استولى النفي على اسم التفضيل توجه النفي الى
 قيدة الذي هو ان زيادة فيفيد انه ليس حسن كحل عين رجل زائد اعلى حسن
 كحل عين زيد فيبقى اصل حسن كحل عين رجل مقبسا الى حسن كحل عين
 زيد اما بان يساويه او بان يكون دونه والمساواة بأبها مقام المدح فيرجع

المعنى الى انه حسن في عين كل واحد الكحل دون حسنه في عين زيد فيكون
 احسن مع النفي بمعنى حسن وثانيهما ان يجعل احسن قبل تسليط النفي
 عليه بمجرد اعن الزيادة عرفا لان نفي الزيادة لا يلزم المدح فبقى اصل الحسن
 وتوجه النفي الى حسن رجل مقبسا الى حسن زيدا بما بالمساواة او بكونه
 دونه والقياس بكونه دونه لا يناسب المقام فرجع المعنى الى ما رأيت رجلا
 حسن في عينه الكحل حسنه في عين زيد فانتفى المساواة والزيادة بالطريق
 الاول لما اقتضاء المقام ولا يبعد ان يقصد بنفي المساواة نفي الزيادة ايضا لان
 في الزائد على شئ ما يساويه مع زيادة فيصح ان يقصده عرفا نفي المساواة
 مطلقا ولو في ضمن الزائد فانتفى الزائد ايضا فيحصل من جميع ذلك ان حسن
 كحل عين كل رجل دون حسن كحل عين زيد وذلك كمال المدح فان قلت
 لو كان زوال الزيادة التفضيلية بالنفي يقتضى جواز عمل اسم التفضيل في
 المظهر بنفي ان يكون عمله في مثل ما رأيت رجلا افضل ابوه من زيد جاز
 كما جاز في المثال المذكور قلنا فرق بين المثالين فان المفضل والمفضل عليه
 في المثال المذكور متحدا بالذات والاصل في اسم التفضيل ان يكون
 المفضل والمفضل عليه فيه مختلفين بالذات ففي صورة الاتحاد ضعف
 المعنى التفضيلي فاذا زال بالنفي زال بالكلية ولم يبق له قوة ان يعود حكمه
 بعد الزوال بخلاف ما رأيت رجلا افضل ابوه من زيد فان المفضل
 والمفضل عليه فيه مختلفان بالذات فلا ضعف في معناه التفضيلي فله قوة
 ان يعود حكمه بعد الزوال وهو عدم جواز عمله في المظهر (مع انهم لو رفعوا)
 احسن مثلا بالخبرية والكحل بالابتداء (فصلوا بين احسن ومعموله) اى
 ما عمل فيه احسن من حيث انه اسم التفضيل فيه معنى الفعلية وذلك المعمول
 قوله منه في عين زيد (باجنبى وهو الكحل) اذ كل ما لبس معمولا له من هذه
 الحيثية فهو اجنبى له من الحيثية لا يجوز تخلله بينه وبين معمولا له من
 هذه الحيثية ولا يخرج من هذه الاجنبية ما عرض له من معنى الابتداء
 التعامل في المبتدأ والخبر اذا التعامل بالحقيقة حيث تدعى الابتداء لاسم
 التفضيل بخلاف ما اذا عمل في الكحل بالفاعلية فانه لم يبق اجنبيا حيث تدعى فانه
 من معمولا له من حيث انه اسم تفضيل ولو قدم قوله منه في عين زيد على

الكحل لم يلزم الفصل بين احسن ومعموله من حيث انه اسم تفضيل ولكن
 في معناه تعقيد ركيك وكذا الوقييل بهذه العبارة مارأيت رجلا احسن من
 الكحل في عينه هو اى الكحل في عين زيد لا يخلو عن ركازة وتعقيد ايضا مع
 انهما ليسا من قبيل العبارة المشهورة الواردة في اداء مثل هذا المقصود
 والكلام فيها ولما قرر مسئلة الكحل وبين شرائطها وما عبر به عنها على
 وجه يطابق المقصود بلا زيادة ولا نقصان اراد ان ينبه على ان التعبير
 عنها غير مختصر فيما ذكر بل يمكن ان يعبر عنها بعبارة اخصر منه
 وعلى ترتيب غير ترتيبه وينقل بهذا التقريب الى ما انشده سيبويه
 واسنشد به في اثبات هذه المسئلة ويطبق بعض هذه الصور عليه فقال
 (ولك ان تقول) مارأيت رجلا (احسن في عينه الكحل من عين زيد) باقامة
 من عين زيد مقام منه في عين زيد وهو اخصر منه بمقدار ضمير منه وكلة
 في ولو رفع لفظ العين من البين واكتفى بمن زيد كان اخصر مع
 ظهور المعنى المقصود وعلى كل تقدير فالمعنى على ما كان عليه قبل هذا
 التعبير لان اصله من كحل عين زيد والمعنى على حذف المضاف فانه لو كان
 كذلك لا يكون من قبيل تفضيل الشئ على نفسه اذ يتعدد الكحل حينئذ
 (فان قدمت) على ذكر اسم التفضيل (ذكر العين) التي كان الكحل
 فيها مفضلا عليه (قلت مارأيت كمين زيد احسن فيها الكحل)
 كان اصله مارأيت عينا احسن فيها الكحل منه في عين زيد فلماذا ذكر
 عين زيد مقدما عليه استغنى عن ذكره ثانيا وتقديره مارأيت عينا مماثلة
 لعين زيد في اصل الكحل احسن فيها الكحل من عين زيد او تقول معناه
 مارأيت عينا كعين زيد في كونها احسن فيها الكحل منه في غيرها ويلزم
 من هذا على ابلغ وجه ان للكحل في عين زيد حسنا ليس في عين غيره
 وانما جازت هذه الصورة وان لم يكن فيها فصل ظاهر لورفعت افعل
 بالابتداء لانها فرع الاولى ولان من التفضيلية مع مجرورها مقدرة فيها
 ايضا كما ذكرنا (مثل ولارى) منصوب على انه صفة مصدر محذوف
 اى قلت مارأيت كمين زيد الى آخره قولاً مماثل قول الشاعر وانما ترك
 صدر البيت ليكون مبتدأ بما هو مبدأ المماثلة وترك موصوف احسن

البيت السادس والثلاثون ﴿ قول سحيم بن وثيل الرباعي (مررت على وادي السباع ولارى * كوادى السباع حين يظلم واديا * اقل به ركب اتوه تأية * واخوف الاما ٢١٦ ﴿ وفي الله ساريا) فررت فعل وفاعل

في المثال وان كانت المثلة الكاملة في ذكره اذ هو في مقابلة قوله واديا وهو مذكور لانه كان في مقام بيان الاختصار في المثال المذكور اولاً وتتمام البيت مع ما يليه (شعر) مررت على وادي السباع ولارى * كوادى السباع حين يظلم واديا * اقل به ركب اتوه تأية * واخوف الاما في الله ساريا * كان اصله لا ارى واديا اقل به ركب منهم في وادي السباع فقدم وادي السباع واستغنى عن ذكره ثانياً الركب اسم جماعة الركبان وهو مخصوص براكي الابل والتأية من ابي اوى كالتحية من حبي اوحى وهو المكث والتأ في وساريا من السرى وهو السير في الليل فقوله لا ارى امان رؤية البصر اومن رؤية القلب فعلى الاول واديا مفعوله كوادى السباع حال منه قدم عايد وعلى الثاني واديا مفعوله الاول وكوادى السباع مفعوله الثاني وعلى التقديرين حين يظلم ظرف التشبيه المستفاد من الكاف والواو في كل ولا ارى اما اعتراضية اوحالية واقل صفة واديا والجار في به متعلق باقل والمجرور عائد الى واديا وركب فاعل اقل وجلة اتوه صفة له وتأية تمييز عن نسبة اقل الى ركب اومن منصوب على المصدرية اى اتيانا تأية واخوف عطف على اقل وهو بمعنى المفعول اسند الى ضمير واديا والمعنى واديا اقل به ركب منهم بوادى السباع واخوف منه وما في ما وفي مصدرية وساريا اى ركباً ساريا مفعول وفي المستثنى مفرغ اى واديا اقل واخوف في كل وقت الا في وقت وقاية الله تعالى ساريا نقول مررت على واد منسوب الى السباع لكثرتها فيها والحال انى لا ارى مثل وادى السباع حين احاط به الظلام واديا يكون توقف لركب به اقل من توقفهم بوادى السباع ويكون ذلك اوادى اخوف من وادى السباع في كل وقت الا في كل وقت وقاية الله تعالى ركباً ساريا بالليل فيه عن الآفات والمخافات ولو عبرت بالعبرة الاولى لقلت ولا ارى واديا اقل به ركب اتوه منه بوادى السباع ولو عبرت بالعبرة الثانية لقلت ولا ارى واديا اقل به ركب اتوه من وادى السباع ولا قسم المصنف الكلمة الى اقسامها الثلاثة على وجه علم من دليل المصريح لكل واحد منها ولم يكتب بذلك المقد بل صدر مباحث لاسم بتعريفه فلما واصلت النوبة الى مباحث انفعال

وعلى متعلق به والسباع جمع سبع بمعنى الحيوان المفترس مضاف اليها واوى والواو في ولا ارى حالية او اعتراضية ولا نافية وارى مضارع متكلم وهو مع فاعله حال من فاعل مررت او محمل لها اعتراضية وقوله كوادى ظرف مستقر حال من واديا مقدم عليه او مفعول ثانٍ لقوله لا ارى وحين مفعول فيه بمعنى التشبيه المستفاد من الكاف واقله لا ارى ويظلم مضارع مجهول وهو مع فاعله راجع الى وادى السباع مضاف اليها حين وقوله واديا مفعول لا ارى او مفعوله الاول واقل اسم تفضيل والباء فيه بمعنى في متعلق بقوله اقل والضمير راجع الى واديا وركب فاعل اقل وهو معه مركب منصوب لفظاً صفة واديا او حال منه او مفعول ثانٍ ان كان كوادى حال او تمييزاً كما في الهندى ثم الركب اسم جمع ولبس بجمع على الاصح وهو جماعة الركبان مخصوص براكي التبل في الاصل ثم تسع فيه واطلق على كل من ركب دابة واذافة اوادى الى السباع ان الكثرة السباع لانه اذا قل

مرور الناس بالوادى كثر السباع فيه واما المراد بالسباع شرار الناس وقطاع الطريق ﴿ سلاك ﴿ وقوله اتوه فعل ماض جمع مذكر والواو فاعله راجع الى ركب والضمير مفعوله راجع الى واديا والجملة صفة ركب ٩

٩ وقوله تأية أى تثبنا ونوفقا تميز عن نسبة اقل الى ركب ومنسوب على المصدرية أى اتوه اثباتا تأية
وقوله اخوف عطف على اقل ﴿٢١٧﴾ وهو بمعنى المفعول اسند الى ضمير واديا والمعنى واديا اقل به ركب

منهم بوادى السباع واخوف
وقوله الاحرف استثناء وما
صدرية توقية ووقى ماض
ولفظه الجلالة فاعله والجملة
لا محل لها صلة ما وهى بعد
تأويل المصدر مفعول فيه لقول
اخوف بتقدير المضاف أى
واخوف فى كل وقت الاوقت
وقاية الله تعالى ساريا والمستثنى
مفرغ وقوله ساريا اسم فاعل
من السير بالضم وهو السير
فى الليل حال من الركب او من
المستكن فى اخوف او مفعول
وقى أى راكبا ساريا وحاصل
معنى البيت مررت على واد
منسوب الى السباع لكثرةها
فيها والحال انى لارى مثل وادى
السباع حين احاط به الظلام
يكون توقف الركب به اقل من
وقفهم بوادى السباع ويكون
ذلك الوادى اخوف من وادى
السباع فى كل وقت الاوقت
وقاية الله راكبا ساريا بالليل فيه
عن الآفات والمخافات
والاستشهاد به على انه كان اصله
لارى واديا اقل به ركب منهم
فى وادى السباع وقدم وادى
السباع واستغنى عن ذكره ثانيا
وبحره طويل وزنه فعولان مفاعيلن
اربع مرات هذا اصله واما

سلك تلك الطريقة وصدرها بتعريفه فقال ﴿٢١٧﴾ الفعل مادل
أى كلمة دات (على معنى) كائن (فى نفسه) أى فى نفس مادل يعنى الكلمة
والمراد بكون المعنى فى نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم
كلمة اخرى اليه لاستقلاله بالمفهومية ويمكن ارجاع ضمير نفسه الى المعنى
وحينئذ يكون المراد بكون المعنى فى نفسه استقلاله بالمفهومية فرجع
كون المعنى فى نفسه وكونه فى نفس الكلمة الى امر واحد وهو استقلاله
بالمفهومية لكن المطابق لما ذكر فى وجه الحصر فى اول الكتاب ارجاع الضمير
الى مادل كما لا يخفى اعلم ان الفعل مستعمل على ثلاثة معان احدها الحدث
الذى هو معنى المصدر وثانيها الزمان وثالثها النسبة الى فاعل ما ولا شك ان
النسبة الى فاعل ما معنى حرفى هو آلة للملاحظة طرفيها فلا تستقل
بالمفهومية فالمراد بمعنى فى نفسه لبس تلك النسبة ولما وصف ذلك المعنى
بالاقتزان بالزمان تعين ان يكون المراد به الحدث فالمراد بالمعنى لبس معناه
المطابق بل اعم لكن لا يتحقق الا فى ضمن التضمن فخرج بهذا القيد الحرف
لانه ليس مستقلا بالمفهومية (مقترن) وضعنا (باحدا الزمنة الثلاثة) فى الفهم
عن لفظ الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى يخرج به الاسم عن حد
الفعل ويقولنا ووضعا يخرج اسماء الافعال لان جميعها مفعولة اما عن المصادر
او غيرها كما سبق ويدخل فيه الافعال المسلسلة عن الزمان نحو عسى
وكاد لاقتزان معناه به بحسب الوضع ويصدق على المضارع انه اقترن
باحدا الزمنة الثلاثة لوجود الاحد فى الاثنين ولانه مقترن بحسب كل
وضع بواحد وان عرض الاشتراك من تعدد الوضع (ومن خواصه)
أى خواص الفعل (دخول قد) لانها انما تستعمل لتقريب الماضى الى
الحال او لتقابل الفعل او تخفيفه وشئ من ذلك لا يتحقق الا فى الفعل
(و) دخول (السين وسوف) لدلالة الاول على الاستقبال الغريب
والثانى على الاستقبال البعيد (و) دخول (الجوازم) لانها وضعت اما
لنفي الفعل كالمواظبة كلام الامر واللهى عنه كلا الناهية او لتعقيب الشئ
بالفعل كادوات اشترط وكل من هذه المعانى لا يتصور الا فى الفعل
(ولحق تأه اثبات) عطف على دخول قد وانما خص به لحوق

استعماله فعروضه لا يكون الامقبوضة ولها ثلثة اضرب الاول سالم واثنى كعروضه والثالث محذوف فهذان
ليتنا كلاهما من الضرب اثنى على وزن مفاعيلن وفيه من الزخاف ما لا يخفى فلا حاجة الى البيان تبصر

تاء التأنيث لانها تدل على تأنيث الفاعل ولا يلحق الابعماله فاعل والصفات
 استغنت عنها المالحقة من التاء المتحركة الدالة على تأنيثها وتأنيث
 فاعلها فلا جزم اختص بالفعل (ساكنة) حال عن تاء التأنيث احتراز
 عن المتحركة لاختصاصها بالاسم (و) لحوق (نحو تاء فعلت) اراد بنحو
 تاء فعلت الضمائر المتصلة البارزة المتحركة المرفوعة فيدخل فيه ايضا
 تاء فعلت وذلك لان ضمير الفاعل لا يلحق الابعماله فاعل والفاعل انما يكون
 بالفعل وفروعه وحط فروعه عنه بمنع احد نوعي الضمير تحريزا عن لزوم
 تساوي الفرع مع الاصل وخص البارز بالمنع لان المستكن اخف واخسر
 فهو بالتعميم القى واجدر **الماضي مادل** * اى فعل دل بحسب
 اصل الوضع فانه المتبادر من الدلالة (على زمان قبل زمانك) الحاضر
 الذي انت فيه قبلية ذاتية تكون بين اجزاء الزمان فان تقدم بعض اجزاء
 الزمان على بعض انما يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان فلا يلزم
 ان يكون للزمان زمان فقوله مادل على زمان شامل لجميع الافعال وقوله
 قبل زمانك يخرج ماعده والمراد بالوصول الفعل فلا ينقض منع
 الحد بمثل امس وبالدلالة ما هو بحسب اصل الوضع فلا ينقض منعه
 بل يضرب وجمعه بان ضربت ضربت (مبنى على الفتح) خبر مبتدأ محذوف
 اى هو يعنى الماضى مبنى على الفتح لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو رمى
 واما البناء على الحركة دون السكون الذى هو الاصل فى المبنى فلما شابهته
 المضارع فى وقوعه موقع الاسم نحو زيد ضرب فى موضع زيد ضارب
 وشروطا وجزاء تقول ان ضربتني ضربتك فى موضع ان ضربني اضربك
 واما الفتح فلا يكونه اخف الحركات (مع غير الضمير المرفوع المتحرك) فانه
 مبنى على السكون معه اى مع الضمير المرفوع المتحرك نحو ضربتني ضربتني
 كراهة اجتماع اربع حركات متواليات فيما هو الكلمة الواحدة شدة اتصال
 الفاعل بفعله وانما قيد الضمير المرفوع بالمتحرك احترازا عن مثل ضرب با فانه
 ايضا مبنى على الفتح (و) مع غير (الواو) فانه يضم معها الحركات المتواليات
 كضربوا او تقديرا كرموا **المضارع ما شبهه** * اى فعل
 شبه (الاسم باحد حروف تأنيث) اى حال كونه ملتبسا باحد حروف تين

في أوائله يعني الحروف الاربعة التي جمعتها كلمة تأت وهذه المشابهة انما تكون
 (لوقوعه) أي لوقوع ذلك الفعل (مشتراكا) بين زمانى الحال والاستقبال
 على الصحيح كوقوع الاسم مشتركاً بين المعانى المتعددة كالعين
 (وتخصيصه) بالجر عطف على قوله لوقوعه أي وتلك المشابهة انما تكون
 لوقوع الفعل مشتركاً وتخصيصه بواحد من زمانى الحال والاستقبال يعني
 الاستقبال (بالسين) فانه للاستقبال القريب (وسوف) فانه للاستقبال البعيد
 كما مر كان الاسم يختص باحده عانيه بواسطة القرائن وانما عرف المضارع
 بمشابهته الاسم لانه لم يسم مضارعاً الا بهذا اذ معنى المضارعة في اللغة
 المشابهة مشتقة من الضرع كان كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع
 واحده فهما اخوان رضاعاً (فالهمزة) من تلك الحروف الاربعة (المتكلم
 مفرداً) مذكراً كان او مؤنثاً مثل اضرب (والتونلة) أي المتكلم المفرد
 اذا كان (مع غيره) واحداً كان ذلك الغير او اكثر مثل نضرب وكانهما
 مأخوذاً من انا ونحن (والثناء للخطاب) واحداً كان او منى او مجموعاً مذكراً
 كان او مؤنثاً (والمؤنث) الواحد (والمؤنثين غيبة) أي حال كون المؤنث
 والمؤنثين غائبات او ذوى غيبة (والياء للغائب غيرهما) أي غير القسمين
 المذكورين وهما واحد المؤنث الغائبة ومثناه فقولاه غيرهما أي غير القسمين
 المذكورين بالجر على البدلية من الغائب لانه وان لم يصير بالاضافة معرفة
 لكنه خرجت بها عن النكارة الصرفة فهو في قوة النكارة الموصوفة
 او بالنصب حال وهو الاولى لموافقة السابق (وحروف المضارعة مضمومة
 في الرباعي) أي فيما كان ماضيه على اربعة احرف اصلية كيدخرج اولاً
 كيجرح (ومفتوحة فيما سواه) أي فيما سوى ماضيه على اربعة احرف
 مثل يتدخرج ويستخرج ونحوهما (ولا يعرب من الفعل غيره) أي غير
 المضارع لعدم علة الاعراب فيه ولما كان هذا الكلام في قوة قولنا وانما يعرب
 المضارع صح ان يتعاقب به قوله (اذ لم يتصل به نون تأكيد) ثقيلة كانت
 او خفيفة (ولان نون جمع المؤنث) لانه اذا اتصل به احديهما يكون بنيان
 نون التأكيد لشدة اتصاله بمنزلة جزء الكلمة فلم يدخل الاعراب قبلها
 يلزم دخوله في وسط الكلمة ولودخل عليها لزم دخوله على كلمة اخرى

حقيقة ولان نون جمع المؤنث في المضارع يقتضى ان يكون ما قبلها ساكنا
 لمشايتها نون جمع المؤنث في الماضي فلا يقبل الاعراب (واعرابه رفع
 ونصب) يشارك الاسم فيهما (وجزم) يختص به كالجزم بالاسم (فالحجج)
 منه وهو عند النحاة ما لم يكن حرفه الاخير حرف علة (المجرد من ضمير
 بارز مرفوع) متصل به (للاثنية) مذكرا كان او مؤنثا مثل يضربان وتضربان
 (والجمع) المذكر مثل يضربون وتضربون والمؤنث مثل يضربن
 وتضربن (والمخاطب المؤنث) مثل تضرب بين فهذه اربع صيغ يضرب
 في الواحد الغائب المذكر وتضرب في الموضين في الواحد الغائب المؤنث
 والواحد المذكور المخاطب واضرب في المتكلم الواحد وتضرب في المتكلم
 مع الغير (بالضمة) في حال الرفع (والفتحة) في حال النصب (لفظا) اى حال
 كون الضمة والفتحة لفظيتين (والسكون) في حال الجزم (مثل يضرب)
 وان يضرب ولم يضرب (والمضارع) (المتصل به ذلك) اى الضمير
 البارز المرفوع وذلك في خمسة مواضع (بالنون) حالة الرفع (وحذفها) اى
 حذف النون حالى الجزم والنصب فان النصب فيه تابع للجزم كما ان
 النصب في الاسماء تابع للجر (مثل يضربان) وتضربان (ويضربون)
 وتضربون (وتضربين) ولم يضربا ولم يضربا الى آخره (والمضارع
 المعتل) الاخر (بالواو والياء بالضمة تقديرا) في حال الرفع لان الضمة على الواو
 والياء ثقيلة نحو يدعو ويرى (والفتحة لفظا) في حال النصب خلفه الفتحة
 عليهما نحو ان يدعو وان يرى (والحذف) اى بحذف الواو والياء في حال الجزم
 لان الجازم لما لم يجد حركة اسقط الحرف المناسب لهما نحو لم يغز ولم يرم (و)
 المضارع (المعتل) الاخر (بالف بالضمة والفتحة تقديرا) لان الالف
 لا يتقبل الحركة تقربا ليرضى وان يرضى (والحذف) اى بحذف الالف في حال
 الجزم تقول لم يرض (ويرتفع) المضارع (ذا) مجرد عن الناصب والجازم نحو
 يقوم زيد) سواء كان العامل فيه هذا التجرد كما هو المشور المتبادر من عبارته
 وذلك مذهب الكوفيين وسواء كان العامل فيه وقوعه موقع الاسم كما في زيد
 يضرب اى ضارب او مرت رجل يضرب او رأيت رجلا يضرب وانما
 ارتفع هو بوقوعه موقع الاسم لانه اذا يكون كالاسم فاعطى اسبق اعراب

الاسم واقواء وهو الرفع وذلك مذهب البصريين واورد عليه انه يرتفع
 في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب وفي نحو
 سيقوم وسوف يقوم وفي خبر كاذن نحو كاذب يقوم وفي نحو يقوم الزيدان
 واجيب عن نحو الذي يضرب ويقوم الزيدان بانه واقع موقعه لانك تقول
 الذي يضارب هو على ان يضارب خبر مبتدأ مقدم عليه وكذا قائمان الزيدان
 ويكفيما وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب مع تقديره اسم غير الاعراب
 مع تقديره فعلا وعن نحو سيقوم ان سيقوم مع السين واقع موقع الاسم لا يقوم
 وحده والسين صار كاحد اجزاء الكلمة وسوف في حكم السين وعن نحو
 كاذب يقوم ان الاصل فيه الاسم وانما عدل عن الاصل لما يجيء في باب
 افعال المقاربة ان شاء الله تعالى (وينصب) اي المضارع (بان) ملفوظة
 (وان) قال الفراء اصله لا بديل الالف نونا وقال الخليل اصله لان فقصر
 كايش في اي شيء وقال سيبويه انه حرف برأسه (واذن) قبل اصله اذان
 فحذف وقبل اصله اذا الظرفية فتوزع عوضا عن المضاف اليه (وكي) وبان
 مقدرة (بعد حتى) نحو سرت حتى ادخلها (و) (بعد) (لام كي) نحو سرت
 لا دخلها (و) (بعد) (لام الجود) وهي اللام الجارة الزائدة في خبر كان المنفي
 نحو قوله تعالى * وما كان الله ليعذبهم * لان هذه الثلاثة جواز فيمنع
 دخولها على الفعل الا يجعله مصدرا بتقدير ان المصدرية (و) (بعد) (الفاء)
 نحو زرتي فاكرمك (و) (بعد) (الواو) نحو لا تأكل السمك وتشرب
 اللبن (و) (بعد) (او) نحو لا زمتك او تعطيني حتى فان الفاء والواو
 عاطفتان واقعتان بعد الانشاء وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء فجعل
 مفردا ليكون من عطف المفرد على المفرد المفهوم من ذلك الانشاء
 فيكون المعنى في زرتي فاكرمك ليكن زيارة منك لي فاكرام مني اياه وفي
 لا تأكل السمك وتشرب اللبن لا يمكن منسك اكل السمك وشرب
 اللبن معه (فان) التي ينتصب بها المضارع (مثل اريد ان تحسن الى)
 مثال النصب بالفتحة (و) مثل (ان تصوموا خيرا لكم) مثال النصب
 بحذف النون (و) كلمة ان (التي تقع بعد العلم) اذا لم يكن بمعنى الظن
 (هي) ان (المخففة من) ان (المثقلة) لان المخففة للتحقيق فيناسب العلم

بخلاف الناصية فانها للرجاء والطمع فلا تناسبه (وابست) اى ان الواقعة
 بعد العلم (هذه) اى ان الناصية (نحو علمت ان سيقوم وان لا يقوم) ان
 (التي تقع بعد الظن ففيها الوجهان) لان الظن باعتبار ارجائه على
 صلبة الوقوع يلازم ان المخوفة الدالة على التحقيق وباعتبار عدم اليقين
 يلازم ان المصدرية فيصح وقوع كليهما فيجربى في ان التي بعده الوجهان
 (وان مثل ان ابرح ومعناها) اى معنى لن (نفي المستقبل) نفيامؤكدا
 لا مؤبدا والا يلزم ان يكون في قوله تعالى فلن ابرح الارض حتى يأذن لي ابي
 تناقص لان لن تقتضى التأييد وحتى تقتضى الانتهاء (واذن) التي ينتصب
 بها المضارع (اذالم يعتمد ما بعدها على ما قبلها) اى ان لم يكن ما بعدها
 معمولاً لما قبلها فانه اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها لا ينتصب لانها
 اضعفها لا تقدر ان تعمل فيما اعتمد على ما قبلها فصار كأنه سبقها حكماً
 (وكان) عطف على لم يعتمد اى ينتصب بها المضارع اذالم يعتمد
 ما بعدها على ما قبلها واذا كان (الفعل) المذكور بعدها (مستقبلاً)
 لكونها جواباً وجزاء وهما لا يمكنان الا في الاستقبال فان فقدنا خد الشرطين
 نحو انا اذن احسن اليك وكقولك لمن يتحدثك اذن اظنك كاذباً او كلاهما
 كقولك لمن يتحدثك انا اذن اظنك كاذباً وجب الرفع (مثل)
 قولك لمن قال اسلمت (اذن تدخل الجنة) مثل بمثل لا يحتمل الا الاستقبال
 فقوله اذن مبتدأ وقوله اذالم يعتمد ظرف للانتصاب المحوظمعها
 كما اشترنا اليه وقوله مثل اذن تدخل الجنة خبر المبتدأ فتشيل اذن بهذا
 المثال على طريقة تمثيلات اخواتها لانه لما كان انتصب اب المضارع
 بها مشروطاً بشرطين اشار اليهما فيما بين المبتدأ والخبر (واذا وقعت)
 اى اذن (بعد الواو والفاء فالوجهان) جائز ان انتصب بناء على ضعف
 الاعتماد بالعطف لاستقلال المعطوف لانه جملة والرفع باعتبار الاعتماد
 بالعطف وان ضعف (وكى) التي ينتصب بها المضارع (مثل اسلمت كى
 ادخل الجنة ومعناها السبية) اى سبية ما قبلها لما بعدها كسبية
 الاسلام لدخول الجنة في المثال المذكور (وحتى) التي ينتصب بها
 المضارع بعدها بتقدير وان (اذا كان) اى المضارع (مستقبلاً بالنظر

الى ماقبله) وان كان بالنظر الى زمان التكلم ماضيا او حالا او مستقبلا
 بمعنى (كى) اى حال كون حتى بمعنى كى للسببية (اوالى) لانهاء الغاية
 (مثل اسلمت حتى ادخل الجنة) مثال حتى بمعنى كى ولاستقبال المضارع
 بالنظر الى ماقبله وبالنظر الى زمان التكلم ايضا (وكنت سرت حتى
 ادخل البلد) مثال حتى بمعنى كى اوالى ولاستقبال المضارع بالنظر الى
 ماقبله واما بالنظر الى زمان التكلم فيحتمل ان يكون ماضيا او حالا
 او مستقبلا (واسير حتى تغيب الشمس) مثال حتى بمعنى الى ولاستقبال
 ما بعدها تحقيقا (فان اردت) بالفعل الذى دخله حتى (الحال)
 يعنى زمان الحال (تحقيقا) اى بطريق التحقيق بان تكون هى زمان
 التكلم بعينه وسيمى مثاله (اوحكاية) اى بطريق الحكاية كما يقول كنت
 سرت امس حتى ادخل البلد فادخل فى هذا الموضع حكاية الحال
 المماضية كذاك كنت فى زمان الدخول هيأت هذه العبارة وتحكيها فى زمان
 التكلم على ما كنت هيأته وكان ما بعد حتى فى هذه العبارة مرفوعا فابقينه
 على ما كان عليه وحكيته فى زمان الحكاية ايضا يكون مرفوعا اذ يمكن
 حينئذ تقدير ان لانها علم الاستقبال (كانت) اى حتى عند هذه الارادة
 (حرف الابتداء) لاجارة ولا عاطفة ومعنى كونها حرف ابتداء ان يتبدأ
 بها كلام مستأنف لان يقدر بعدها مبتدأ يكون الفعل خبره لتكون
 حتى داخلية على اسم كاتوهمم بعضهم (فيرفع) اى ما بعد حتى اعدم
 الناصب والجازم (ويجب السببية) اى كون ماقبلها سببا لما بعدها
 ليحصل الاتصال المعنوى وان فات الاتصال اللفظى (مثل مرض
 فلا حتى لا يرجوه) الآن مثال لما اريد الحال تحقيقا فانه قصده نفي
 الرجاء فى زمان التكلم (ومن ثم) اى من اجل هذين الامرين اى كون
 حتى عند ارادة الحال حرف ابتداء ووجوب سببية ماقبلها لما بعدها
 (امتنع) نظرا الى الامر الاول (الرفع) اى رفع ما بعد حتى (فى) قولك
 (كان سبرى حتى ادخلها فى) وقت حصول كان (الناقصة) فى هذا
 القول بان يجعل كان فيه ناقصة لانها لما كانت حرف ابتداء تقطع
 ما بعدها عما قبلها فتبقى الناقصة بلا خبر فيفسد المعنى بخلاف ما اذا

كانت تامة فانهما لاتقتضي الخبر (و) امتنع الرفع نظرا الى الامر الثاني
 في قولك (اسمرت حتى يدخلها) لانه حينئذ يكون ما بعدها خبرا
 مستأنفا مقطوعا بوقوعه وما قبلها سببا لما بعدها وهو مشكوك فيه
 لوجود حرف الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع المسبب مع الشك في وقوع
 السبب وهو محال (و جاز في) وقت حصول كان (التامة كان
 سيرى حتى ادخلها) فان معناه ثبت سيرى فانا ادخل الآن ولافساد
 فيه (و) جاز (ايهم سار حتى يدخلها) بالرفع لان السير في هذا المقام
 محقق والشك انما هو في تعيين الفاعل فيجوز ان يكون المسبب محقق
 الحصول فقوله ايهم عطف بتقدير جاز على جاز في التامة لاعلى كان
 سيرى حتى ادخلها لعدم صلاحية تقييده بقوله في التامة كالمعطوف
 عليه وفي بعض النسخ هكذا و جاز في كان سيرى حتى ادخلها في التامة
 اي جاز الرفع في هذا التركيب في وقت حصول كان التامة فعلى هذا قوله
 ايهم سار عطف على كان سيرى ولافساد فيه (ولام كي) التي ينتصب
 المضارع بعدها بتقديران (مثل اسلمت لادخل الجنة) وانما تقدران
 بعدها لانها جارة (ولام الجود) التي ينتصب بها المضارع (هي لام
 تأكيد) للنفي (بعد النفي لكان) لفظا (مثل وما كان الله ليعذبهم) او معنى
 نحو لم يكن ليقول وهي ايضا جارة ولهذا يقدر بعدها ان فان قبل اذا
 صار الفعل بمعنى المصدر بان المقدرة فكيف يصح الحمل قيل على حذف
 المضاف من الاسم اي ما كان صفة الله تعذيبهم او من الخبر اي ما كان
 الله ذاعذبهم او على تأويل المصدر باسم الفاعل اي ما كان الله
 معذبهم (والفاء) التي ينتصب المضارع بعدها بتقديران فتقديران
 بعدها انتصاب المضارع مشروط (بشرطين احدهما السببية) اي
 سببية ما قبلها لما بعدها لان العدول عن الرفع الى التصب للتخصيص
 على السببية حيث يدل تغير اللفظ على تغير المعنى فاذا لم يقصد السببية
 لا يحتاج الى الدلالة عليها (والثاني ان يكون قبلها) اي قبل الفاء احد
 الاشياء الستة ليعبد بتقديم الانشاء او ما في معناه من النفي المستدعي جوابا
 عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة (امر) نحو

✽ البيت السابع والثلاثون ✽

قول الشاعر (سائر لك منزلي لبني
 تميم ✽ فالحق بالحجاز فاستريح)
 قوله سائر لك مضارع متكلم
 من ترك يترك والمنزل الدار
 والمنزلة مثله لبني تميم صفة لقوله
 منزلي وبني تميم اسم قبيلة
 والحق مضارع من الحق يلحق
 والباء متعلق به والحجـاز مكة
 مكرمة والفاء للسببية واستريح
 من الاستراحة اي الراحة
 مضارع متكلم ايضا منصوب
 بان المقدرة بعد فاء السببية
 والفاء للاشباع والاستشهاد
 على ان نصب استريح في
 البيت بدون تقديم الاشياء
 الستة محمول على ضرورة
 الشعر قال الفاضل العصام
 والشارح جعله لضرورة الشعر
 ومنى ذلك توجيه العطف
 بتأويل ما قبله بقولنا سبق
 منى ترك منزلي والحق بالحجاز
 فاستراح ويمكن توجيهه
 بما يخرج من الضرورة وهو
 ان يجمل سائر لك والحق في
 معنى الامر اي لا ترك والحق
 فاستريح انتهى وهذا من
 البحر الوافر من العروض الاولى
 وهي مقطوعة على وزن فعولن
 ولها ضرب واحد مثلها ✽

زرنى فاكرك اى ليكن منك زيارة فاكرام منى (اونهى) نحو لا تشقى
 فاضربك اى لا يكن منك شتم فاضرب منى ويندرج فيهما الدعاء نحو
 اللهم اغفر لى فافوز ولا تؤخذنى فاهلك (اواستفهام) نحو هل عندكم
 ماء فاشربه اى هل يكون منكم ماء فشرب منى (اوفى) نحو ما تأتينا
 فتحدثنا اى لئلا منك اتيان فتحدث منا ويندرج فيه التخصيص
 نحو اولا انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا لاستلزامه نفي فعل فيندرج
 فى النفي (او تمن) نحو ليت لى ما لا فانفقته اى ليت لى ثبوت مال
 فانفاق منى ويدخل فيه ما وقع على صيغة الترجى نحو اعلى ابلغ
 الاسباب اسباب السموات فاطاع بالنصب على قراءة حفص (او عرض)
 نحو الاتزل فتصعب خيرا اى الا يكون منك نزول فاصابة خير منى
 فى جملة هذه الموضع معنى السببية مقصود والفاء تدل عليها وما بعد
 الفاء فى تأويل مصدر معطوف على مصدر آخر مفهوم بمقابل الفاء واما
 نحو ✽ سائر لك منزلي لبني تميم ✽ والحق بالحجاز فاستريح ✽ بدون تقديم احد
 الاشياء الستة فمحمول على ضرورة الشعر (والواو) التى ينصب بعدها
 المضارع بتقدير ان فتقدير ان بعدها مشروط (بشرطين) احدهما
 (الجمعية) اى مصاحبة ما قبلها لما بعدها والا فالواو للجمع دائما (و) ثانيهما
 (ان يكون قبلها) اى قبل الواو (مثل ذلك) اى ما ياتى الواقع قبل الفاء
 فى كونه احد الاشياء الستة المذكورة وامثلةها امثلة الفاء بعينها بابدال الفاء
 بالواو كما تقول مثلا زرنى واكرمك اى يجتمع الزيارة والاكرام ولا تأكل السمك
 وتشرب اللبن اى لا يجتمع منك اكل السمك مع شرب اللبن وعلى هذا
 القياس (واو) التى ينصب المضارع بعدها بتقدير ان (بشرط معنى الى ان
 او الا ان) اى بشرط ان تكون بمعنى الى او الا الداخلتين على ان المقدرة
 بعدها الا ان ايضا داخل فى مفهومها ولا يلزم من تقدير ان بعدها تكرار
 نحو لازمك وتعطينى حتى اى الى ان تعطينى حتى او لا تعطينى حتى
 فسيبويه يقدرها بالابتدائى مضاف الى لازمك الوقت ان تعطينى حتى
 وغيره يقدرها بالى وتأويل مصدر مجرور بالواو التى بمعنى الى اى لازمك الى
 اعطاك حتى (والساطة) اى الحروف العاطفة مطلقا سواء كانت

من الحروف العاطفة المذكورة اولا كتم واذا كانت منهما فن غير اشتراط ما
ذكر من الشروط اصح تقديران بعدها اي ينصب المضارع بهاب تقدير
ان (اذا كان المعطوف عليه اسما) صريحا نحو اعجبني ضربك زيد او تشتم
او فشتتم او ثم تشتم ثم ليست من الحروف العاطفة المذكورة وتقديران
بعد الواو والفاء ابس مشروطا بالشروط المذكورة فيهما ف قوله والعاطفة
اذا كان مرفوعا فهو معطوف على اول المعدودات الناصبة بتقدير ان اعني
قوله حتى اذا كان مستقبلا وعلى آخرها وهو او بشرط معنى الى ان وقيل
هو مجرور معطوف على حتى في قوله وبان مقدرة بعد حتى وظاهر ان
هذا وان كان ابعد بحسب اللفظ لكنه اقرب بحسب المعنى لانه على
التقدير الاول ان جعل العاطفة اعم مما ذكر كما ذكرنا يلزم ان يذكر
في التفصيل ما لم يكن في الاجال وان خصت به يلزم تخصيص الحكم به
وابس في الواقع مخصوصا به كما سبق من جريانه في ثم ايضا ويرد عليه انه كان
المناسب حينئذ ذكرها مرتين مرة في لاجال ومرة في التفصيل كسائر
ما ذكرنا (وبحوزا ظهرا ان مع لام ي) نحو جئتكم لان تكرمني ومع ما الحق
بهامن اللام الزائدة نحو اردت لان تقوم (و) مع الحروف (العاطفة) نحو
اعجبني قيامك وان تذهب لان هذه الثلاثة تدخل على اسم صريح نحو جئتكم
للاكرام واعجبني ضرب زيد وغضبه و اردت اضربك فجاز ان يظهر معها
ما يقابل الفعل الى اسم صريح وهو ان المصدرية واما لام الجحود فلما لم تدخل
على الاسم الصريح لم يظهر بعدها ان وكذا حتى لان الاغلب فيهما ان
تستعمل بمعنى كي وهي بهذا المعنى لا تدخل على اسم صريح وجل عليها حتى
التي بمعنى الى لان المعنى الاول اغلب في حتى التي يليها المضارع واما الواو
والفاء واو فلانهما اقتضت نصب ما بعدها للتصيص على معنى السببية
والجمعية والانتهاء صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعدها
(ويجب) اي اظهرا ان (مع لا) الداخلة على المضارع المنصوب بهما
(في) صورة دخول (اللام) بمعنى كي عليها اي على ان لاستكراه اللامين
المتوالين لام كي ولا م لا نحو قوله تعالى ﴿لئلا يعلم اهل الكتاب﴾ واعلم ان
ان الناصبة تضمن في غير المواضع المذكورة كثير من غير عمل اضعفها نحو قولهم

البيت الثامن والثلاثون * قول المنذر حين رأى العبدى واستحقرة قد بلغ اليه من كلامه ما يحبه على ما قيل يعنى ان المنذر سمع العبدى * ٢٢٧ * واعجبه ما بلغه من فصاحتها وبلاغته فلما رآه استحقرة وقال (تسمع

بالعبدى خير من ان تراه * اومع العمل مع الشذوذ كقوله * الا يهذه
اللائمى احضر الوغى * في رواية النصب ولكن ابس بقباس كما في تلك
المواضع ولذلك لم يذكرها (وينجزم) اى المضارع (يلم ولما ولما الامر ولا)
المستعملة (في) معنى (النهى) احتراز عما يستعمل في معنى النفي وهذه الكلمات
تجزم فعلا واحدا (وكلم المجازاة) اى وينجزم المضارع بكلم المجازاة اى
كلمات الشرط والجزاء التى بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف ولهذا
اخترنا لفظ الكلم والمجزم بها فلان (وهى) اى كلم المجازاة (ان) وهمها
واذا ما وحيثما فاذا وحيث يجزمان المضارع مع ما وما بدونها فلا (واين ومتى)
وهما يجزمان المضارع مطلقا سواء كانا مع ما ولا وما ومن واى واتى واما
انجزام المضارع (مع) كقوله واذا فاشاذ لم تجزى فى كلامهم على وجه الاطراد
امامع كقوله فلان معناه عموم الاحوال فاذا قلت كيفما تقرأ اقرأ كان معناه
على اى حال وكيفية تقرأت انا ايضا اقرأ عليها ومن المتعذر استواء قراءة
قارئين فى جميع الاحوال والكيفيات واما مع اذا فلان كانت الشرط فلما تجزم
لتضمنها معنى ان التى هى موضوعه لا بهام واذا موضوعه لا لامر المقطوع
به (وبان مقدرة) عطف على قوله ليلم اى وينجزم المضارع بان مقدرة وسيجى
ببانه ان شاء الله تعالى (فلم لقلب المضارع ماضيا ونفيه) اى نفي المضارع
ولا يبعد لوجعل الضمير عائدا الى ما هو اقرب اعنى ماضيا (ولما مثلها) اى
مثل لم فى هذا القلب والنفي (وتختص) اى لما (بالاستغراق) اى استغراق
ازمنة الماضى من وقت الانتفاء الى وقت التكلم بلما تقول ندم فلان ولم ينفعه
الندم اى عقيب ندمه ولا يلزم استمرار انتفاء نفع الندم الى وقت التكلم بها
واذا قلت ندم فلان ولم ينفعه الندم افاد استمرار ذلك الى وقت التكلم بها
(وجواز حذف الفعل) اى وتختص ايضا لما يجوز حذف الفعل المنفى بها
ان دل عليه دليل نحو شارفت المدينة ولما الى لما داخلها وتختص ايضا بعدم
دخول ادوات الشرط عليها فلا تقول ان لم يضرب ومن لم يضرب كما
تقول ان لم يضرب ومن لم يضرب وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين
العامل ومعموله وتختص ايضا باستعمالها غالبا فى المتوقع اى ينفى بها فعل
متوقع متوقع تقول لمن يتوقع ركوب الامير لما يركب الامير وقد يستعمل فى غير
مد الصفة لاي كما قال الفاضل العصام فى مثله وقيل له انه بدل او عطف بيان لهذا واحضر

تسمع بالعبدى خير من ان تراه * اومع العمل مع الشذوذ كقوله * الا يهذه
اللائمى احضر الوغى * في رواية النصب ولكن ابس بقباس كما في تلك
المواضع ولذلك لم يذكرها (وينجزم) اى المضارع (يلم ولما ولما الامر ولا)
المستعملة (في) معنى (النهى) احتراز عما يستعمل في معنى النفي وهذه الكلمات
تجزم فعلا واحدا (وكلم المجازاة) اى وينجزم المضارع بكلم المجازاة اى
كلمات الشرط والجزاء التى بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف ولهذا
اخترنا لفظ الكلم والمجزم بها فلان (وهى) اى كلم المجازاة (ان) وهمها
واذا ما وحيثما فاذا وحيث يجزمان المضارع مع ما وما بدونها فلا (واين ومتى)
وهما يجزمان المضارع مطلقا سواء كانا مع ما ولا وما ومن واى واتى واما
انجزام المضارع (مع) كقوله واذا فاشاذ لم تجزى فى كلامهم على وجه الاطراد
امامع كقوله فلان معناه عموم الاحوال فاذا قلت كيفما تقرأ اقرأ كان معناه
على اى حال وكيفية تقرأت انا ايضا اقرأ عليها ومن المتعذر استواء قراءة
قارئين فى جميع الاحوال والكيفيات واما مع اذا فلان كانت الشرط فلما تجزم
لتضمنها معنى ان التى هى موضوعه لا بهام واذا موضوعه لا لامر المقطوع
به (وبان مقدرة) عطف على قوله ليلم اى وينجزم المضارع بان مقدرة وسيجى
ببانه ان شاء الله تعالى (فلم لقلب المضارع ماضيا ونفيه) اى نفي المضارع
ولا يبعد لوجعل الضمير عائدا الى ما هو اقرب اعنى ماضيا (ولما مثلها) اى
مثل لم فى هذا القلب والنفي (وتختص) اى لما (بالاستغراق) اى استغراق
ازمنة الماضى من وقت الانتفاء الى وقت التكلم بلما تقول ندم فلان ولم ينفعه
الندم اى عقيب ندمه ولا يلزم استمرار انتفاء نفع الندم الى وقت التكلم بها
واذا قلت ندم فلان ولم ينفعه الندم افاد استمرار ذلك الى وقت التكلم بها
(وجواز حذف الفعل) اى وتختص ايضا لما يجوز حذف الفعل المنفى بها
ان دل عليه دليل نحو شارفت المدينة ولما الى لما داخلها وتختص ايضا بعدم
دخول ادوات الشرط عليها فلا تقول ان لم يضرب ومن لم يضرب كما
تقول ان لم يضرب ومن لم يضرب وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين
العامل ومعموله وتختص ايضا باستعمالها غالبا فى المتوقع اى ينفى بها فعل
متوقع متوقع تقول لمن يتوقع ركوب الامير لما يركب الامير وقد يستعمل فى غير
مد الصفة لاي كما قال الفاضل العصام فى مثله وقيل له انه بدل او عطف بيان لهذا واحضر

٢ المضارع متكلم منصوب بان المقدرة اى ان احضر والوغي بفتح الواو وسكون الغين المحجمة الحلبة والاصوات وان قيل للحرب وغي لما فيها من الصوت والحلبة كذا في مختار الصحاح والمراد به هنا الحرب وان في ان اشهد مصدرية واشهد مضارع متكلم ايضا بمعنى احضر والذات مفعوله وانت مبتدأ ومخلد خبره والجلمة خبر لقوله ايهذا لكونه مبتدأ وحاصل المعنى الا ايهذا ان اجر على حضوري الحرب وحضوري الذات واختارى اياهما هل انت تبقى ابدا بتركها كذا قيل والاستشهاد باعلى ان ان الناصبة تضم في غير المواضع المذكورة مع العمل شذوذا وهذا من الضرب الثاني من الطويل

المتوقع ايضا نحو ندم فلان ولما يفعه الندم (ولام الامر) هي (اللام المطلوب بها الفعل) وتدخل فيها لام الدعاء نحو ليغفر لنا الله وهي مكسورة وفتحها لغة وقد تسكن بعد الواو والفاء ثم نحو قوله تعالى * ولأن طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا ثم ليقتضوا (ولا النهي) هي لا (المطلوب بها التوكيد) اى ترك الفعل وفي بعض النسخ ولا النهى ضدها اى لا النهى التي هي ضد لام الامر وهي التي بطلب بها ترك الفعل وهي تدخل على جميع انواع المضارع المبني للفاعل والمفعول مخاطبا او غائبا او متكلما (وكلم المجازاة) المذكورة من قبل (تدخل على الفعلين السببية) الفعل (الاول ومسببية) الفعل (الثاني) اى لجعل الفعل الاول سببا والثاني مسببا وفي شرح المصنف وكلم المجازاة ما تدخل على شئين لتجعل الاول سببا والثاني ولا شك ان كالم المجازاة لا تجعل الشئ سببا للشئ فالمراد بجعلها الشئ سببا ان المتكلم اعتبر سببية شئ لشيء بل ملزومية شئ لشيء وجعل كلم المجازاة دالة عليها ولا يلزم ان يكون الفعل الاول سببا حقيقيا للثاني لاحراجا ولا ذهنا بل ينبغي ان يعتبر المتكلم بينهما نسبة يصح بها ان يوردهما في صورة السبب والمسبب بل الملزوم واللازم كقولك ان تشمتني اكرهك فالشتم ليس سببا حقيقيا للاكرام والاكرام مسببا حقيقيا لاذهنا ولا خارجا لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة بينهما اظهارا لمكارم الاخلاق يعنى انه منها يمكن بصير الشتم الذي هو سبب الاهانة عند الناس سببا للاكرام عنده (ويسميان) اى هذان الفعلان اولهما (شرطا) لانه شرط لتحقيق الثاني (و) ثانيهما (جزاء) من حيث انه يبنى على الاول ابتداء الجزاء على الفعل (فان كانا) اى الشرط والجزاء (مضارعين) نحو ان ترزني ازرلك (او الاول) فقط مضارعا نحو ان ترزني فقد رزنتك (فالجزم) واجب في المضارع لدخول الجزم وهو ان ما ينضمهما مع صلاحية المحل لكون المضارع معر باقبا للجزم (وان كان الثاني) مضارعا (فالوجهان) اى فقيه الوجهان الجزم لتعلقه بالجزم وهو اداة الشرط والرفع لضعف التعلق بحيلولة الماضي والفصل بغير المعمول نحو ان اتاني زيد آتاه وآتيه (واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا)

تفصيل للماضى نحو ان خرجت خرجت (او معنى) نحو ان خرجت لم اخرج
ويحتمل ان يكون تفصيلا لقداى لم يقترن بقدر سواء كان قد مضى
كقوله تعالى * ان يسرق فقد سرق اخله من قبل * او منو يا كقوله
تعالى * ان كان في حصه قدم من قبل فصدق * اى فقد صدقت (لم يحز
الفاء) فى الجزاء لتحقيق تأثير حرف الشرط فيه من جهة المعنى لقلب
معناه الى الاستقبال فاستغنوا فيه عن الرابطة الدالة على كونه جوابا
كقولك ان اكرمتنى اكرمتك وان اكرمتنى لم اكرمتك وانما قال بغير قد
ليخرج عنه الماضى المحقق الذى لا يستقيم ان يكون للشرط تأثير فيه
كقولك ان اكرمتنى اليوم فقد اكرمتك امس لوجوب دخول الفاء فيه
(وان كان) اى الجزاء (مضارعا مثبتا او منفيا بلا) احتراز عما اذا كان
منفيا بل فانه مندرج فيما سبق ليكون ماضيا معنى او بلن حيث يجب فيه الفاء
لعدم تأثير اداة الشرط فيه معنى (فالوجهان) الاثبات بالفاء وتركها لان
اداة الشرط لم تؤثر فى تغيير معناه كما تؤثر فى الماضى فيؤتى بالفاء واثر
فى تغيير المعنى حيث خلصت لمعنى الاستقبال فيترك الفاء لوجود التأثير
فيه من وجه وان لم يكن قويا نحو قوله تعالى * وان يكن منكم الف يغلبوا
الغين ومن عاد فينتقم الله منه (والا) اى وان لم يكن الجزاء الماضى او
المضارع المذكورين (فالفاء) لازمة فيه لان الجزاء حينئذ اماماض
بقدر لفظا كما نقول ان اكرمتنى اليوم فقد اكرمتك امس او تقديرنا كما نقول
ان اكرمتنى اليوم فاكرمتك امس بتقدير فقد اكرمتك وعلى كلا التقديرين
لا تأثير لحرف الشرط فى الماضى فاحتاج الى رابطة وهى الفاء واما جملة
اسمية او امر او نهى او دعاء او استفهام او مضارع منفية او لم اولن الى
غير ذلك كالتنوين واعرض فى جميع هذه المواضع لا تأثير لحرف الشرط
فى الجزاء فاحتاج الى الفاء (ويجىء اذا) التى للمفاجأة (مع الجملة الاسمية)
التى وقعت جزاء (موضع الفاء) لان معناها قريب من معنى الفاء لانها
تنبئ عن حدوث امر بعد امر ففهيها معنى الفاء التعينية ولكن الفاء
اكثر وانما اشترط اسمية الجملة الجزائية لاختصاصها بها لان اذا
الشرطية مختصة بالفعالية فاختصت هذه بالاسمية فرقا بينهما كقوله

تعالى ﴿وَأَنْ تَصْبَهُمْ سَبِيَّةً﴾ بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون ﴿أَيُّ فِئَةٍ
 يَقْنُطُونَ﴾ (وَأَنْ) التي يجزئ بها المضارع حال كونها (مقدرة) إنما كانت
 مقدرة (بعد الأمر) نحو زني أكرمك أي أن تزني أكرمك (والنهي) نحو
 لا تفعل الشر يمكن خير لك أي أن لم تفعله يكن خير لك (والاستفهام)
 نحو هل عندكم ماء اشربه لأن المعنى أن يكن عندكم ماء اشربه (والتنخي)
 نحو ليت لي ما لا أنفقه لأن المعنى أن يكن لي مال أنفقه (والعرض) نحو
 لا تنزل نصب خيرا أي أن تنزل نصب خيرا (إذا) كان المضارع الواقع
 بعد هذه الأشياء الخمسة صالحا لأن يكون مسببا لما تقدم (وقصد السببية
 أي سببية ما تقدم له فينبذ قدرا من مضارع يؤخذ ما تقدم ويجعل
 المضارع الواقع بعد هذه الأشياء مجزوما به وإنما اختص تقديران
 بما بعد هذه الأشياء لأنها تدل على الطلب والطلب غالبا يتعلق
 بمطلوب يترتب عليه فائدة يكون ذلك المطلوب سببا لها وهي مسببة له
 فإذا كان المضارع الواقع بعدها تلك الفائدة وقصد سببية الفعل
 المطلوب بتلك الأشياء لها قدرا من ذلك الفعل ويجعل المضارع
 الواقع بعدها جزاء فيجزم بها (نحو اسلم تدخل الجنة) فإن المطلوب
 بأسلم هو الإسلام وهو مطلوب فائدته دخول الجنة فهو سبب لها وقصد
 أداء تلك السببية فقدرا من الفعل المؤخوذ من أسلم وجعل تدخل الجنة
 جزاء له ف قيل أن تسلم تدخل الجنة (و) نحو (لا تكفر تدخل الجنة) أي
 أن لا تكفر تدخل الجنة لأن النهي قرينة للفعل المنفي بالثبوت (و) لهذا
 (امتنع لا تكفر تدخل النار) عند الجمهور (خلافا للكسائي) فإنه لا يمتنع
 ذلك عنده فامتنعه عند الجمهور (لأن التقدير) على ما عرفت (أن لا تكفر)
 تدخل النار وهو ظاهر الفساد وأما عدم امتناعه عند الكسائي فلأنه
 يقول معناه بحسب العرف أن تكفر تدخل النار فالعرف في هذه المواضع
 قرينة الشرط المثبت والعرف قرينة قوية هذا إذا قصدت السببية وأما
 إذا لم تقصد لم يجز الجزم قطعا بل يجب أن يرفع أما بالصفة أن كان صالحا
 للوصفية كقوله تعالى ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا﴾ فحين قرأ مرفوعا
 أي وليا وأرأيتني أو بالحال كذلك كقوله تعالى ﴿فَذَرِهِمْ فِي ظُلُمٍ﴾

﴿ البيت الأربعون ﴾ قول الشاعر (وقال رائد هم ارسوا نزاولها * فكل حنق امرئ يجري بمقدار)
الرائد الشخص الذي يتقدم لطلب ﴿ ٢٣١ ﴾ الماء والكلاء وارسوا امرئ من الارساء اي من باب الافعال اي

يعمهون اي عمهين او بالاسنياف كقول الشاعر * وقال رائد هم ارسوا
نزاولها * فكل حنق امرئ يجري بمقدار (الامر) هكذا في بعض النسخ
وفي بعضها مثال الامر وكان المراد به صبغة الامر فانهم يطلقون
امثلة الماضي وامثلة المضارع ويريدون صبغها وفي بعض الشروح
انما قال مثال الامر ولم يقل الامر لان الامر كما اشتهر في هذا النوع من
الافعال كذلك اشتهر في المعنى المصدرى ايضا فاراد النص على
المقصود وهو في اصطلاح النحويين والاصوليين مخصوص بالامر
بالصبغة كذا ذكره المصنف في شرحه (صبغة يطلب بها الفعل) شامل
لكل امر غالبا كان او مخاطبا او متكلما معلوما او مجعولا (من الفاعل)
احتراز عن المجعول مطلقا فانه يطلب به الفعل عن المفعول لاعت
الفاعل (المخاطب) احتراز عن الغائب والمتكلم (بحذف حرف
المضارعة) احتراز عن مثل قوله تعالى ﴿ فذلك فلتفرحوا فبين قرأ
على صبغة الخطاب وعن مثل صه ورويد (وحكم آخره) اي آخر الامر
في الحقيقة عند البصريين الوقف والبناء على السكون لانتفاء ما يقتضي
اعرابه وهو حرف المضارعة لان مشابهته بالاسم المقتضية للاعراب
انما هي بسببه وفي الصورة (حكم المجزوم) اي مثل حكم المضارع
المجزوم في اسكان الصحيح وسقوط نون الاعراب وحرف العلة لانه لما
شابه ما فيه اللام من المجزوم معنى اعطى له حكمه تقول اضرب اضربا
اضربوا واخش واغز وارب كما تقول لم يضرب لم يضربا لم يضربوا
لم يضربوا ولم يخش ولم يغز ولم يرب وذهب الكوفيون الى انه معرب مجزوم
بلام مقصورة (فان كان بعده) اي بعد حرف المضارعة او بعد حذفه
حرف تحريك اسكن آخره وجعل ما بقى امر اتقول في تعدد وفي تضارب
ضارب ولم يذكر المصنف هذا القسم اظهوره وان كان بعده حرف (ساكن
وابس) المضارع (برباعي) والمراد بالباعي ههنا ما يكون ماضيه على اربعة
لحرف من المزديفيه وانما هو باب الافعال لا غير (زدت همزة وصل) على
ما بقى بعد حذف حرف المضارعة ليتوصل بها الى النطق بالساكن حال
كون تلك الهمزة (مضمومة ان كان بعده) اي بعد الساكن (ضمة) دفعا

بالمزاولة والامر في الجرم بالعكس اعني تصيير الارساء علة للمزاولة كفي اسلم تذلل الجنة وزن هذا البيت
مفاعيلن فعيلن مستفعلن فعيلن مرتين لانه من البحر البسيط ٩

٤. من الضرب الثاني للمعروض
الاولى منه فعروضه مخبونة
وضربه مقطوع على وزن
فعلن بسكون العين وصدره
مخبون كابتدائه على وزن
مفاعيلن والحشوان من المصراع
الثاني والثاني من الاول سالم ففي
قوائمه امرتين مسابحة تفكر *

للاتباس بالمضارع على تقدير القتح فانه اذا قبل في اقبل اقبل بفتح
التاء التباس بالواحد المتكلم المجهول وبالماضى المجهول من الرباعي
وبالمضارع المعلوم من الرباعي اذ قبل اقبل بكسر التاء (وبكسورة فيما سواه)
اى سوى ساكن بعده ضمة سواء كان بعده كسرة او فتحة فانه لو ضم في مثل
اضرب لاتبس بالماضى المجهول من الاضرب ولو فتح لاتبس بالامر منه
ولو ضم في اعلم لاتبس بالمضارع المجهول ولو فتح لاتبس بالماضى الرباعي
(نحو اقبل) مثال لما يكون بعد حرف الساكن ضمة (واضرب) مثال
لما يكون بعده كسرة (واعلم) مثال لما يكون بعد فتحة (وان كان رباعيا
فتوحة) اى فالهمزة مفتوحة لانها همزة اصل ردت لارتفاع موجب
حذفها وهوا اجتماع همزتين في المتكلم الواحد لا همزة وصل (مقطوعة)
لذلك بعينه فعل ما لم يسم فاعله اى فعل المفعول الذى
لم يذكر فاعله واضافة النفاعل اليه لادنى ملايسة او على حذف مضاف اى
فاعل فعله الواقع عليه ولا يبعد ان يراد بالوصول الفعل الذى لم يذكر فاعله
ويكون اضافة الفعل اليه بيانية (هو ما حذف فاعله) واقيم المفعول مقامه
ولم يذكر هذا القيد ههنا اكتفاء بذكره فيما سبق (فان كان) الفعل الذى
اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه (ماضيا) غيرت صيغته دفعا للتباس
بان (ضم اوله وكسر ما قبل آخره) مثل ضرب ودخرج واعلم واخبر له هذا
النوع من التغيير لان معناه غريب فاخبر له وزن غريب لم يوجد في الاوزان
المخروج من الضمة الى الكسرة ووزن فعل بالخروج من الكسرة
الى الضمة وان كان غريبا يدل على غرابة المعنى ايضا لكن الخروج
من الكسرة الى الضمة اثقل فلا ضرورة في اختياره بعد حصول
المقصود باخف منه (ويضم الثالث مع همزة الوصل) نحو وانطلق
واقسدر واستخرج التلايلتبس في الدرج بالامر من ذلك الباب (و)
يضم (الثاني مع التاء) مثل تعلم وتجو هل وتدخرج للتلايلتبس بصيغة
مضارع علمت وجاهلت ودخرجت (خوف اللبس) هذا علة لقوله
ويضم الثالث والثاني (ومعتل العين) اى ما يكون عينه فقط معتلا
لا يرد عليه مثل طوى وروى من الالف فانه لا يعتل عينه لتلايلتس
الى اجتماع عللين في روى ويطوى قبل الاصبوب ان يقال معتل العين

المنقلبة عنه الفاء الثلاث على مثل عور وصيد انما خص معتل العين
 بالذكر لزيادة غموض واختلاف في المبنى للفاعل منه كما ذكر وتبعيته ذكر
 معتل العين في المبنى للمفعول وان لم يكن فيه ما ذكرنا (الافصح) فيه (قيل
 وبيع) اصلهما قول وبيع نقلت السكسة من العين الى ما قبلها بعد حذف
 حركته فصارا بيع وقول فابدل واو قول ياء اسكونها انكسار ما قبلها فصار
 قيل (وجاء الاشمام) وهو فصيح في نحو قيل وبيع وفي شرح الرضي حقيقة
 هذا الاشمام ان نحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتبيل الياء الساكنة
 بعدها نحو الواو قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها هذا امر اذا النحاة والقراء
 بالاشمام في هذا الموضع وقال بعضهم الاشمام ههنا كالاشمام حالة الوقف
 اعني ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء خالصا وهذا خلاف المشهور عند
 القريبيين وقال بعضهم هو ان تأتي بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة وهذا
 ايضا غير مشهور عندهم والغرض من الاشمام الايدان بان الاصل
 الضم في اوائل هذه الحروف (و) (جاء) (الواو) ايضا على ضعف فقبل
 قول وبيع بالاسكان بالنقل وجعل الياء واو السكونها وانضمام ما قبلها
 (ومثله) اي مثل باب الماضي المجهول من معتل العين من الثلاث المجرد
 (باب) الماضي المجهول من معتل العين من باب الافتعال والانفعال نحو
 (اختير وانقيد) في مجيء اللغات الثلاث فيه اذ تير وقيد فيها مثل قيل وبيع
 بالانتشار (دون استخير واقيم) اذ ليس ذلك مثل قيل وبيع لسكون
 ما قبل حرف العلة فيهما في الاصل اذا صلها استخير واقوم بالياء والواو
 المكسورتين والقياس فيهما اذا ساكن ما قبلها ان ينقل حركتهما اليه
 وتقلب العين ياء اذا كانت واو فيقال استخير واقيم لغف واحدة (وان كان)
 اي الفعل الذي اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه (مضارع ضم اوله)
 وهو حرف المضارعة نحو يضرب ويكرم ويلتزم ويستخرج ويتدرج
 (وقم ما قبل آخره) خلفه الفتحة وثقل المضارع بالزيادة (ومعتل العين)
 المبنى للمفعول (تقلب) العين (فيه الفاء) ياء كانت او واو نحو يقال ويباع
 ويختار وينقاد ويستخار ويقام لتحريكها حقيقة او حكما وانتاج
 ما قبلها المتعدي وغير المتعدي فالتعدي من الفعل (ما يتوقف

فهمه على متعلق) أى امر غير الفاعل يتعلق الفعل به ويتوقف فهمه عليه
 فان كل فعل لابد له من فاعل وفهمه موقوف على فهمه لكن نسبة الفعل
 الى الفاعل بطريق الصدور والقيام والاسناد فيقال هذا الفعل صادر
 من الفاعل وقائم به ومسند اليه ولا يقال فى الاصطلاح انه متعلق به فان
 التعلق نسبة الفعل الى غير الفاعل فالجـ اصل ان فهم الفعل ان كان
 موقوفا على فهم غير الفاعل فهو المنعدي (كضرب) فان فهم ضرب
 موقوف على تعقل المضروب ولا يمكن تعقله الا بعد تعقله بخلاف الزمان
 والمكان والغاية وهيئة الفاعل او المفعول فان فهم الفعل وتعقله بدون هذه
 الامور يمكن (وغير المنعدي بخلافه) أى بخلاف المنعدي بمعنى لا يتوقف
 فهمه على فهم امر غير الفاعل (كقعد) فانه وان كان له تعاق بكل واحد
 من الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل لكن فهمه مع الفعل عن
 هذه المتعلقات جائز وغير المنعدي يصير متعديا مابا للهمزة نحو اذ هبت
 زيدا او بتضعيف العين نحو فرخت زيدا وبالفتح المفعول نحو ما شابهته
 او بسين الاستقبال نحو استخرجته او بحرف الجر نحو ذهبت بزيد
 (والمنعدي يكون متعديا الى) مفعول (واحد كضرب) وهذا فى الكلام
 كثير (وللاثنتين) تانيهما غير الاول (كاعطى) والى اثنين تانيهما عين الاول
 فيما صدق عليه نحو علم (والى) فاعل (ثلاثة كاعلم وارى) بمعنى اعلم وهما
 اصلان فى هذا القسم فانهما كاقبل ادخال الهمزة متعديين الى مفعولين
 فلما ادخلت عليهما الهمزة زاد مفعول آخر يقال له المفعول الاول واما
 الافعال الاخر (و) هي (انبا ونبأ وخبر واخبر حدث) فليست اصلا فى
 التعدية الى ثلاثة مفاعيل بل تعديتها اليها ناهى بواسطة اشتغالها على
 معنى الاعلام (وهذه) الافعال التعدية الى ثلاثة مفاعيل (مفعولها الاول
 كمنعول) باب (اعطيت) فى جواز الاختصار عليه كقولك اعلمت زيدا
 والاستغناء عنه كقولك اعلمت عمر امة نطقا (والثاني والثالث) من مفعوليهما
 (كمنعولى علمت) فى وجوب ذكر احدهما عند الآخر فى جواز تركهما
 معا نحو افعال القلوب وتسمى افعال الشك واليقين ايضا وكانهم ارادوا
 بالشك الظن والافلاشى من هذه الافعال بمعنى الشك المقتضى تساوى

البيت الحادي والاربعون ﴿ قول الشاعر ﴾ (ايها الناطق المرفش عنا ﴿ عند عمرو وهل لذلك انتهاء ﴾ لا تخلنا على غرائك انا ﴿ طالما ﴾ ٢٣٥ ﴿ قدوشى بنا الاعداء ﴾ قوله المرفش من الرفش وهو كالنفش ورقش

كلامه ترقبش الى زوره وزخرقه قال الفاضل العصام فـوله لا تخلنا في الحاشية اى لا تخلنا جازعين على غرائك الملك بنا اذ قدوشى بنا قبل ذلك الوشاة عند الملك فلم يضرنا هذا وفى العباب اى لا تخلنا ادلاء على غرائك الملك بنا وبالجملة جعل الشاعر الغراء بمعنى الاغراء ونحن لم نجده فى اللغة هذا كلامه اقول قوله لا تخلنا فعل مضارع بلاء انما هي من خال يخال يقال خال الشيء ظنه يخاله خيلا وخيلة ومخيلة وخيلولة وهو من باب ظننت كذا فى مختار الصحاح قوله الغراء فى الديوان والصحاح وغيرهما ان الغراء بالفتح اسم من اغريت الكلب بالصيد اى ايجت واللهمج الحارس فى الصحاح قد لهج به من باب علم اذا غرى فشا بر عليه انتهى اقول اذا عرفت هذا فلا وجه لما قاله الفاضل العصام جعل الغراء بمعنى الاغراء ونحن لم نجده فى اللغة وما فى طالما كافة عن طلب الفاعل صورة او مصدرية والمصدر فاعل معنى وهذا اولى من الاول على ما قيل اعلم

الطرفين وهى (ظننت وحسبت وخذلت) وهذه الثلاثة للظن (وزعت) وهى تكون نارة للظن وقارة للعلم (وعلمت ورأيت ووجدت) وهذه الثلاثة للعلم (تدخل) اى هذه الافعال (على الجملة الاسمية لبيان ماهى) اى تلك الجملة من حيث الاخبار بها ناشئة (عنه) من الظن والعلم كما اذا قلت علمت زيدا قائما فقولك علمت لبيان ان ما نشأت هذه الجملة عنه حين تكلمت بها واخبرت بها من قيام زيد انما هو العلم واذا قلت ظننت زيدا قائما فقولك ظننت لبيان ان منشأ الاخبار بهذه الجملة هو الظن وكذلك بواقى الافعال (فتصيب) اى هذه الافعال (الجزئين) اى جزئى الجملة الاسمية المسند والمسند اليه على انهما مفعولان ايها (ومن خصائصها) هى جمع خصيصية وهى ما يختص بالشئ ولا يوجد فى غيره اى ومن خصائص افعال القلوب (انه اذا ذكر احدهما ذكر الآخر) فلا يقتصر على احد مفعوليهما وسبب ذلك مع كونهما فى الاصل مبتدأ وخبر وحذف المبتدأ والخبر غير قابل ان المفعولين معا بمنزلة اسم واحد لان مضمونيهما معا هو المفعول به فى الحقيقة فلو حذف احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا فقد ورد ذلك مع القرينة على قبة اما حذف المفعول الاول فكما فى قوله تعالى ﴿ ولا يحسبن الذين يخجلون بما آتاهم الله من فضله هو خير الهيم ﴾ على قراءة ولا يحسبن بالياء المنقوطة من تحت بنقطتين اى لا يحسبن هؤلاء بخجلهم هو خير الهيم حذف بخجلهم الذى هو المفعول الاول واما حذف الثانى فكما فى قول الشاعر ﴿ لا تخلنا على غرائك انا ﴾ طالما قدوشى بنا الاعداء ﴿ اى لا تخلنا جازعين على اغرائك الملك بنا نحذف جازعين الذى هو المفعول الثانى (بخلاف باب اعطيت) فانه يجوز فيه الاقتصاد على احدهما مطلقا يقال فلان يعطى الدنانير من غير ذكر الماعطى له او يعطى الفقراء من غير ذكر الماعطى وقد يحذف فان معا كقولك فلان يعطى ويكسوا ويستفاد من مثله فائدة بدون المفعولين بخلاف مفعولى باب علمت فانك لا تحذف فهمنا نسيانسيا فلا تقول علمت وظننت لعدم الفائدة اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو من علم وظن واما مع قيام القرينة فلا بأس بحذفهما نحو من يسمع

انما الكافة على ثبوت انواع احدها الكافة عن عمل الرفع ولا يتصل الا بثلاثة افعال قل وكثر وطل كفى هذا البيت وعلة ذلك شبهه من ريب ولا يدخل ان حينئذ الاعلى جملة فعلية صرح بفعلها والثانى

٧ الكافة عن عمل النصب والرفع وهى المتصلة بان واحداً منها نحو انما الله واحد والثالث الكافة عن عمل الجرو متصل باحرف وظروف فالاحرف احدها رب وثدخل ﴿٢٣٦﴾ حيثنذ على الماضى لان التكثير

والثقل انما يكونان فيما عرف حده والمستقبل مجهول ومن ثمه قبل فى قوله تعالى (ربما يود الذين كفروا) انما جاز لان المستقبل معلوم عند الله كالماضى وقيل هو على حكاية حال ماضية مجازاً وقيل التقدير بما كان يود فتكون كان هذه ثابتة ولا يمنع دخولها على الجملة الاسمية خلافاً للفارسي والثاني الكاف نحو كنت كانت والثالث الباء كقوله ﴿فأئن صرت لا تحب﴾ جواباً ﴿ليما قدرى وانت خطيب﴾ وقد يكون من واما الظروف فاحدها بعد والثانى مثل بينما والثالث والرابع حيث واذ كذا فى ملخص معنى اللبيب فاحفظه ان كنت اللبيب وقوله وشى من الوشى بمعنى النجمة اى نم ونقل الكلام الى السلطان والمعنى لا تخلفنا اى لا ننظركم جازعين اى غير صابرين على غرائك اى اغراءك وقدرشى ونم يتأقلاك الاعداء الى الملك فلم يضربنا فوشيك بناله لا يضربنا ايضا فلان بالى لان وشيك وعده سيان عندنا اما الكمال المودة بيننا وبين الملك واما لعدم خوفنا

بخل اى بخل مسموعه صادقا (ومنها) اى ومن خصائص افعال القلوب (جواز الالغاء) اى ابطال عملها (اذا توسطت) بين مفعولها نحو زيد ظننت قائم (اوتأ حرت) عنهما نحو زيد قائم ظننت وانما يجوز الالغاء على التقديرين (لاستقلال الجزئين) الصالحين لان يكونا مبتدأ وخبراً او مفعولين لهما (كلاماً) تاماً على تقدير الالغاء وجعلهما مبتدأ وخبراً مع ضعف عملها بالتوسط وانما خروقدنقل الالغاء عند التقديم ايضا نحو ظننت زيد قائم لكن الجمهور على انه لا يجوز وهذه الافعال على تقدير الغائها فى معنى الظرف فبني زيد قائم ظننت زيد قائم فى ظنى وفى قوله جواز الالغاء اشارة الى جواز اعمالها ايضا على تقدير التوسط وانما آخر وفى بعض الشروح ان الاعمال اولى على تقدير التوسط وفى بعضها انها متساويان والالغاء اولى على تقدير التأخر وقد يقع الالغاء فيها اذ اتوسط بين الفعل ومفعوله نحو ضرب احسب زيد وبين اسم الفاعل ومفعوله نحو است بكرم احسب زيدا وبين معمولى ان نحو ان زيد احسب قائم وبين سوف ومضو بها نحو سوف احسب يقوم زيد وبين المعطوف والمعطوف عليه نحو جاني زيد احسب وعمر ولاشك ان الالغاء هاتى هذه الصور واجب فلهاذا قيد جوازه المنبئ عن جواز الاعمال ايضا بقوله اذ اتوسطت يعنى بين مفعولها اوتأخرت يعنى عنها وانما خص هذا الالغاء الخاص المذكور مع ان مطلقة ايضا من خصائصها لسبوعه وكثرة وقوعه (ومنها) اى من خصائص افعال القلوب (انها تعلق) وتعلقها وجوب ابطال عملها لفظادون معنى بسبب وقوعها (قبل) معنى (الاستفهام) بلا واسطة كما يحى مثاله او بواسطة كما اذا كان قبل المضاف الى مافيه معنى الاستفهام نحو علمت غلام من انت (و) قبل (البنى) الداخلى على معمولها (و) قبل (اللام) اى لام الابتداء الداخلة على معمولها (مثل علمت ازيد عندك ام عمرو) مثال للتعلق بالاستفهام وترك مثال اخويه بالمقايسة فمثال النى علمت مازيد فى الدار ومثال اللام علمت لزيد منطلق وانما تعلق قبل هذه الثلاثة لان هذه الثلاثة تقع فى صد الجملة وضما فاقضت بقاء صورة الجملة وهذه الافعال

منه هذا والاستشهاد به على انه اذ ذكر حد مفعولى افعال القلوب يجب ذكر الآخر ﴿توجب﴾ ومع هذا قد ورد ذكر احدهما بدون الآخر مع القرينة على قلة اما حذف الاول فى قوله

٢ تعالى (ولا يحشون الذين يحلون بما آتيهم الله من فضله هو خيرا لهم بل هو شر لهم على قراءة الغيبة
فان المفعول الاول فيه محذوف اى ﴿٢٣٧﴾ لا يحسبن هؤلاء بخلافهم هو خيرا لهم واما حذف الثانى ففى

هذا البيت كما فى تخلل الان
المفعول الثانى فيه محذوف وهو
زعين كما سبق تقديره نقلنا
عن العصام رحمه الله تعالى
وهو اسم فاعل جمع مذكر
الجزع بفحوتين وهو عدم الصبر
والمفعول ضمير المتصل اعنى
تاومن هذا القبيل قول الشاعر
* كان لم يكن بين اذا كان بينه
* للماق ولكن لا خال التلاقيا
* فان المفعول الثانى محذوف اى
كأنما قوله بين اى افتراق وذلك
من البحر الحفيف من ضربه
الاول لعروضه الاولى اصله
فاعلاتن مستعلن فاعلن
مرتين والضرب الاول
لعروضه الاولى سالم كالعروض
الان فى ذلك البيت زحافا كثيرا
لان حشوا المصراع الاول من
البيت الاول وهو متعلن مخبون
بحذف سينه فبقي متعلن ثم
نقل الى مفاعلاتن ثم قطع بحذف
النون واسكان اللام فصار
فعولان بعد النقل وان عروضه
وهو قوله قشره منا مخبون وزن
فاعلاتن اصله فاعلاتن وحشو
المصراع الثانى منه وهو قوله
وهل اذا مخبون ايضا على وزن

توجب تغييرها بنصب جزئها فوجب التوفيق باعتبار احدهما لفظا
والآخر معنى فن حيث اللفظ روى الاستفهام والنفى ولام الابتداء
ومن حيث المعنى رويت هذه الافعال والتعليق مأخوذ من قواهم امرأة
معلقة اى مفقودة الزوج تكون كالشيء المعلق لامع الزوج لفقدانه ولا
بلازواج تجوزها وجوده فلا تقدر على التزوج فالفعل المعلق ممنوع عن
العمل لفظا عامل معنى وتقديرا لان معنى علمت لزيد قائم علمت قيام زيد
كما كان كذلك عند انصب الجزئين ومن ثم جاز عطف الجملة المنصوبة
جزاها على الجملة التعليقية نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا والفرق بين
الانفاء والتعليق من وجهين احدهما ان الانفاء جائز لا واجب والتعليق
واجب والثانى ان الانفاء ابطال العمل فى اللفظ والمعنى والتعليق ابطال
العمل فى اللفظ لافى المعنى (ومنها) اى ومن خصائص افعال القلوب
(انه يجوز ان يكون فاعلها) اى فاعل افعال القلوب (ومفعولها ضمير ين)
متصلين (الشيء واحد) وانما قلنا متصلين لانه اذا كان احدهما منفصلا
لم يخصص جواز اجتماعهما بفعل دون الآخر نحو اياك ظلمت (مثل علمتى
منطلقا) وعلمتك منطلقا ولا يجوز ذلك فى سائر الافعال فلا يقال ضربتني
وشمتني بل يقال ضربت نفسي وشمت نفسي وذلك لان اصل الفاعل
ان يكون مؤثرا والمفعول به متأثرا واصل المؤثر ان يغير المتأثر فان انحدا
معنى كره اتفاقهما لفظا فقصدهم اتحادهما معنى تغييرهما لفظا بقدر
الامكان فن ثم قالوا ضربت نفسي ولم يقولوا ضربتني فان الفاعل والمفعول
فيه لمسا بمتغيرين بقدر الامكان لاتفاقهما من حيث ككون كل
واحد منهما ضميرا متصلا بخلاف ضربت نفسي فان النفس باضفقتها
الى ضمير المتكلم صارت كانهما غير متغايرة المضاف للمضاف اليه
فصار الفاعل والمفعول فيه متغيرين بقدر الامكان واما افعال القلوب
فان المفعول به فيها ليس المنصوب الاول فى الحقيقة بل مضمون الجملة تجاز
اتفاقهما لفظا لانهما ليسا فى الحقيقة فاعلا ومفعولا به ومما جرى مجرى
افعال القلوب فقد تنى وعد متنى لانهما تقيضا وجدتنى فحما عليه
حل القبض على القبض وكذلك جرى رأى البصرية والحسية على

مفاعلاتن مستعلن فحذف سينه فبقي مفاعلاتن وحشوا المصراع الاول من البيت الثانى
مخبون ايضا وعروضه وحشوا المصراع الثانى كذلك وضربه مشعث على وزن مفعولان قال ٣

٣ بعض شراح الاندلسي زحاف هذا البحر يعني الخفيف هو انه يجوز الخين في فاعلاتن ومستهملان فيصير فاعلاتن ومفعلمان والنشيث في فاعلاتن في الضرب ٢٢٨ الاول فيصير مفعولان كقول المتنبي

رأى القلبية فجوز فبهما ما جوز فيه من كون فاعلهما ومفعولهما
ضميرين لشيء واحد كقول الشاعر * ولقد اراني للرماح درية * من عن
يمنى نارة وامامي * وكقوله تعالى اني اراني اعصر نخرا (ولبعضها)
اي لبعض افعال القلوب ما عدا حسبت وقلت وزعت (معنى آخر)
قريب من معانيها الاول وهي اما العالم او الظن بحيث يمكن ان يتوهم
انه بهذا المعنى ايضا متعد الى مفعولين وانما قيدنا بذلك للتلايقال لوجه
للتخصيص بالبعض لان لكل واحد منها معنى آخر فان قلت جاء بمعنى
صرت ذاخال وحسبت بمعنى صرت ذا حاسب وزعت بمعنى كملت
(بتعدى به) اي بذلك المعنى الآخر (الى) مفعول (واحد) لاشين (فظننت
بمعنى اتهمت) من الظنة بمعنى التهمة فظننت زيدا بمعنى اتهمته اي
اخذته مكانا لوهمي والوهم نوع من العلم ومنه قوله تعالى * وما هو على
الغيب بظنين * اي بمنهم (وعلمت بمعنى عرفت) تقول علمت زيدا بمعنى
عرفت شخصه وهو العلم بنفس شيء من غير حكم عليه (ورأيت بمعنى
ابصرت) ومعنى ابصرت قريب من معنى علمت بالحاسة ومنه قوله تعالى
فانظروا ماذا ترى (ووجدت بمعنى اصبحت) تقول وجدت الضالة اي اصبحتها
وعلمتها بالحاسة ولما كان مرادها ان لها معان اخر قريبا من معنى العلم والظن
لم يتعرض لعل بمعنى صار مشقوق الشفة العليا ووجدت جده ووجدت
موجدة ووجدت وجدا اي استغنيت وغضبت وحزنت لانها ليست
بمعنى العلم والظن * الافعال الناقصة * انما سميت ناقصة لانها لاتتم
بمفعولها كالافعال الغير الناقصة (ما وضع) اي افعال وضعت (لتقرير
الفاعل على صفة) اي العمدة فيما وضعت له هذه الافعال هو تقرير الفاعل
على صفة ولا شك ان هذه الصفة خارجة عن ذلك التقرير الذي هو العمدة
في الموضوع له لان ذلك التقرير ينسب بين الفاعل والصفة فكل من طرفيها
خارج عنها فخرج عن الحد الافعال النامة لانها موضوع لصفة وتقرير
الفاعل عليها فكل من الصفة والتقرير عمدت فيما وضعت له لا التقرير بوحده
وانما جعلنا التقرير المذكور عمدة للموضوع له في الافعال الناقصة لانما
لاشتمالها على معان زائدة على ذلك التقرير كالزمان في الكل والانتقال

كل شيء من الدماء حرام *
شربه ما خلا دم العقود *
اذا عرفته فاعلم ان وزنه بعد
العل فاعلاتن فعولان فاعلاتن
فاعلاتن مفعلمان فاعلاتن
فاعلاتن مفعلمان مفعولان وانما
اطننا الكلام لان هذا المقام
من مزالق الاقدام وما ذكرناه
من البحر الطويل

البث الثاني والاربعون *
قول الشاعر (ولقد اراني
للرماح درية * من عن يميني
نارة وامامي) اي ابصر نفسي
حليقة هي هدف الرماح وليكون
ارى بمعنى العلم مساغ فيكون
درية مفعوله وعلى ما ذكره هي
حال كذا في حاشية العصام
اقول الرماح جمع رمح والهدف
كل شيء مرتفع من البناء وعن
في من عن يميني اسم بمعنى
الجانب اي من جانب يميني قال
في مختار الصحاح ان كلمة عن
يكون اسما يداخله حرف الجر
تقول جئت من عن يمينه اي
من ناحية يمينه هذا كلامه يعني
كما كان الرماح حول الدرية
فانا محفوف بها من الاطراف
والاستشهاد به على ان من

خصائص افعال القلوب ان يكون فاعلهما

٦ ومفعولها ضمير متصل
 شيء لكونها رأى القلب وحل
 عليها رأى البصرية واللمحية
 فجوز فيهما ما جوز فيها
 من كون فاعلها ومفعولها
 ضميرين متصلين شيء واحد
 كما في اراني لانه مضارع متكلم
 فاعله فيه انا مفعوله ضمير متصل
 به وبحره من الكامل صدره مع
 العروض سالم والابتداء مع
 الحشوين مضمر والضرب على
 وزن فعلا تى لانه من الضرب
 الثانى من العروض الاولى وهذا
 الضرب مقطوع والقطع هنا
 عبارة عن حذف النون متفاعلين
 واسكان اللام فى متفاعلين
 ونقل الى فعلاتى

والدوام والاستمرار فى بعضها ولو جعل الموضوع له جنسيات ذلك التقرير
 فيقال صار مثلاً موضوع التقرير الفاعل صفة على وجه الانتقال اليه
 فى الزمان الماضى وكذا فى كل فعل منها فلا شك ان كل جزئى تمام
 الموضوع له بالنسبة الى ما هو موضوع له والصفة خارجة عنه فخرج الافعال
 التامة منها ولا يبعد ان يجعل اللام فى قوله تقرير الفاعل للغرض لاصلة
 الوضع ولا شك ان الغرض من وضع الافعال الناقصة هو التقرير المذكور
 لا الصفات بخلاف الافعال التامة فان الغرض من وضعها مجموعهما
 لا التقرير فحسب كما عرفت فخرجت عن حدها فظهر بما ذكرنا ان هذا الحد
 لا يحتاج الى قيد زائدة لاخراج الافعال التامة اصلاً (وهى) اى الافعال
 الناقصة (كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات وآض وعاد
 وغدا وراح وما زال وما انفك وما فتى) بالهمزة وقبل بالياء (ومابرح وما دام
 وابس) ولم يذكر سبويه منها سوى كان وصار وما دام وابس ثم قال وما كان
 نحوهن مالفعل مما لا يستغنى عن الخبر والظاهر انها غير محصورة وقد
 يتضمن كثير من الافعال التامة معنى الناقصة كما نقول تم النسعة بهذا عشرة
 اى تصير عشرة تامة وكل زيد عالما اى صار زيد عالماً كاملاً (وقد جاء) فى
 قولهم (ما جاء حاجتك) ناقصة ضميرها اسمها وحاجتك خبرها اما بان
 يكون مانافية وجاءت بمعنى كانت وفيها ضمير لما تقدم من الغرارة ونحوها اى
 لم تكن هذه على قدر ما تحتاج اليه او استغفامية والضمير فى ما جاءت يعود
 اليها وانما انت باعتبار خبرها كما فى من كانت امك ومعناه اية حاجة صارت
 حاجتك (و) جاء ايضا (قعدت) ناقصة فى قولهم ارهف شفرته حتى قعدت
 اى صارت الشفرة (كانها حربة) اى ربح قصير قال الاندلسى لا يتجاوز
 جاء وقعد الموضوع الذى استعملهما العرب فيه خلافاً للفراء (وتدخل) هذه
 الافعال وما كان نحوهن (على الجملة الاسمية) المركبة من المبتدأ والخبر
 (لاعطاء الخبر) اى لاجل اعطائها الخبر (حكم معناه) اى معنى هذه
 الافعال يعنى اثره المترتب عليه مثل صار زيد غنياً فعنى صار الانتقال وحكم
 معناه اى اثره المترتب عليه كون الخبر منتقلاً اليه فلما دخل على الجملة الاسمية
 اعنى زيد غنى وافاد حكم معناه الذى هو الانتقال اعطى الخبر الذى هو غنى

البيت الثالث والاربعون ﴿ قول الشاعر ﴾ بذيها ففر والمطى كانها ﴿ فطال الحزن قد كانت فراخا بيوضها ﴾ التيهاء على وزن فعلا المفازة التي لا يهتدى فيها ﴿ ٢٤٠ ﴾ من انه والفقر المكان الخالي

يصف المطى بسرعة سيرها فانهما بمنزلة قطارتين بيوضها صارت فراخا والمطى جمع المطية وهي الخبيبة من الابل وقال الاصمعي المطية تمطو في سيرها وهو مأخوذ من المطو وهو المدنى السير وقطاطير سريع الطيران والحزن بفتح الحين مغلظ من الارض وفيها حزنه والاضافة بمعنى في على ما قبل ويحمل الحزن بضم الخاء من المحزون فيكون الاضافة لادنى ملا بسنة ويكون قوله قد كانت بيان له بل يؤيد الثاني عدم استقامة الوزن على الاول والمعنى كتاب فارة يسرع بنا المطى كما يسرع هذا الطير الى بيوضه بعد ان صارت افراخا لان اسرعه الى الافراخ اشد من اسرعه الى البيض والاستشهاد به على ان كان قد يكون بمعنى صار كما في هذا البيت لان معنى كانت صار لان البيوض صارت فراخا لانها الهادي لوجدها كان على معناه من غير نظر الى صار ليكان البيوض فيما مضى كانت فراخا

اثر ذلك الانتقال وهو كون الغنى مستقلا اليه (فترفع) هذه الافعال الجزئية (الاول) ليكونه فعلا (ونصب) الجزئية (الثاني) اشبهه بالمفعول به في توقف الفعل عليه (مثل كان زيد قائما فكان نكون ناقصة) كانه (الثبوت خبرها) لاسمها ثبوتنا (ماضيا) اى كانت في الزمان الماضي (دائما) من غير دلالة على عدم سابق وانقطاع لاحق نحو كان زيد فاضلا (او منقطعا) نحو كان زيد غنيا فاقتفر (و بمعنى صار) عطف على قوله اثبتت خبرها اى كان نكون ناقصة كانه بمعنى صار فهو من قبيل عطف احدا القسمين على الآخر لا على ما هو قسم منه كقول الشاعر ﴿ بذيها ففر والمطى كانها ﴾ قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها ﴿ اى صارت فراخا بيوضها فان بيوضها لم تكن فراخا بل صارت فراخا (ويكون فيها ضمير الشبان) هذا ايضا عطف على قوله اثبتت اى كان نكون ناقصة ويكون فيها ضمير الشبان اسماء المبالغة الواقعة بعدها خبرا مفسرا للضمير كقولك الشاعر ﴿ اذا مت كان الناس صنفان شامت ﴾ وآخر مثني بالذى كنت اصنع (وتكون تامة) عطف على قوله تكون ناقصة اى كان تكون تامة تتم بالرفوع من غير حاجة الى المذنب (بمعنى ثبت) ووقع كقولهم كانت الكائنة والمقدر كائن وكقوله تعالى ﴿ كن فيكون ﴾ (وتكون زائدة) وهى التى وجودها وعدمها مساو لا يخل بالمعنى الاصلى كقوله تعالى ﴿ كيف تكلم من كان في المهد صبيا ﴾ اى كيف تكلم من هو فى المهد حال كونه صبيا فكان زائدة لتحسين اللفظ اذ ليس المعنى على المضى وانما ذكر هذين القسمين مع كونهما غير ناقصة استيفاء للجميع استعمالا لانهما (وصار الانتقال) اما من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما او من حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين حرقا وتكون تامة بمعنى الانتقال من مكان الى مكان او من ذات الى ذات ويتعدى بالى نحو صار زيد الى بلد كذا او من بكر الى عمرو ويلحق بصار مثل آل ورجع واستخال وتحول وارند قال الله تعالى فارتد بصيرا وقال الشاعر ﴿ ان العداوة تستحيل مودة ﴾ وقال ﴿ فبالك من نعمي تحولن ابؤسا ﴾ (واصبح وامسى واضحي) تكون (لا قرآن مضمون الجملة باوقاتها) المدلول عليها بما وادها لا بصورها مثل اصبح زيد قائما وامسى زيد مسرورا واغشى زيد حزنه فاذا قال الاول يدل على اقتران مضمون الجملة وهو

وهو محال انتهى وهذا من الطويل من اضر به الثانى ﴿ البيت الرابع والاربعون ﴾ ﴿ قيام ﴾ قول الشاعر (اذا مت كان الناس صنفان شامت ﴾ وآخر مثني بالذى كنت اصنع (اذا شريطة ومث ٧

لا يكسر الميم او يضمها لانه يحى من البابين ماض متكلم من الموت وقوله كان من الافعال الناقصة اسمه والناس مبتدأ وصنفان خبره والجملة خبر كان ٢٤١ وهى مجزومة المحل جزاء الشرط وقوله شامت بدل

من صنفان وهو من الشماتة وهى افرح ببلية العدو وبابه علم وقوله آخر عطف على شامت ومثن ثنا كوينده يعنى والصنف الآخر يعيد حوتنى بالافعال التى كنت اصنع اى افعول فى حياتى والاشاشهاد به على ان اسم كان قد تكون ضمير شان وبحره كالبيت السابق (البيت الخامس والاربعون) قول الشاعر (ان العداوة تستحيل مودة) وقول الآخر (فياك من نعمى تحوان ابؤسا) معنى البيت الاول ان العداوة تصير بحجة بتغير السبب بالחסنات كذا فى شرح اللباب قوله فياك استغثة من تحول انعمى بالضم وهو النعمة وضمير تحول راجع اليه اما لا رادة المتعددة بالمصدر او لعله ابؤسا وشائد فجمع وان كان واحد التعدد الخبر على ما فى حاشية العصام قال على القارى فى شرح الامالى النعمى بضم النون ولقصر لغة من النعمة بالكسر وقال شارح آخر فيه ايضا هو مصدر النعم بمعنى النعمة كما ابشرى والرجعى بمعنى البشارة والرجوع انتهى والكاف فى

قيام زيد بوقت الصباح وعلى هذا القياس المثالان الاخيران (و) تكون (بمعنى صار) نحو اصبح او امسى او اضحى زيد غنيا الى صار وابس المراد انه صار فى الصباح او المساء او الضحى على هذه الصفة (و) تكون (تامة) بمعنى الدخول فى هذه الاوقات نقول اصبح زيدا اذا دخل فى الصباح (وظل وبات لاقتزان مضمون الجملة بوقتيهما) فاذا قلت ظل زيدا سائر افعناه ثبت له ذلك فى جميع نهاره واذا قلت بات زيدا سائر افعناه ثبت له ذلك فى جميع ليله (وبمعنى صار) نحو ظل زيد غنيا و بات عمرو فقير الى صار وقد يحى هذان الفعلان تامين ايضا نحو ظلت بمكان كذا وبت مبيتا طبيا لكن لما كان مجيئهما تامين فى غاية القلة جعله فى حكمهم العدم ولذلك لم يذكرا هاتامتين وفصلهما عن الافعال الثلاثة السابقة وآض وعاد وغدا وراح فهذه الافعال اربعة ناقصة اذا كان بمعنى صار ونامة فى مثل قولك آض او عاد زيدا من سفره اى رجع وغدا اذا مضى فى وقت الغداة وراح اذا مضى فى وقت الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل واسقط المصنف ذكر هذه الافعال الاربعة من البين فى مقام التفصيل مع ذكرها فى مقام الاجال وكان الوجه فى ذلك انها من الملحقات والذالم يذكروها صاحب المفصل وقال صاحب اللباب والحق بها آض وعاد وغدا وراح فاسقاطها عن البين اشارة الى عدم الاعتداد بها لانها من الملحقات (وما زال) من زال زال لا من زال يزول فانه تامة (وما برح) بمعنى من برح اى زال ومنه البارحة ليلية الماضية (وما فتى) ايضا بمعنى (وما انك) اى ما اتصل (لاستمرار خبرها) اى خبر تلك الافعال (لفاعلمها) قيل سمى اسمها فاعلا تنبيهها على ان اسمها ابس بقسم على حدة من المرفوعات كما ان خبره قسم على حدة من المنصوبات (مدقوله) اى قبل فاعلمها خبرها اى من وقت يمكن ان يقبله عادة فعنى مازل زيدا ميرا استمر امارته من زمان قابلية وصلاحيته الامارة اما دلالتها على الاستمرار فلان النفى مأخوذ فى معانى هذه الافعال فاذا دخلت ادوت النفى عليها كانت معانيها نفي النفي ونفي النفي استقرار الثبوت واعتبار الصلاحية والقابلية معلوم عقلا (ويلزمها) اى هذه الافعال الاربعة اذا اريد بها استمرار الثبوت (النفي) بدخول ادواته عليها لفظا وهو ظاهر او تقديره اكله

بالكسر خطاب على النعمى وبالنداء المتعجب والمندى محذوف وهو المجرور باللام المبين بمن البيانة الخصوص

٢ من بين امثاله بالاستحضار لغرابته واللام متعلق بما يستفاد من المقام من نحو اخص على ما قيل ولا يؤس جمع البأس وهو الشدة كفأس وفأس والمعنى يا نعمى اخصك بالنجب من بين امثالك فانهن صرن شدايد والاستشهاد بهما على ان آل ورجع واستحال وارتد تحول ملحقة بصارفيرفعن الاسم وينصب خبرهن كما في تستحيل في الاول وتحولن في الثاني الاول مصراع من الكامل والثاني كذلك من من الطويل وفيهما من الزحاف ما لا ينبغي

تعالى * تالله تقتونذ كر يوسف * اى لا تشؤ فانه لو لم تدخل ادوات النفي عليها لم يلزم نفي النفي المستلزم للاسمرار المقصود منها (ومادام لتوقيت امر) اى تحيينه (بمدة ثبوت خبرها لفاعلهما) بان جعلت تلك المدة ظرف زمانه وذلك لان لفظة ما مصدرية فهى مع ما بعدها فى تأويل المصدر وتقدر الزمان قبل المصادر كثير واذا قدر الزمان قبله فلا بد هنالك من حصول كلام يفيد فائدة تامة والى هذا اشار بقوله (ومن ثم) اى ومن اجل انه لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلهما (احتاج الى) وجود (كلام) مستقل بالافادة (لانه) حينئذ مع اسمه وخبره (ظرف) والظرف فضله غير مستقل بالافادة نحو اجلس مادام زيد جالسا اى اجلس مدة دوام جلوس زيد مادام لم يشفع مادام بالجلس ولم يحصل من المجموع كلام لا يفيد فائدة تامة بخلاف الافعال المصدرية بحرف النفي فانها مع اسمائها واخبارها كلام مستقل بالافادة فلا حاجة الى وجود كلام وراءها (وليس لنى مضمون الجملة حالا) اى فى زمان الحال مثل ليس زيد قائما اى الآن وهذا هو مذهب الجمهور (وقيل) هى لنى مضمون الجملة (مطلقا) ولذلك تقيد تارة بزمان الحال كما تقول ليس زيد قائما الآن وتارة بزمان الماضى نحو ليس خلق الله تعالى مثله وتارة بزمان المستقبل نحو قوله تعالى * اليوم يأتيهم ابس مصروفا عنهم * وهذا مذهب سيبويه (ويجوز تقديم اخبارها) اى اخبار الافعال الناقصة (كلها على اسمائها) اذ ليس فيها التقديم المنصوب على المرفوع فيما عامله فعل فان اريد بجواز التقديم نفي الضرورة عن جانب وجوده وعدمه فينبغى ان يقيد بمثل قولنا ما لم يعرض ما يقتضى تقديمها عليها نحوكم كان مالك اوتا خيرها عنها نحو صار عدوى صديقي وان اريد به نفي الضرورة عن جانب العدم فقط فينبغى ان يقيد بمثل قولنا اذا لم يمنع مانع من التقديم حينئذ يجوز ان يكون واجبا كالمثال المذكور (وهى) اى الافعال الناقصة (فى تقديمها) اى تقديم اخبارها (عليها) اى على تلك الافعال واقعة (على ثلاثة اقسام قسم يجوز) تقديم اخبارها عليها (وهو من كان الى راح) وهو واحد عشر فعلا لكونها افعالا وجواز تقديم المنصوب على

المرفوع في الافعال اقوتها (وقسم لايجوز) تقديم اخبارها عليها
(وهو) اى هذا القسم (ما في اوله) كلمة (ما) نافذة كانت او مصدرية
اما اذا كانت نافذة فلا متناع تقديم ما في خبر النفي لانه يقتضى التصدر
واما اذا كانت مصدرية فلا متناع تقديم معمول المصدر على نفس
المصدر ويخالف هذا الحكم (خلافا) ثابتا (لابن كيسان) بان يكون هذا
الخلافا واقعا ظاهرا من جانبه لامن جانب الجمهور كايضا فيه باب
المفاعلة لتقدمهم فكانه لا تخالفة منهم وذلك الخلاف منه (في غير مادام)
لان اداة النفي لما دخلت على الفعل الذى معناه اننى افاد الشبوت فصار
بمثلة كيان فلا يلزم تقديم ما في خبر النفي بحسب المعنى (وقسم يختلف
فيه) ظهر فيه الخلاف من الجمهور من بعضهم مع بعض فان الافعال
ههنا بمعنى التفاعل المقتضى لمشاركة امرين في اصل الفعل صريحا
(وهو) اى القسم المختلف فيه كلمة (لبس) فالبرد والكوفيون وابن
السراج والجرجاني على انه لا يجوز مراعاة النفي اذ يمنع تقديم معمول
النفي عليه والبصريون وسيبويه والسيما في والفارسي على انه يجوز بناء
على انه فعل وجوز تقديم معمول الفعل عليه وبين اللطائفين في حكم
هذا القسم معارضة ومجادلة وبهذا الدفع ما قيل كان من الواجب
على المصنف ان يجعل ما في اوله ما النافية من القسم المختلف فيه لوقوع
الخلافا فيها من ابن كيسان ~~في~~ افعال المقاربة ما وضع ~~في~~ اى فعل
وضع لدنو الخبر (اى للدلالة على قرب حصوله للفعل) (رجاء) منصوب
على المصدرية بتقدير مضاف اى دنو رجاء بان يكون ذلك الدنو بحسب
رجاء المتكلم وطعمه حصول الخبر له لا يلزم به فعسى في قولك عسى
زيدان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد يسبب انك ترجو
ذلك وططمع لانك جازم به (او) وضع لدنو الخبر وقرب شبوته للفعل
(حصولا) اى دنو حصول بان يكون اخبار المتكلم بذلك الدنو لاشراق
الخبر على حصوله للفعل فكاد في قولك كاد زيدان يخرج يدل على قرب
حصول الخروج لزيد لجزمك بقرب حصوله (او) وضع لدنو الخبر وقرب
حصوله للفعل (احدا فيه) اى دنواخذ وشروع في الخبر بان يكون

ذلك الدنو بسبب جزم المتكلم بشروع الفاعل في الخبر بالنصدي
 لما يفضى اليه فطفق في قولك طفق زيد يخرج يدل على قرب حصول
 الخروج لزيد بسبب جزم المتكلم بشروعه فيما يفضى اليه (فالاول) اي
 ما وضع لدنو الخبر جاء (عسى) قال سبويه عسى طمع واشفاق فالطمع
 في المحبوب والاشفاق في المكروه نحو عسبت ان اموت ومعنى الاشفاق
 الخوف (وهو غير متصرف) حيث لا يحي منه مضارع ومجهول وامر
 ونهى الى غير ذلك من الامثلة وانما لم يتصرف في عسى لتضمنه انشاء
 الطمع ولجاء كعمل والانشآت في الاغلب من معاني الحروف والحرف
 لا يتصرف فيها (تقول) على احد استعماليه (عسى زيد ان يخرج)
 وهو ان يكون بعده اسم ثم فعل مضارع مصدر بان الاستقبالية تقوية
 لمعنى الترجى الذى هو توقع وجود الفعل في الاستقبال فزيد اسم عسى
 وان يخرج في محل النصب بالخبرية اي عسى زيد الخروج بتقدير مضاف
 اما في جانب الاسم نحو عسى حال زيد الخروج او في جانب الخبر اي عسى
 زيد الخروج لوجوب صدق الخبر على الاسم وعلى هذا عسى ناقصة
 وقيل المضارع مع ان مشبه بالمنعول وليس بخبر لعدم صدقه على الاسم
 وتقدير المضاف تكلف وذلك لان المعنى الاصلى قارب زيد ان يخرج
 اي الخروج ثم نقل الى انشاء الطمع فالمضارع مع ان وان لم يبق على
 المفعولية في صورة الانشاء فهو مشبه بالمفعول الذى كان في صورة الخبر
 فانتصب لشبهه بالمفعول وعلى هذا عسى تامة وقال الكوفيون ان بفعل
 في محل الرفع بدلا مما قبله بدل الاشتغال لان فيه اجالا ثم تفصيلا وفي ابهام
 الشئ ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشئ في النفس وقال الشارح الرضى
 والذى ارى ان هذا وجه قريب (و) تقول على الاستعمال الآخر (عسى
 ان يخرج زيد) بان يدكر مرفوع فقط وهو ما كان منصوبا في الاستعمال
 الاول فاستغنى عن الخبر لاشتمال الاسم على المنسوب والمنسوب اليه كما
 استغنى في علمت ان زيدا قائم عن المفعول الآخر فاقبم مقامهما فهى
 في هذا الاستعمال ناقصة وان افتصر على المرفوع من غير قصد قائمته
 مقام المرفوع والمنسوب بمعنى قرب خروج زيد فهى تامة وههنا احتمال

(البيت السادس والاربعون) قول الشاعر (عسى الهم الذي امسبت فيه * يكون وراءه فرج قريب)
الهم الحزن والجمع الهموم وهو اسم عسى * ٢٤٥ وخبره يكون وروى الكرب وهو ايضا بمعنى الغم الشديد

يقال كربه الغم اى اشتد عليه
كذا في المختار وامسبت بضم
التاء وروى بفتحها على الخطاب
وراء بمعنى الخلف خبر مقدم
لتكون و فرج اسمه المؤخر
وقرب صفة للفرج وهو
بفتحين وبالجيم بمعنى الفرج
بالحاء والمعنى عسى الحزن الذى
كنت فيه فى وقت المساء يكون
عقبه فرج وسرور
والاستشهاد على انه قد يحذف
ان عن خبر عسى تشبيهها
بكاد كما فى يكون وهذا من
البحر الوافر من عروضه الاولى
ولها ضرب واحد مثلها وهما
مقطوفان على وزن فعولن كما
فى قول المتنبي * ذكرت جسيم
ما طبن وانا * نحافره بالهج
الجسام * الا ان صدره وحشو
الاول معصوب على وزن
مفاعيلن

آخر وهو ان يكون زيد مرفوعا بانه اسم عسى وفى يخرج ضمير يعود الى
زيد وان يخرج فى محل النصب بانه خبر عسى وآخر وهو ان يجعل ذلك من
باب التنازع بين عسى ويخرج فى زيد فان اعمل الاول كازيد اسم عسى وار
يخرج خبره مقدما عليه وان اعمل الثانى كان اسم عسى ما استكن فيه
من ضمير زيد وخبره ان يخرج زيد فهى على هذين الاحتمالين ناقصة
ايضا (وقد يحذفان) عن الفعل المضارع فى الاستعمال الاول تشبيهها
لها بكاد فكما ان كاد زيد يخرج لم يذكرفيه ان كذلك عسى زيد يخرج
لا يذكرفيه ان كقولهم * عسى الكرب الذى امسبت فيه * يكون وراءه
فرج قريب * كان الاصل ان يكون وراءه فحذف ان دون الاستعمال الثانى
لعدم مشابهة قولك عسى ان يخرج زيد بقولك كاد زيد يخرج (والثانى)
اى ما وضع لدنو الخبر دون حصول (كاد تقول كاد زيد ينجى) فخير عن دنو
الخبر لعلمك باشرافه على الحصول للفاعل فى الحال ففعله اسم محض كما
هو الاصل وخبره فعل مضارع ليدل على قرب حصول الخبر من الحال
باعتبار احد معنييه من غير ان دلالاته على الاستقبال المنافى للحال (وقد
يدخل ان) على خبر كاد تشبيهه به عسى كما انه يحذف ان عن خبر عسى
تشبيهه به بكاد كقولهم * قد كاد من طول البلى ان يمصحا * فلما كان كل
واحد منهما امساها بالآخر اعطى لكل واحد منهما حكم الآخر من وجه
(واذا دخل التنى على كاد فهو) اى كاد (كالافعال) اى كسار الافعال فى
افادة ادوات التنى نفي مضمونها (على) اقول (الاصح) ماضيا كان او مستقبلا
(وقيل نفيه) اى نفي كاد (بكون الاثبات مطلعا) ماضيا كان او مستقبلا اما
فى الماضى فقوله تعالى وما كادوا يفعلون فان المراد اثبات الفعل لانفيه بدليل
فنبحوها واما فى المضارع فلتخطئة الشعراء قول ذى الرمة * اذ غير البحر
الحجين لم يكده * رسمس الهوى من حب مية يبرح * بانه يدل على زوال
رسمس الهوى والتسليمه تخطئتهم وتغيره قوته لم يكده بقوله لم اجد فلولوا كان
نفي كاد الاثبات لما خطأ وهولما غيره لتخطئتهم واجيب عن الاول بان قوله
تعالى وما كادوا يفعلون يدل على انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه فى وقت ما
وقوله تعالى فنبحوها قرينة تدل على ثبوت الذبح بعد انتفائه وانتفاء القرب

* البيت السابع والاربعون *
قول الشاعر (رسم عفا
من بعدها قد انمى * قد كان
من طول البلى ان يمصحا)
لرسم الاثر والانتفاء ذهب الاثر
وعفا من العفو وهو المحو والبلى
بكسر الباء من بلى الشئ اذا صار
خلقا متفشا اى ضعيفا ويمصحا
من المصحح وهو الانتطاع يقال مصحح الشئ اى ذهب وانتطع والمعنى هذا رسم واثر من آثار

من المصحح وهو الانتطاع يقال مصحح الشئ اى ذهب وانتطع والمعنى هذا رسم واثر من آثار

دار المعشوفة عنى وانهم بنواؤها بعد ذهاب آثار المعشوفة من المتعلقات والامنة حال كونه قد قرب بكثرة
الازمنة الموجبة لليلي ان يذهب ذلك الاثر بالكلية والاستشهاد (٢٤٦) على انه قد يدخل ان على خبر كاد

تشبه له بمعنى كما انه يحذف
ان عن خبر عسى تشبه له بكاد
كما في ان يمسح فالالف فيه
الاشباع وهذا البت من الرجز
السالم لانه من الضرب الاول
لعروضه الاولى

البيت الثامن والاربعون
قول ذي الرمة (اذا غير الهجر
المحبين لم يكبد * رسبس الهوى
من حبة يبرح) كلمة اذ شرطية
وغير ماض معلوم من باب التفعيل
والهجر فاعله وهو بفتح الهاء
الفراق اعنى ضد الوصال والجملة
فعل الشرط والمحبين اسم فاعل
مفعوله بتقدير المضاف اى محبة
المحبين لم يكبد محمد مطلق من
افعال المقاربة والرسبس اسمه
مضاف الى الهوى والرسبس
الثابت والاضافة من باب جرد
قطيفة وممراده رسبس الهوى
نفسه ومن فى قوله من حب متعلق
يبرح الاقوى ودية اسم امرأة واذا
قيل انها غير منصرفة للعلمية
والنايت مضاف اليها لخب
ويبرح بمعنى يزول وهو مفع فاعله
الراجع الى اسم لم يكبد خبره
والاستشهاد به على ان النسب
الداخل على كاد وما يشق منه

منه ولا تناقض بين انتفاء الشئ فى وقت وثبوتة فى وقت آخر ومن الثانى
فلنخطئه بعض الفصحاء مخضى ذى الرمة وذا الرمة فى تسليمه تخطئه روى
عن عتبة انه قال قدم ذوالرمة الكوفة واعترض عليه ابن شبرمة فغيره فقال
عتبة حدثت ابى بذلك فقال اخطأ ابن شبرمة فى انكاره عليه واخطأ
ذوالرمة حين غيره وانما هو كقوله تعالى لم يكديراها وانما هو لم يرها (وقيل
يكون) اى النفى الداخلى على كاد وما يشق منه (فى الماضى للاثبات وفى
المستقبل كالافعال) اى كسائر الافعال فى افادة النفى نفي مضمونه (تمسكا)
فى الدعوى الاولى (بقوله تعالى وما كادوا يفعلون) وقد عرفت وجه التمسك
والجواب عنه (و) فى الدعوى الثانية (بقول ذي الرمة * اذا غير الهجر
المحبين لم يكبد * رسبس الهوى من حبة يبرح) حين اراد بالنفى الداخلى
على بكاد انتفاء قرب رسبس الهوى عن البراح اى الزوال فالتنى الداخلى
على بكاد كالتنى الداخلى على سائر الافعال وهذا مسلم لكن لا يثبت مدعاه
بجرد ذلك مالم يثبت دعواه الاولى وقد عرفت وجه الفتح فى تمسكه عليها
(واثالث) وهو ما وضع لدنوا الخبر وقرب ثبوتة للفاعل دنواخذ وشروع
فى الخبر (طفق) بمعنى اخذ فى الفعل يقال طفق يطفق كعلم يعلم طققا
وطقوقا وقد جاء طفق يطفق كضرب يضرب (وكرب) بفتح راء بمعنى
قرب يقال كربت الشمس اذا دنت للغروب (وجعل) بمعنى طفق (واخذ)
بمعنى شرع (وهى) اى هذه الافعال الاربعة فى الاستعمال (مثل كاد) فى
كون خبرها المضارع بغير ان تقول طفق زيد واخذ او كرب بفعل او جعل
يقول وقال الله تعالى * وطفا فائخضفان (واوشك) بمعنى اسرع عطف
على طفق (وهى) اى اوشك (مثل عسى وكاد فى الاستعمال) فتارة يستعمل
استعمال عسى على وجهيه نحو اوشك زيدان يئى واوشك ان يئى زيد
وتارة يستعمل استعمال كاد بدون ان نحو اوشك زيد يئى * فعل التعجب
ما وضع لانشاء التعجب * وفى بعض النسخ افعال التعجب وفى اكثر النسخ
فعل التعجب بصيغة التثنية فافراد الفعل بالنظر الى ان التعريف للجنس
وجعله بالنظر الى كثرة افراده وثبته بالنظر الى نوعى صيغته وعلى كل تقدير
فاتعريف الجنس المفهوم فى ضمن التثنية والجمع ايضا فهو ما وضع

يكون الماضى للاثبات وفى المستقبل كسائر الافعال فى افادة النفى نفي مضمونه كفى لم يكبد حيث اراد بالنفى * فعل
اى داخل على كاد لانه رسبس الهوى عن البراح اى الزوال فالتنى الداخلى على كاد كالتنى الداخلى على سائر الافعال

٨ والتفضيل في الشروح وهذا من الطويل من ضربه الثاني ﴿ البيت التاسع والاربعون ﴾ قول الشاعر
(ربما ضربة بسيف صيقل) ﴿ ٢٤٧ ﴾ بين بصرى وطعنة بخلاء رب حرف جر مجرورة قوله ضربة وما زائدة

والباء في بسيف متعلق بضربة
والسيف معلوم والصيقل
بمعنى المصقل يقال صيقل
السيف وصقله وصقلا
بأكسر فهو صاقل والمصقلة
ما يسقل به السيف ونحوه كذا
في المختار و بين طرف مضاف
الى بصرى وهو موضع بالشام
ينسب اليها السوف وطعنة اسم
للمكان القريب من البصرى والباء
في بخلاء بمعنى في وخلاء بمعنى
لمكان الخالى الذى لا شئ فيه
والمعنى رأيت ضربة أكثرا من عينا
بسيف مصقل أى مجلول وقع
في المكان الخالى الذى كان بين
بصرى وبين طعنة ولا نشهد به
على أنه قد يلحق رب ما زائدة
فلا يضر عملها في مجرورها
كما في ربما ضربة وأى رب الضربة
هذه البيت من البحر الخفيف
من ضربه الثاني لعروض الاولى
لان عروضه الاولى سائمة
واضرب الثاني منها خدوف على
وزن فاعلن الان عرض هذا
البيت مشعث على وزن مفعولان
بنسكين لام صيقل وضربة
على وزن فاعلن بعد كونه
مخدوفا والنشء حيث في عروضه

فعل وضع لان الكلام في قسم الافعال فلا ينتقض الحد بمثل الله دره
وواهاله لكن ينتقض بنحو قاله الله من شاعر ولا شل عشره فانه فعل
وضع لانشاء التعجب وليس محض الدعاء الا ان يقال هذه الافعال ليست
موضوعة للتعجب بل استعملت كذلك بعد الوضع او المراد ما وضع لانشاء
التعجب فحسب بحيث لا يستعمل في غيره وما ذكر من مواد النقص فكثيرا ما
يستعمل في الدعاء (وله) أى فعل التعجب اولما وضع لانشاء التعجب
(صبغت) احداهما صبغة الفعل الذى تضمنه تركيب (ما فعله) اخرىهما
صبغة الفعل الذى تضمنه تركيب (افعل به) بشرط ان تكونا في هذين
التركيبين (وهما) أى فعلا التعجب (غير متصرفين) فلا يتغيران الى مضارع
ومجهول وتأنيث وفي بعض النسخ وهى افعال التعجب غير متصرفة
(مثل ما احسن زيد او احسن يزيد ولا ينيان) أى فعلا التعجب (الامماني
منه افعال التفضيل) لمشابهة تعمله من حيث ان كلا منهما للمبالغة والتأنيث
وكذا لا ينيان الالفاعل كفاعل التفضيل وقد شد ما شهى الطعام
وما مقت الكذب (ويتوصل في) الفعل (المتع) بناء صيغتي التعجب منه
من رباغى او ثلاثى مزيد فيه او ثلاثى مجرد مما فيه لون او عيب (بمثل ما شد
استخرجه واشدد باستخرجه) أى يتوصل بينهما من فعل لا يمتنع
بناؤهما منه وجعل المتع مفعولا او مجرورا بالباء (ولا يتصرف فيهما) أى
في صيغتي التعجب (بتقديم) أى تقديم جائز في اعداد صيغتي التعجب كتحديد
المفعول او الجار والمجرور على الفعل (وتأخير) أى تأخير جائز في اعدادهما
كتأخير الفعل منهما وانما قيدنا التقديم والتأخير بما قيدنا ليكون عدم
التصرف بهما من خواص صيغتي التعجب فان المقام يقتضى بيان الاحكام
الخاصة بهما فلا يقال ما زيد احسن ولا يزيد احسن لانهما بعد النقل الى
التعجب جريا مجرى الامثال فلا يتغيران كما لا يتغير الامثال قيل عدم
التصرف بالتقديم يستلزم عدم التصرف بالتأخير وبالعكس لان تقديم الشئ
يستلزم تأخير غيره وكذا تأخير غير يستلزم تقديم غيره فلما كفى باحدهما
لكفى واجيب بان ذكر التأخير انما هو للتأكيد لا للتأسيس على ان كل واحد
منهما وان لم ينفصل عن الآخر بالوجود لكنه ينفصل منه بالقصد فكأنه

والخبر في ضربها الثاني زحان جواز فيها على ما قاله بعض شراح الاندلسي والحشوان مخبونان
على وزن مفاعيلن تتبع وتدبر

اعتبر القصد (ولا يتصرف فيهما بابقاع) (فصل) بين العامل والمفعول نحو ما احسن في الدار زيداً واكرم اليوم بزيد لاجرائها مجرى الامثال كما سبق (واجاز المازني الفصل بالظرف) لما سمع من العرب قولهم ما احسن بالرجل ان يصدق واجاز الاكثرين الفصل بكلمة كان مثل ما كان احسن زيداً ومعناه انه كان له في الماضي حسن واقع دائم الا انه لم يتصل بزمان التكلم بل كان دائماً قبله (وما ابتداء) اي مبتدأ على ان يكون المصدر بمعنى اسم المفعول او ذوات ابتداء بتقدير المضاف وفي بعض النسخ وما ابتدائية ومعناه ظ هر (نكرة) بمعنى شيء لان النكرة تناسب التعجب لانه يكون فيما خفي سببه (عند سببويه وما بعدها) اي ما بعد ما (الخبر) من باب شر اهر ذاتاب (موصولة) اي ما موصولة (عند الاخفش والخبر محذوف) اي الذي احسن زيداً اي جعله ذا حسن شيء عظيم وقال الفراء ما استفهمها مية ما بعدها خبر قال الشارح الرضى وهو قوى من حيث المعنى لانه كان جهل سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو قوله تعالى وما ادريك ما يوم الدين واما احسن بزيد فافعل صورته امر ومعناه الماضي من افعل بمعنى صار ذا فعل كالجم اي صار ذا الجم (وبه) اي مجروره (فاعل) لهذا الفعل (عند سببويه) والباء زائدة لازمة لا اذا كان التعجب منه ان مع صلتها نحو احسن ان تقول اي بان تقول على ما هو القياس (فلا ضمير) عند سببويه (في افعل) لان الفاعل واحد ليس الا (وبه) اي مجروره (مفعول عند الاخفش) لاحسن بمعنى صار ذا حسن على ان يكون همزة فاعل للصبرورة (والياء للتعديّة) اي لجعل اللازم متعدياً فالعنى صيره ذا حسن (او الباء زائدة) على ان يكون احسن متعدياً بنفسه ويكون همزة احسن للتعديّة كاخرج (فقيه) اي في الفعل (ضمير) هو فاعله اي احسن انت بزيد او زيداً اي اجعله حسناً بمعنى صفه به وقال الفراء وتبعه الزنجشيري ان احسن امر لكل احد بان يجعل زيداً حسناً وانما يجعله كذلك بان يصفه بالحسن فكانه قيل صفه بالحسن كيف شئت فان فيه من جهات الحسن كل ما يمكن ان يكون في شخص واحد افعال المدح والذم يعني الافعال المشهورة عند النحاة بهذا اللقب (ما وضع) اي فعل وضع (لانشاء مدح

او ذم (فلم يكن مثل مدحته وذمته منها لانه لم يوضع للانشاء) فنهان نعم
 وبئس (وهم في الاصل فعلان على وزن فعل بكسر العين وقد اطرده
 في لغة بني تميم في فعل اذا كان فائوه مفتوحا وعينه حلقيا اربع لغات
 احديها فعل بفتح الفاء وكسر العين وهي الاصل والثانية فعل باسكان
 العين مع فتح الفاء والثالثة اسكان العين مع كسر الفاء والرابعة كسر الفاء
 اتباعا للعين والاكثر في هذين الفعلين عند بني تميم اذا قصد بهما المدح
 والذم كسر الفاء واسكان العين قال سيبويه وكان عامة العرب اتفقوا
 على لغة بني تميم (وشرطهما) اي شرط نعم وبئس (ان يكون الفاعل
 معرفا باللام) للعهد الذهني وهي لواحد غير معين ابتداء ويصير مغيبا
 بذكر المخصوص بعده ويكون في الكلام تفصيل بعد الاجمال ليكون
 اوقع في النفس نحو نعم الرجل زيد (او) يكون (مضافا الى المعرف بهما)
 اي باللام اما غير واسطة نحو نعم صاحب الرجل زيدا وبواسطة نحو
 نعم فرس غلام الرجل او نعم وجه فرس غلام الرجل وهم جرا (او)
 يكون (مضمر امير ابتكرة منصوبة) مفردة او مضافا الى ابتكرة او معرفة
 اضافة لفظية نحو نعم رجلا او ضارب رجل او زيدا وحسن الوجه انت
 (او) ميمرا (بما) بمعنى شيء منصوب المحل على التمييز (مثل فتعماهي)
 اي نعم شئتاهي وقال الفراء وابو علي هي موصولة بمعنى الذي فاعل
 انعم فيكون الصلة باجتماعها في فتعماهي مخدوفة لانها مخصصة اي نعم
 الذي فعله هي اي الصدقات وقال سيبويه والكسائي ما معرفة تامة بمعنى
 الشيء فنعماهي نعم الشيء هي فاهو الفاعل لكونه بمعنى ذي اللام وهي
 مخصصة (وبعد ذلك) لفاعل (المخصوص) بالمدح والذم وبعديته انما
 هي بحسب الغالب لانه قد يتقدم المخصوص فيقال زيد نعم الرجل صرح به
 في المفتاح (وهو) اي المخصوص (مبتدأ وما قبله) اي الجملة الواقعة
 قبله غالبا (خبره) ولم يخرج هذه الجملة الواقعة خبرا الى ضمير المبتدأ لقيام
 لام التعريف بالعهدى مقامه (او خبر مبتدأ محذوف) وهو هو (مثل نعم
 الرجل زيد) فزيد في هذا المثال امام مبتدأ وجملة نعم الرجل مقدا عليه
 خبره واما خبر مبتدأ محذوف على تقدير السؤال فانه لما قبل نعم الرجل

وكأنه سئل من هو فقيل زيد أي هو زيد فعلى الوجه الأول نعم الرجل زيد
 جملة واحدة وعلى الثاني جملتان (وشرطه) أي شرط المخصوص
 أي شرط صحته وقوعه مخصوصا (مطابقة الفاعل) أي مطابقة
 الفاعل أو مطابقة الفاعل أي في الجنس حقيقة أو تأويلا وفي الأفراد
 والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى نحو
 نعم الرجل زيد ونعم الرجلان زيدان ونعم الرجال زيدون وبئست
 المرأة هند وبئست المرأتان الهندان وبئست النساء الهندات ويجوز
 أن يقال نعم للمرأة هند وبئس المرأة هند لأنهما لما كانا غير متصرفين
 أشبهتا الحرف فلم يجب إلحاق العلامة بهما (و) قوله تعالى (بئس مثل
 القوم الذين كذبوا) جواب سؤال مقدر حيث وقع المخصوص أعني
 الذين كذبوا جعلا مع أفراد الفاعل وهو مثل القوم (وشبهه) مما لا يطابق
 الفاعل المخصوص (متأول) بتقدير مثل الذين كذبوا أو يجعل الذين
 كذبوا صفة للقوم وحذف المخصوص أي بئس مثل القوم المكذبين مثلهم
 (وقد يحذف المخصوص إذا علم بالقرينة مثل) قوله تعالى (نعم العبد)
 أي أيوب بقرينة أن ذلك في قصته (و) قوله تعالى (فنعلم الماهدون)
 أي نحن (وساء مثل بئس) في إفادة الذم والشرائط والاحكام
 (ومنها) أي من أفعال المدح والذم حب في (حبذا) وهو أي حبذا مركب
 من حب الشيء أو من حب إذا صار محبوبا ومن ذا (وفاعله) أي فاعل هذا
 الفعل (ذا ولا يتغير) أي حبذا أو فاعله أو أفعاله وعليه فلا يثنى ولا يجمع
 ولا يؤنث إذا كان المخصوص مثنى أو جعلا أو مؤنثا لجرى بها مجرى الأمثال
 التي لا تتغير فيقول حبذا زيدان وحبذا زيدون وحبذا هند (وبعد)
 أي بعد حبذا (المخصوص واعرابه) أي أعراب مخصوص حبذا
 (كأعراب مخصوص نعم) على الوجهين المذكورين (ويجوز أن يقع
 قبل المخصوص) أي مخصوص حبذا (أو بعده) أي بعد مخصوصه
 (تميم أو حال على وفق مخصوصه) في الأفراد والتثنية والجمع والتذكير
 والتأنيث نحو حبذا رجلا زيدا وحبذا رجلا وحبذا راكبا زيدا وحبذا
 زيدا راكبا وحبذا رجلين أو راكبين زيدان وحبذا زيدان رجلين

اورا كين وحبذا امرأة هند وحبذا هند امرأة والعامل في التميز او الحال
 ما في حبذا من الفعلية وذو الحال هو ذا لا زيد لان زيدا مخصوص
 والمخصوص لا يبيح الابد تمام المدح والركوب من تمامه فالراكب حال
 من الفاعل لامن المخصوص الحرف مادل على معنى في غيره
 اى كلمة ذات على معنى حاصل في غيرها متعقل بالنسبة اليه اى لا يكون
 مستقلا بالمفهومية بحيث يصلح لان يحكم عليه اوبه بل لا بد له في ذلك
 من انضمام امر آخر اليه (ومن ثمة) اى لاجل انه يدل على معنى في غيره
 (احتاج في جزيته) لا الكلام ركنا كان او غيره (الى اسم) يتعقل معناه بالنسبة
 اليه نحو من البصرة (او فعل) كذلك نحو قد ضرب (حروف الجر
 ما وضع للافضاء بفعل) اى ايصاله فان معنى الافضاء الوصول ولما عدى
 بالباء صار معناه الايصال (او معناه) اى معنى الفعل وهو كل شئ
 استنبط منه معنى الفعل كما سمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
 والمصدر والظرف والجار والمجرور وغير ذلك (الى ما يليه) سواء كان
 اسما صريحا مثل مرتت يزيد وانا ما زيدا وكان في تأويل الاسم كقوله
 تعالى * وضائق عليهم الارض بما رحبت * اى برحبها وسميت هذه
 الحروف حروف الاضافة ايضا لانها تضيف الفعل او معناه الى ما يليه
 وحروف الجر لانها تجر معانى الافعال الى ما يليه اولان اثرها فيما يليه
 الجر (وهى) اى حروف الجر (من والى وحتى وفى) ذكر هذه الحروف
 على سبيل الحكاية لانه ليس لها اسماء خاصة يعبر بها عنها (والباء
 واللام) ذكرهما باسميهما لوجودهما وكذلك ذكر الواو والياء والكاف
 باسمائهما حيث وجدت بخلاف ما بقي منها (ورب وواوها) اى الواو التى
 تقدر بعدها رب وفى عددها من حروف الجر تسامح (واو القسم وباء
 وتأوه وعن وعلى والكاف ومدومند وخلا وعدا وحاشا) فالعشرة الاول
 لا تكون الاحرفا والخمسة التى تليها تكون حرفا واسما والثلاثة الباقى
 تكون حرفا وفعل (فن للابتداء) اى لابتدائه الغاية والمراد بالغاية
 المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكلى اذ لا معنى لابتداء الغاية وقيل
 كثيرا ما يطلقون الغاية ويريدون بها الغرض والمقصود فالمراد بها

الفعل لانه غرض الفاعل ومقصوده وهذا الابتداء امان المكان نحو
 سرت من البصرة او من الزمان نحو صمت من يوم الجمعة وعلامة من
 الابتدائية صحة ايراد الى او ما يفيد فائدتها في مقابلتها نحو سرت من
 البصرة الى الكوفة ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ بالله
 التحي الى (والتبيين) بالجر عطف على الابتداء اى ويحي من اللتين ايضا
 اى لظاهر المقصود من امر مبهم وعلامته صحة وضع الموصول في موضعه
 مثل فاجتنبوا الرجس من الاوثان فانك اوقلت فاجتنبوا الرجس الذى هو
 الاوثان استفهام المعنى (والتبيين) اى وقد يحيى من التبيين وعلامته
 صحة وضع بعض مكانه نحو اخذت من الدراهم اى بعض الدراهم (وزائدة)
 بالرفع عطف على قوله الابتداء فانه مرفوع بالخبرية وزيادتها لا تكون
 الا (فى غير) الكلام (الموجب) نحو ما جاءنى من احد وهل جاءك من احد
 (خلا فالكوفيين والاخفش) فانهم يجوزون زيادتها فى الموجب ايضا
 مستدلين بقولهم * قد كان من مطر * فاجاب عن استدلالهم بقوله (وقد
 كان من مطر وشبهه) مما يتوهم منه زيادة من فى الكلام الموجب (متاول)
 بكونها للتبيين اى قد كان بعض مطر او شئ من مطر او هو
 وارد على الحكاية كائن قال قال هل كان من مطر فاجاب بانه قد كان من
 مطر (والى الانتهاء) اى لانه الغاية فهى بهذا المعنى مقابلة لمن سواء
 كان فى المكان نحو خرجت الى السوق او الزمان نحو اتوا الصيام الى الليل
 او غيرهما نحو قلبى اليك فان قلب المخاطب منه اليه باعتبار الشوق والميل
 (ومعنى مع قليلا) كقوله تعالى ولانأكلوا اموالهم الى اموالكم اى مع
 اموالكم (وحتى كذلك) اى مثل الى فى كونها لانتهاء الغاية (ومعنى مع
 كثيرا) ولم يكف فى بيان كونها بمعنى مع تشبيها بالى كما كتفى فى بيان كونها
 لانتهاء الغاية به للتفاوت الواقع بينهما بالقلة والكثرة (وتختص) اى حتى
 (بالظاهر) اى بالاسم الظاهر فلا يقل خناه كما يقال اليه لانها لو دخلت
 على المضمر لانتبس الضمير المجروز بالنصب لجواز وقوعها بعددها
 (خلا فالمبرد) فانه جوز دخوله على المضمر مستدلا بما وقع فى بعض اشعار
 العرب على سبيل الندرة والجمهور يحكمون بشذوذه فلا يجوزونه قياسا

(وفي للظرفية) اى للظرفية مدخوله شئ حقيقة نحو الماء في الكوزا ومجازا
 نحو النجاة في الصدق (وبمعنى على قليلا) كقوله تعالى ولاصابتكم
 في جذوع النخل * اى على جذوع النخل (والباء للالصاق) اى لافادة
 لصوق امر الى مجرور الباء هذه كما ترى في مررت يزيد فان الباء فيه نفيد لصوق
 مرورك بزيد اى بمكان يقرب منه (والاستعانة) اى استعانة الفاعل في صدور
 الفعل عنه بمجروره نحو كتبت بالقلم (والمصاحبة) نحو اشتريت الفرس
 بسرجه اى مع سرجه فمعنا مصاحبة السرج واشتراكه مع الفرس
 في الاشتراء ولا يلزم ان يكون السرج حال اشتراء الفرس لمصاحبه فالالصاق
 يستلزم المصاحبة من غير عكس (والمقابلة) اى لافادة وقوع مجروره في
 مقابلة شئ آخر نحو بعث هذا بذاك (والتعدية) اى جعل الفعل اللازم
 متعديا بتضمنه معنى التصيير بادخال الباء على فاعله فان معنى ذهب زيد
 صدور الذهاب عنه ومعنى ذهب زيد صيرته ذاهبا والتعدية بهذا المعنى
 مختصة بالباء واما التعدية بمعنى اصال معنى الفعل الى معموله بواسطة
 حرف الجر فالحروف الجارة كلها فيها سواء لاختصاصها بحرف دون
 حرف (والظرفية) نحو جلست بالسجدة اى في المسجد (وزائدة) في الخبر
 في الاستفهام) بهل لامطلقا نحو هل زيد بقائم فلا يقال ازيد بقائم (وانثى)
 بلبس نحو لبس زيد براكب وبما نحو ما زيد فهى تزد في الخبر في هذه
 الصور (قياسيا وفي غيره) اى غير الخبر الواقع في الاستفهام والنفي (سمعا)
 سواء لم يكن خبرا (نحو بحسبك زيد) وكفى بالله شهيدا (والقي يده) اى
 بحسبك زيد وكفى الله شهيدا والقي يده او كان خبرا ولكن لاقى الاستفهام و
 النفي نحو بحسبك زيد (واللام الاختصاص) بملكية نحو المال لزيد وبلا ملكية
 نحو الجمل للفرس (والتعليل) اى لبيان علته شئ ذهنا نحو ضربت للتأديب
 او خارجا نحو خرجت لخفاةك (وبمعنى عن مع القول) نحو قلت لزيد انه
 لم يفعل الشئ اى قلت عنه (وزائدة) نحو رد في لكم اى رد فيكم (وبمعنى الواو
 في القسم للتعجب) نحو لله لا يؤخر الاجل وانما تستعمل في الامور العظام فلا
 يقال لله لقد طار الذباب (ورب للتقليل) اى لانشاء التقليل (و) لهذا وجب
 (لها) صدر الكلام كما ان كم وجب لها صدر الكلام لكونها الانشاء التكثير

البيت الخمسون ﴿ قَوْلُ الشَّاعِرِ ﴾ (وَبَلَدُهُ لَيْسَ بِهَا أَيْسٌ * إِلَّا لِيَعْفِيرٍ وَالْأَيْسُ) الْوَاوُ بِمَعْنَى رَبِّ بَلَدِهِ
وَالْبَلَدُ بِمَعْنَى الْجَمْعِ بِلَادٍ وَبِلَدَانِ وَالْأَيْسُ الْمَوَانِسُ وَهُوَ كُلُّ ٢٥٤ مِائُونَ بِه يُقَالُ بِالْأَيْسِ

أَيُّ أَحَدٍ يُونُسَ بِهِ وَالْيَعْفِيرُ جَمْعُ
يَعْفُورٍ بِالْفَتْحِ وَالضَّمُّ وَلَدُ النَّبِيِّ
وَوَلَدُ الْبَقَرِ الْوَحْشِيُّ قَالَهُ فِي
الْمُخْتَارِ الْيَعْفُورُ طَبِي بِلَوْنِ التُّرَابِ
يَعْنِي بَيَضَ لِأَنَّ الْعَفَرَ بِفَتْحَتَيْنِ
التُّرَابُ وَعَفْرُهُ بِالتُّرَابِ مِنْ بَابِ
ضَرْبٍ وَعَفْرُهُ تَعْفِيرُهُ أَيُّ مَرَّغُهُ
وَالْيَعْفِيرُ أَيْضًا التَّيْبِيُّ ضُ
وَفِي الْحَدِيثِ أَنَّ أَمْرَأَةً شَكَّتْ أَنَّ
مَالَهَا لَا يَزُكُو فَقَالَ مَالُ نَهْمَا
فَقَالَتْ سَوْدُ فَقَالَ عَفْرِي أَيُّ
أَسْبَدَلِي أَغْنَامًا بَيْضَاءُ فَإِنَّ الْبَرَكَةَ
فِيهَا وَالْعَبْسُ بِالْكَسْرِ الْأَبْلُ
الْأَيْصُ يَخَالُطُ بَيَاضَهَا شَيْءٌ
مِنَ الشُّقْرِ كَذَا فِي حَاشِيَةِ
الْعَصَامِ أَقُولُ الشُّقْرَةُ فِي الْإِنْسَانِ
حِجْرَةٌ صَافِيَةٌ وَبَشْرَتُهُ مَائِلَةٌ إِلَى
الْبَيَاضِ وَيُقَالُ بِعَبْرٍ أَشَقَرُ
أَيُّ شَدِيدَةُ الْحُمْرَةِ وَالْمَعْنَى رَبُّ
بَلَدِهِ صَارَتْ خَرَابًا لَا يَتَوَلَّوْنَ
فِيهَا أَحَدٌ إِلَّا لِيَعْفِيرٍ وَالْعَبْسُ
ثُمَّ إِنَّ الْعَبْسَ وَاحِدًا أَعْبَسَ
وَالْأَيْسُ عَبْسَاءُ وَعَبْسِي اسْمُ
عَبْرَانِي أَوْ سُرْيَانِي وَالْجَمْعُ
عَبْسُونَ بِفَتْحِ السِّينِ يُقَالُ
جَاءَنِي عَبْسُونَ وَرَأَيْتُ الْعَبْسِينَ
وَمَرَرْتُ بِالْعَبْسِيِّينَ وَاجْازَ
الْكُوفِيُّونَ ضَمُّ السِّينِ قَبْلَ الْوَاوِ
وَكَسَرُهَا قَبْلَ الْيَاءِ وَلَمْ يَجْزِهِ

(مُخْتَصَّةٌ بِنَكْرَةٍ) لَعْنَمُ احْتِيَاجِهَا إِلَى الْمَعْرِفَةِ (مَوْصُوفَةٌ) لِتَحَقُّقِ التَّقْبِيلِ
الَّذِي هُوَ مَدَّوْلٌ رَبِّ لَانَهُ إِذَا وَصَفَ الشَّيْءَ صَارَ اخْصَ وَأَقْلَ مِمَّا يُوَصَّفُ
وَاشْتَرَاطُ كَوْنِهَا مَوْصُوفَةً أَنَّمَا هُوَ (عَلَى) الْمَذْهَبِ (الْأَصَحِّ) وَهَذَا مَذْهَبُ
أَبِي عَلِيٍّ وَمِنْ وَافَقَةٍ وَقِيلَ لَا يَجِبُ ذَلِكَ وَالْمُخْتَارُ عِنْدَ الْمُصَنِّفِ الْوَجُوبُ
وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَ مِنَ التَّقْبِيلِ أَصْلُهُ أَنْ تَسْتَعْمَلَ فِي مَعْنَى التَّكْثِيرِ كَالْحَقِيقَةِ وَفِي
لِلتَّقْبِيلِ كَالْحِجَازِ الْمَخْتِاجِ إِلَى الْقَرِينَةِ (وَفَعْلُهَا) أَيُّ فَعَلَ رَبُّ يَعْنِي الَّذِي تَعَاقَى
بِهِ رَبُّ فَعَلَ (مَاضٍ) لِأَنَّهُ لَا تَقْبِيلَ الْمُحَقَّقِ وَلَا يَتَصَوَّرُ ذَلِكَ إِلَّا فِي الْمَاضِي نَحْوُ
رَبِّ رَجُلٍ كَرِيمٍ لَقَبْتُهُ أَوْ رَبِّ رَجُلٍ كَرِيمٍ لَمْ أَقَارِفْهُ (مُحَذَّوْفٌ) أَيُّ ذَلِكَ الْفِعْلُ
الْمَاضِي (غَالِبًا) أَيُّ فِي غَالِبِ الْأَسْتِعْمَالِ لَوْجُودِ الْقَرَائِنِ نَحْوُ رَبِّ رَجُلٍ كَرِيمٍ
أَيُّ أَقْبَيْنَهُ (وَقَدْ تَدَخَّلَ) أَيُّ رَبِّ (عَلَى مُضْمَرٍ بِهِمْ) لَمْ رَجَعْ لَهُ (بِمَبْرُوكَةٍ
مَنْصُوبَةٍ) عَلَى التَّمْيِيزِ (وَالضَّمِيرُ مُفْرَدٌ) وَإِنْ كَانَ الْمِيمُ مَثْنً أَوْ مَجْمُوعًا
(مَذْكُورٌ) وَإِنْ كَانَ الْمِيمُ مُؤَنَّثًا نَحْوُ رَبِّهِ رَجُلًا أَوْ رَجُلَيْنِ أَوْ رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً
أَوْ امْرَأَتَيْنِ أَوْ نِسَاءً (خِلَافًا لِلْكُوفِيِّينَ فِي مَطَابَقَةِ التَّمْيِيزِ) فِي الْإِفْرَادِ وَالْمَثْنِ
وَالْجَمْعِ وَالتَّنْذِيرُ كَبِيرٌ وَالنَّائِثُ فَانْهَمُ يَقُولُونَ رَبُّهُمَا رَجُلَيْنِ وَرَبُّهُمَا رَجُلًا أَوْ رَجُلًا
امْرَأَةً وَرَبُّهُمَا امْرَأَتَيْنِ وَرَبُّهُنَّ نِسَاءً (وَلَحْظُهَا) أَيُّ رَبِّ (مَا) الْكَافَةُ
الْمَانِعَةُ عَنِ الْعَمَلِ (فَتَدْخُلُ) بِعَدْلٍ حَقِّ مَا (عَلَى الْجَمْلِ) نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى رَبِّمَا يُوَدُّ
الَّذِينَ كَفَرُوا وَقَدْ تَكُونُ مَا زَائِدَةٌ فَتَدْخُلُ عَلَى الْأَسْمِ وَتَجْرُ نَحْوُ رَبِّمَا ضَرْبُهُ بِسَيْفٍ
صَعِيقٍ (وَوَاوُهَا) أَيُّ وَأَوْرَبُ فِي حُكْمِهَا (تَدْخُلُ عَلَى نَكْرَةٍ مَوْصُوفَةٍ) مَثَلُ
وَبَلَدُهُ لَيْسَ بِهَا أَيْسٌ * إِلَّا لِيَعْفِيرٍ وَالْأَيْسُ * وَهَذِهِ الْوَاوُ لِلْعَطْفِ عِنْدَ
سَبْبِهِ وَيَهْ وَبَسَتْ بِجَارَةٍ فَانْ تَكُنْ فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ فَكُونُهَا لِلْعَطْفِ ظَاهِرٌ وَإِنْ
كَانَتْ فِي أَوَّلِهِ فَيَقْدِرُ لَهُ مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ وَعِنْدَ الْكُوفِيِّينَ أَنَّهَا حَرْفُ عَطْفٍ
ثُمَّ صَارَتْ قَائِمَةً مَقَامَ رَبِّ جَارَةٍ بِنَفْسِهَا لِصَبْرِ وَرْتِهَا بِمَعْنَى رَبِّ فَلَا يَقْدِرُونَ لَهُ
مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ لِأَنَّ ذَلِكَ تَعْسُفٌ (وَوَاوُ الْقِسْمِ) أَنَّمَا تَكُونُ عِنْدَ حَذْفِ الْفِعْلِ
أَيُّ فِعْلُ الْقِسْمِ فَلَا يَلِيقُ أَنْ يَقْسَمَ وَاللَّهُ وَذَلِكَ لِتَكْثُرِ اسْتِعْمَالِهَا فِي الْقِسْمِ فَهِيَ
أَكْثَرُ اسْتِعْمَالًا مِنْ أَصْلِهَا أَعْنَى الْبَاءِ (لِغَيْرِ السُّؤْلِ) يَعْنِي لَا يَسْتَعْمَلُ الْوَاوُ
فِي السُّؤَالِ فَلَا يُقَالُ وَاللَّهُ أَخْبَرَنِي كَمَا يُقَالُ بِاللَّهِ أَخْبَرَنِي حَطَّ الْوَاوُ عَنْ دَرَجَةِ
الْبَاءِ (مُخْتَصَّةٌ بِالظَّاهِرِ) يَعْنِي الْوَاوُ مُخْتَصَّةٌ بِالْأَسْمِ الظَّاهِرِ سِوَاءِ كَانَ الْأَسْمِ

الْبَصْرِيُّونَ وَكَذَا الْقَوْلُ فِي مُوسَى وَالنَّبِيَّةِ إِلَيْهِمَا عَسَوِيٌّ وَمُوسَى وَعَبْسِيٌّ وَمُوسَى كَذَا فِي مُخْتَارِ * الظَّاهِرُ *
الصَّحَاحُ وَالْأَسْنُ هَدَاهُ عَلَى أَنْ وَأَوْرَبُ حُكْمُهَا تَدْخُلُ عَلَى نَكْرَةٍ مَوْصُوفَةٍ كَأَنَّهُ قَوْلُهُ وَبَلَدُهُ لَيْسَ بِهَا مَوْصُوفَةٌ

الظاهر اسم الله او غيره فلا يقال لك لافعلن مثلاً بل يقال والله او ورب
الكعبة وذلك الاختصاص ايضا لحظ رتبة عن رتبة الاصل وهو البناء
بتخصيصه باحد القسمين وخص الظاهر لاصلاته (والثناء مثلها) اى مثل
الواو فى اشتراطها بحذف الفعل وكونها غير السؤال (مختصة باسم الله) من
الاسماء الظاهرة حظ المرتبة اعن مرتبة اصلها الذى هو الواو وتخصيصها
ببعض المظهر وخص منه ما هو اصل فى باب القسم وهو اسم الله تعالى
(والباء اعم منهما) اى من الواو والثناء (فى الجمع) اى فى جميع ما ذكر من
حذف الفعل وكونها غير السؤال والدخول على المظهر مطلقا او على
اسم الله تعالى خاصة فهى كما تكون عند حذف الفعل تكون عند ذكره
نحو بالله واقسم بالله وكما تكون لغير السؤال تكون للسؤال ايضا نحو بالله
لا فعلن وبالله اجلس وكما تدخل على المظهر تدخل على المضمر نحو
بالله لا فعلن وبك لا فعلن وفى الدخول على المظهر لا تختص باسم الله
خاصة نحو بالرحمن لا فعلن بخلافهما فانهما مختصان ببعض هذه
الامور كما عرفت فالمراد بالجميع جميع ما ذكر من الامور المختصة
لا الاختصاص فلا يرد انه لا يصح ان يقل النساء توجد مع الاختصاص
ويبدو له مكان التاني (ويتلقى) اى يجاب (القسم) الذى لغير السؤال
(باللام وان حرف النفي) اى ما ولا فاللام فى الموجبة اسمية كانت نحو والله
لا زيد قائم او فعلية نحو والله لا فعلن كذا وان فيها اى فى الاسمية نحو والله
ان زيدا قائم وما ولا فى المنفية اسمية كانت او فعلية نحو والله ما زيد بقائم
ولا يقوم زيد وقد يحذف حرف النفي او جود القرينة كقوله تعالى * تالله
نفثو تكويوسف * اى لا تنسوا واما قسم السؤال فلا يتلقى الا بما فيه معنى
الطلب نحو يا الله اخبرنى والله هل قام زيد (ويحذف جوابه) اى جواب
القسم (اذا اعترض) اى توسط القسم بين اجزاء الجملة التى تدل على
جواب القسم (او تقدمه) اى القسم (ما يدل عليه) اى على جوابه نحو
زيد والله قائم وزيد قائم والله لا تستغله عن الجواب فى هاتين الصورتين
لوجود ما يدل عليه والجملة المذكورة وان كانت جوابا للقسم بحسب
المعنى لكنهما بحسب اللفظ لا تسمى الا الدال على الجواب لا الجواب

٦ بحمله بعدها وزنه مفعّلان مفعولان في المصراع الاول ومستفعّلان مفعّلان مفعولان في الثاني لان هذا البيت من الرجز الا انه مصراع الضرب الثاني من الغروض * ٢٥٦ * الاولى بالخين في مفعولان فبقي

فمفعولان وصدره مخبون ايضا والحشوان مطويان فبقي الاوزان بعدها مثل ما قلنا

البيت الحادى والخمسون * قول الشاعر (بيض ثلث كنعاج جم * يضحكن عن كالبرد المنهم) البيض جمع بيضاء كحمر جمع حمر فثأمل واذا جعل صفتيه مؤنثة والنعاج بضم النون وقح العين وبعدها الف فهى جمع نجمة وهى البقرة ولا يقال لغبر البقر من الوحش نعا ج والجيم بالقح الكثير على ما قاله العجاج وفي هذا التشبيه لطيفة لان اكثر الشعراء من اهل البادية فيحسن عنده هذا التشبيه ويضحكن مضارع من الضحك والنون فاعله والجملة خبر عن بيض والبرد بفتحين حب الغمام ويقال له بالتركى طلو والانهما المذبان اى الذوب والمعنى تلك النسوة يضحكن عن مثل البرد المذاب يصف اسنانها بانها فى اللطافة مثل البرد المذاب اى القابل للذوب والاشتشها د على ان الكاف اسم بمعنى المثل يدل على

واهذا لا يجب فيها علامة جواب القسم (وعن للمجاورة) اى لمجاورة شئ وبعديته عن شئ آخر وذلك اما بزواله عن الشئ الثانى ووصوله الى الثالث نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد او بالوصول وحده نحو اخذت عنه العلم او بالزوال وحده نحو اديت عنه الدين (وعلى الاستعلاء) اى لاستعلاء شئ على شئ نحو (زيد على السطح) وعليه دين (وقد يكونان) اى عن وعلى (اسمين) يعلم ذلك (بدخول من عليهما) نحو من عن يمينى اى من جانب يمينى ومن عليه اى من فوقه (والكاف للنشبية) نحو زيد كالاسد (وزائدة) نحو ابس كمثل شئ اذ التقدير ابس مثله شئ على بعض الوجوه (وقد تكون) اى الكاف (اسما) بمعنى المثل نحو * يضحكن عن كالبرد المنهم * اى عن اسنان مثل البرد الذائب للطافة (وتختص) اى الكاف (بالظاهر) اى بالاسم الظاهر عند الجمهور فلا يقال كه استغناء عنه بمثل ونحوه وقد تدخل فى السعة على المرفوع نحو ما انا كانت خلافا للمبرد فانه اجاز ذلك مطلقا نظرا الى ما جاء فى بعض اشعارهم (ومذ ومنذ) للزمان الماضى او الحاضر فهما (الابتداء فى) الزمان (الماضى) يعنى اذا اريد بهما الزمان الماضى فالمراد ان مبتدأ زمان الفعل المثبت او المنفى هو ذلك الزمان الماضى الذى اريد بهما لاجبيعه كما اذا قلت سافرت من البلد منذ سنة كذا او مارأيت فلانا منذ سنة كذا بشرط ان تكون هذه السنة ماضية لا تكون فيها فان معناها حينئذ ان مبتدأ مسافرتى او عدم رؤيتى كان هذه السنة وامتد الى الآن (والظرفية) عطوف على الابتداء اى وهما للظرفية المحضة من غير اعتبار معنى الابتداء (فى) الزمان (الحاضر) اى الذى اعتبرته حاضرا وان مضى بعضه يعنى اذا اريد بهما الزمان الذى اعتبر حاضرا فالمراد ان جميع زمان الفعل هو ذلك الزمان الحاضر (نحو ما رأيتك منذ شهرنا ومذ يومنا) اى جميع زمان انتفاء رؤيتنا هذا الشهر واليوم الحاضر عندنا لانهما لم ينقضيا بعد ولم يمتد زمان الفعل الى ما وراءهما فكيف يصح اعتبارهما مبتدأ زمان الفعل فالمراد ان كلاهما للظرفية ويمكن ان يجعل الاول مثالا للابتداء كما توهم بحسب الظاهر لكن بتقدير مضاف اى

اسميته هنا دخول عن وبحره رجزا لان الحشوين مطويان والضربين مقطوعان لانه * ما *

مصراع الضرب الثانى ايضا فوزنه مستفعّلان مفعّلان مفعولان مرتين *

مارأيت مذخول شهرنا (وحاشا و خلا وعدا الاستثناء) اى لاستثناء
 ما بعدها عما قبلها فاذا جررت بهاما بعدها تكون حروفا جارة وبهذا
 الاعتبار ذكرت ههنا نحو جاءنى القوم حاشا زيد وعدا زيد و خلا زيد
 واذا نصبت بهما تكون الافعال من الحروف المشبهة بالفعل * ووجه
 شبهها به اما لفظا فلا تقسامها كالنقل الى الثلاثى والرابعى والخامسى
 وابنائها على الفتح مثله واما معنى فلان معانيها معانى الافعال مثل
 اكدت وشبهت واستدركت وتذبت وترجيت وكان المناسب ان يعبر
 عنها بالاحرف المشبهة على صيغة جمع القلة ليكونها ستة لكنهم
 لما عبروا عن الحروف الجارة والعامة طفلة مثلا بصيغة جمع الكثرة
 لم يستحسنوا تغيير الاسلوب مع شيوع استعمال كل من صيغتي جمع القلة
 والكثرة فى الاخرى على انها اذا لوحظت مع فروعها الحاصلة بخفيف
 نواتها. واغلت لعل تبلغ مبلغ جمع الكثرة (وهى ان وان وكان ولكن وليت
 وامل) اخرهما ليكون لهما الانشاء بخلاف الاربعة السابقة (لها) اى
 لهذه الحروف (صدر الكلام) وجوبا ليعلم من اول الامر انه اى قسم
 من اقسام الكلام اذ كل منها يدل على قسم منه كالللام المؤكد والمشتغل
 على التشبيه والاستدراك والتنى والترجى (سوى ان) المغنوحة (فهى
 بعكسها) اى بعكس باقيها على حذف المضاف بان يقتضى عدم
 الصدارة لانها مع اسمها وخبرها فى تأويل المفرد فلا بد لها من التعلق
 شئ آخر حتى يتم كلاما وحينئذ لو وقعت فى الصدر اشبهت بان
 المكسورة فى صورة الكتابة وانما حمل العكس على اقتضاء عدم الصدارة
 لاعلى عدم اقتضاء الصدارة لان مجرد الاستثناء يكتفى فى ذلك (وتلحقها)
 اى هذه الحروف (ما) الكافة (فتاخي) اى تعزل هذه الحروف عن
 العمل لمكان ما الكافة (على الافصح) اى على افصح اللغات مثل انما
 زيد قائم وقد تعمل على غير الافصح كما وقع فى بعض اشعارهم (وتدخل)
 هذه الحروف (حينئذ) اى حين اذ تلحقها ما الكافة (على الافعال)
 لان ما الكافة اخرجتها عن العمل فلا يلزم ان يكون مدخولها صالحا
 للعمل (فان) المكسورة لا تعبر معنى الجملة ولا تخرجها عن كونها جملة

فاذا قلت ان زيدا قائم افدت ما افدت بقولك زيد قائم مع زيادة التأكيد
 (وان) المفتوحة (مع جاتها) اى مع اسمها وخبرها اسمها جلة باعتبار
 ما كانت عليه قبل دخولها عليهما (فى حكم المفرد ومن ثمه) اى ومن
 اجل الفرق المذكور (وجب الكسر فى موضع الجملة) اى فى موضع
 يقتضى الجملة (و) وجب (الفخ فى موضع المفرد) اى فى موضع يقتضى
 المفرد (فكسرت) ان (ابتداء) اى فى ابتداء الكلام لكونه موضع الجملة
 نحو وان زيد قائم (و) كسرت ايضا (بعد القول) وما يشق منه لان مقول
 القول لا يكون الاجلة نحو قال زيدان عمرا قائم (و) كسرت ايضا (بعد)
 الاسم (الموصول) لان صلة الموصول لا تكون الاجلة نحو جاءنى الذى
 ان اباه قائم (وقحت) ان حال كونها مع جلتها (فاعلة) نحو بلغنى ان زيدا
 قائم اوجب كون الفاعل مفردا (و) حال كونها مع جلتها (مفعولة)
 نحو كرهت ان زيدا شاعرا لوجب كون المفعول مفردا (و) حال كونها
 مع جلتها (مبتدأة) نحو عندى انك فاضل لوجب كون المبتدأ مفردا
 (و) حال كونها مع جلتها (مضاف اليها) نحو اعجبني اشتهار انك عالم
 لوجب كون المضاف اليه مفردا (وقالوا لولا انك) بفتح الهمزة بعد
 لولا الامتناعية (لانه) اى ما بعد لولا الامتناعية (مبتدأ) وكون
 المبتدأ مفردا واجب نحو لولا انك منطلق انطلقت وكذلك بعد لولا
 التحضيضية لانهما مع اسمها وخبرها بعدها معمول للفعل الواجب دخول
 لولا التحضيضية عليه نحو لولا انى معاد لك زعمت اى لولا زعمت انى
 معاد لك ولولا انك ضربتني اى لولا صدر الضرب منك (و) كذا
 قالوا (لوانك) بفتح الهمزة (لانه) اى ما بعد لولا (فاعل) لفعل محذوف
 والفاعل يجب ان يكون مفردا نحو لوانك قائم اى لو وقع قيامك (فان جاز)
 فى موضع (التقديران) تقدير المفرد وتقدير الجملة (جاز الامر ان) اى الفخ
 والكسر فى ان الفخ على تقدير جعل ان مع اسمها وخبرها مفردا والكسر
 على تقدير جعلها مع جملة (مثل من يكرمنى فانى اكرمه) مما وقع بعد الفاء
 الجزائية فان كان المراد من يكرمنى فاننا اكرمه وجب الكسر لانها وقعت فى
 موضع الجملة وان كان المراد من يكرمنى فجزاؤه اى اكرمه او اكرامى ثابت له

البيت الثاني والخمسون قول الشاعر (وكنتم اري زيدا كما قبل سيدا * اذا انه عبد القفا واللاهزم) قوله وكنتم فعل ناقص اسمه ضمير متصل والجملة التي بعده خبره وقوله اري على صيغة المجهول بمعنى

اظن من الافعال المحققة بافعال القلوب وزيدا مفعوله الثاني وسيدا مفعوله الثالث فتأمل وكما قيل معترضة بين المفعولين واذا المفعول اجاء وعبد بالرفع خبر ان مضاف الى القفا واللاهزم ثم ان للهمزة تين بكسر الهمزة وسكون الهاء عضمان تانيان في المحيين تحت الاذنين جمعهما بارادة مافوق الواحد وبارادتهما مع حوالتهما تغليباً (وشبهه) بالجر عطف على اذا نه عبد القفا الخ اي مثل عبد القفا ومثل شبهه وما وجد ذلك في كثير من النسخ فن جملة شبهه قولهم اول ما قول اني احده الله فان جعلت ماموصولة او موصوفة كان حاصل المعنى اول مقولاتي تعين الكسر لان اول المقولات اني احده الله لا المعنى المصدري فان المعنى المصدري اعني الحمد قوله خاص وابس من جنس المقولات وان جعلت مامصدرية كان حاصل المعنى اول اقوالى تعين الفتح لان اول الاقوال هو المعنى المصدري الذي هو معنى ان المفتوحة مع جملتها اما هو من جنس المقول (ولذلك) اي لاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب في محل الرفع لانها في حكم الرفع لانها في محل الرفع سواء كانت المكسورة مكسورة (لفظاً او حكماً بالرفع) بان يكون المفتوحة في حكم المكسورة كما اذا وقعت بعد العلم (مثل ان زيد قائم وعمر ووعلمت ان زيد قائم وعمر) فان في هذا المثال وان كانت مفتوحة لفظاً فهي مكسورة حكماً حيث تكون مع ما علمت فيه بتأويل الجملة فصيح ان يرفع المعطوف على اسمه جلا على محله (دون) ان (المفتوحة) فانه لم يحز العطف على محل اسمه بالرفع فانها لم تغيرت معنى الجملة لا يصح فرض عدمها (ويشترط) في العطف على اسم ان المكسورة بالرفع (مضى الخبر) اي ذكر خبرها قبل المعطوف (لفظاً) مثل ان زيد قائم وعمر (او تقديره) مثل ان

وجب الفتح لانها وقعت في موضع المفرد لانها امام مبتدأ او خبره مبتدأ (و) مثل قول الشاعر * اذا نه عبد القفا واللاهزم * مما وقعت بعد اذا المفاجأة فيجوز فيها الكسر على انها مع اسمها وخبرها جملة واحدة وقعت بعد اذا المفاجأة والفتح على انها مع ما مبتدأ محذوف الخبر اي اذا عبد ديتة للفقاه واللاهزم ثابتة وتعم البيت * وكنتم اري زيدا كما قبل سيدا * اذا انه عبد القفا واللاهزم * قوله اري على صيغة المجهول بمعنى اظن وزيدا مفعوله الثاني وسيدا مفعوله الثالث وكما قيل معترضة ومعنى كونه عند القفا واللاهزم انه لئيم يخدم قفاه ولهازمه اي همته ان يأكل لعظم قفاه ولهازمه واللاهزم تان عظمان تانيان في المحيين تحت الاذنين جمعهما بارادة مافوق الواحد وبارادتهما مع حوالتهما تغليباً (وشبهه) بالجر عطف على اذا نه عبد القفا الخ اي مثل عبد القفا ومثل شبهه وما وجد ذلك في كثير من النسخ فن جملة شبهه قولهم اول ما قول اني احده الله فان جعلت ماموصولة او موصوفة كان حاصل المعنى اول مقولاتي تعين الكسر لان اول المقولات اني احده الله لا المعنى المصدري فان المعنى المصدري اعني الحمد قوله خاص وابس من جنس المقولات وان جعلت مامصدرية كان حاصل المعنى اول اقوالى تعين الفتح لان اول الاقوال هو المعنى المصدري الذي هو معنى ان المفتوحة مع جملتها اما هو من جنس المقول (ولذلك) اي لاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب في محل الرفع لانها في حكم الرفع لانها في محل الرفع سواء كانت المكسورة مكسورة (لفظاً او حكماً بالرفع) بان يكون المفتوحة في حكم المكسورة كما اذا وقعت بعد العلم (مثل ان زيد قائم وعمر ووعلمت ان زيد قائم وعمر) فان في هذا المثال وان كانت مفتوحة لفظاً فهي مكسورة حكماً حيث تكون مع ما علمت فيه بتأويل الجملة فصيح ان يرفع المعطوف على اسمه جلا على محله (دون) ان (المفتوحة) فانه لم يحز العطف على محل اسمه بالرفع فانها لم تغيرت معنى الجملة لا يصح فرض عدمها (ويشترط) في العطف على اسم ان المكسورة بالرفع (مضى الخبر) اي ذكر خبرها قبل المعطوف (لفظاً) مثل ان زيد قائم وعمر (او تقديره) مثل ان

من الضرب الثاني

زيد او عمرو قائم اي ان زيدا قائم وعمر قائم لانه لو لم يعض قبله لانتفاضا ولا تقديرا
 لزم اجتماع عاملين على اعراب واحد مثل ان زيدا وعمر وذا هبان فانه لا شك
 ان ذاهبان خبر على كل من المعطوف والمعطوف عليه فن حيث انه خبر
 عن اسم ان يكون العامل في رفعه ان ومن حيث انه خبر عن المعطوف على
 اسمه يكون العامل في رفعه الابتداء فيلزم اجتماع عاملين اعني ان والابتداء
 على رفعه وهو باطل (خلافا للكو فبين) فانهم لا يشترطون في صحة هذا
 العطف مضي الخبر فان ان عندهم لا تعمل الا في الاسم والخبر مرفوع
 بالابتداء كما كان قبل دخول ان عليه فلا يلزم اجتماع عاملين على اعراب
 واحد (ولا تركب كونه) اي لكون اسم ان (مبنيا) في جواز العطف على محل
 اسم ارقى مضي الخبر عند الجمهور فلا يجوز عندهم انك وزيد ذاهبان كما
 نه لا يجوز ان زيدا وعمر وذا هبان فان المحذور المذكور مشترك بينهما (خلافا
 للمبرد والكسائي) فانهما يجوزان (في مثل انك وزيد ذاهبان) العطف على
 محل اسم ان بلامضي الخبر فانه لما يظهر عمل ان في اسمه بواسطة بناءه
 وكانها لم تعمل فيه فلا يلزم المحذور المذكور (ولكن) في جواز العطف على
 محل اسمه (كذلك) اي مثل ان لانه لا تغير معنى الجملة عما كانت عليه قبل
 دخوله فان معناه الاستدراك وهو لا ينافي المعنى الاصلى كما انه لا ينافيه التأكيده
 فيجوز اعتبار محل اسمه وعطف شئ عنائه بالرفع مثل ان المكسورة كما نقول
 لم يخرج زيد ولكن عمرا خارج وبكر ولا يجوز في سائر الحروف المشبهة
 بالفعل اعطف على محل اسمها لعدم بقاء المعنى الاصلى فيها فلا يتغير محل
 اسمها (و) ايضا (لذلك) اي لاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة
 والمفتوحة تغيره (دخلت اللام) التي انا كيد معنى الجملة (مع المكسورة)
 التي هي ايضا لذلك التأكيده (دونها) اي دون المفتوحة لكونها بمعنى المفرد
 فلا يجمع معها ما هو لتأكيده معنى الجملة (على الخبر) متعلق بدخول اي
 دخلت اللام مع المكسورة على الخبر اي على خبرها نحو ان زيدا قائم (او)
 دخلت (على الاسم) اي على اسمها (اذا فصل بينهما) اي بين الاسم وبينها
 اي بين ان نحو ان في الدار زيدا (او) دخلت (على ما) وقع بينهما (اي)
 بين اسمها وخبرها نحو ان زيدا الطعامة آكل وانما يخص دخول اللام بهذه

البَيْتُ الثَّالِثُ وَالْخَمْسُونَ * قَوْلُ الشَّاعِرِ * وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهِ الْعَمِيدُ * مَعْنَى الْمَصْرَاعِ وَلَكِنِ انْكَسَرَ قَلْبِي
مِنْ عَشْقِ الْمَحْبُوبَةِ يَقَالُ رَجُلٌ * ٢٦١ * مَعْمُودٌ وَعَمِيدٌ هَذِهِ الْعَشْقُ كَذَا فِي الْمُخْتَارِ وَالْإِسْتِشْهَادِ بِهِ عَلَى أَنَّهُ

فَدَجَّاءٌ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ مَعَ لَكِنِ لَكِنْ مَعَ
أَنْ دَخَلَ هَذِهِ اللَّامُ مَعَهَا عَلَى
الْخَبَرِ وَعَلَى الْأَسْمِ ضَعِيفٌ كَمَا فِي
الْعَمِيدِ وَبَحْرُهُ مِنَ الطَّوِيلِ مِنْ
ضَرْبِهِ الثَّالِثُ لِأَنَّهُ مَصْرَاعٌ ثَانٍ
مِنْ الْبَيْتِ يَدُلُّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ لَكِنِ
فَأَنَّهُ لِلْأَسْمِ تَدْرَاكٌ وَهُوَ يَقْتَضِي
كَلَامًا مُتَقَدِّمًا لِأَنَّهُ عِبَارَةٌ عَنْ دَفْعِ
تَوْهَمٍ يَتَوَلَّدُ مِنَ الْكَلَامِ الْمَتَقَدِّمِ
دَفْعًا شَبِيهًا بِالْإِسْتِثْنَاءِ كَذَا
فِي الْمَطُولِ فِي بَحْثِ عَطْفِ
الْمُسْتَدَلِّ بِهِ بِلا وَانَّمَا كَانَ شَبِيهًا
بِالْإِسْتِثْنَاءِ فِي كَوْنِهِ مُخَرَّجًا لِلْمُبْعَدِ
لَكِنِ عَمَّا قَبْلُهَا تَوْهَمًا وَأَنْ لَمْ يَكُنْ
إِسْتِثْنَاءً حَقِيقَةً لَمْ يَكُنْ شَمُولًا
مَّا قَبْلُهَا عَلَى مَا قَالَهُ السَّيَالُكُوتِيُّ
فِي حَاشِيَتِهِ

بَيْتُ الرَّابِعِ وَالْخَمْسُونَ *
قَوْلُ عَاتِكَةَ بِنْتُ زَيْدٍ (بِاللَّهِ رَبِّكَ
أَنْ قَتَلْتَ مُسْلِمًا * وَجِبَ عَلَيْكَ
عَقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ) وَرَوَى صَاحِبُ
الْهَادِي شَلَّتْ يَمِينُكَ أَنْ قَتَلْتَ
مُسْلِمًا يَقُلُّ شَلَّتْ يَمِينُهُ إِذَا كَانَ
يَبْحِثُ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْإِخْذِ قَوْلُهَا
رَبِّكَ مَجْرُورٌ صِفَةٌ بِاللَّهِ وَأَنْ
مُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ وَمُسْلِمًا
مَفْعُولٌ قَتَلْتَ وَالتَّاءُ بِالْفَتْحِ لِأَنَّهُ
خُطَابٌ لِلْمَذْكَرِ وَالْمَعْنَى أَقْسَمُ

الْصُّورُ لِأَنَّهُ فِيمَا عَادَهَا يُلْزَمُ تَوَالِي حَرْفِي التَّاءِ كَيْدُ الْإِبْتِدَاءِ أَعْنَى أَنْ الْمَكْسُورَةَ
وَاللَّامُ وَهَمْ كَرِهُوا ذَلِكَ وَاخْتَارُوا تَقْدِيمَ أَنْ دُونَ اللَّامِ تَرْجِيحًا لِلْعَامِلِ عَلَى مَا
لَيْسَ بِعَامِلٍ (و) دَخُولُ اللَّامِ (فِي لَكِنِ) عَلَى اسْمِهَا وَخَبَرِهَا أَوْ عَلَى مَا يَنْتَهِيهَا
(ضَعِيفٌ) لِأَنَّهُمَا وَأَنْ لَمْ تَغْيِرْ مَعْنَى الْجُمْلَةِ لِأَنَّهُ لَا يُوَافِقُ اللَّامُ مِثْلَ أَنْ فِي مَعْنَاهُ
الَّذِي هُوَ التَّاءُ كَيْدُ وَدَجَّاءُ مَعَ ضَعْفِهِ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ * وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهِ الْعَمِيدُ
(وَيُخَفَّفُ) أَنْ (الْمَكْسُورَةَ) لِثِقَلِ النَّشِيدِ وَكَثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ (فِي لَزِمَهَا) بَعْدَ
التَّخْفِيفِ (اللَّامُ وَحِينَئِذٍ يَجُوزُ الْغَاوُهَا) أَيْ ابْطَالُ عَمَلِهَا وَهُوَ الْغَالِبُ لِقَوَاتِ
بَعْضِ وَجْهِهِ مُشَابِهَتُهَا بِالْفِعْلِ كَنُتَخِجُ الْآخِرُ وَكَوْنُهَا عَلَى ثَلَاثَةِ حُرُوفٍ كَمَا
يَجُوزُ أَعْمَالُهَا عَلَى مَا هُوَ الْأَصْلُ وَلِهَذَا لَمْ يَذْكُرْهُ صَرِيحًا وَاللَّامُ عَلَى كَلَامِ
التَّقْدِيرِ يَنْلِزُ لَهَا مَا فِي الْإِلْغَاءِ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْمُخَفَّفَةِ وَالنَّافِئَةِ فِي مِثْلِ أَرْزَيْدٍ
قَائِمٌ وَزَيْدٌ لِقَائِمٌ وَمَا فِي الْأَعْمَالِ فَطَرْدُ الْبَابِ وَلَنْ كَثِيرًا مِنَ الْأَسْمَاءِ لَا يَنْظُرُ
فِيهِ أَعْرَابٌ لِنُظْفِي لِكُونِ أَعْرَابِهِ تَقْدِيرٌ يَأُولُ كَوْنُهُ مِنْهَا وَهَذَا خِلَافُ مَذْهَبِ
سَبِيهِهِ وَسَائِرِ النُّحَاةِ فَانْهَمُ قَالُوا عِنْدَ الْأَعْمَالِ لَا يَنْزِمُهَا اللَّامُ لِحُصُولِ الْفَرْقِ
بِالْعَمَلِ (وَيَجُوزُ دَخُولُهَا) أَيْ دَخُولُ الْمُخَفَّفَةِ (عَلَى فِعْلٍ مِنْ أَعْمَالِ الْمُبْتَدَأِ)
أَيْ مِنَ الْأَفْعَالِ الَّتِي هِيَ مِنْ دَوَاخِلِ الْمُبْتَدَأِ (وَالْخَبَرِ) لِأَنَّهُ مِثْلُ كَانَ وَظَنَّ
وَإِخْوَانَهُمَا لِأَنَّ الْأَصْلَ دَخُولُهَا عَلَيْهِمَا فَإِذَا فَاتَ ذَلِكَ اشْتَرَطَ أَنْ لَا يَفُوتَ
دَخُولُهَا عَلَى مَا يَقْتَضِي الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ رِعَايَةً لِلْأَصْلِ بِحَسَبِ الْإِمْكَانِ كَقَوْلِهِ
تَعَالَى * وَأَنْ كَانَتْ لِكَبِيرَةٍ وَأَنْ نَظَنُّكَ لِمَنْ الْكَاذِبِينَ خِلَافًا لِلْكُوفِيِّينَ (فِي
التَّعْمِيمِ) فِي تَعْمِيمِ الدَّخُولِ وَعَدَمِ تَخْصِيصِهِ بِدَوَاخِلِ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ لَا فِي
أَصْلِ الدَّخُولِ عَلَى الْفِعْلِ فَإِنَّهُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ فَالْكُوفِيُّونَ خَافُوا الْبَصْرِيِّينَ
فِي تَجْوِيزِ دَخُولِهَا عَلَى غَيْرِ دَوَاخِلِهَا مَتَسَكِّينَ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ * بِاللَّهِ رَبِّكَ
أَنْ قَتَلْتَ مُسْلِمًا * وَجِبَ عَلَيْكَ عَقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ * وَهُوَ شَاذٌ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ
(وَيُخَفَّفُ الْمَفْتُوحَةُ) كَلَامُ الْمَكْسُورَةِ (فَتَعْمَلُ) عِنْدَ التَّخْفِيفِ عَلَى سَبِيلِ الْوُجُوبِ
(فِي ضَمِيرِ شَانَ مُقَدَّرٍ) وَالسَّبَبُ فِي تَقْدِيرِهِ أَنْ مُشَابِهَتُهَا الْمَفْتُوحَةِ بِالْفِعْلِ
أَكْثَرُ مِنْ مُشَابِهَتِهَا الْمَكْسُورَةِ كَمَا سَبَقَ وَأَعْمَالُ الْمَكْسُورَةِ بَعْدَ تَخْفِيفِهَا
فِي سَعَةِ الْكَلَامِ وَاقِعٌ كَقَوْلِهِ تَعَالَى * وَأَنْ كَلَامًا لِيُوفِيَنَّهُمْ * وَأَعْمَالُ
لِمَفْتُوحَةٍ بَعْدَ تَخْفِيفِهَا لَمْ يَقَعْ فِي سَعَةِ الْكَلَامِ وَيُلْزَمُ مِنْهُ بِحَسَبِ الظَّاهِرِ

وَاللَّهُ أَنْ قَتَلْتَ مُسْلِمًا فَوَجِبَ عَلَيْكَ عَقُوبَةُ الْقَاتِلِ التَّعْمِيدِ عَنِ وَجِبَ عَلَيْكَ عَقُوبَةُ مُبَيِّنَةٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى * وَمَنْ قَتَلَ
مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا خَالَدًا فِيهَا وَغَضَبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعْنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا أَلِيمًا * قَوْلُهُ خَالَدًا فِيهَا أَيْ مَكْنً طَوِيلًا

جهنم والاساس هاد في على ان ان المكسورة المخففة دخلت على قنلت وهي ابست من دواخل المبتدأ والخبر
وهذا من الكامل السالم لكن صدره مضمر على وزن مستفعلن ﴿ ٢٦٢ ﴾ وهذا لا ينافي كونه سالما لان السلامة

وعدمها باعتبار العروض والضرب وكلاهما سالمان فيه فأمل

البيت الخامس والحمدسون
قول الشاعر (فلو انك في يوم
الرخاء سألتني * فراقك لم انخل
وانت صديق) الرخاء بفتح الراء
المهملة سعة العيش وحسن
الحال يقال جل رخي اقبال اى
واسع الحال والصديق المحب
هذا لفته واما اعرابه فلو حرف
شرط وان مفتوحة مخففة
والكاف اسماء والجملة انى
بعدها اعني سألتني خبره
وفي يوم الرخاء متعلق بما بعده
و فراقك منصوب مفعول
سألتني ومضاف الى مفعوله
والفاعل متروك اى فراقك منك
وقوله لم انخل جواب لو انت
صديق مبتدأ وخبر بالجملة
حالية والمعنى فراقك على اشد
من كل الشدائد ومما لك
احب الى من كل محبوب ومع
ذلك لا انخل مما سألتني حتى
اوسألتني فراقك لاجبت وهذا
مبالغة في ارضائه اياها وبعبارة
ارضع ان طاب لي ان افارقك
في زمان الوصال سعت في ان

ترجيح الاضعف على الاقوى وذلك غير جارٍ فقد روا ضمير الشأن حتى
يكون اسما المفتوحة بعد تخفيفها والجملة المفسرة لضمير الشأن خبرها
وتكون عاملة في المبتدأ والخبر كما كانت في الاصل فهي لاتزال عاملة بخلاف
المكسورة فانها قد تكون عاملة وقد لا تكون والعمل في الظاهر وان كان
اقوى من العمل في المقدر لكن دوام العمل في المقدر يقاوم العمل في
الظاهر في وقت دون وقت فلا يلزم ترجيح الاضعف على الاقوى
(فتدخل) اى المفتوحة (على الجمل) الصالحة لان تكون مفسرة لضمير
الشأن (مطلقا) سواء كانت اسمية او فعلية وادخلا فعلها على المبتدأ
والخبر او غير داخل (وشذ اعمالها) اى اعمال المفتوحة المخففة (في غيره)
اى في غير ضمير الشأن ولكنه قد حكى بعض اهل اللغة اعمالها في الضمير
في السعة نحو قولهم اظن انك قائم واحسب انك ذاهب وهذه رواية شاذة
غير معروفة واما في الضرورة فجاء في الضمير فقط قال الشاعر * فلو انك
في يوم الرخاء سألتني * فراقك لم انخل وانت صديق (ويلزمها) اى
المفتوحة المخففة حال كونها مقرونة (مع الفعل) اى الفعل المتصرف
بخلاف غير المتصرف مثل واربس الانسان الاماسعى وان عسى ان يكون
قد اقترب اجلهم (السين) فاعل يلزمها نحو علم ان سيكون منكم مرضى
(اوسوف) كقول الشاعر * واعلم فعل المرء ينفعه * ان سوف بأى كل
ما قدرا (او قد) نحو ايعلم ان قد ابغوا رسالات ربهم ولزم هذه الامور
الثلاثة للفرق بين المخففة وبين ان المصدرية الناصبة وليكون كالعوض
من النون المحذوفة (او حرف النفي) نحو فلا يرمي ان لا يرجع اليهم ولبس
لزم حرف النفي الا ليكون كالعوض عن النون المحذوفة فانه لا يحصل
بمجرد الفرق بين المخففة والمصدرية فانه يجتمع مع كل واحد منهما فانفارق
بينهما اما من حيث المعنى فانه ان عني به الاستقبال فهي المخففة والا
فهي المصدرية واما من حيث اللفظ فانه ان كان الفعل المنفى منصوبا
فهي المصدرية والا فهي المخففة (وكأن للنشيبه) اى انشائه وهي
حرف برأسه على التخييج جملا على اخراتها ولان الاصل عدم التركيب
ومذهب الخليل انها مركبة من الكاف وان المكسورة واصل كأن زيدا

لا انخل ما طاب لي منى من الفراق في زمان محبتك اياي واما قدرا الفعل في التفسيرين * الاسد
بدل وان حرف الشرط لا يدخل الاعلى الفعل لحذف في البيت اولاً ثم فسر ثانياً لرفع الابهام

الناشي عن الحذف ليكون التفسير بعد الإبهام أوقع في النفس وهذا من باب الضمائر على شريطة التفسير
كافي قوله تعالى (ولو أنهم صبروا) ﴿٢٦٣﴾ أي لو ثبت أنهم صبروا أي صبرهم فحذف ثبت لقيام أن الدالة

الاسد أن زيدا كالأسد قدمت الكاف ليعلم إنشاء التشبيه من أول الأمر
وقحت الهمزة لأن الكاف في الأصل جارة وإن خرجت عن حكم الجارة
والجارة إنما تدخل على المفرد فراعوا الصورة وفتحوا الهمزة وإن كان
المعنى على الكسر (وتخفف) أي كائن (فلتغنى) عن العمل (على)
الاستعمال (الأفصح) لخروجها عن المشابهة لفوات فتحه الآخر
كقول الشاعر * ونحمر مشرق اللون * كائن ثدياه حقان * وإن عمتها
قلت كائن ثدييه ولكنه يعمل على الاستعمال الغير الأفصح لمعرفت وإذا
لم تعملها لفظا ففيها ضميرشان مقدر عندهم كافي أن الخففة ويجوز
أن يكون غير مقدر بعدها الضمير لعدم الداعي اليه كما كان في أن الخففة
(ولكن) وهي عند البصريين مفردة وقال الكوفيون هي مركبة من لاوار
لمكسورة المصدر بالكاف الزائدة وأصله لا كائن فنقلت كسرة الهمزة
إلى الكاف وحذفت الهمزة فكلمة لاتفيدان ما بعدها ليس كما قلها بل
هو مخالف له نسبيا وثابتا وكلما أن تحقق مضمون ما بعدها (لاستدراك)
ومعنى الاستدراك رفع توهم يتولد من الكلام المتقدم فاذ قلت جاني زيد
فكأن توهم أن عمرا أيضا جاني لما بينهما من اللفة فرفعت ذلك الوهم بقولك
لكن عمرا لم ينج (توسط) أي لكن (بين كلامين متغايرين) نفيًا وإثباتًا (معنى)
أي تغايرًا معنويًا والضروري هو المعنوي ولهذا اقتصر عليه واللفظي قد
يكون النفي صريحًا نحو جاني زيد لكن عمرا لم ينج وقد لا يكون نحو زيد
حاضر لكن عمرا غائب (وتخفف) أي لكن (فلتغنى) عن العمل لخروجها
عن المشابهة واشبهت العاطفة لفظًا ومعنى فاجريت مجراها بخلاف أن
وإن الخففتين فإنه ليس لهما ما اجر بينهما وفي بعض النسخ على الأكثر
وكأنه إشارة إلى ما جاء عن يونس والآخر من أنه يجوز استعمالها قياسًا على
أخواتها الخففة وقال الشارح الرضي ولا عرف أنه شاعدا (ويجوز معهما)
مشددة ومخففة (الواو) وهي أما عطف الجملة على الجملة وأما اعتراضية
وجعل الشارح الرضي الأخير ظاهر (وليت التمني) أي لانشائه فدخل على
الممكن نحو لو أن زيدا قام على المستحيل نحو الآيات الشاذة يعود يود (أجاز الفراء

بالتحفيف يعني أن ما يتعلق به القدر في الاستقبال آت البتة وإن وقع فيه تأخير وفي هذا تسليية وتسهيل الأمر
وقوله فعل المرء ينفعه جملة

معرضة بين اعلم ومفعوليه والمرء الانسان والفاء اعتراضية وفيها شائبة من السببية على ما في المطول اقول
علم منه انه يجوز ان يكون الفاء اعتراضية كالواو ﴿٢٦٤﴾ والاعتراض هو ان يؤتى في اثناء كلام او بين

كلامين متصلين معني
بجملته او اكثر لا يحمل لها
من الاعراب لذكته سوى دفع
الابهام والاستشهاد على ان
ان المفتوحة المحذوفة يلزمها
مع الفعل المتصرف بالسين
او سوف او حرف التني كما في ان
سوف يأتي وهذا من الكامل
من ضربه الاول لعروضه اثنائية
وذلك الضرب احذف
وتد مجموع من متفاعلن فينقل
الباقى الى فعلان بكسر العين
وعروضه مثله وباقى الاوزان
مضمر على وزن مستفعلن
فتبصر ولا يحكم بخلاف المقال
ان كنت عالما من هذا العلم
بحقيقة الحال

البيت السابع والخمسون ﴿٢٦٥﴾
قول الشاعر

ونحر مشرق اللون * كأن
ثديا حقان * وررى غير هذا على
ما في التناجيم وغير الواو في ونحر
بمعنى رب والنحر بمعنى النحر
كالمنج في لوزن والمعنى الا ان
النحر يطلق على ما يلي المصدر
والمنج على ما يلي الذقن على
ما بينه المفسرون في تفسير سورة
الكوثر ومشرق بمعنى مضى

لبت زيدا قائما) ينصب الممولين بناء على اريت للتمني فكأنه قيل انتمي
زيدا قائما اي اتمناه كأننا على صفة القيام فالجزأ من منصوبان على المفعولية
بمعنى لبت واجاز الكسائي نصب الجزأ الثاني بتقدير كان اي لبت زيدا كان
قائما سمس كما يقول الشاعر * ياليت ايام الصبار واجعا * فالقراء يقول معناه
انتمي ايام الصبار واجعا والكسائي يقول اي لبت ايام الصبار كانت رواجعا
والحققون على ان رواجعا منصوب على انه حال من الضمير المستكن
في خبرها المحذوف اي لبت ايام الصبار انما كانت في حال كونه رواجعا
(ولعل للترجي) اي لانشائه ولا يدخل على المستحيل ومعناه توقع امر
مرجوا ونحو كفوله تعالى * لعلكم تفطنون * ولعل الساعة قريب
والغالب هو الاول (وشذ الجربها) اي بكلمة لعل كما جاء في اللغة العقلية
وانشد السيراني في ذلك * وداع دعايا من يجيب الى النداء * فلم يستجبه
عند ذلك يجيب * فقلت ادع اخرى وارفع الصوت جهرة * لعل ابى
المغوار منك قريب * واجيب عنه بانه يحتمل ان يكون على سبيل الحكاية
كما قال المصنف في شرحه يعني انه وقع مجرورا في موضع آخر فالشاعر
حكاه على ما كان عليه او كان اشهر ذلك الرجل بابى المغوار بالياء فوجب
ان يحكى في الاحوال انثلث بالياء ولعل مراد المصنف بما ذكره من التأويل
ان هذا البيت يحتمل ان لا يكون من قبيل اللغة الشاذة والافلا حاجة الى
التأويل بعد ما جزم بوجود الجرب بها وحكم بشذوذه ﴿٢٦٦﴾

العاطفة ﴿٢٦٧﴾ العطف في اللغة الامالة ولما كانت هذه الحروف تمل
المعطوف الى المعطوف عليه سميت عاطفة وهى (الواو والفاء) ثم وحى
واو راما بكسر الهمزة (وام ولاويل واكن) وعدم بعضهم اي المفسرة
منها وعند اكثرين ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها كما ذهب بعض
آخر الى ان بلى التي بعدها مفرد نحو جاني زيد بل عمرو وما جاني زيد بل
عمرو ليست منها لان ما بعدها بدل غلط مما قبلها وبدل لغاط بدونها غير
فصح وامامهم افسح مضرد في كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل
هذا الغلط (فالاربعة الاربعة الجمع) اعم من ان يكون مطلقا او مع
ترتيب ومرأ الحجة بالجمع ههنا ان لا يكون لاحد الشبهين او الاشياء كما

والندى هي للمرأة وكذا للرجل وحقان باضم والنشد تشبیه الحقة حذف التاء للضرورة * كانت *
والمعنى رب صدر النحر بلوح لونه وثديا كحنتين في الاستدارة والصفة وغير ذلك رأيت الاستشهاد على ان كان

قد تخفف فتلغى عن العمل كافي قوله كأن ثدياه حيث لم يقل الشاعر ثدييه بالياء المشابه التحية وهذا من البحر
الهمز ج لا يستعمل الهمزج العربي الا بحزوا ٢٦٥ وزنه مفاعلين اربع مرات واصله ستة لان الجز وحذف

جزئين من الشطرين على ما سبق تفصيله منا

بيت الثامن والخمسون
قول الشاعر

(الايات الشباب يعود يوما

فاخبره بما فعل المشيب)

الشباب جمع شاب وكذا

الشبان يقل شب الغلام يشب

بالكسر شابا وشبيه وامرأة

شابة وشبة بمعنى ويشب

بمعنى يلعب والمشيب ضد

الشباب قال الاصمعي الشيب

بياض الشعر والمشيب دخول

رجل في حد الشيب والاشيب

المبيض الرأس وجعه شب

من المختار ومعناه معلوم ان كان

الشباب والمشيب بمعنىهما

الاصلي وان كان المراد

من الشباب الوصال ومن

المشيب الفراق على ما قيل

فالعنى ليت الوصال يعود يوما

فاخبره بما فعل الفراق ولعل

المراد هنا الاول لان الثاني ابسر

بحال والاسن شهدايه على ان ايت

للتنمى فيدخل على الممكن تحوالت

زيد قائم على المستحيل كافي هذا

البيت وهو من البحر الوافر اصله

ومفاعلتين ست مرات وهذا البيت

كانت او اما وابس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل في

زمان او مكان فقولك جاني زيد وعمروا وعمروا ثم عمروا وحتى عمروا

حصل بالفعل من كليهما الامن احدهما دون الآخر (فالواو المجموع مطلقا

لا ترتيب فيها) فقوله لا ترتيب فيها لبيان لا طلاقها اى لا ترتيب فيها

بين المعطوف والمعطوف عليه بمعنى انه لا يفهم هذا الترتيب منها وجودا

وعدما (والفاء للترتيب) اى المجموع مع الترتيب بغير مهلة (وتم مثلها) اى

مثل الفاء في مطابق الترتيب مقرونة (بمهلة وحتى مثلها) اى مثل ثم في الترتيب

بمهلة غير ان المهلة في حتى اقل منها في ثم فهى متوسطة بين الفاء التى

لا مهلة فيها وبين ثم المفيدة للمهلة (ومعطوفها) اى المعطوف بحيث بحسب

ما اقتضاء رضاءها (جزء) قوى اضعف من حيث انه قوى اضعف

(من متبوعه) اى متبوع معطوفها (ليفيد) اى العطف (بهاقوة) في

المعطوف (اوضعا) فيه اى يدل عليهما حتى يميز الجزء بانقوة والضعف

عن الكل فصار كانه غيره فصالح لان يجعل غاية وانتهاء للفعل المتعاق بالكل

ودل انتهاء الفعل اليه على شموله جميع اجزاء الكل نحو مات الناس حتى

الانبياء وقدم الحجاج حتى المشاة والفرق بين ثم وحتى بعد اشتراكهما في

الترتيب مع المهلة من وجهين احدهما اشتراط كون المعطوف بحيث جزأ

من متبوعه ولا يشترط ذلك في ثم وثانيهما ان المهلة المعتبرة في ثم انما هى

بحسب الخارج نحو جاني زيد ثم عمرو وفى حتى بحسب الذهن فان المناسب

بحسب الذهن ان يتعلق الموت ولا بغير الانبياء ويتعلق بعد التعلق بهم

بالانبياء وان كان موت الانبياء بحسب الخارج في انشاء سائر الناس وهكذا

المناسب في قوة المعطوف اوضعه فلا بد من ان يكون معطوفها قويا

اوضعا ليكون في لذهن تقدم قدوم ركبان الحجاج على راجليهم وان كان

في بعض الاوقات على عكس ذلك ومع هذا يصح ان يقال تقدم الحجاج حتى

لمشاة واعلم ان الانتهاء بالجزء الاقوى والاضعف كما يفيد عموم الفعل جميع

اجزاء اشئ كذلك الانتهاء بالمالاقي للجزء الاخير فينبذ ذلك العموم كقولك

مات البارحة حتى الصباح فانه ينبذ شمول النوم لجميع اجزاء الليلة ولذلك

استعملت حتى الجارة في المعنيين جميعا لانه لم يأت في العاطفة ما يلاقي الجزئ

من ضربه الاول من عروضه الاولى لانها مقطوفان على وزن فعلن الا ان فيه زحافين سوى العطف لان

صدره منصوب بانعين المجبة باسقاط ميم مفاعلين فبنى فاعلن ونقل الى مفعلان وحشو المصراع الاول

اتفص بإسقاط اوله واسكان خامسة واسقاط الحرف السابع فبقى فاعلة ففعل الى مفعول فوزنه مفعول مقعلن
فعولن * مفاعلتن مفاعلتن فعولن * فلا تعجب فان الغصب ٢٦٦ * والنقص لم يذكر انى اكثر منون

علم العروض بل ذكرهما بعض

السراج

البيت التاسع والخمسون *

قول الشاعر (ياليت ايام الصبا

رواجعا * وكنت فى وادى

العقيق راتعا) الصبا كون

الانسان صبيا على ما قاله ابو

القاسم فى حاشيته على المطول

فالمراد بايام الصبا اوان عنفوان

الشباب واوله وقوله رواجعا

من الرجعة اى لرجوع بقال

فلان يؤمن بالرجعة اى الرجوع

الى الدنيا بعد الموت والعقيق

كل مسيل شقة ماء السيل فهو

عقيق وقيل هو واد بظاهر

المدينة وقوله راتعا من رتعت

الماشية اى اكلت ماشيت وبابه

فتح ويقال خرجنا نلعب ونرفع

اى ندمع ونلهو كله من مخنار

الصحاح هذا الغنة واما اعرابه

فياحرف النداء والمنادى محذوف

اى يا قوم وليت حرف من حروف

المشبهة بالفعل وقوله ايام منصوب

اسمها وخبرها محذوف اى

حاصلة لنا وقوله رواجعا حال

من الضمير المستكن فى الخير

وقوله كنت فعل ناقص اسمه

ضمير متصل وراتعا خبره وفى

واد العقيق متعلق بما بعده اعنى

الاخبر فان اصل حتى ان يكون جارة لكثرة استعمالها فتكون العاطفة محمولة

عندهم على الجارة واذا كانت محمولة عليها لم يستعملوها فى معنيها جميعا

ليبقى للاصل على الفرع مزية وانما استعمالوها فى اظهر معنيها هو كون

مدخولها جزا لان اتحاد الاجزاء فى تعلق الحكم اعرف فى العقل واكثر فى

الوجود من اتحاد المتجاورين هكذا فى بعض الشرح من هذا ظاهر وجه

اختصاص معطوفها بكونه جزا من متبوعه وعدم الحاجة الى ان يقال

الجزا اعم من ان يكون حقيقة او حكما ليشمل المجاور ايضا كما وقع فى بعض

الحواشى (واو واما ز) كل من هذه الحروف الثلاثة (لاحد الامرين) اى

للدلالة على احد الامرين والامور حال كون ذلك الاحد (مبهما) اى غير

معين عند المتكلم ولا يتوهم ان اوفى مثل قوله تعالى * ولا تطع منهم آثما

او كفورا الكل من الامرين لانها مستعملة لاحد الامرين على ما هو الاصل

فيها والعموم مستفاد من وقوع لاحد المبهم فى سياق النفى لامن كلمة (وام

المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام) اى غير مستعملة بدونها (بليها) اى يذكر

بعدها بلا فاصلة (احد المستويين) (المستوي) (الآخر) بلى (التهمة) اى

همزة الاستفهام (بعد ثبوت احدهما) اى احد المستويين عند المتكلم

(لطلب التعيين) من المخاطب (ومن ثم) اى من اجل ان ازام المتصلة بليها

احد المستويين (الآخر الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين) (لم يحزن)

تركيب (ارايت زيدا ام عمرا) فان المستويين فبذيد وعمرو واحدهما وان

ولى ام ليكن الآخر ليل الهمزة هذا ما ختاره المصنف والمنقول عن سبويه

ان هذا اجاز حسن فصيح ازيد ارايت ام عمرا احسن وافصح وح يكون

تركب ارايت زيدا ام عمرا حسنة فصيحا وان لم يكن احسن وافصح وفى

الترجمة الشريفة انه وجد فى بعض نسخ الكافية المقررة على المصنف

وعليه خطه هكذا بليها احد المستويين والآخر الهمزة على الافصح ومن

ثم ضعف ارايت زيدا ام عمرا ولا يخفى ان الحكم بضعفه لثقله عن مرتبة

الافصحى الى الفصحى غير مناسب لان ما كان حسنا فصيحا لا يعد ضعيفا

وبالجملة فكلام المص ههنا لا يخلو عن اضطراب والحق ما نقل عن سبويه

(و) ايضا (من ثم) اى من اجل ما ذكر بعينه (كان جوابها) اى جواب

رأيت او المعنى ظاهر واما الاستشهاد به فعلى انه قد يجرى ليت مجرى اتنى ويقال ليت زيدا قائما بنصب (وام

الاسمين كما فى قوله ياليت ايام الصبا رواجعا وفيه نظر كما اشرنا الى جواب هذا الجزان فنذكر وهذا

من البحر الرجز من ضربه الأول لعروضه الأولى الآن في عروضه وأبداه وضربه زحافا لان كل واحد منها محبوس على وزن مفاعيلن ﴿٢٦٦﴾ البت المستون ﴿٢٦٧﴾ قول الشاعر وداع دعايا من يحجب

الى الندى ﴿٢٦٨﴾ فلم يستجبه عنه ذلك محجب ﴿٢٦٩﴾ فقلت ادع اخرى وارفع لصوت دعوة ﴿٢٧٠﴾ لعل ابى المغوار منك قريب ﴿٢٧١﴾ قوله الندى بفتح النون الجود يقال رجل ندى جواد وقيل المراد منه العطاء هذا واما ان كان بكسر النون وفتح الدال وبالمد فهو بمعنى الصوت والصداء وقوله ابى المغوار بكسر الهم وسكون الغين المعجمة رجل مشهور بالسخاوة في العرب كذا في المختار هذا لغته واما اعرابه فالواو بمعنى رب وداع مجرور بها ودعا ماض وفاعله فيه راجع الى داع وياحرف النداء والمنادى محذوف اي يا قوم ومن استفهامية ويجيب مضارع وفاعله فيه راجع الى من والى متعاق به وقوله فلم يستجبه بجد مطلق والضمير البارز مفعوله وفاعله محجب وقلت ماض متكلم وداع امر حاضر واخرى صفة مصدر محذوف اي دعوة اخرى وارفع امر حاضر ايضا واصوت مفعوله ودعوة تمييز له ويحتمل ان يكون مفعولا مطلقا لداع وقوله ابى المغوار مجرور لعل لفظا ومرفوع محلا مبتدأ

ام المتصلة (بالعين) اي يتعين احد الامرين لان السؤال عنه (دون نعم اولا) لانهما لا يفيدان التعيين بخلاف او واما مع الهمزة كما اذا قلت اجاك زيد او عمرو واجاك اما زيد واما عمرو فانه يصح جوابهما بلا ونعم لان المقصود بالسؤال ان احدهما لا على التعيين جائك اولا وقد يجاب بنفي كليهما لاحتمال الخطاء في اعتقاد المتكلم بوجود احدهما فالشار اليه بثمة في الموضوعين امر واحد لكنه لما كان مشتقاً على شرطين لصحة وقوع المتصلة فرع عليه باعتبار كل واحد منهما حكماً آخر وجعلها اشارة في كل موضع الى شرط آخر لا يخلو عن سماجة ولو اقتصر على قوله ومن ثم لم يجز في اول الكلام وعطف قوله كان جوابها بالتعيين على قوله لم يجز وتعلق كل حكم بشرط على طريق اللف والنشر اكان اخصر واحسن كالاخفى (و) ام (المقطعة كبل) في الاضرب عن الاول (و) مثل (الهمزة) للشك في الثاني والواقع قبلها اما خبر (مثل) قولك (انها لا بل ام شاة) اي القطيعة التي ازاها لابل وهي جملة خبرية فلما علمت انها ليست بابل اعرضت عن هذا الاختيار ثم شككت في انها شاة وشى آخر فاستفهمت عنها بقولك ام شاة اي بل هي شاة واما استفهام كما تقول ازيد عندك ام عمرو اي بل عمرو حين تقصد الاضرب عن الاستفهام الاول بالاستفهام الثاني (واما قبل المعطوف عليه لازمة مع اما) اي غير مستعملة الاممها يعني اذا عطف شى على آخر بما يلزم ان يصدر المعطوف عليه اولا بما ثم عطف عليه المعطوف بما نحو جاني اي زيدا واما عمرو وليعلم من اول الامر ان الكلام مبنى على الشك (جائرة مع او) يعني اذا عطف شى على آخر بما يجوز ان يصدر المعطوف عليه بما نحو جاني اي اما زيد او عمرو ولكن لا يجب نحو جاني في زيد او عمرو وذهب بعض النحاة الى ان اما ليست من الحروف العاطفة واللام تقع قبل المعطوف عليه وايضا تدخل عليها الواو العاطفة فلو كانت هي ايضا للعطف يلزم ايراد عاطفتين معا ويكون احدهما لغوا والجواب عن الاول ان اما السابقة على المعطوف عليه ليست للعطف بل للتنبيه على الشك في اول الكلام كما عرفت وعن الثاني ان الواو الداخلة على اما الثانية لعطفها على اما الاولى واما الثانية لعطف ما بعدها على ما بعدها اما الاولى فلا كل منهما فائدة اخرى فلا لغو

وقرب خبره ومنك متعلق به والمعنى رب داع دعا هل محجب الى الندى والعطاء اي هل يكرم احد المحتاجين فلم يستجبه احد فقلت ادع دعوة اخرى وارفع صوتك لعل ابى المغوار قريب منك فيجيبك ويكرهك فانه جواد غاية الجود ٩

٩. واما الاستشهاد فاعلم ان اهل
قد يكون حرف جر كما في اهل
ابن المغوار ولذا قال ابن المغوار
بالياء ولم يبدل بالالف وبحره
طويل من ضربه المثال لان
ضرب هذين البيتين على وزن
فعولان واعر وضان مقبوضان
لان الطويل لا يكون عروضه
الامقبوضة مالم يكن البيت
مصرعا على ما مر منا غير مرة

(ولا ويل ولكن) هذه الحروف الثلاثة (لاحدها مينا) هي النسبة للحكم
الى احدهما من الامرين المعطوف والمعطوف عليه على التبيين فكلية لا تنفي
الحكم الثابت للمعطوف عليه عن المعطوف فالحكم ههنا للمعطوف عليه
للمعطوف نحو جاءني زيد لا عمرو فحكم المجيء فيدل بـ لا لا عمرو وكلية بل بعد
الاثبات لصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو جاءني زيد بل
عمرو اي بل جاءني عمرو فحكم المجيء فيه للمعطوف دون المعطوف عليه على
عكس لار المعطوف عليه في حكم المسكوت عنه فكانه لم يحكم عليه بشيء
لان المجيء ولا بعده والاختار الذي وقع منه لم يكن بطريق القصد واهذا
صرف عنه الحكم بكلمة بل واما كلمة بل بعد التي نحو ما جاءني زيد بل عمرو
ففيه خلاف فذهب بعضهم الى ان كلمة بل اصرف الحكم المنفي عن
المعطوف عليه الى المعطوف نحو ما جاءني زيد بل عمرو اي بل ما جاءني عمرو
والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه وبعضهم ذهب الى انها تثبت الحكم
المنفي عن المعطوف عليه للمعطوف والمعطوف عليه في حكم المسكوت
عنه او الحكم المنفي عنه ففي ما جاءني زيد بل عمرو بل جاءني عمرو وزيدا
في حكم المسكوت عنه او المجيء منفي عنه (ولكن لازمة لاني) هي غير
مستعملة بدونه فان كانت لعطف المفرد على المفرد فهي تقيضة لافته كون
لايجاب ما تنفي عن الاول فتكون لازمة لاني الحكم عن الاول نحو ما قام
زيد لكن عمرو اي قام عمرو وان كانت لعطف الجملة على الجملة فهي
نظيرة بل في مجيئها بعد انفي والاثبات فيعد انفي لاثبات ما بعدها وبعد
الاثبات لاني ما بعدها نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجيء وما جاءني زيد
لكن عمرو قد جاء فعلى كل تقدير غير مستعملة بدون انفي  حروف
التنبيه الا واما وها  يصدر بها الجمل كلها حتى لا يغفل
المخاطب عن شيء مما ياتي المتكلم اليه واهذا سميت حروف التنبيه نحو الا
زيد قائم واما زيد قائم وها زيد قائم وتدخلها خاصة من المفردات على
اسماء الاشارة حتى لا يغفل المخاطب عن الاشارة التي لا يتعين معانيها
الا بها نحو هذا وهانا وهذان وهاتان وهؤلاء (حروف البدء بالاعمال)
استعملت لانها تستعمل للنداء القريب والبعيد (واياها للبعيد واي)

بفتح الهمزة وسكون الياء (والهمزة للقريب) وكأنه أراد باقريب ما عدا
 البعيد فيدخل فيه المتوسط أيضا فان القريب ينقسم الى قريب متصف
 باصل القرب من غير زيادة وله كلمة اي والى اقرب متصف بزيادة القرب
 وله الهمزة بخلاف البعيد فانه لم يذكر له مرتبة ان فالقريب بالمعنى المقابل
 للاقرب هو المتوسط بين كمال البعد وكمال القرب (حروف الايجاب نعم
 وبلى واى) بكسر الهمزة وسكون الياء (واجل وجير وان) بكسر الهمزة
 وفتح النون المشددة ومن بيان معاني تلك الحروف يبين وجه تسميتها
 بحروف الايجاب (فنعلم مقررة لما سبقها) اي محققة لمضمونها استفهاما
 كان او خبرا فهي في جواب اقام زيد بمعنى اقام زيد وفي جواب الم يقيم زيد
 بمعنى لم يقيم زيد وبلى في جواب الم يقيم زيد بمعنى اقام زيد فبلى في جواب
 الست بربكم انت ربنا ولو قيل في موضع بلى ههنا نعم لكان كفرا فان معناه
 حينئذ لست ربنا وقيل يجوز استعمال نعم ههنا بحملها تصديقا للآيات
 المستفاد من انكار النبي وقد اشتهر هذا في العرف فلو قال احد يا زيد
 البس لي عليك الف درهم وقال زيد نعم يكون اقرارا ويقوم مقام بلى
 لتقرير الاثبات بعد النفي (وبلى مختصة بايجاب النفي) يعني تنقض النفي
 المتقدم وتجعله ايجابا سواء كان ذلك الذي مجردا عن الاستفهام نحو بلى
 في جواب من قال ما قام زيد اي قد قام او مقرونا به فهي اذن تنقض النفي
 الذي بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى * الست بربكم قالوا بلى * اي بلى
 انت ربنا وقد جاء على سبيل الشذوذ لتصديق الايجاب كما نقول في جواب
 اقام زيد بلى قام زيد (واى اثبات بعد الاستفهام) لاشك في غلبة
 استعمالها مسبوقة بالاستفهام وذكر بعضهم انها تنجي لتصديق الخبر
 ايضا وذكر ابن مالك ان اي بمعنى نعم وهذا مخالف لما ذكره المصنف
 (وبلزمها القسم) اي لا تستعمل الامع القسم من غير ذكر فعل القسم
 فلا يقال اقسمت اي وربى ولا يكون المقسم به الا الرب والله ولعمري نقول
 اي وربى واى والله واى لعمري (واجل وجير) بالكسر والفتح (وان
 تصديق للخبر) وفي بعض النسخ تصديق الخبر كقولك اجل او جبر
 او ان للخبر قد انك زيد او لم يأتك اي قد اتى او لم يأت وجاء ان تصديق

بيت الحادى والستون * قوله الشاعر (بيت شعري هل للمحب شفاء * من جوى حبهن ان اللقاء) في الغاموس
الجوى هو باطن والحزن والحرفة وشدة الوجدوداء * ٢٧٠ * في الصدر كما في هذا المقام حسن

على ما قاله الفاضل العصام اقول
المراد بالداء في الصدر وجع فيه
مثلا قوله شعري اى علمى قال
سبويه اصله شعرة حذفت التاء
عند الاضافة والتزم حذف الخبر
في ايت شعري مراد فبالاستفهام
وهو مفعوله معنى والتقدير ايت
علمى بما يسأل عنه بهذا الاستفهام
خاص لا على ما ذكره بعض
الكامل وقوله ان في ان اللقاء
يعنى بالكسر والنشيد حرف
تصديق بمعنى نعم اى نعم اللقاء
للمحب شفاء ان الملاقة
للمحبوبة شفاء للمحب
واسنشها دبه على ان ان من
حروف الايجاب قد جاء بعد
الاستفهام كما جاء لتصديق الدعاء
وتصديق الخبر بهذا البيت من
البحر الخفيف اصله فاعلان
مستفعلن فاعلان مرتين وهذا
البيت من العروض الثمانية منه
وهى مخدوفة على وزن فاعلن
كضربها وحشوا المصراع الثانى
مخبون على وزن مفعلا علمن
بيت الثانى والستون *
قول الشاعر كان ظبية تعطو الى
ناصر

الدعاء ايضا نحو قول ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقه جلتنى اليك ان
وراكبها * اى لعن الله تلك الناقة وراكبها وجاء بعد الاستفهام ايضا في
قول الشاعر * بيت شعري هل للمحب شفاء * من جوى حبهن ان اللقاء *
اى نعم اللقاء شفاء للمحب فحبيشها في هذين الموضعين خلاف ما ذكره
المص من كونه تصديقا للمخبر * حروف الزيادة * وانما سميت هذه الحروف
زوائد لانها قد تقع زائدة لانها لا تقع الا زائدة ومعنى كونها زائدة حين تقع
زائدة ان اصل المعنى بدونها لا يختل لانها لا فائدة لها اصل فان لها فوائدا
في كلام العرب امام معنوية واما الفظية فالمعنوية تأكيدي المعنى كما في من
الاستغراقية والباء في خبر ما واليس واما الفائدة اللفظية فهى تزيين
اللفظ وكونه بزيادتها افسح او كون الكلمة او الكلام بسببها متبها
لاستقامة وزن الشعر او الحسن السجع او لغير ذلك ولا يجوز خلوها من
الذاتين معا والاعادت عبثا ولا يجرى ذلك الا في كلام الغصحاء والاسماء
في كلام البارى تعالى (ان وان) محذوفتين (وما ولا ومن والباء واللام فان)
بكسر الهمزة وسكون النون تزداد (مع ما لتافية) كثير التأكيدي الذى نحو ما
ان رأيت زيدا اى ما رأيت زيدا (وقلت) اى زيادة ان (مع) ما (المصدرية)
نحو انتظرنى ما ان جلس القاضى اى مدة جلوسه (و) قلت زيادتهما
ايضا مع (ما) نحو ما ان قام زيدت (وان) بفتح الهمزة وسكون النون
تزداد (مع ما) كثير نحو فلما ان جاء البشير (و) تزداد (بين او او قسم) المتقدم
عليه نحو والله ان لو قام زيدت (وقلت) زيادتها (مع الكاف) نحو
كان ظبية تعطو الى ناصر السلم * على تقدير رواية ظبية بالجر (وما)
تزداد (مع اذا) نحو اذا ما تخرج اخرج بمعنى اذا تخرج اخرج (و) مع
(متى) نحو متى ما تذهب اذهب (و) مع (اى) نحو اياما تدعو افله الاسماء
الحسنى (و) مع (ابن) نحو اينما تجلس اجلس (و) مع (ان) نحو اما تزين
من البشر احدا حال كون تلك المذكورات مع ما (شرطا) اى ادوات
الشرط (و) مع (بعض حروف الجر) نحو فيما رجعة من الله انت لهم
ومما خطيتهم اغرقوا وعماقيل وزيد صدقى كان عمر الخنى (وقلت)
زيادة ما (مع المضاف) نحو غضبت من غير ما جرم وايماء الاجلين قضبت

وقيل ما فيها كلها الذكر والمجرور بعدها بدل منها (ولا) أي كلمة لا تزداد
 (مع الواو) العاطفة (بعد النفي) لفظان نحو ما جاءني زيد ولا عمرو أو معنى نحو
 قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين (و) تزداد (بعد ان المصدرية
 نحو قوله تعالى * ما منعك ان لا تسجد اذا امرتك اي ان تسجد (وقلت)
 زيادة لا (قبل اقسام) نحو قوله تعالى لا اقسام بيوم القيمة ولا قسم بهذا
 البلد والسري في زيادتها التنبيه على جلاء القضية بحيث يستغنى عن
 القسم فيبرز لذلك في صورة نفي القسم (وشدت) زيادتها (مع المضاف)
 كقوله في برء لآحور سري وما شعر * اي في برء حور والخور الهاكمة
 جمع حار اي هالك من حاراي هالك (ومن والباء واللام تقدم ذكرها)
 مشتملا على ذكر مواضع زيادتها فلا حاجة الى تكرارها **حرفا**
 التفسير اي * فهي تفسر كل مبهم من المفرد نحو جاءني زيد اي ابو
 عبد الله والجملة كما قول قطع رزقه اي مات (وان وهى) اي ان (مختصة
 بما في معنى القول) اي بفعل متقرر في معنى القول تقرر المظروف في الظرف
 غير منفك عنه فلا تقع بعد صريح القول ولا بعد ما لبس في معنى القول
 فهي لا تفسر في الاكثر الامفعولا مقدرا للفظ غير صريح القول مؤد
 معناه نحو قوله تعالى * ونادينه ان يا ابراهيم * فقوله ان يا ابراهيم تفسير
 لمفعول نادينه المقدر اي نادينه بلفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذلك قولك
 كتبت اليه ان ائت اي كتبت اليه شيئا هو ائت فان حرف دال على
 ان ائت تفسير للمفعول به المقدر لكتبت وقوله تعالى * ما قلت لهم
 الا ما امرتني به ان اعبدوا الله * فقوله ان اعبدوا الله تفسير للضمير في به وفي
 امرت معنى القول ولبس تفسير لما في قوله تعالى ما امرتني لانه مفعول
 لصريح القول وقد يفسر به المفعول به الظاهر كقوله تعالى واوحينا الى
 امك ما يوحى ان اقد فيه فقوله ان اقد فيه تفسير لما يوحى الذي هو
 المفعول الظاهر لا وحينما **حروف المصدر ما وان** * المفتوحة
 المخففة (وان) المفتوحة المشددة (فالاولان) اي ما وان المفتوحة المخففة
 (للفعلية) اي للجملة الفعلية اي تدخلان على الجملة الفعلية فيجعلانها
 في تأويل المصدر نحو قوله تعالى * وضائق عليهم الارض بما رحبت

السلم * قال الفاضل العصام
 ويروى الى وارق السلم العظو
 التناول ورفع الرأس واليد
 وظي عطو وثلاثة كعدو يتناول
 الى الشجر ليتناول منه والناضرة
 الشديدة الخضرة يقال ورقة
 ناضرة اي شديدة الخضرة كل
 ذلك من القاموس انتهى كلامه
 اقول صدره * ويومانواتينا
 بوجه مقسم * كأن ظبية آه
 والمعنى ويوما من الايام تأينا
 هذه المحبوبة بوجه جميل وتميل
 اليها كأنها ظبية تميل الى ناظر
 السلم اي الى اغصان هذا الشجر
 والاسنشها دبه على انه قلت
 زيادة ان بفتح الهمزة وسكون
 النون من حرف الزيادة مع الكاف
 يعني يجوز زيادتها

مع الكاف وان كان قبله كما في كان ظبية وهو من الطويل من ضربه الثاني الا انه لا تقرأ بأشباع ميم سلم بل لا تقرأ
بألكسر بل يسكون الميم فيكون ضربه على وزن مفاعلهن مقبوضا ﴿٢٧٢﴾ كدور ضده ﴿البيت الثالث﴾
والسنون ﴿قول الشاعر﴾ (في بئر)
لا حور سرى وما شرر * بمافكة
حتى اذا الصبح جشمر في القاموس
الحور بالضم الهلاك والجمع
احور ولا زائدة بين المضاف
والمضاف اليه وسرى من سرى
يسرى بالكسر وسرى بالضم
وسرى بالفتح واسرى اى سار ليلا
كقوله تعالى (سبحان الذى
اسرى بعبده ليلا) كذا في
مختار الصحاح والواو في وما شرر
حالية وما نافية وشعر ماض
بمعنى علم والباء في بافكة متعلق به
والمراد بالافك الانصراف في
والانقلاب وجشمر بمعنى اضا
تفسير للفعل المحذوف كقوله
تعالى (اذا الشمس كورت)
والمعنى على ما قاله انفاضل
العصام ذلك الرجل سرى
في بئر الممالك وما علم سار فيها
حتى اذا اضاء الصبح والحق
انكاشف عن الشبه علم ذلك
لكن لا ينفعه والاستشهاد به
على ان لا زائدة شذت زيادتها
بين المضاف والمضاف اليه
وهو من بحر الرجز من الضرب
الاول من العروض الاولى الا ان
في عروضه وابتدائه زحافين

لان كلا منهما مخبون وزنه مفاعلهن وضربه كذلك اعني فيه زحاف ايضا لانه مطوى
على وزن متفعلةن فوزنه مستفعلةن مفاعلهن مستفعلةن متفعلةن مفاعلهن

قد نرى قلب وجهك ويجوز الفصل بينهما وبين الفعل بالقسم نحو
 قد والله احسنت وقد لعمرى بت ساهرا ✶ حرف الاستفهام الهمزة
 وهل لها مصدر الكلام ✶ لا يتقدمها ما في خبرهما للدلالة على احد
 انواع الكلام كما مر وتدخلان على الاسمية والفعلية (تقول) في الاسمية (ازيد
 قائم و) في الفعلية (اقام زيد وكذلك هل) تقول فيهما هل زيد قائم وهل قام
 زيد الان الهمزة تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا
 بخلاف هل فانه لا تدخل على اسمية خبرها فعل نحو هل زيد قام الاعلى
 شذوذ ذلك لان اصلها ان تكون بمعنى قد كما جاءت على الاصل في قوله تعالى
 هل اتى على الانسان اى قد اتى فلما كان اصلها قد وهى من اوازم الافعال
 فان رأت فعلا في خبرها نكرت عهدا بالحمي وحتت الى الالف
 المأوف وعانقته وان لم تره في خبرها تسلت عنه ذاهلة (والهمزة اعم تصرفا)
 اى التصرف فيها باعتبار استعما لها في مواضع استعما لاتها اكثر من
 التصرف في هل (تقول ازيد اضربت) بادخال الهمزة على الاسم مع وجود
 الفعل بخلاف هل زيد اضربت لما عرفت (و) تقول (تضرب زيد وهو
 اخوك) باستعمال الهمزة لاثبات ما دخلت عليه على وجه الانكار دون هل
 تضرب زيد الان المستفهم عنه في مثل هذا الموضع محذوف بالحقيقة لان
 اصله ارضى بضربك زيد وهو غير مستحسن منك وهل ضعيف في
 الاستفهام فلا يحذف فعلها بخلاف الهمزة فانها قوية منه (و) تقول (ازيد
 عندك ام عمرو) ويجعل الهمزة معادلة لام المتصلة فانها لما قصد الاستفهام
 عن احد الامرين تعدد المستفهم عنه فاستعمال الهمزة التي هي الاصل
 في باب الاستفهام والاقوى فيه ان سب واليق وتقع هل مع ام المنقطعة لان
 المستفهم عنه في صورة ام المنقطعة لم يتعد لانها لا تضرب عن السؤال
 الاول واسئنف سؤال آخر بام المقدرة بالهمزة فان قولك هل زيد عندك
 ام عمرى تقدير بل عندك عمرو (و) تقول شئنا ما وقع وان كان واومن
 كان بادخال الهمزة على ثم والفاء والواومن الحروف العاطفة (دون هل)
 اى بخلاف هل لكونها فرع الهمزة فلا تنصرف تصرفها ✶ حروف
 الشرط ان ولو واما لها مصدر الكلام ✶ لما مر فان الاستقبال وان دخل

✶ البيت الرابع والستون ✶
 قول القائل (قد والله حسنت
 وقد لعمرى بت ساهرا) قوله
 والله قسم متوسط بين قد
 وفعلها وجوابه لعمرى وبت
 متكلم من البيتوتة وهى اقادة
 الليل والساهر من السهر هو
 ضد النوم وتقديره والله لعمرى
 قد احسنت انت وقد بت
 ساهرا والاسئنف شهاد به على انا
 يجوز المتوسط بين قد وفعلها
 بالقسم كما عرفت وفي كونه بيتا
 شبهة ولذا قال الشاعر نحو
 على خلاف عادته ويؤيده عدم
 استقامة الوزن

على الماضي ولو عكسه) يعني هي الماضي وان دخل على المستقبل وفي بعض
 النسخ فان الاستقبال ولو الماضي ومعناه ان الاستقبال سواء دخلت على
 المضارع او الماضي نحو ان اكرمك وان اكرمتك اكرمتك فعني المثال
 الثاني بعينه معني المثال الاول يعني ان وقع منك اكرامي في الاستقبال وقع
 بي ايضا اكرامك فيه وكذلك لو للماضي على ايهما دخلت نحو لو ضربت
 ضربت ولو تضرب اضرب بمعنى واحد اي لو وقع منك ضرب بي في الماضي
 فقد وقع مني ضربك ايضا فيه وقد تستعمل كان فالمستقبل نحو قوله تعالى
 ولامة مؤمنة خير من مشرقة ولو اعجبكم واعلم ان المشهور ان اول انتفاء
 الثاني لانتفاء الاول هذا لازم معناه فانها موضوعية لتعلق حصول امر
 في الماضي لحصول امر آخر مقدر فيه وما كان حصوله مقدر في الماضي كان
 متفيا فيه قطعاً فيلزم لاجل انتفائه انتفاء ما علق به ايضا فاذا قلت مثلاً
 اوجئتني لاكمرك فقد علفت حصول الاكرام في الماضي بحصول مجيء
 مقدر فيه فيلزم انتفاهما معاً وكون انتفاء الاكرام مسبباً لانتفاء المجيء
 في زعم المتكلم فاستعمال او بهذا المعنى هو الكثير المتعارف وقد تستعمل
 على قصد لزوم الثاني الاول مع انتفاء اللازم يستدل به على انتفاء الملزوم
 كقوله تعالى او كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان لوهم تادل على لزوم الفساد
 لتعدد الآلهة وعلى ان الفساد متبني فيعلم من ذلك انتفاء التعدد ومن هذا
 الاستعمال توهم المصنف ان اول انتفاء الاول لانتفاء الثاني وخطأ عكسه
 المشهور ولم يدر ان ما ذكره معنى يقصد اليه في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم
 المعلوم على انتفاء الملزوم المجهول وان المعنى المشهور بيان سببية احدا
 لانتفائين معلومين الاخر بحسب الواقع فلا يتصور هنا استدلال فانك
 اذا قلت اوجئتني لاكمرك لم تقصد ان تعلم المحب اطب ان انتفاء
 المجيء من انتفاء اكرام كيف وكلا الانتفائين معلوم له وان انتفاء
 الاول هو سبب لانتفاء الثاني بل قصدت اعلامه بان انتفاء الاكرام
 مسند الى انتفاء المجيء واهما استعمال ثالث وهو ان يقصد بيان استمرار
 شيء فبطل ذلك الشيء بابعاد النقيضين عنه كقولك لولاها تاتي لاكمرك
 لبيان استمرار وجود الاكرام فانه اذا استلزم الاهانة الاكرام
 فكيف لا يستلزم لاكمرام الاكرام (وتلزمان) اي ان ولو (الفاعل)

اللفظ) كما حر من الامثلة (او تقديرا) نحو قوله تعالى وان احدا من المشركين
استجارك ولو انتم تملكون اى وان استجارك احد ولو تملكون انتم فاحد وانتم
مرفوعان بالهما فاعلان لفعلين محذوفين يفسرهما الظاهر اما احد
فظاهر واما انتم فلانه كان ضميرا متصلا مستترا فلما حذف الفعل صار
منفصلا بارزا ولبس تأكيذا لفاعل الفعل المحذوف لان حذف الفعل
والفاعل ابعد من حذف الفعل وحده (ومن ثمه) اى ومن اجل لزوم الفعل
بعدهما (قيل) بعد (لو) المحذوف فعلها (انك بالفتح) لا بالكسر (لانه)
اى ان مع معموليه (فاعل) للفعل المقدّر بعدلوا والصالح للفاعلية وهو
ان المفتوحة لا لا المكسورة (و) قيل (انطلقت بالفعل) اى بصيغة الفعل
(موضع منطلق) اى فى موضع يليق ان يقع فيه منطلق لان الاصل
فى خبر ان هو الافراد (ليكون) الفعل المذكور موضع اسم الفاعل
(كالعوض) من الفعل المحذوف فيقال لو انك انطلقت ولا يقال لو انك
منطلق وانما قال كالعوض لان الفعل المقدّر لا بدله من مفسر وان يكونها
دالة على معنى التحقيق والشبوت تدل على معنى ثبت المقدّر ههنا فهو
عوض عنه من حيث المعنى والفعل الواقع خبرا عوض عنه من
حيث اللفظ فلبس شئ منهما عوضا حقيقيا عن الفعل المقدّر بل
كالعوض وهذا اذا كان الخبر مشتقا يمكن اشتقاق الفعل من مصدر
(وان كان جامدا) لا يمكن اشتقاق الفعل منه (جاز) وقوع ذلك الاسم
الجامد خبرا (لتمذره) اى تعذر وقوع الفعل فى موضع الخبر كقوله تعالى
ولو ان مائى الارض من شجرة اقلام * فان الاقلام لبس مشتقا فبوضع
فعله فى موضعه (واذا تقدم القسم اول الكلام) اى فى اول زمان التكلم
بالكلام فيصح تركه فى لكونه ظرف زمان او احترازه عن توسط القسم بتقديم
غير الشرط (على الشرط) متعلق بتقدم (لزمه الماضى) اى لزم
القسم ان يكون الشرط الواقع بعده ماضيا (لفظا ومعنى) ليكون على
وجه لا يعمل فيه ادوات الشرط فيطابق اى الشرط الجواب حيث
يبطل عمل ادوات الشرط فيه اى فى الجواب (وكان الجواب للقسم)
فقط لكونه لهم بدليل تقدمه على الشرط (لفظا) لا للقسم والشرط

جميعا لانه يلزم ان يكون مجزوما وغير مجزوم وهو مح وامامه معنى فهو جواب
 للقسم ليكون اليمين عليه وللشرط ايضا لكونه مشروطا بالشرط (مثل
 والله ان آتيتني) مثال لماضي لفظا (اولم تأتني) مثال للماضى معنى (لا كرمك
 وان توسط) اى القسم بين اجزاء الكلام (بتقديم الشرط عليه او غيره)
 على تقديم غير الشرط (جاز ان يعتبر) القسم وبلغى الشرط (و) ان
 (بلغى) القسم ويعتبر الشرط ويحتمل ان يكون المعنى جازا ان يعتبر
 الشرط وبلغى القسم وان بلغى الشرط ويعتبر القسم (كقولك انا والله
 ان تأتني آتاك) فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز
 الغاء القسم فيكون باعتبار التقديم والجواز كليهما نشرا على غير ترتيب
 اللف وعلى المعنى الثانى هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز اعتبار
 الشرط فيكون النشر باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف وباعتبار
 الشرط على ترتيبه (وان آتيتني والله لا تترك) وانما اورد فى هذا الامثال
 الشرط بصيغة الماضى على خلاف المثال الاول اشارة الى اشتراط
 الماضى فى الشرط فى صورة اعتبار القسم على تقدير توسطه كاشتراطه
 على تقدير التقدم فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقديم الشرط وجواز
 اعتبار القسم فهو باعتبارهما جميعا نشرا على ترتيب اللف وعلى المعنى
 الثانى مثال لتقديم الشرط وجواز الغائه فالنشر باعتبار الاول على
 ترتيب اللف وباعتبار الثانى على غير ترتيبه ففى كل من المثالين يقع من
 حيث المعنى الثانى اختلاف بين اعتباريه بخلاف المعنى الاول فالجمل
 عليه اولى وعلى تقدير الجمل عليه وان كان رعاية كور النشر على ترتيب
 اللف يقتضى تقديم المثل الثانى على الاول لكنه اراد اتصال المثل
 بالمثال له بقدر الامكان على تقدير تقدم اللفين على نشرهما من حيث
 مثالهما (وتقدير القسم كاللفظ) اى كالتلفظ به او مقدر كلفوظه فى صدر
 الكلام فلزم فى الشرط الذى بعده الماضى وكان الجواب للقسم (نحو
 قوله تعالى آمن اخرجوا لا يخرجون) اى والله ائن اخرجوا فالشرط
 ماض ولا يخرجون جواب القسم فانه لو كان جزءا للشرط لكان الجزم
 بحذف النون اولى به اى لا يخرجوا وكذا قوله تعالى (وان اطعموهم انكم

(المشركون) اى والله ان اطعموهم انكم اشركون فالشرط ماض وانكم
 اشركون جواب القسم فانه لو كان اجزاء الشرط يلزم الاتيان بالفاء لان
 الجملة الاسمية الواقعة جزاء يجب فيها الفاء (واما للتفصيل) اى تنصيل
 ما اجله المتكلم فى الذكركم قولك جاءتنى اخوتك اما زيد فاكرمته واما
 عمرو فاهنته واما ابشر فاعرضت عنه واما جله فى الذهن ويكون معلوما
 للمخاطب بواسطة القرائن وقد جاءت الاستئناف من غير ان يتقدمها
 اجمال نحو واما الواقعة فى اوائل الكتب ومتى كانت لتفصيل المجمل وجب
 تكرارها وقد يكتفى بذكر قسم واحد حيث يكون المذكور ضد الغير
 المذكور لدلالة احد الضدين على الآخر كقوله تعالى * فاما الذين فى
 قلوبهم زيغ فينبعون ما تشابه * فان ما يقابل اما المذكورة ههنا
 غير مذكور لكنه مقدراى واما الذين ابس فى قلوبهم زيغ فينبعون
 المحكمات ويردون اليها المنشابهات والحكم بان كلمة اما للشرط لزوم الفاء
 فى جوابها وسببية الاول للثانى (والترم حذف فعلها) الذى هو
 الشرط (وعوض بينها) اى بين اما (وبين فائها) الواقعة فى جزائها
 (جر بما فى حيزها) اى حيز فائها او حيز اما لان حيز الفاء ايضا حيزها
 سواء كان ذلك الجزء مبتدأ نحو اما زيد فنطلق واما معمول لما وقع بعد الفاء
 نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق (مطلقا) اى تعوىضا مطلقا غير مقيد
 بحال تجوز ذلك الجزء على الفاء وعدم تجويزه وهذا مذهب سيبويه
 فجعل سيبويه لاختصاصه جواز التقديم لما يمنع تقديمه مطلقا (وقيل)
 القائل المبرد (هو) اى ما وقع بينها وبين فائها (معمول) الشرط
 (المحذوف) عملا (مطلقا) اى معمولية مطابقة غير مقيدة بحال تجوز
 التقديم وعدمه (مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق) فان تقديره على المذهب
 الاول مهمما يكن من شئ فزيد منطلق يوم الجمعة حذف فعل الشرط
 الذى هو يكن من شئ واقم اما مقام مهمما ووسط يوم الجمعة بين اما وفائها
 لئلا يلزم توالى حرفى الشرط والجزء فصار اما يوم الجمعة فزيد منطلق
 كما ترى واما على المذهب الثانى فتقديره مهمما يكن من شئ يوم الجمعة
 فزيد منطلق فيوم الجمعة معمول لفعل الشرط فلما حذف فعل الشرط

صار اما يوم الجمعة فنزيد منطلق فهذا القائل لم يجعل لاما خاصية جواز
 التقديم اصلا (وقيل) القائل هو المازني (ان كان) ما متوسط بين اما
 وفائدها (جاء التقديم) على الفاء مع قطع النظر عن الفاء كالمثال المذكور
 (فن) قبيل القسم (الاول) وهو ان يكون المتوسط جزء الجزاء وقدم
 على الفاء (والا) اي وان لم يكن جائز التقديم مع قطع النظر عن الفاء بل
 انضم اليها مانع آخر مثل اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فان مافي خير ان
 لا يعمل فيما قبلها (فن) قبيل القسم (الثاني) وهو ان يكون المتوسط
 معمول الشرط المحذوف وهذا القائل مير بين ان لا يكون وراء الفاء مانع
 آخر وبين ان يكون فجعل لاما قوة رفع حكم الامتناع عن الاول دون الثاني
 هذا تقدير الكلام اذا كان ما بعد امانصوبا واما اذا كان رفوعا نحو اما زيد
 فنطلق فتقديره على المذهب الاول مهما يكن من شيء فنزيد منطلق اقيم
 امام مقام مهما وحذف فعل الشرط ووسط زيد بين اما والفاء لما ذكر فصار
 اما زيد فنطلق فارْتِفاع زيد بالابتداء كما كان اولا وعلى المذهب الثاني
 مهما يكن زيد فنطلق اي فهو منطلق اقيم امام مقام مهما وحذف فعل
 الشرط فصار اما زيد فنطلق فنزيد فاعل الفعل المحذوف واما تقديره
 على تقدير الرفع بمهما تذكر زيد فهو منطلق بصيغة الفعل الغائب
 المجهول على ان يكون زيد رفوعا بانه فاعل الفعل المحذوف وتقديره
 على تقدير النصب بمهما يذكر يوم الجمعة بصيغة الفعل المخاطب المعلوم
 على ان يكون يوم الجمعة منصوبا بانه مفعول به الفعل المحذوف فوجهه غير
 ظاهر مع انه يومهم جواز اما زيد فنطلق بالنصب بتقدير تذكركم على صيغة
 المعلوم المخاطب وجواز اما يوم الجمعة فنزيد منطلق برفع اليوم بتقدير يذكر
 على صيغة المجهول الغائب مع عدم جوازهما بلا خلاف وانما مثل المصنف
 بما يكون الواسطة بين اما وفائدها منصوبة لظهور امثلة كونها رفوعة
 لكثرةها ~~خرف~~ الرّدع كلا ~~الرّدع~~ هو الزجر والمانع كما تقول لشخص
 فلان يبغضك فيقول كلار دعا لك اي لبس الامر كما تقول وقد يحى بعد
 الطلب انني اجابة الطالب كقولك لمن قال لك فعل كذا كلا اي لا تجاب الى
 ذلك (وقد جاء) اي كلا (بمعنى حقا) ولمقصود منه تحقيق مضمون الجملة

كقوله تعالى كلا ان الانسان ليطغى واذا كان بمعنى حقا جاز ان يقال انه اسم
 بئى يكون لفظه كلفظ كلا الذى هو حرف ولمناسبة معناه لمعناه لانك تردع
 مخاطب عما يقول تحققة لظنه لكن النجاة حكموا بحرفيته اذا كان بمعنى
 حقا ايضا لما فهموا من ان المقى به تحققي مضمون الجملة كالمق بان يخرج
 ذلك عن الحرفية تاء التأنيث الساكنة لا المتحركة لانها مختصة بالاسم
 (تلقى) لفعل (الماضي) لتكون من اول الامر علامة (لتأنيث المسند اليه)
 فاعلا كان او مفعولا لم يسم فاعله وانما جعلت هذه التاء ساكنة بخلاف
 تاء الاسم لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء فنبه من اول الامر
 بسكون هذه على بناء ما لحقته وبحركة تلك على اعراب ما وليته لانهما
 كالخرف الاخير مما تلحقان به (فان كان) تاء التأنيث اسما (ظاهرا غير)
 مؤنث (حقيقي فخير) اى فانت مخير بين الحاق تاء التأنيث وبين عدمه او
 فهو اى الحاق تاء التأنيث مخير فيه عن الحذف والايصال وهذه المسئلة
 قد تقدمت لانها ذكرت فيما تقدم من حيث انها من احكام المؤنث وههنا
 من حيث انها من احكام تاء التأنيث (واما الحاق علامة التثنية والجمعين)
 اى جعي المذكر والمؤنث فى مثل قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن النساء
 (فضعيف) لعدم احتياجها الى هذه العلامات مثل احتياج المسند اليه
 الى علامة التأنيث لان تأنيثه قد يكون معنويا وسماعيا وعلامة التثنية والجمع
 غالباً ظاهرة غاية الظهور واذا الحقت على ضعفها فلم يستضمائر انما يلزم
 الاضمار قبل الذكر من غير فائدة بل هى حروف اتى بها للدلالة من اول الامر
 على احوال الفاعل كـ تاء التأنيث وفى شرح الرضى هذا ما قاله النجاة ولا منع
 من جعل هذه الحروف ضمائر وابدال الظاهر منها والقائدة فى مثل هذا
 الابدال مامر فى بدل السكل من السكل او يكون الجملة خبر المبتدأ المؤخر
 والغرض كون الخبر ههما التنوين فى الاصل مصدر نونته اى
 ادخلته نونا فسمى ما به نون الشئ اعنى النون تنوينا اشعارا بحسب دونه
 وعروضه لما فى المصدر من الجدوث ولهذا سمي سبويه المصدر حدثا وهى
 فى الاصطلاح (نون ساكنة) اى بذاتها فلا تضرها الحركة العارضة مثل
 عاد الاولى وهى شاملة نون من ولدن ولم يكن وادماها فاخرجها بقوله (تتبع)

حركة الاخر) اى آخر الكلمة فان هذه التوينات او اخر تلك الكلمات لا توابع
 حركات او اخرها وانما قال تنوع حركة الاخر ولم يقل تنوع الاخر لان المتبادر
 من متابعتها الاخر لحوقها به من غير تحلل شئ وهما الحركة متخللة بين
 آخر الكلمة والتوئين فان قلت فاخر الكلمة هي الحركة فلا حاجة الى ذكر
 الحركة قلت المتبادر من الاخر الحرف الاخر ولم يقل آخر الاسم ليشمل
 تنوين التعرّف في الفعل (لالتكبير) فخرج به فون التأكيد الخفيفة
 ولا ينفذ التعريف بانون في نحو يارجل انطلق فان المراد ببقيةتها
 حركة الاخر تطلقها لها في الوجود تطلق لعرض للمعروض
 وليس فون انطلق تابعا لحركة لام الرجل بهذا المعنى (وهو) اى
 التوئين (للتمكين) وهو ما يدل على امكانية الكلمة اى كون الاسم
 لم يشبه الفعل بالوجهين لمعتبرين في منع الصرف وحينئذ لا يتصور معناه
 في غير المنصرف (والتكبير) وهو الفارق بين لمعرفة والتكبر فهو ابدال
 على ان مدخوله غير معين نحو صه اى اسكت سكوتا ما في وقت ما وما صه
 بغير التوئين فمعناه اسكت السكوت الان ولها التوئين في نحو واحد و ابراهيم
 فليس للتكبير بل هو للتمكين قال الشارح لرضى وانا لا ارى منعاً من ان يكون
 تنوين واحد للتمكين والتكبير معا فقول التوئين في رجل ينفذ التكبير ايضا
 فاذا جعلناه علما تمحض للتمكين (والعوض) وهو ما لحق الاسم عوضا عن
 المضاف اليه لتعاقبها على آخر الكلمة كيو مئداى يوم ان كان كذا فاليوم
 مضاف الى اذواذ كانت مضافة الى الجملة التي كانت بعدها فلما حذف الجملة
 لتخفيف الحق بها التوئين عوضا عن الجملة لئلا تبقى الكلمة ناقصة وكذلك
 حينئذ وسعئذ وحامئذ وجمئذ ابعضهم فوق بعض اى فوق بعضهم
 ومررت بكل قائما اى بكل واحد وامثله ذلك (والمقابلة) وهو ما يقابل
 نون الجمع المذكور السالم كسلمات فان الالف والتاء فيه دلالة لجمع كان
 للواو علامة في جمع المذكور السالم ولم يوجد فيها ما يقابل النون في ذلك وزيد
 استوين في آخره لبقائه وتوهم بعضهم انه التمكن وهو خطأ لانه اذا سميت
 بسمات مثلا امرأة ثبت فيها التوئين لو كانت للتمكين لزال اللعين العلمية
 والتأنيث وظهر انه ليس بتوئين التكبير او جوده فيما كان علما كعرفات

البيت الخامس والستون * قول جرير (اقلى اللوم غاذل والعتابن * فقولى ان اصبحت لقد اصابني) قوله
اقلى يفتح الهمزة وكسر القاف امر حاضر * ٢٨١ * مفرد مؤنث من الافلال من القلة واللوم يفتح اللام

ولا تنوين اعوض لعدم مساعده المعنى ولا تنوين التثنية لوجوده في غير اواخر
الايات المصاريع فتعين ان يكون للمقابلة لانها معنى مناسب لمل التنوين
عليه (والترنم) وهو ما لحق اواخر الايات والمصاريع للتحسين لانشاد لانه
حرف يسهل به ترديد الصوت في الحبشوم وذلك التردد من اسباب حسن
الغناء وانما اعتبروا ما لحق اواخر الايات والمصاريع وان كان لحوقها
لحروف والكلمات الواقعة في اثائها جازاً بل واقعاً كما نشاهد من اصحاب
الغناء لان محل الغنى به انما هو الاخر لا يخل سلك النظم بتخلله بين كلمات
الايات والمصاريع ولا يخل بفهم المعاني وهو اما للحق القافية المطلقة وهى
ما كان رويها متحرراً كما مشبهه بابشباع حركتها واحد من الالف والواو والياء
وسميت هذه الحروف حروف الاطلاق لاطلاق الصوت بامتدادها ولحوق
التنوين بهذه القافية انما يكون ببدال حروف الاطلاق به كما في قول الشاعر
اقلى اللوم غاذل والعتابن * وقولى ان اصبحت لقد اصابني * فروى هذا
البيت الباء وحصل بابشباع فتحها الالف وعوض عن هذا الالف عند
الغنى تنوين التثنية واما للحق القافية المقيدة وهى ما كان رويها حركتها ساكناً
صححاً كان او غير صحيح سميت هذه الحروف مقيدة لتقييد الصوت بها
وامتناع الامتداد به لانه ليس هنالك حركة تحصل من اشباعها حرف
الاطلاق ليتيسر امتداد الصوت كقول الشاعر * وقائم الاعماق خاوى
المخترق * مشبهة الاعلان لماع الخفقن * فان روى القافية في هذا البيت
الساكنة ولا يمكن مدا الصوت بها فركت عند الغنى بالفتح او الكسر
والحق بها النون فقل المخترقن والخفقن ويسمى هذا القسم من التنوين
الغالى لان الغلو هو التجاوز عن الحدود وقد تجاوز البيت بلحوق هذا التنوين
عن حد الوزن ولهذا يسقط عن التقطيع ولبس للقسم الاول اسم يخص
به واعلم ان تنوين التثنية ليس موضوعاً لآراء معنى من المعاني بل هو موضوع
غرض التثنية لان معناه التثنية كما ان حروف التهجى موضوعة لغرض
التركيب لآراء معنى من المعاني ففي عدتنوين التثنية من اقسام الحروف
اتى هـ من اقسام الكلمة المعتبرة فيها الوضع تساهل وتسامح واما
التنوينات الاخرى في اعتبار الوضع في بعضها ايضاً تامل (ويحذف)

على وزن مقاعيلين

البيت السادس والستون *
قول الشاعر (وقائم الاعماق

خاوى المخترقن * مشبهة الاعلام لماع الخفقن) والقائم المظلم من كثرة الغبار والاعماق جمع عمق بالفتح طرف
الفازة والخساوى بالخاء المعجمة الخسالى

وحبر من يفتح الراء وكسر القاف وسكون النون الطريق والاعلام جمع علم يفتحين وهو ما ينصب في الطريق
ليهندي به والجبل العظيم ولما ع مبالغة الاعم من المعان وهو ﴿٢٨٢﴾ الضياء والحلق يفتح الحاء وسكون

الفاء او فتحها السراب هذا
لغته واما اعرابه فالواو بمعنى
رب وقام مجرور به مضاف الى
الاعاق اضافة لفظية وهو
صفة لموصوف مقدر تقديره
ومهمه قائم الاعاق والمهمة
المقازة التي ليهندي فيها كما
في شرح الشهاب على الشفاء
الشريف والمعنى رب بلد مظلم
اطرافه من الغبار خال طريقه
لا يسلك فيه مشيها بالجبل
العظيم ما نصب في طريقه
للأهداء به كثير اضاءة سراه
ذكره بعض الافاضل
والاستشهاد به على ان النون
السكونية في قوله المخترقن
والخفقتن هي التوين العالي
والغرض من الحاقها بالدالة
على الوقف فان الشعر يسكن
آخره وقفا ووصلا فاذا تحقق
التوين دل على انك واقف لا
واصل ولهذا لا يلحق الالقافية
المقيدة الساكنة ليظهر
فانتهز دون القافية المطلقة
وتسميتها بالعالي لمجاورتها
الوزن والغلو المجاوزة يقال غلا
في الامر جاوز فيه الحد وغلا
الشعر يغلو غلاء كذا في المختار
اقول فظهر منه ان التوينين

اي التوين وجوبا (من العلم) حال كونه (موصوفا بـ) حال كون الابن
(مضافا الى علم آخر) نحو جاني زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعمال ابن
بين علمين احدهما موصوف به والاخر مضاف اليه فطلب التخفيف
لفظا بحذف التوين من موصوفه وخطا بحذف الف ابن وكذلك
قوله هذا فلان فلان فلان لانه كتابة عن العلم ويعلم منه انه اذا كان صفة
لغير العلم او كان مضافا الى غير العلم نحو جاني رجل ابن زيد وزيد ابن عالم
لم يحذف التوين من اللفظ والف ابن من الخط لقلة الاستعمال ويعلم
من قوله موصوفا انه لا يحذف اذا لم يكن الابن صفة نحو زيد ابن عمرو
على ان يكون ابن عمرو خيرا عن زيد وحكم الابنة حكم الابن في جميع
ما ذكرنا في حذف هزتها فانها لا تحذف حيث ما كانت لتلايلتس بنت
في مثل هذه هذبت عاصم ﴿نون التأ كيد﴾ قسمان (خفيفة
ساكنة) لانها مبنية والاصل في البناء السكون (ومشدة مفتوحة)
اشقاقها وخفة الفتحة (مع غير الالف) اي غير الف التثنية نحو اضربان
(والف الجمع) اي الالف افاصلة بين نون جمع المؤنث ونون المشددة نحو
اضربان فانها تنكسر معهما شبههما فبنون التثنية (يختص)
اي نون التأ كيد (بالفعل المستقبل) الكائن (في) ضمن (الامر) نحو
اضربن بالتخفيف واضربن بالمشديد (والنهي) نحو لاتضربن
(والاستفهام) نحو هل تضربن (والتمني) نحو لئنك تضربن (والعرض)
نحو الاتزان بناقتصب خيرا (والقسم) نحو والله لافعلن بالتخفيف
والمشديد في جميع هذه الامثلة وانما اختص هذه النون بهذه المذكرات
للدلالة على الطلب دون الماضي والحال لانه لا يؤكدا ما يكون مطلوبا
(وقلت) اي نون التأ كيد (في التثنية) فلا يقـال زيد ما يقو من الاقبالا
لخلوه عن معنى الطلب وانما جاز قبيلا تشبيهه بالنهي (ولزم) اي
نون التأ كيد (في مثبت القسم) اي جوابه المثبت لان القسم محل التأ كيد
فكرهوا ان يؤكدا الفعل بامر منفصل عنه وهو القسم من غير ان يؤكده
بما يتصل به وهو النون بعد صلاحية له وفي قوله لزم اشارة الى ان زيادة
نون التأ كيد فيما عدا مثبت القسم غير لازم بل جائز (وكسرت) اي نون

خارجان عن الوزن فيكون هذا البيت من الرجز من ضربه الاول من العروض
الاولى الا من صدره مخبون على وزن مفاعلهن وابته داءه مطوى على وزن مفتعلن والبواقي سائلة

التأكيد (في مثل اما تفعلن) اى الشرط المؤكد حرفه بما فاته لما أكد
الحرف قصدوا تأكيد الفعل ايضا لئلا ينتقض المقصود من غير
(وما قبلها) اى ما قبل نون التأكيد خفيفة كانت او ثقيلة (مع ضمير
المذكرين) وهو الواو (مضموم) ليدل على الواو المحذوفة لاتقاء الساكنين
ان اشترط في التقاء الساكنين على حده ان يكون الساكنان في كلمة واحدة
فان النون المشددة كلمة اخرى او ثقل الواو بعد الضمة وقبل النون المشددة
ان لم يشترط في الساكنين ما ذكر (و) مع ضمير (المخاطبة) وهو
الياء (مكسور) ليدل على الياء المحذوفة لاتقاء الساكنين او ثقل الياء
بعد الكسرة وقبل النون المشددة (و) ما قبلها (في اعداد ذلك) المذكور
من ضمير المذكورين و ضمير المخاطبة وهو الواحد المذكر غالبا كان او مخاطبا
والمؤنث الغائية (مفتوح) طلبا للحنونة وظاهر ان ما عدا ذلك المذكور
يشمل التثنية والجمع المؤنث وحكمهما غير ما ذكر فقوله (وتقول في التثنية
وجمع المؤنث اضربان واضربان) بمنزلة الاستثناء عنه فتقول في المثني
اضربان باثبات الالف لئلا يشبه بالواحد واضربان في جمع المؤنث
بزيادة الالف بعد نون الجمع وقبل نون التأكيد لئلا يجمع ثلاث نونات
متواليات (ولا تدخلهما) اى التثنية وجمع المؤنث النون (الخفيفة)
للزوم التقاء الساكنين على غير حده (خلافا لـ يونس) فانه يحجر التقاء
الساكنين على غير حده ويجعله مغتفرا كما في الوقف وليس بمرضى
عند الاكثرين (وهما) اى النون الثقيلة والخفيفة (في غيرهما) اى في غير
التثنية وجمع المؤنث (مع الضمير البارز) اى او وجمع المذكور وياء المخاطبة
(كالمفصل) اى كالكلمة المنفصلة يعنى يجب ان يعامل آخر الفعل
مع اثنتين معاملته مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو والياء وانحصر يكهما
ضمنا وكسرا وغرضه من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة الآخر عند
الحاق النونين بها ومعنى كلامه ان النونين حكمهما مع المثني وجمع المؤنث
ما ذكر ومع غيرهما على ضربين اما مع ضمير بارز وهو شبيهان جمع المذكور
نحو اغزوا وارموا واخشوا والواحدة المؤنثة نحو اغزى وارمى واخشى
واما مع ضمير المستتر وهو الواحد المذكور نحو اغز ورم واخش فانون

في البيت السابع والستون

قول الشاعر (اكل هم من الهموم سعة * والمساء والصبح لبقاء سعة *
فديجمع المال غيرا كاه * وبأكل المال غير من جمعه * لا تهين * ٢٨٤ * بكم الفقير علك ان * تركم يوما والدهر

قد رفعه) الهم الحزن والجمع
الهموم والسعة من الوسعة
والمساء ضد النهار وقوله لبقاء
اي لا بقاء مع الهم او المساء
او الصبح وقوله يجمع مضارع
والمال مفعوله وغير فاعله
مضاف الى اكله وهو اسم فاعل
من الاكل مضاف الى الضمير
الراجع الى المال وبأكل مضارع
ايضا والمال مفعوله وغير فاعله
مضاف الى من وجهه صلة من
اوصفته والضمير المنصوب راجع
الى المال وقوله لا تهين نهى
حاضر من الهون وهو الذلة
يقال رجل فيه مهانة اي ذلة
وضعف واستهان به اي استحققره
كلها مناسب هنا والغير مفعول
لا تهين وعمل من لغات اعل وهي
خمس لغات اعل وعمل وعن ولعن
ولعن بالغين المججمة والكاف
اسمه وان مصدرية تركم مضارع
مخاطب والجملة خبر عمل وهو من
الركوع وهو الانحناء وبابه فتح
ومنه ركوع الصلوة وركع الشيء
اي انحنى من الكبر والدهر الزمان
وهو مبتدأ وخبره رفعه والضمير
المنصوب فيه راجع الى المال
والمعنى لا تذلل من ابس بغنى
من المال لانك قد تذلل في زمان بعدم المال والدهر قد اعز به بوجود المال والاشن شهادة به

مع الضمير البارز كالكلية المنفصلة فتقول اغزن وارمن يا قوم يحذف الواو
كما حذفها الكلمة مع المنفصلة في اغزوا الكفار وارموا الغرض وكذا
اغزن وارمن بامرأة يحذف الياء كما حذف في اغزى الجبش وارمى
الغرض وتضم الواو المفتوح ما قبلها نحو اخشون كما ضمتها مع المنفصلة
نحو اخشوا الرجل وتكسر الياء المفتوح ما قبلها كما كسرتهم مع المنفصلة
تقول اخشين كاخشى الرجل (فان لم يكن) اي الضمير البارز وهو الواو احد
لذلك نون نحو اغزوارم واخش (فكما اتصل) اي فالتون كالكلية المتصلة
ويعنى بها الف التثنية تقول غزون وارمين واخشين برادالامات وفتحها
كما قلت اغزوا وارميا واخشيا (ومن ثم) اي لاجل الله مع غير الضمير البارز
كالماتصل ومع الضمير البارز كالمفصل (قيل هل ترين) في هل ترى تقول
هل ترين هذا مثال لغير البارز الذي تحركت لامه بالفتح كما يفتح مع المتصل
(و) هل (ترون) في هل ترون باسقاط نون الجمع والحاق نون التأكد وضم
الواو كضمها في لم تروا القوم هذا مثال ما فيه ضمير بارز يضم لاجل النون
(و) هل (ترين) في مثل ترين باسقاط نون الواحدة وثبات الياء
وكسرها كما يقال ترى الناس هذا مثل ما فيه ضمير بارز يكسر لاجل النون
(واغزون) عطف على هل ترين لاجل ترين اي ومن ثم قيل اغزون
رد الواو المحذوفة كما يرد مع ضمير التثنية في اغزوا (واغزن) في اغزوا يحذف
الواو المضموم ما قبلها كما قبل اغزوا القوم (واغزن) في اغزى يحذف
الياء المكسور ما قبلها كما قبل اغزى القوم وهذه الامثلة وقعت على
ترتيب تصريفها الواقع في كتب التصريف بعضها لما هو مع الضمير
البارز كالمفصل وبعضها لما هو مع غير الضمير البارز كالماتصل كما اشترنا
اليه (و) النون (المخففة تحذف للساكن) اي لالتقاء الساكن الذي
بعدها وفي بعض النسخ للساكنين اي لالتقاء الساكنين كقول الشاعر
* لا تهين الفقير علك ان * تركم يوما والدهر قد رفعه * اي لا تهين
حذفت النون المخففة لالتقاءها باللام الساكنة التي بعدها وبقيت فتحة
ما قبلها لتدل عليها والالكان لواجب ان يقال لا تهين الفقير ولم تحركوها
كما تحركه التنوين فرقا بينهما وانما لم يكس حطا مرتبة ما يدخل الفعل

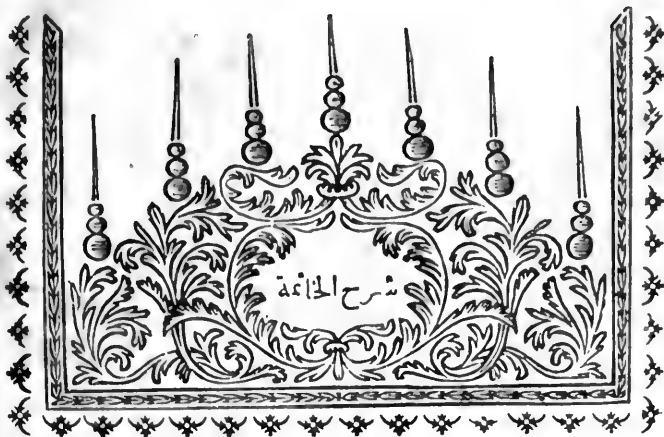
٣٨٥ * ماقبله والالكان الواجب لاتهن الفقير بالكسر وبحره
 على ان التون المحقة قد يحذف لانهاء الساكنين كافي قوله لانهين بفتح النون اذا صلته تهنين بسكون التون
 الثانية فحذفت لانهاء فبقى بفتح

عن مرتبة ما يدخل اسم ليكون الاسم اصلا والفعل فرعا (و) تحذف
 ايضا المحقة (في) حال (الوقف) على ما لحقت به تخفيفا اذا ضم او كسر
 ماقبلها كما تحذف التنوين اذلك (فريد ما حذف) لاجل المحقة كما اذا
 لحقت المحقة باغزوا واغزى وقلت اغزن واغزن بحذف الواو والياء
 فاذا اوقعت عليها وجب ان ترد المحذوف وقلت اغزوا واغزى بخلاف
 التنوين فانه لا يرد ما حذف لاجله لان التنوين لازم في الوصل فالمحقة
 ليست بلازمة فجعل لازم ومنزلة ببقاء اثره على ما ليس بلازم (و) المحقة
 (المفتوحة ماقبلها تقلب الفا) كقولك في اضرب اضربا تشبيها لها
 بالتنوين فان التنوين اذا انفتح ماقبلها تقلب الفا واذا انضم وانكسر
 تحذف نحو اصببت خيرا واصابني خيرا واخلتني بخير * اللهم اجعل خاتمة
 اموري خيرا * ولا تلحق بنام نعمة شرور ضيرا * واجعل نوات نقايصنا
 خفيفة كانت او ثقيلة في مواقف الندامة * منقبة باف آداب عبوديتك
 على نهج الاستقامة * وصل على من كانت شفاعته في محوارقام الضلالات
 كافية * وعن مضرة شناعة اسقام الجهللات شافية * وعلى آله واصحابه
 وعلى من تبعهم من زمرة احبابه * قد استراح من كد الاتهام لنقل
 هذا الشرح من السواد الى البياض * العبد الفقير عبد الرحمن بن
 محمد الجامي وفقه الله سبحانه في وظائف عبوديته للاعراض * عن مطالبه
 الاعراض والاغراض * ضحوة السبت الحادي عشر من رمضان
 المنتظم في سلك شهور سنة سبع وتسعين وثمانمائة
 من الهجرة النبوية عليه افضل التحية

قد كل طبع هذا الكتاب المسمى بالفوائد الضيائية * في شرح الكافية
 الحاجية * للولي الفاضل عبد الرحمن بن محمد الجامي * قدس سره السامي
 في زمن حضرة السلطان ابن السلطان * السلطان عبدالعزيز خان *
 خدام الله دولته ما خلف الملوان في مطبع الجاه محرم افندي البوسنوي
 تحت خزائن الكتب السلطان محمد خان في واسط رجب الشريف
 لسنة احدى وثمانين ومائة الف

زهي مقصود من يوسنة حسن
 نظام اولدي * ولو نقصان
 سهو له بحمد الله تمام اولدي *
 قريتهم قونندن بتلم اصلا
 اقتضار ايتهم * مجرد اطف
 حفيله پذيراي ختام اولدي *
 باقاده جسه دعاء خير مظهر

اولدر مقصود * يوم طلب بنده ناكاهه اقصى امرام اولدي * هرا ران شكر ايدوب حقه ديدم اتمام تاريخن *
 بحمد الله بو شرح بيت جامي ده تمام اولدي * تمت



❀ ❀ ❀ بسم الله الرحمن الرحيم ❀ ❀ ❀

اللهم يسر علينا كشف دقائق المشكلات ❀ ووفقنا بسط حقائق
المعضلات ❀ وصل على اشرف الموجودات ❀ محمد المبعوث الى كافة
المخلوقات ❀ وعلى آله وصحبه الخائين على الحسنات ❀ والناهين عن
المعاصي والتبئات (اما بعد) فان بعض اخواني من خلص احبابي وهو
سمى الرسول وبين الفضلاء مقبول قال المحل الذي سيجي ذكره لا يخلو
عن الاشكال فارجو منك ان تطالع فيه على مقتضى الحال ثم عليك ارسال
مطالعك الى والا يصال فاطعت كلامه واسعفت حاجته وشرعت مرأه
متوكلا على الله الوهاب انه ملهم الصواب واليه المرجع والمآب ❀ قال الش
شهير بمولانا جامي التحرير ❀ عامله الله تعالى بلطفه الخطير ❀ في آخر
شرحه للمختصر المنسوب الى ابن الحاجب المشتهر في المشارق والمغرب
(اللهم اجعل خاتمة امورنا خيرا ولا تلحق بنا من تبعه) اتبعت بكسر الباء بمعنى
المتبوع كاطلبة بكسر اللام بمعنى المطلوب والجار والمجرور متعلق بصفة
ضير المنقذرة اى ضيرنا شيئا وقدم رعاية الامر السبع ويمكن ان يكون المراد
من اتبعت المؤاخذه كما قال صاحب المنار في احكام القتل وجلة الامر
ان يوضع عنه العهدة وقال الشارح ابن ملك المراد من العهدة ههنا لزوم

ما يوجب التبعة والمؤاخذه (شورنا) جمع شر وهو معروف بضرورة
مضافا اليها التبعة (ضيرا) يفتح الضاد المعجمة وسكون الياء المشاة التحتية
وهو بمعنى الضرر منصوب على انه مفعول لا تلحق والمراد من متبوع شورنا
الشیطان الرجيم بقرينة المقام كما لا يخفى على ذوى الافهام فيكون حاصل
المعنى على التقدير الاول اللهم اجعل خاتمة امورنا خيرا ولا تلحق بنا ضيرا
تأشيان من شیطان الرجيم كيلا يضرب بخاتمنا وعلى التقدير الثاني ولا تلحق بنا
من مؤاخذه شورنا ضيرا فبسبب المؤاخذه يلزم منا امر عظيم وفي بعض
النسخ ولا تلحق بنا من تبعة شورنا خيرا بالخاء المعجمة والياء المشاة التحتية
مكان ضير المذكور فاعله وقع سهوا من قلم الناسخ اذ لا وجه له ولا يخفى
لطيف عبارة خاتمة امورنا خيرا او عبارة ولا تلحق بنا حيث ذكرنا من قبل وكذا
لا يخفى لطيف ذكر الشر بعد ذكر الخير حيث ذكر في الآية الكريمة كذلك
(واجعل نونات) بالجر مفعول اول لاجعل مضاف الى (نقايصنا) جمع
نقبصة وهى العيب كذا فى المختار والمراد من نونات نقايصنا المعاصى
بقرينة المقام ايضا ويمكن ان يوجد المناسبة بين نونا نقايصنا وبين
المعاصى من حيث ان اولهما نون وميم وهما قريبان فى المخرج فهذه المناسبة
كافية فى الارادة المذكورة (خفيفة كانت او ثقيلة صغيرة كانت او كبيرة)
لان الخفيفة صغيرة والثقيلة كبيرة كما لا يخفى (فى مواقف الندامة) الجار
مع المجرور متعلق بلفظ جعل ويمكن ان يكون الجار مع المجرور فى محل الزعم
على انه حال من المفعول الاول المذكور وانما قال فى مواقف الندامة لان المرء
يرى سبباته فيها (منقلبة) منصوب على انه مفعول ثان لاجعل (باف واب
عبوديتك) الجار مع المجرور متعلق بمنقلبة والمراد من انقلاب النونات
بالف آداب العبودية انقلاب المعاصى والسبب الى الحسنات بقرينة المقام
ايضا ويمكن ان يوجد المناسبة ايضا بين الف الآداب والحسنات من
حيث ان اولهما الف وجاء وهما من حروف الحلق (على نهج الاستقامة)
الجار مع المجرور صفة لعبوديتك ووقع سجع اللفظ الندامة فيكون حاصل
المعنى اللهم اجعل معاصينا صغيرة كانت او كبيرة فى مواقف الندامة منقلبة
بحسناتنا من حيث عبوديتنا اليك على نهج الاستقامة فيكون جميعها

حسنات فتدخل تحت وعد قولك * فاما من ثقلت موازينه فهو في عبثة
 راضية * وتخرج عن وعيد قولك * واما من خفت موازينه فامه هاوية *
 وعلى تقدير ان يكون الجار مع المجرور في مواقف الندامة في محل النصب على
 انه حال من المفعول الاول يكون حاصل المعنى اللهم اجعل معاصيها صغيرة
 كانت او كبيرة حال كونها امرئية في مواقف الندامة متقلبة بحسناتها الخ
 ولا ينبغي ايضا اطف عبارة نوات نقايصنا خفيفة كانت او ثقيلة وعبارة
 متقلبة يا ف حيث ذكرنا من قبل وكذا لا ينبغي اطف ذكر الاستقامة بعد ذكر
 الالف حيث ان الالف مستقيمة (وصل) فعل امر من فعل (على) حرف
 جر (من) موصول (كلمة) مرفوعة مبتدأ مضاف الى (شفاعته) وهى
 مجرورة على انها مضاف اليها الكلمة والضمير المجرور عائدا الى الموصول (في)
 محوار قام الضلالات) الجار والمجرور متعلقان بلفظ (كافية) وهى مرفوعة
 على انه خبر المبتدأ والمبتدأ مع خبره صلة الموصول المذكور (وعن مضرة)
 وهى معروفة (شناعة) وهى الفظاعة مجرورة لكونها مضافا اليها المضرة
 (اسقام) جمع سقم بضم السين وسكون القاف وقبحها وهو المرض
 مضاف اليها الشناعة (الجهالات) وهى مجرورة لكونها مضافا اليها الاسقام
 والجار مع المجرور متعلقان بلفظ (شافية) وهى مرفوعة على انه خبر بعد خبر
 المبتدأ المذكور وقدم الجار مع المجرور في القرينين على متعلقهما الامر السجّع
 وفيه بحث لان بالتأخير يوجد وراعى امر السجّع ايضا اللهم الا ان يقال
 قدما لامر السجّع والتخصيص فيكون حاصل المعنى اللهم صل على من كلمة
 شفاعته كافية في محوار قام الضلالات وشافية عن مضرة شناعة اسقام
 الجهالات وهو سيدنا محمد عليه السلام بقريته المقام ايضا ولا ينبغي اطف
 عبارة كلمة وعبارة كافية وشافية حيث ان الكافية والشافية يبحث فيهما
 عن الكلمة وهما كتابان لابن الحاجب وكذا لا ينبغي اطف ذكر شافية بعد
 ذكر الاسقام حيث ان السقيم يكون صحيحا بالشفاء وكذا لا ينبغي اطف
 ذكر الجهالات بعد ذكر الضلالات حيث ان الجهالات ضلالات وكذا
 لا ينبغي اطف اضافة ارقام الى الضلالات حيث اشار الى كون الضلالات
 مرفوعة محسوبة وكذا لا ينبغي اطف اضافة اسقام الجهالات حيث اشار
 الى كون الجهالات اسقاما (وعلى الله واصحابه وعلى من تبعهم من زمرة)

احبابه لا يخفى ان هذا القول مستقن عن البيان (قد) للتحقيق (استراح)
 فعل ماض (من كمد) الكمد الحزن المكتوم كذا في المختار والجار مع
 المجرور متعلق باستراح (الانتهاض) مجرور مضاف اليه كمد قال
 في المختار استنهاضه الامر كذا امره بالنهوض له والنهوض القيام
 والاستواء (لنقل) الجار مع المجرور متعلق بالانتهاض (هذا الشرح)
 مجرور مضاف اليه لنقل (من السواد الى البياض) الجار مع المجرور فيهما
 متعلق لنقل (العبد) مرفوع فاعل استراح (الفقير) مرفوع صفة
 العبد (عبد) مرفوع على انه عطف بيان للفظ العبد (الرحن) مجرور
 مضاف اليه لعبد (بن محمد الجامي) مرفوع تقدير على انه صفة
 نسبة لعبد الرحمن (وفقه) فعل ومفعول (الله) فاعل وفق (سبحانه)
 كلمة سبحان طويلة البيان لا يليق بهذا المختصر (في وضايف) جمع
 وظيفة وهي معروفة (عبوديته) مجرورة مضاف اليها وظائف الجار
 مع المجرور متعلق بوفقه والضمير المجرور راجع الى عبد الرحمن
 (الاعراض) بكسر الهمزة وسكون العين المهملة مصدر من باب الافعال
 الجار مع المجرور متعلق بوفقه ايضا (عن مطالبة) الجار مع المجرور متعلق
 بالاعراض (الاعواض) جمع عوض مجرورة مضاف اليها لمطالبة
 من قبيل اضافة المصدر الى مفعوله (والاعراض) يفتح الهمزة وسكون
 الغين المعجمة جمع غرض مجرورة معطوفة على مطالبة فيكون حاصل
 المعنى قد استراح العبد الفقير عبد الرحمن الجامي عن حزن القيام
 والاستواء لنقل هذا الشرح من السواد الى البياض والمراد من قوله
 قد استراح الخ بيان ان الشارح من هو وان شرحه لله تعالى لا الاعواض
 ولا للاغراض ولا يخفى ايضا الطغف عبارة السواد والبياض بعدد كمد
 الانتهاض حيث اشار الى ان كمد انتهاضه للنقل في النهار والليل جميعا
 المأخوذ من الاشارة بلاغظي السواد والبياض اللهم يرض وجهه
 في الدنيا ولا يجعلنا في الآخرة من اهل الاعراض واحفظنا من
 شر اهل الاغراض فانك كريم مستغن عن الاعواض والله
 اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

